



المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩١

مقدمات النظام العالمي الجديد

دارت طوال ٤٢ سنة حول محور واحد هو: احتواء الاتحاد السوفياني ومحاصرته فيما سمي تيسيطا «الحرب الباردة». وسقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة كشفت للسيااسة الاميركية فجأة ان الحياة أصبحت موحشة من غير عدو يؤنس وحيتها ويمتنع طاقتها. ففي حياة الدول، مثمما في حياة الأفراد، تصبح العداوات احيانا بنفس اهمية الصداقات في تشكيل السلوك والشخصية. ان العالم الذي كانت السياسة الاميركية ترى فيه شيوعيا عند كل فاصلة، أصبح فجأة عالما بلا شيوعيين. بلا اعداء، وأصبح السؤال هو: هل يمكن لدولة عظمى، وفي حالها هذه دولة عظمى وحيدة، ان تطبق للحياة بلا اعداء؟

وبالتسدرج، ولكن بطريقة خجولة ومنقطعة في المرحلة الاولى، بدأ الحديث يتواتر عن الحاجة الى نظام عالمي جديد. فالسياسة مارغريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حينها، خرجت في حديث لها منشور في مجلة اميركية وهي تقر: «انني لا اعرف ابدا معنى هذا النظام العالمي الجديد الذي يتحدثون عنه»، لكن لتشر لم يكن مطلوب منها في اي وقت ان تفهم، فقد كان دورها هو ان تطيع، فقط فتمتد فقادت بريطانيا امبراطوريتها، وهي تطيع. ومن فرط طاعتها أصبحت تجد الفتنة في النظام الدولي الذي استقر تدريجاً بعد سنة ١٩٤٥.

■ في سنة ١٩٩٢ خرج بين لشميسون، وهو وزير سابق للخارجية الاميركية، بملاحظة موجزة سرعان ما سجلتها ملفات التاريخ كتلخيص لعصر كامل من التغيرات. فقد قل ان بريطانيا فقدت امبراطورية لكنها لم تعثر لنفسها، بعد، على دور في العالم. كان هذا بعد ١٧ سنة من الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها بريطانيا منتصرة، وبعد ست سنوات من أزمة السويس التي خرجت منها مهزومة.

وفي سنة ١٩٩٠ أصبح على الولايات المتحدة ان تواجه اختباراً اخر من نوع مختلف تماماً، إذ جعلت ميخائيل غورباتشوف يفر من المسرح الدولي مذعوراً، مكتفياً بتصفيق غربي بحبي «حكيمته»، التي هي عملياً تسجيل لهزيمة الاتحاد السوفياني الكاملة في الحرب الباردة. وبلغ من ذعر غورباتشوف انه بعدما قرر سحب القوات السوفيانية من أوروبا الشرقية بدأ يتوسل الغرب لمساعدته على بناء شفق سكنية لهم في بلاده. اختار لهم الرجيل اولاً، ثم بدأ يبحث عن اماكن لايوانهم.

سجلت الولايات المتحدة، ان هزيمة كاملة للاتحاد السوفياني وانسحابه النهائي كقوة عظمى منافسة من المسرح الدولي، وأصبحت السياسة الاميركية، فجأة، في حال كاملة من الفراغ. قلل موارد الولايات المتحدة وافكارها وتصميماتها

محمود عوض *

التعاون بين هؤلاء، أو التناقض. سيبدأ التاريخ الجديد.

ربما من أجل هذا بالضبط أصبحت بريطانيا صاحبة مصلحة كبرى في أزمة الخليج التي فجرها الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠. فحينما التقى الرئيس جورج بوش رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر في اليوم التالي كان مقترضا أن يكون مجرد لقاء احتفالي، فهي مدعوة من معهد «اسين» في ولاية كولورادو لتسلم جائزة، وجورج بوش تعهد ليلقي خطاباً عن نهاية الحرب الباردة يعرض فيه خطط حكومته لخفض حجم القوات المسلحة الأميركية تدريجاً بنسبة الربع. لكن سرعان ما تحول اللقاء الاحتفالي إلى اجتماع عمل موضوعه «أزمة الخليج» التي بدأت لتوها. إن عقدة السويس لدى بريطانيا لم تجد شفاعها إلا بحرب الفوكلاند ضد الأرجنتين في سنة ١٩٨٢. والآن عقدة فينتنام لدى الولايات المتحدة لن تجد شفاعها إلا في الخليج. شد حيلك يا جورج، فغورباتشوف منكفى على ظهره في البلطيق، وعلى بطنه في روسيا وأذربيجان، وستلهمه جائزة نوبل. لكن حلف شمال الأطلسي سيولد من جديد... أما ميثران؟ حسناً، الفرنسيون كما تعلم، سيستبيون لك المتاعب حتى النهاية. لكن في لحظة المعركة، سيكونون طوع بئانك. هكذا جاءت مشورة ثاتشر.

ولم يصدق في تشخيص مارغريت ثاتشر أكثر من جزئه الأخير. فالرئيس فرنسوا ميثران حاول النفاذ في البداية بوجود درجة من الاستقلالية في سياسته عن الولايات المتحدة، وحينما ألفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) الماضي طرح مبادرة بدت لأول وهلة مختلفة بعض الشيء عن الموقف الأميركي الرسمي. وحينما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٧٨ بتفويض الدول المعنية باستخدام كل الوسائل الضرورية، لضمان الانسحاب العراقي من الكويت بعد ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ طرح ميثران مبادرة غامضة في اللحظات الأخيرة لحل الأزمة سلمياً. لكن سرعان ما تبين أنه في اللحظة نفسها كان يوقع مع الولايات المتحدة بروتوكولاً سرياً بوضع القوات الفرنسية في الخليج تحت القيادة الأميركية. بروتوكول تم في الثامنة مساء الأربعاء ١٦ كانون الثاني (يناير) قبل

قطر سنوات الحرب الباردة كان محور السياسة الأميركية هو اخنواء السوفييات. وفي تلك الأثناء أصبحت المؤسسة الدولية التي تعارض الولايات المتحدة من خلالها تعبئة الحلفاء لهذا الإحتواء هي منظمة حلف شمال الأطلسي. وهنا أصبح ممكناً إعطاء بريطانيا دوراً فائضاً عن الحملة الأميركية، ومن خلال هذا الدور بدأت بريطانيا تتحدث عن «علاقة خاصة» لها مع الولايات المتحدة، وأصبح لها رادع نووي، وجيش في ألمانيا الغربية، وأسطول كبير في شمال المحيط الأطلسي.

لكن انتهاء الحرب الباردة جاء ليهدهد هذا كله بعاصفة. فمركز الثقل يتحول من حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية إلى السوق الأوروبية المشتركة كمنظمة اقتصادية، وأغلة توحيد ألمانيا يجعل مركز الثقل داخل هذه السوق ينضبط على سعر المارك الألماني. وحينما جربت بريطانيا في البداية أن تعارض الإسراع في الوحدة الألمانية اكتشفت أن الخريطة الأوروبية الجديدة يتم رسمها بعيداً عنها. سواء قبلتها هي أو رفضتها. بل إن «العلاقة الخاصة» بين بريطانيا والولايات المتحدة طوال أربعين سنة سابقة ازاحتها من الطريق «علاقة خاصة» تريدها الولايات المتحدة مع ألمانيا الموحدة الجديدة، حيث السياسة الأميركية تدخر البولة الجديدة لمهمات جسام في النصف الشرقي من أوروبا الذي تحرر لشوه من القبضة السوفيياتية وأصبح مهماً ربطه بالغرب بسرعة. فخرجت جريدة بريطانية كبرى. هي «صانداي تايمز» تشخص حال بريطانيا في هذا الواقع الجديد بأنها «عزلة غير باهرة».

كان هذا في شباط (فبراير) ١٩٩٠. وبعدما جاء الإنهيار السياسي الكامل لميخائيل غورباتشوف ودولته العظمى السابقة بأسرع حتى مما تخيل الأميركيون أنفسهم، بدأ التخطيط لكيفية ملء هذا الفراغ المدي، في أوروبا أولاً، ومن بعدها العالم. وطوال سنوات الحرب الباردة اعتادت بريطانيا أن تلعب دور النابح المساعد للولايات المتحدة كقوة عظمى. لكن ابتداء من سنة ١٩٩٠ أصبح كل المعروض عليها هو أن تلعب دور للمساعد لقوة اقلية جديدة هي ألمانيا. وحتى هذا الدور الجديد غير مضمون، حيث بريطانيا هي الأفقر اقتصادياً بين أكبر أربع دول في أوروبا، فهي لا تأتي خلف ألمانيا بحسب، بل خلف فرنسا وإيطاليا أيضاً، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح اللاعبون الكبار على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، ومن

المتحدة ان تسجل انتصارها. هذا كان رأي الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون في العام الماضي. والنظام العالمي الجديد يعني ان تصبح الولايات المتحدة عملياً رجل الشرطة العالمي بعد ان اصبحت هي وحدها القادرة عسكرياً على ذلك. لكن هنا توجد مشكلة كبرى، فحينما درس الاكاديمي الأميركي بول كينيدي تاريخ لارتفاع الامبراطوريات الكبرى وسقوطها في مؤلفه الشهير قبل ثلاث سنوات، كانت الخلاصة التي خرج بها هي ان الامبراطوريات ترتفع بطموحها وقدرتها، لكن سقوطها يبدأ في اللحظة التي تعجز فيها مواردها الاقتصادية عن مجاراة احتياجاتها العسكرية.

وفي انتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة التي فاز فيها جورج بوش، خرجت بعض الصحف الأميركية الكبرى تنصح كلا المرشحين الديموقراطي والجمهوري للرئاسة بأن يتوقف عن السخيرة السليبية من الآخر، وبدلاً من ذلك على كل منهما ان يقرأ هذا الكتاب اذا كان يريد حقاً ان يخرج اميركا من وظيفتها الكبرى، فاميركا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي تنتج وحدها ٥٢ في المئة من كل السلع والخدمات في العالم، اصبحت الآن اكبر دولة مدنية في التاريخ، ولولا ان الدول الغنية في هذا العالم تعطى حصيلتها استثماراتها لأميركا مقابل بولارات ورقية أميركية لا غطاء حقيقياً لها، لكان صندوق النقد الدولي أعلن منذ سنوات طويلة فرض وصايته على الاقتصاد الأميركي مثلهما يفعل مع كل الدول المستضعفة في الأرض.

وسواء قرأ الرئيس الأميركي جورج بوش ذلك الكتاب الشهير عن ارتفاع الامبراطوريات الكبرى وسقوطها أو لم يقرأ، فإن مفهومه العملي عن هذا النظام العالمي الجديد، يعني انه يدرك تماماً ما يريده بهذا النظام، وما يريده بسيط تماماً: فالولايات المتحدة لديها القدرة العسكرية، والآخرين، لديهم القدرة المالية، ومن عقد القرن بين الاثنين يمكن التوصل الى زيجة سعيدة وناجحة. ان الصيت والغنى يفتحان معاً بيوتنا سعيدة حول العالم آلاف المرات كل يوم، فلماذا لا نجرب السياسات الدولية الصيغة نفسها مرة كل نصف قرن؟

لكن المشكلة هنا اصبحت مزبوجة: فكثيرون من الأميركيين انفسهم لا يربون لنيلهم هذا النور حتى ولو بدا مفيداً له. كما ان هؤلاء الآخرين، من اصحاب القدرات المالية تجاوزوا سن القصور، وبدأوا يتعلمون علناً من استعمار الحياة داخل بيت الطاعة الأميركي، حتى ولو كان مكيف الهواء. وهذا جانب آخر من القصة، لأنه حتى الزيجات السعيدة فيها دائماً من الدموع ما يهددها من الداخل.

• نائب رئيس تحرير جريدة «الخبر اليوم» المصرية.

ساعات من بدء الحرب الفعلية في اليوم التالي مباشرة. وحينما لعرض وزير دفاعه السابق بيار شوفينمان على المشاركة الفرنسية في تدمير العراق باعتباره تجاوزاً لقرارات مجلس الأمن، قبل ميتران استقالته على الفور، وبعدها انطلقت الطائرات الفرنسية الى داخل العراق. ومع الاسبوع الرابع للحرب كان وزراء دفاع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يجتمعون معاً في واشنطن، فيما بدا كأنه مجلس الإدارة الفعلي للحرب، اول حرب صاخبة بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفي إدارة تلك الحرب لم يكن المقصود إدارة القتال فقط، ولكن ما بعد القتال ايضاً. هكذا بدأت تتشكل على أرض الواقع أولى ملامح النظام الدولي الجديد، الذي جرت الإشارة اليه من قبل بشكل متقطع وفي ما يشبه لغة الشيفرة. فالرئيس الأميركي تحدث في أب الماضي أولاً عن ضرورة التحرك المسلح الى الخليج بغلاء عن «منط الحياة الأميركية»، وبعدها قال انه يرصد «خطأ فاصلاً في الرمال» لدعم للصالح الأميركية، ثم قال بعدها للمحاربين القدماء ان الأزمة تثبت انه «لا بديل - للغرب - عن القيادة الأميركية».

وأخيراً، قال جورج بوش في خطابه السنوي عن «حال الاتحاد» الذي ألقاه في ٢٩ كانون الثاني (يناير) للماضي: «ان امال الإنسانية تنتج البناء ودعا الى تحقيق الانتصار «من أجل السلام العالمي والعدالة»، الى ان قال انه: «من بين دول العالم فإن الولايات المتحدة وحدها تملك من المستوى الأخلاقي ومن الامكانات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد».

هكذا حمل تعبير «النظام العالمي الجديد» اثن خاتم النشر الأميركي، بل وبصعة الدب السوفييتي ايضاً. فحينما خرج الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف مع الاسبوع الثالث للحرب في الخليج ليعلن في موسكو على استحياء ان «منطق العمليات العسكرية الأميركية - ضد العراق - يهدد بتجاوز تفويض المحدد من الأمم المتحدة»، سرعان ما خرج جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي يفسر كلمات غورباتشوف قائلاً ان الرئيس السوفييتي يمتص بتلك الكلمات قوى المعارضة داخل بلاده خصوصاً في القوات المسلحة وفي الجمهوريات الإسلامية. وعلى اي حال - هكذا قال جيمس بيكر ببساطة متناهية - فإن موسكو «اخطرتنا مسبقاً بهذه التصريحات» قبل ان يلقى بها غورباتشوف. لقد أقر الاتحاد السوفييتي بهزيمته في الحرب الباردة، لكن لا يزال على الولايات



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٢ مارس ١٩٩١

النظام العالمي الجديد . . القديم

محمود رياض *

وإذا نظرنا إلى الأمر الواقع فلا يوجد حالياً ما يسمى بنظام عالمي جديد وإنما هناك الدولة العظمى. وهي الولايات المتحدة بعد إنهيار الإمبراطورية الروسية، فلم يبق في قمة الساحة الدولية سوى الولايات المتحدة. وستعاني الولايات المتحدة ويعاني العالم معها إذا حاولت القيام بدور الشرطي. فالشعب الأميركي، لأسباب تتعلق بأسلوب معيشته، لا يدرك شيئاً عن مشاكل العالم، وإهتمامه الأساسي يدور حول السياسة المحلية في الولاية التي يعيش فيها وإنتخاب ممثليه لإرتباط ذلك بمعيشته وحياته الإجتماعية.

أما السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فتخضع في الدرجة الأولى للإدارة الأميركية، ولا يمكن رئيس الجمهورية المنتخب أن يلم بمشاكل العالم جميعاً، وهو ما ينطبق على معاونيه أيضاً. وأنكر أنه عند لقائي للمرة الأولى مع روجرز وزير الخارجية الأميركي في إدارة نيكسون أنه شكى لي بأنه بعد مقابلته لحوالي أربعين وزيراً للخارجية أثناء إجتماع الجمعية العامة شعر بدوار، إذ أنه لم يكن يدرك أن العالم مليء بهذه المشاكل. والمشكلة هنا تركز على أن الولايات المتحدة سيكون مطلوبا منها، إذا قامت بدور الشرطي، أن تبدي الرأي في مشاكل لا تلم بها إلحاًماً كعلاً فتتصدر عنها أحكام جائرة توقع الضرر بشعوب العالم.

■ تحدثت في مقال سابق عن دعوة الرئيس بوش لقيام نظام عالمي جديد مفتنعا بحسن نوايا الرئيس الأميركي في دعوته وهو يؤكد أن الولايات المتحدة لا تود القيام بدور الشرطي العالمي إدراكاً منه أنه دور أكثر من كبريه ويغرض صاحبه لسخط عالمي ونقمة دولية ومقاومة من الدول الكبيرة والصغيرة على السواء، مما يؤدي في النهاية إلى خلق رأي عام عالمي ضد من يحاول القيام بدور الشرطي صاحب السطوة الذي يفرض رأيه على بقية دول العالم وسيكون وضع الشرطي الدولي أسوأ من وضع الحاكم المتسلط في دولته، فحرص الشعوب على سيادتها الوطنية ستدفعها إلى مقاومة أي تسلط من الدولة العظمى. إذ ثبت فشل نظرية الحاكم المستبد العادل فالعمل مصيره إلى الضياع في ظل حكم إستبدادي.

وإذا حاول البعض تطبيق هذه النظرية في المجال الدولي فسيكون مصيرها الفشل الذريع، إذ أن سياسة الدولة العظمى ستتركز على مصلحتها الذاتية من دون أن تاه لمصالح بقية الشعوب، وستعمل على أن تدور دول العالم في فلكها، وهو نظام أشبه ما يكون بعودة إلى عهد الإمبراطورية الرومانية عندما كانت تسيطر على أوروبا وجنوبي البحر الأبيض المتوسط الذي كان يمثل العالم القديم، وهو ما حاول نابليون تنفيذه عن طريق حروبه الكثيرة تحت شعار الوحدة الأوروبية.

واعتبرت الولايات المتحدة سياسة عدم الإنحياز التي تدعو أساساً إلى إحترام ميثاق الأمم المتحدة أنها سياسة غير أخلاقية، لأنها رفضت السير في فلك السياسة الأميركية. وفي الوقت نفسه سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم كل عون ممكن ليوغوسلافيا - وهي من الدول الرائدة في سياسة عدم الإنحياز - بسبب خروج يوغوسلافيا من الكتلة الشرقية وإذا رجعنا إلى تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن خلال الثمانينات، نجد أنها استخدمت حق الفيتو ٣٢ مرة عند التصويت على قرارات تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، أما تصويت الولايات المتحدة في الجمعية العامة فكان يعكس موقفاً يتعارض مع غالبية الدول الأعضاء في أكثر من ٨٠ في المئة من القرارات التي صدرت بالفعل، ومن بينها كل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. والغرض من هذا الطرح هو محاولة التعرف على مفهوم

كما أنه من العناصر التي تؤثر مع السياسة الخارجية لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. وقد طرحت سؤالا على رئيسها السيناتور فولبرايت في الاستنتاجات: كيف يلم أعضاء اللجنة بمشاكل العالم التي يتعرضون لها بالبحث وإبداء الرأي في شأنها؟ فضحك قائلاً: إن أعضاء اللجنة يركزون كل اهتماماتهم بما أطلق عليه السياسة الداخلية في ولاياتهم حتى يضمنون إعادة إنتخابهم، أما المشاكل الخارجية فلعل عضو بعض المعاونين وعليهم أن يقدموا له رأياً موجزاً في كل قضية.

ولا أود الإستطراد في أمثلة تؤكد جهل بعض الرؤساء الأميركيين بمشاكل العالم، ولا أرى عيباً في ذلك من وجهة نظري، فمسؤولية الرئيس الأميركي في الدرجة الأولى هي ضمان رفاهية شعبه وأمن بلاده.

واسوأ ما في النظام الأميركي عندما يتعرض للمشاكل الخارجية أنه يسمح لجماعات الضغط الأجنبية بالتأثير على القرار الأميركي لمصلحة دولة أجنبية. وهو ما أوضحه لي السيناتور فولبرايت في مثال حسسني عنه وهو أنه طلب من لجنة الإعتمادات المالية في مجلس الشيوخ إقرار مبلغ للرعاية الإجتماعية للولاية الأميركية التي يمثلها، فرفضت اللجنة طلبه إلا أنها أقرت مبلغ أكبر مما طلبها لتقديماً لإسرائيل لأغراض إجتماعية مشابهة بسبب جماعات الضغط الصهيونية.

وجماعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة هي أقوى جماعات الضغط وقد نجحت في إرغام الولايات المتحدة على ن تخرج عن وقار الدولة العظمى التي يجب عليها أن تحترم المواقف الدولية للقرارات التي شاركت في إصدارها، أو أن تراعي عهدها.

وكانت البداية عندما قامت الولايات المتحدة، تحت التأثير الصهيوني، بالضغط على أعضاء الجمعية العامة عام ١٩٤٧

لإصدار قرار تقسيم فلسطين مما الحق ضراً بالغاً بالشعب الفلسطيني، وادى إلى قيام نزاع مستمر بين النول العربية وإسرائيل.

وعندما استقلت كل دول العالم وأصبح لجموعة عدم الإنحياز صوتاً مسموعاً في الجمعية العامة فقدت الولايات المتحدة سيطرتها على الأمم المتحدة، بل وصل بها الأمر إلى أنها كانت الدولة الوحيدة التي تصوت الى جانب إسرائيل، مما أضر بعلاقتها مع بقية دول العالم بل والمنظمات الدولية، إذ أنها لجأت إلى أسلوب كرية وهو معاقبة بعض هذه المنظمات لأنها أصدرت قرارات ضد إسرائيل فامتنعت عن سداد حصتها في موازنة اليونسكو، على سبيل المثال.

” تخضع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، في الدرجة الأولى للإدارة الأميركية، ولا يمكن رئيس الجمهورية المنتخب أن يلعب بمشاكل العالم جميعاً، وهو ما ينطبق على معاونيه أيضاً. “

الولايات المتحدة للعالم الجديد، هل هو عالم تسيطر عليه الولايات المتحدة ضد مصالح شعوب العالم الصغيرة أم أنه عالم حر نسوده العدالة وإحترام حقوق الإنسان والإمتناع عن العدوان وعدم إستغلال الدول الكبيرة لموارد الدولة الصغيرة. وإذا كان الرئيس بوش يكرر أهمية قيام عالم جديد يقوم على مبادئ من العدالة والمساواة بين الدول فإن هذا العالم الجديد يحتاج إلى حوار بين كل القوى العالمية لتحديد مضمون هذه المبادئ وكيفية تطبيقها. ونحن في مرحلة تحاول فيها كل دولة أن تفسر هذا العالم الجديد بما يتفق مع مصالحها وهو حق مشروع لا يمكننا إنكاره أو إستنكاره، وهو ما يستدعي قيام حوار جدي.

والعالم الجديد من وجهة النظر السوفياتية هو مجرد وسيلة لحل مشاكله الاقتصادية، وإذا كان مبدأ عدم توازن القوى لم يعد يناسب الإتحاد السوفييتي إلا أنه ضروري بالنسبة إلى مناطق قسرى في العالم. وعلى سبيل المثال، فإن المنطقة العربية عانت من الإختلال في ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل، مما أدى إلى إستمرار إسرائيل، مما في سياستها العدوانية ضد العرب والشعب الفلسطيني.

وبالتالي فهو مبدأ لا يحق للإتحاد السوفييتي أن ينادي ببطلانه قبل إيجاد حل بديل وهو إقرار السلام العادل لما المبدأ الجديد لتوازن المصالح فنحن معه إذا كان لسلته مراعاة المصالح العربية ومصالح بقية شعوب العالم. فالمبدأية السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وهي مفاديه لم تكن لتزى النور لو لم تتوافق مع مصالح الدول الكبرى.

والمشكلة الكبرى التي تواجه الرئيس بوش وكل من يشاطره الرأي في ضرورة قيام نظام عالمي جديد، هي في كيفية تطبيق المبادئ السليمة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة إلى كل القضايا، وأقرب مثال يخطر على ذهن العربي هو القضية الفلسطينية. وقد جاءت أزمة الخليج لتؤكد ضرورة التصدي للعدوان وإرغام المعتدي على إحتراف قرارات الأمم المتحدة. وفي قرارات لا يجوز لنا أن نخشع منها، يناسبنا ونهمل ما لا يتفق مع مصالح الدول الكبرى.

ويجب أن يكون واضحاً أن النزاع العربي - الإسرائيلي يتضمن مشكلتين أولهما المشكلة الفلسطينية ويكون حلها في تنفيذ قرارات الجمعية العامة الخاصة بمشروع التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ وقرار عودة اللاجئين الصادر عام ١٩٤٨. والمشكلة الثانية التي نشبت بسبب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧ ويمكن الحل في تنفيذ القرار ٢٤٢. والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٧٨ ثم عام ١٩٨٢ وتنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٢٥، الذي ينص على وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود الجنوبية اللبنانية. هذه القرارات ترفض إسرائيل تنفيذها، ويستمر تهديد السلام في المنطقة بسبب الموقف الإسرائيلي.

وعلى سبيل المثال نجد أن غورباتشوف، في رؤيته للنظام الدولي الجديد، يصفه بأنه نظام يجب أن يقوم على أساس توازن المصالح بدلاً من توازن القوى. وهو شعار يحتمل أكثر من تفسير لذا فهو يحتاج لوضع ضوابط إذ أنه من الصعب التفريق في المرحلة الحالية التي نمر بها بين توازن القوى وتوازن المصالح. فاجتماع بالطا الذي تم أثناء الحرب العالمية الثانية وضع قادة الحلفاء والإتحاد السوفييتي إنتهى إلى توزيع مناطق النفوذ بين الدول الكبرى، وكان يمثل توازن المصالح لهذه الدول من دون مراعاة لمصالح بقية شعوب العالم.

وعندما اشتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي في الستينيات أصبح توازن القوى هو الهدف الأساسي لكل منهما وحال الردع النووي دون قيام حرب مدمرة.

فما هو سبب التحول من الحرص على توازن القوى إلى تبني سياسة توازن المصالح؟

الواقع أن توازن القوى لا يزال قائماً طالما أن كلا منهما يملك الرادع النووي. إلا أن السباق نحو المزيد من التسلح وبخاصة في استخدام الفضاء كمصدر تهديد عسكري ألقى بعينه إقتصاد ضخم على الإتحاد السوفييتي لا يمكن لها تحمله مع ما يعانيه من عجز واضح في التنمية الإقتصادية. كما أن الولايات المتحدة فقدت جزءاً كبيراً من

قدراتها الإقتصادية، وتبين أن تكاليف مشروع «حرب النجوم» الذي سبق وأعلنه الرئيس ريغان تفوق طاقة الولايات المتحدة الإقتصادية، وبعدما أصبحت لكبر دولة مدينة في العالم بسبب العجز المستمر في ميزان مدفوعاتها السنوي والذي يربو على مئة وأربعين بليون دولار.

أصبح من الواضح أن هناك مصلحة مشتركة في وقف سباق التسلح. وساعدت على ذلك السياسة الجديدة التي أعلنها غورباتشوف والتي تدعو إلى الإنفتاح وإلى إجراء تغيير جذري في السياسة الداخلية والخارجية. وأدت إلى إحداث تقارب حقيقي بين الشرق والغرب وقد ظهرت انعكاسه في مؤتمر التعاون الأوروبي الذي انعقد في باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وعندئذ خرج غورباتشوف على العالم بالدعوة إلى توازن المصالح بدلاً من توازن القوى. ولما كانت سياسة توازن القوى الصادرة عن الإتحاد السوفييتي تعني توازن القوى مع الولايات المتحدة فإن حديث غورباتشوف عن توازن المصالح يعني بالتالي توازن المصالح بين البلدين بما يعود بفوائده إقتصادية على الإتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية سابقاً. ولم يتبين من حديث غورباتشوف أنه يركز على توازن المصالح بين الشمال والجنوب أو الدول الغنية والفقيرة.



كما أكدت حرب الخليج خطأ إسرائيل لأنها في حاجة إلى التوسع الإقليمي لتأمين حدودها. فالصواريخ العراقية كانت تجد طريقها بسهولة لضرب مواقع في قلب إسرائيل. ومن حسن حظ إسرائيل، أن القيادة العراقية لم تكن لتفكر في التصدي لإسرائيل فقد رأت أن ما لديها من قوة يتيح لها إحتلال الكويت من دون خسائر عسكرية والحصول على مكاسب مادية. أما التصدي لإسرائيل فكان يحتاج منها إلى الإنتظار بضع سنوات لتطوير أسلحتها غير التقليدية حتى يمكنها مواجهة القوة الإسرائيلية.

فإذا كان هناك إتحاد جدي لقيام نظام عالمي جديد يركز على ميثاق الأمم المتحدة وإحترام قراراتها فلا بد من حل القضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية وإنهاء العدوان الإسرائيلي على الدول العربية بتنفيذ القرار ٢٤٢، كذلك القرار الخاص بليبنا.

ويبقى السؤال مطروحا: هل هناك فعلا تفكير جدي في إقامة نظام عالمي جديد أم أن القديم سيبقى على قدمه، وأن المبدأ الذي سيبقى سائدا هو أن كل ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة، مهما طال الزمن؟

• الأمين العام للجامعة العربية سابقا ووزير الخارجية المصري السابق

كلمة اليوم

العالم العربي والنظام العالمي الجديد

●● لاشك ان العالم لا يعيش فقط نهاية قرن وانما يعيش نهاية عصر وبداية عصر جديد

●● وقد كانت لحظة انهيار الامبراطورية السوفييتية كدولة كانت تقسم معايير القوة في العالم مع الولايات المتحدة الامريكية ايداناً بظهور قواعد جديدة تحتم العمل الدولي وتعيد تنظيم العلاقات بين اعضاء الاسرة الدولية

●● ومن الطبيعي ان يكون هذا التحول التاريخي له اثاره الكبيرة على مناطق العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ... ولن يستثنى احد من ذلك وهذا ما يدعوا للتساؤل عن مستقبل العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد سواء كان في ذلك النظام قد اكتسب ملامحه بالفعل او هو في مرحلة التبلور والشكل والتكوين

●● والحديث عن المستقبل يعني ببساطة ان العالم العربي مطالب اولاً بالفهم الدقيق والموضوعي لما طرأ من تغيرات على العالم ككل ، وثانياً ان يعمل باليات وقناعات جديدة توفر لعلاقاته مع العالم الخارجى اسباب الاتزان والمفعولية والقبول والاحترام

●● ومن بديهيات ما بعد الاتحاد السوفييتي ان عالم اليوم قد انتعت منه صفة العفانية السياسية والايدولوجيات التي كانت تطبع وتم سياسات الدول وعلاقاتها بين بعضها البعض ، وهذا المتغير الجديد يعتبر سبباً كافياً لان يستيقظ البعض في عالمنا العربي على الحقائق الجديدة وتكون هناك فجاعة بان العمل من اجل خير الشعوب ولرفاهيتها يجب ان يظل بمثابة العقيدة السياسية الثابتة بعد ان ثبت بالدليل التاريخي ان الفلسفات والنظريات التي فرضت نفسها على نصف العالم في بدايات القرن العشرين قد فشلت واندفعت مع اصحابها وتحملت شعوب كثيرة اعباء تطبيقها الذي لم يخدمها في شيء وانما طلت تلك النظريات والفلسفات تعكس فقط جدل وصراعات عقيمة بين افراد فقدوا ادنى مسئولية تجاه شعوبهم

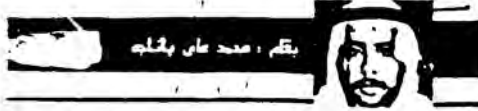
●● ولكي يكون العالم العربي حاضراً في العالم الجديد الذي يتبلور خلال السنوات المتبقية من القرن العشرين فلا بد من اكتساب لغة معاصرة للتعامل مع متغيرات معاصرة - ولابد من الاتفاق على ان التعاون البناء والمخلص بين الدول العربية هو السبيل لتقديم صورة عربية جيدة الملامح والصفات للعالم - اما ان تغتال دولة عربية دولة اخرى كما فعل النظام العراقي بالكربيت فتلك هي الكارثة الموقعة

●● والاشكاليات التي تواجه العالم العربي اليوم ليست مسألة مصالحات وتناسي مافات - ولكن المهم - ماهي الرؤى الجديدة ، وماهي القناعات الموضوعية ، التي اكتسبها البعض من تجارب مريرة مضت .. وماهو حد القدرة على مصارحة النفس ، والشجاعة في الاعتراف بالخطأ ..

●● ان اى تعاون حقيقى ومثمر في العالم العربي سيتحقق فقط عندما يكون البعض لديهم القدرة على مصارحة انفسهم وشعوبهم وبصوت مسموع - اما المكابرة والالتواء وتسمية الاخطاء بغير اسمائها والانفصال عن واقع العالم الذي نعيشه .. فكل ذلك يباعد كثيراً بين الامال والواقع في جزء من عالمنا العربي

المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩١



التنظيم الدولي الجديد

.. خلفية تاريخية

أحداث منطقة الخليج خلال الحريف الساخن كانت التجربة الاولى لمدى فاعلية وجدوى تنظيم دولي جديد لاحت بوادره منذ بدايات السبعينات بسعي العملاقين الروس والأمريكي للرفاق وقهواء قيادة جماعية للعالم من قبل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن تنعكس ملامحه في:

- ابدال التشاور والاتفاق محل التنافس والصراع بين تلك الدول.
- تصفية بؤر النزاع على خريطة العالم. تلك التي ظلت مصدرا دائما تكاد تكون فرصا للتوتر المهدد بالتحول الى نزاع ساخن بين العملاقة غير مرغوب فيه وقد لا يكون من المستطاع السيطرة على تداعياته.
- مراجعة المفاجئات التي قد تفجرها النزاعات الاقليمية وقد ينتج عنها تهديد للاستقرار والسلام الدوليين وحلها بأسلوب الحوار ثم القرار الجماعي. المثال الاوضح ازمة الخليج.

هذا التنظيم ليس بدعة تم اكتشافها ولا هو مبني على حسن نوايا حل في لحظة صفاء جعل العالم يؤمن فجأة بالسلام والتعاون بدلا عن الشقاق والتحدى. انه ترجمة دقيقة ومحسوبة لمجموعة حقائق لم يعد بالامكان تجاهلها او التغافل عنها. وهو لا يعني ان العالم كان يعيش قبله حالة من الفوضى والعشوائية وعدم الانضباط فللطبيعة قوانين صارمة تفرضها على المجتمع البشري كما تفرضها على المادة الصماء. وهنا كما هناك لا فوضى ولا مصادفة. والسياسة الدولية محكومة من قبل ومن بعد بقاعدة «توازن القوى».

نظرة الى التاريخ القريب ربما اعانت على تبيان ذلك. وليس التاريخ اخذنا ولت لن تعود انه درس يكرر اخطاؤه من لا يستفيد منه والحكمة الذهبية «من لا يقرأ التاريخ يخسر المستقبل».

مفهوم التوازن يعني وجود وحدات متناقضة المصالح ساقطتها تناقضاتها الى صراع اسفر عن نتائج قررها تناسب القوى بين تلك

الوحدات وتظل تلك النتائج مستقرة الى حين هذا الاستقرار المؤقت هو «توازن» يبقى ما بقى نسبة القوى على حالها قلما تغيرت نشأت وتوتر فصرع فعودة الى الاستقرار من جديد عند مستوى آخر للتوازن.

فعند قرائتنا للتاريخ نجد انه منذ انتقلت شمس الحضارة الى اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت الدول الوطنية في اوروبا هي الوحدات المتناقضة المصالح.

وفكرة الدولة الوطنية حلت تاريخيا محل الامبراطويات ذات الاساس الديني ومن نماذجها التي بقيت حتى تلك الفترة التي ندرسها الرومانية المقدسة والنسب والمجرى الشرقية الارثوذكسية تجسدها روسيا القيصرية ثم اخيرا الامبراطورية العثمانية. والثانية كتلت اكبرهم تماسكا وقابلية للبقاء نحو التكوين حس وطني مشترك يجمع لجزءا هامة مترامية الاطرافهم فرنسا وبريطانيا كانتا اسبق الجميع الى مفهوم الدولة الوطنية انسلاخا من تلك التنظيمات ذات الاساس الديني كما مكنتها ظروفها من التبنى الامثل والاسرع لافكار الثورة الصناعية والاستفادة من القدرات الكامنة للتحويل الصناعي.

في منتصف القرن الثامن عشر بدت فرنسا مهيمنة اكثر من غيرها لتتبعها مكانة المحرك الاول على الساحة الدولية لاسباب متعددة نذكر منها ثلاثة هامة عدد السكان وانتاجا ضخما متولفا صناعيا ونظاما سياسيا مركزيا قادرا على تسخير وتوجيه الامكانيات خدمة للمصلحة الوطنية رغم العيوب الداخلية التي تختفي وراء تلك القبضة المركزية. اما الوحدات الاخرى التي تنافس فقد كانت : ● امبراطورية

الابسيج (النسب والمجر) ذات الاحجية المحافظ والقائمة على تنظيمات شبه اقطاعية متمتعة للقرون الوسطى ومقاطعاتها الموزعة في وسط اوربا وشمال ايطاليا كيانات هزيلة لها شبه استقلال ذاتي وعرضه للاقتراض من قبل القوى الاكبر في الغرب «فرنسا» وفي الشرق «روسيا». ● روسيا القيصرية العملاقة الفارضة من المحترف به ان طاقتها البشرية والزراعية لاحود لها. الا ان تأخرها التقني وعتاقه تنظيماتها عاقاها عن

الاستغلال الامثل لتلك القدرات فهي متخلفة نسبيا عن اقاليم غرب اوربا درجات.

● انجلترا الساحر المعجيب ولنا هنا وقفة اطول. فالديمقراطية الفريدة التي تحققت هناك داخليا كانت قد رسخت ووازنت بين مصالح الفئات الوطنية دون خضوع للغوغائية ودون ان تفقد النخبة الحاكمة قدرتها على اتخاذ القرار السليم بالسرعة المطلوبة فقدمت بذلك نموذجا يندى اتوقراطية الادارة في فرنسا وروسيا والاستقرائية شبه اقطاعية في امبراطورية النمسا. وكانت نخبتها الحاكمة قد اقرت بحكمة وذكاء سياسة عامة مبنية على تقديرات سليمة لمواضع القوة والضعف في الموقف البريطاني مستهدبة بالمبادئ الآتية :

● الامن النسبي لبريطانيا كجزيرة فأى غزو مرتقب لا محالة يكون عن طريق البحر وطالما بقت البلاد مالكة لا تقوى اساطيل العالم فليس هناك ما نخشاه.

● غاية اى امة القدرة الاقتصادية والهيمنة السياسية والمغامرات العسكرية ان لم تخدم هذا الهدف هراء لا طائل وراءه يؤدى لبعثرة القوة لابنائها.

● التوسع الصناعى هو السبيل لبناء قدرة الامة الاقتصادية. وقد جاء هذا التوسع على حساب الزراعة. ولم تكن الامكانيات الزراعية فى انجلترا من الاسس كبيرة.

الا ان الصناعة تحتاج مواد خام «بعضها من الزراعة» وتحتاج سوق لتصريف منتجاتها.

● التجارة الخارجية ضرورة حيوية لانجلترا. انها القناة التى تمد الصناعة بالمواد الخام التى تحتاجها ولامداد العمال المتزايدة اعدادهم بالغذاء الرخيص وكلا الامرين لا تقوى عليه الزراعة الوطنية المتقلصة. وايضا هى القناة التى تنصرف اليها الانتاج الصناعى فالسوق هو المحدد لمستقبل

الصناعة فى اى اقليم وامكانيات نموها.

● الامن القومى والتجارة الخارجية كلاهما يعتمدان على وجود اسطول قوى لحماية الجزيرة وطرق المواصلات اليها.

هذا مارسخ فى النهاية المبدأ الشهير «ضرورة احتفاظ انجلترا باسطول بحرى يكافئ فى قوته اساطيل اقوى دولتين بحريتين تاليتين».

● لاشان لبريطانيا بمنازعات القارة التى لا تنتهى. ولا تتدخل فيها بجديّة الا فى حالة واحدة «اذا تعاظم نفوذ احدى القوى القارية بشكل يهدد بابتلاع الاخرى» اى انها لا تتدخل الا للبقاء على التوازن والحفاظ على الوضع الراهن.

فى ذلك الوقت كان هناك ايضا بعض القوى الهامشية.

- اسبانيا والبرتغال كل منهما توقفتا ان تكونا قوة بحرية لها وزنها وتوارتا الى الظل.

الدولة العثمانية فى النزاع الاخير ومع ذلك ظلت الى آخر لحظة خصم روسيا الاساسى وربما لم يبق عليها سوى هذه المحصومة. فقد بات واضحا ان مصيرها معلق برغبة انجلترا وفرنسا اللتين انحازتا اليها فى نزاعها مع العملاق الروسى غيرة منه والاهم لانها لم يقررا بعد ماسيصنعاه بامبراطوريتها.

الولايات المتحدة لازالت مشغولة فى اقامة الحلم الأمريكى مجتمع الثروة والسعادة للاقليات المضطهدة القارة من أوروبا وحسبها من الاخرين ان يدعوها وشأنها.

تلك هى الوحدات المتصارعة مع صورة سريعة عن الجو العام الذى كانت تتحرك فيه ثم وقعت الواقعة وشبت الثورة فى فرنسا وكانت اساسا ضد اساليب القرون الوسطى فى الحكم والادارة فمن الطبيعى ان تجد فى امبراطورية النمسا خصمها الاول فاشتعلت الحرب بين الاثنين. وهى الحرب الذى دفعت بنابليون بونابرت الى السلطة فى اقوى دولة فى العالم.

فى رجوعنا الى الحقبة الزمنية لتاريخ الواقع الدول منذ منتصف القرن الثامن عشر ليس حشوا لاغناء فيه. فلتاريخ مفيد فى تبيان دوافع الوحدات الدولية والكيفيات التى تقاس عن طريقها التعبير عن هذه الدوافع. والأولى تكاد تكون ثابتة ثبوت الفرائز عند الانسان الفرد فهى غرائز دولية ان صح التعبير. اما الكيفيات فيمكن ان تختلف حسب ظروف الواقع التاريخى.

ثم الحاضر ماضو الألتضى يتقدم والماضى هو المستقبل ينى. فلا غنى عن الرجوع للتاريخ لمن يود فهم الحاضر وبناء المستقبل.

توقفنا في الحلقة الماضية عند قيام الثورة الفرنسية وصدامها مع امبراطورية الهابسبرج النمساوية عدلما لامر منه املاء مجاور الاقاليم وتناقص افكار وتوجهات الطرفين. وقد كلفت الحرب النمسا مقاطعاتها في الراين وايطاليا بعد سلسلة من الهزائم الهينة لم تزد الى حسم الموقف او انتهاء العداءة بل اضرمتها.

هكذا اصبت فرنسا صاحبة الكلمة العليا في وسط أوروبا وايطاليا وثبت ان امبراطورية الهابسبرج لا تستطع ان تكون ندا لنابليون بونابرت الجنرال الفرنسى الذى لمع نجمه في حروبه معها مما مكته في النهاية من تبوء سدة الحكم في فرنسا.

وكانت السهولة التي كسبها نابليون حروبه ضد النمسا الانغراء الكافي لمواصلة الفتوح وتكوين الامبراطورية الفرنسية.

عين انجلترا لم تكن تخطئ عن مراقبة ذلك الصراع باهتمام. اكتفت بدائيا بالتشجيع المعنوى للنمسا لكن ما لم يظهر أحد الطرفين على وشك ابتلاع الآخر حتى اخذت تحريك التحالفات ضد فرنسا وتسامر في دعمها ماديا مستغلة تراءفة المعروف.

بالنسبة لقيصر روسيا لم يكن التوازن في القارة شاغله الاول. وارى الوقت قد حان للحديث عن هوم القيصر العقدة الاولى لعملاق جليد الشمال التي ظلت تؤرقه وتحدد سياسته وتوجهاته للنهابة. الوصول للبحار الدفينة. فروسيا الاخذة باسباب الصناعة والمنشوقة للحاق بالغرب تعلم ماتعنيه التجارة الدولية بالنسبة لها. والبحر مطية التجارة وما من نافذة لها عليه غير البلطيق والبحر الاسود.

في توسعها شمالا باتجاه البلطيق اصطدمت بدويلاته الضعيفة وجنوبا نحو البحر الاسود بالدولة العثمانية. نفس هذا الشوق للمياه هو ما حدا بها ايضا للتوسع شرقا لتجد موضع قدم في المحيط الهادى الا ان وصولها للبلطيق والاسود لم يحل المشكلة فالاول اكبر قليلا من بحر ماني تتحكم الدول الاسكندنافية في مدخله وتسيطر على طرق الاقتراب منه اساطيل دول لا قبل لها به.

اما البحر الاسود فمحتقو فعلا لا يجازا بمرور تسيطر عليه تركيا التي يمكنها قفل مضيق البسفور والدردنيل بقذيفة مدفع. وهذه الحقيقة هي ما جعل العثمانيين العدو الاذلى للروس بالاضافة الى تنافسها في البلقان. وقد اثبتت الدولة العلية انها عفة كزود في وجه اطماع القيصر سواء لقراها الذاتية او لدعم القوى الاوروبية الثلاث «النمسا وبريطانيا وفرنسا». الاخيرين لا تريدان للدب الروسى ان يتفلس بالمياه بفرض احكام الرقابة عليه او ان لكل منها اطماعا في امبراطورية آل عثمان او ربما لمجرد الفيرة. اما النمسا فلان لها اطماعا في البلقان تتعارض واطماع الروس لكنها على استعداد ان تتحالف معهم ضد عدوها الذي لا يقر وهو الحلف الذي تم بباركة انجلترا.

ادرك نابليون ان عدوه الاول ليس امبراطورية النمسا بل العنصر الورقي ولكن انجلترا مهندسة التحالفات ضده في القارة فاخذ يمشد جيشا في بولون لغزو الجزيرة وانفق مع اسبانيا حليفه الاضية منذ البداية على المشاركة في اسطول الغزو. لكنه كلما تقدم في المشروع زاد اقتناعا بعظم المهمة واستحالته حتى مرق الاميرال البريطاني تلسون الإسكندر الفروسى. واسباني في معركة الظرف الاغر و انتهى المشروع قبل ان يبدأ.

واستعد النمساويون والروس للقاء بدورها فحشد الجيوش. برشاقة تحسب له حرك نابليون فيالقه المجتمعة في بولون وانجه بها الى قلب القارة فلوغق بالنمساويين في «اولم» ثم هزم الجيوش الروسية النمساوية المتحالفة في «اوسترليتز» احدى اهم معاصر العسكرية الفرنسية فوجدت النمسا نفسها مضطرة لتوقيع معاهدة «بريسبورج».

مملكة بروسيا لم تتحرك الا متأخرة اكثر مما يجب وبروسيا هي اكبر المقاطعات الالمانية والتي سيقدر لها فيها بعد صتعة وحدة المانيا. وهي لم تتحرك الا دفاعا عن استقلالها فدخلت في حلف مع بريطانيا وروسيا ولكن في ذات السنة التي لرتأت فيها التحرك دخل نابليون برلين العاصمة بعد ان اوقع الهزيمة ببيوشها.

اما روسيا فلم تقاوم طويلا وبعد محاولتين أخريين في الميدان اقتنعت بالتفاهم مع فرنسا وضد انجلترا. ولوهلة بدت الهيئة الفرنسية على القارة واقفا غير قابل للزوال في غير مقدور انجلترا الوحيدة للغزولة ان تغيره فلا هي مستطبعة لفتحهم البر على نابليون ولا هو مستعد لاجتياز البحر اليها.

امام هذا الواقع تفتق ذهن نابليون عن الحرب الاقتصادية فجزيرة اصحاب الحوانيت تموت وتذوى بايقاف التجارة معها. هكذا حاول ان يفرض على دول القارة حظر التعامل مع انجلترا. الا ان هذا الاجراء لا يكون فعالا الا اذا طبقه الجميع بحساس ووجود ثغرة او اثنتين كفيل بافساد المشروع وجعله غير ذي اثر. لذلك اخذ في فرضه بحزم على أوروبا المتاضعة كما اقنع به قيصر روسيا الذي اصبح الان حليفه على شرط ان يكون حلفا بين متساويين.

الا ان الحصار لم يثمر عن النتائج المتوقعة فالتجارة مصلحة متبادلة للطرفين والمطر يضر بالمقاطع والمقاطع هكنا اخذت البول التي قسرت على تطبيقه تتذمر وتتعايل على التدخل عنه. الا انك لا تستطيع ان تقاصر تجاريا دولة بحرية ذات اسطول اقوى من اسطولك دون ان يسفر الامر عن نتيجة عكسية فتجد نفسك تحت المحاصر هكذا اخفقت فكرة الحصار.

هناك حقيقة يغفل عنها صانع التاريخ خاصة من أسرفت عليهم الانتصارات حتى
أسكرتهم أن لكل شيء مدى للفرد مدى كبرها بلغت عقيرته وللامة مدى معها بدت
مكتسمة العظمة غير محدودة الامكانيات

أحيانا يجيب غرور القدرة عن الزعيم هذه الحقيقة. ولا أحد يعذر عن الضرور
كتأليبون فمن ضابط مقصور إلى جنرال حقق لجيوش فرنسا انتصارات بدت وكأنها
معجزات تشيد بعقيرته جعلت منه معشوق الجماهير ومحط فخرها القوم فأقامته على
قمة السلطة مفوضة له المزيد منها حتى نصب نفسه في النهاية ليمرأطورا.

وعندما تلثم الشخصية التاريخية بالامة لا يعد مسورا المتفرقة بين الزعيم والامة.
انه خطأ من الاخطاء الشائعة في التاريخ لا يمكن تجنبه الا بالبقاء على خطوط التمييز
واضحة بين الفرد محدود الوجود والدور والامة الخالدة مما ساعد لايته فيها بعد.
أسكرت نشوة النصر الامبراطور الفرنسي فظن ان لحدود لقدرته ولاحد لارادته
فوقع في الاخطاء

● آخر بمصلحة الدول النخبة له في أوروبا بالمحصار الذي فرضه على بريطانيا.
● اساء معاملة الكنيسة فصادر ممتلكاتها وعامل البابا كمجرد نائب له للشؤون الروحية
فلم يثر ضده رجال الدين فقط بل وعامة الناس.

● فاته ان الحروب تنهك المنتصر كما تنهك المهزوم فبعد أكثر من عشر سنوات من حروب
تكاد تكون مستمرة بات حال فرنسا المنتصرة لا يفضل اعباء حال النساء المهزومة.
● تصرف وكأنه صاحب القرار الوحيد في أوروبا ويمتص الحقة ازال ملك اسبانيا حليفه
المخلص عن عرشه ليحل محله اخاه جوزيف بوناپرت ملكا بحكومة عبيلة تابعة لفرنسا.

فكان هذا أكثر مما تستطيع أوروبا او الشعب الاساني السكوت عليه.
اندفع الشعب في اسبانيا مدفوعا بمشاعره الوطنية ويتحريض رجال الدين وكان دأها
لم في اسبانيا وضع خاص فقام تلك الاجراءات وارسلت انجلترا جيشا إلى اسبانيا لدعم
الحركة الشعبية.
حركت الاحداث شوق النساء للانتقام فعادت ترفع راية التحدي بدعم من بريطانيا
كالعادة.

انتقل نابليون إلى اسبانيا فاقف الكوارث التي تعرضت لها الحامية الفرنسية وحسن
الموقف نوعا لكن القلائل ظلت للنهاية ولم يهدأ الوضع لهما للفرنسيين هناك. ثم اتجه بخيرة
جيوشه إلى النساء للمرة الثانية طرق ابواب فينا بالموقع فارضا عليها اتفاقية جديدة
توجت هذه المرة بزواج امبراطور فرنسا من ارشيدوقة النساء ماري لويز.
هكذا استقر الوضع على مايرضيه مع النساء وبقي غير محسوم شع بريطانيا وظلت
روسيا تنتظر مايقدره بشأنها انتظار الوائقي من نفسه لا الفلق.

وقد قرر نابليون الا يكون في القاهرة راس مساو لرأسه. وفي عام ١٨١٢ توجه الى
روسيا على رأس الجيش الكبير ٦٠٠٠٠٠ مقاتل نصفهم فرنسيون ولم يملكه الروس ابدا
من معركة حاسمة فكانوا دأها يتراجعون متبعين سياسة الأرض المحروقة واندفعين
الغازي للتوغل أكثر فأكثر في مجاهل لانهاية لها يحوطه فيها العداء من كل جانب. وفي
معركة موسكو فراجع الجيش الروسي دون ان يمكن العدو من تطويق او تسديد ضربة
قاضية اليه.

وعندما دخل نابليون موسكو وجدها تحترق وتكاد تظلم من السكان فقرر البقاء
والاقامة في قصر الكرملين إلى ان توافيه رسالة من القيصر بالاستسلام لشروطه. لكن لا
الرسالة اتت ولا كان هو مستطعما البقاء في تلك الاصقاع التي يحوطه فيها العدو من كل
جانب وتترقب حياة جيشه فيها على خط وحيد للامدادات يمتد مئات الاميال إلى الغرب
وعرضه لهجوم في كل نقطة عليه. وعندما قرر الانسحاب والقفول اختار أسوأ الاوقات
فخسر في طريق العودة بفعل الشتاء والعدو اضعاف ماخسره في المعارك ولم ينسج من
الجيش الكبير الا ٢٤٠٠٠ جندي عادوا كأشياء بشر.

وهاهي لحظة الخلاص للشعوب المتعطشة للحرية والتحرر من نير القبضة الفرنسية قد حانت فاشتعلت الانتفاضات في كل مكان . هكذا دخل التسويح الفرنسي في مرحلة الارتداد . ومهما قيل عن نبل مقاصد نابليون ، ومن انه كان يأمل باوروبا موحدة بقوة السلاح ، فان اي حركة تاريخية تخفق في التعامل مع حقائق الواقع مألها الى القتل . والأسباب التي ادت لنهاية نابليون كثيرة . اهمها .. - اي مشروع لا ترصد له القدرات الكفيلة لانجازه لا يعدو ان يكون حلما . فاذا اصر على بلوغ حلم مع عجز الامكانيات شد سطاط القصرة الى اكثر مما يحتمل فتتمزق قدرة الأمة في سبيل وهم غير قابل للتحقيق وتصبح بالتال مكشوفة لاعادتها فلا تتمكن من الصمود للضربات المضادة .

- كانت المرحلة مرحلة مد للشعور القومي . التي كتلت الثورة الفرنسية احد عوامل الهابة ونتيجة له في نفس الوقت . والشعور القومي هو بطبيعته ضد نظام الامبراطورية . قلاصراطوريات تنظيم سياسي يضم عددا من الشعوب مختلفة الاجناس عادة ماتكون الهيمنة فيها لجنس واحد هو للسيطر على السلطة المركزية مما يدفع الشعوب الاخرى بهاميل الشعور القومي الى الانسلاخ عنها . وكان ذلك بشكل عنصر مقاومة وخطرا على امبراطوريات النمسا وروسيا وانجلترا والدولة العثمانية وعندما اخذت فرنسا في تكوين امبراطورتها تعرضت لنفس المقاومة .

- الحرب احدى وسائل بلوغ الهدف . فهي ليست غاية في ذاتها انما وسيلة ممكنة للسياسة . وقد اغرت الانتصارات نابليون باعتمادها وسيلة وحيدة . كما مكنته تلك الانتصارات من الافراد بالسلطة فلم يعد يرى سوى قراء الذاتية وذلك مناقض لمفاتيح المجتمع الاووي ذي الشرائع والجماعات مختلفة المصالح وفي واترلو اخر معارك نابليون التي خسرها ضد الجيوش التحالفية بروسيا وانجلترا لم يكن سوء الحظ الذي لازم الفرنسيين هو سبب الهزيمة . وقد كانت كفتهم راجحة في مرحلة منها واقرب للنصر . فالهزيمة كانت حشية حتى لو انتصر نابليون في واترلو . وانتصاره كان سيؤجلها فقط بضع سنوات . فحقائق التاريخ وتوازن القوى لابد ان يفرض نفسه في النهاية .

هكذا حققت انجلترا بمعركة واحدة وقتت التوقيت السليم كل ماتتبعه وعادت فرنسا بالقضاء على نابليون الى سابق حجبها ودورها في القارة . الا ان الزلزال الذي حدث ما كان ليضي بلا اثر على المستقبل . التهب الشعور القومي في اوروبا واخذت كل امة تبحث عن مكان لها تحت الشمس . وتعبير الامة بمعنى شعب ينتمى الى اصول مشتركة ويتكلم لغة واحدة . وكفاح الامم الاوروبية في سبيل الاستقلال والوحدة هو ماصاغ تاريخها حتى نهاية القرن التاسع عشر . واهم نتائج ميلاد المانيا وايطاليا الموحدين .

مافعله بسمارك على وجه الخصوص يستحق الاعجاب والدراسة . كيف حشد الشعور القومي الالمانى ووجه وجهه سليمة . كيف لعب على تناقضات القوى الكبرى ليفرض عليها في النهاية اتحادا المانيا ليس في صالح احد منهم . منذ البداية بدت فرنسا الاكثر تضررا . فبناء حائط شرقي يمنحها من مد نفوذها شيء ماكانت تقبله بسهولة خاصة بعد عودة النعمة الامبراطورية بوصول نابليون الثالث الى الحكم فيها عقب انقلاب دستوري . الا ان معركة سيدان سنة ١٨٧٠ التي اسفرت عن هزيمة فرنسا واسر الامبراطور وسخت الوحدة الوليدة التي اثبتت انها ولدت باستان . واقتضت الولايات الالمانية التي ظلت مترددة عن اللحاق بركب الوحدة خوفا من المطرزة الفرنسية وكيان من نتيجة هذه المعركة ضياع اللزاس واللورين من فرنسا . ومن يومها لم تهدأ العداوة بين الجارتين . ربما الى يومنا هذا وان اخذت صورا اخرى من اشكال التنافس . وقد رست هذه للعداوة والى حد بعيد مسار الاحداث في اوروبا حتى نهاية الحرب العالمية الثالثة .

كانت الوحدة الالمانية واقعا جديدا قدر له ان يقلب توازنات القارة . فها هنا شعب اطلقت فيه الوحدة جبهة شبيهة بتلك التي اطلقتها الثورة في فرنسا . فادر على استيعاب التقنية الصناعية وتطويرها لكونه لم يكن ابدا بعيدا عنها . ويملك من الموارد البشرية والمادية مايمكنه من اقامة مجتمع صناعي من الطراز الاول . وفي تلك الحقبة فان اقلها مابعد موهلا للتصنيع اذا توافر على ارضه الفحم والحديد . والمانيا غنية بالاتنين

كان بسمارك يعرف ان الواقع الذي فرضته وحدة بلاده لا يهدد ان يجعل منها وفي المستقبل القرب القوة الرئيسية في أوروبا. ولكي يبني هذا الواقع في جوارح الاستقرار عليه لن يبقى فرنسا معزولة دبلوماسيا وذلك بالابقاء على جوارح التفاهم مع النمسا وروسيا. ثم ايطاليا الكيان الجديد الآخر.

ورغم ان ألمانيا تكونت اساسا على حساب امبراطورية النمسا الا ان دولتي التفاهم بينهما كانت اقوى من سبورات الحلف فالتسبب في كلاهما ذو اصول تيوتونية مشتركة. وهذه الاصول تقارب بينهما وشعوب غرب أوروبا أكثر من الشرق الذي يسود فيه العنصر السلافي والمثل في روسيا بوجه خاص، ثم البلقان. وهذا ما يجعل شعوب البلقان شديدة المجاذبية لروسيا والعكس صحيح. وقد ظل البلقان نقطة احتكاك دائم بين النمسا وروسيا لكونه مجال توسع محتمل لكل منها وسعى فيها بعد كيف فحرت نقطة الاحتكاك تلك الموقف في النهاية.

للفروق العرقية دور في العلاقات الدولية أكثر ما يعترف به عادة. فالتجانس العرقي على سبيل المثال هو السبب وراء العلاقات الخاصة والحسنة بين بريطانيا والولايات المتحدة. وهو السبب في برود العلاقات بين غرب أوروبا وشرقيها.

وقد كان لدى الامبراطورية الروسية ماتشكومتها ذاتها. فالقوى الغربية متمثلة في إنجلترا وفرنسا ظلت الحائل بينها وبين الوصول الى المضائق، وفي حرب القرم ضد تركيا تدخلتا بشكل سافر وكطرف في القتال ضد روسيا. وكان دائما لا ينظران بعين العطف الى تطوير البلاد صناعيا وبضمان العراقيل في سبيل ذلك بحظر نقل التكنولوجيا وليس المال اليها.

وكانت هذه النقطة التي نفذ منها بسمارك في سبيل استئالة روسيا او تحييدها على الأقل.

اما بريطانيا فقد كانت ترقب من بعيد ما يجري بين الحذر وبشكل خاص تعاطف القوة الألمانية خاصة بعد ان حققت الأخيرة معدلات نمو صناعي فاقت مثيلاتها في إنجلترا وفي فترة قياسية. وزاد قلقها حين تبنت ألمانيا سياسة استعمارية بحسبها عن السوق والمواد الخام. وهو ما لا بد ان يتعارض ومصالح بريطانيا في النهاية.

وعندما وقعت ألمانيا اتفاقية الحلف الثلاثي مع النمسا وايطاليا وضع ان اختلال التوازن في القلوة وصل لاكثر مما تسمح به إنجلترا. اما فرنسا فقد كانت محقة في اعتبار ان الحلف موجه ضدها اساسا. ولما لم تكن الاجواء بينها وبين إنجلترا صافية بسبب التنافس الاستعماري فقد أصبحت روسيا هي الحليف الوحيد المحتمل هناك وقع الطرفان اتفاقية تحالف ثنائي. والدافع الروسي وراءها واضح، فالحلف الثلاثي دعم موقف النمسا في البلقان بشكل هدد مصالح القيصر.

ظلت القصة غير متعادلة بين الحلفين تميل كفتها لصالح دول الوسط. ولن يستقيم الوضع الا بمشاركة بريطانيا في الحلف الثنائي، الا ان الأخيرة تفتقد السبب الكافي الذي يقصها في سياسة التحالفات وقد قدم اليها القيصر الألماني المبرر الذي تنظر.

فالساسة الاستعمارية التي انتهجتها ألمانيا وتوسعها الصناعي ومن ثم التجاري اقتضى وجود اسطول ضخم. وكان برنامج بناء الاسطول الذي اقرته الحكومة الألمانية أكثر مما تستطيع إنجلترا ان تتقبله فأسرعت بتصفية خلافاتها مع فرنسا وتفاقت مع روسيا ثم كلفت بتحالفها فاصبح هو الآخر ثلاثيا، وانقسمت أوروبا الى معسكرين متساويين تسود بينهما التوايا البينة. مطلقان باقصى سرعة في سباق التسلح مما زاد من حدة التوتر وجعل اجواء القارة مكفهره بنذر الحرب المنتهرة للعبة المناسبة لتفرع طيرها.

وقد قدم البلقان هربيل البارود في أوروبا تلك الحجة.

ففي ٢٨ يونيو ١٩١٤ اغتيل الارشيدوق فرديناند ولي عهد النمسا في سراييفو بواسطة منظمة ارهابية من الصرب احد اقارب يوغوسلافيا. فوجهت النمسا انذارا الى الصرب طلبت فيه السماح لها بالتدخل لتصفية تلك المنظمة واشياهاها. بما يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للصرب. ورغم ان الأخيرة ردت بشكل ودي ومهدى. الا ان النمسا لم تجد الرد مقبولا فاعلنت عليها الحرب.

هذا التحرك للنمسا في البلقان لم يعجب روسيا بالطبع فاعلنت الحرب على النمسا. وتوالى التداعيات.. اعلنت ألمانيا الحرب على روسيا تنفيذا لمعاهدتها مع النمسا. اعلنت فرنسا الحرب على كل من ألمانيا والنمسا تنفيذا لمعاهدتها مع روسيا. دخلت الجيوش الألمانية بلجيكا لمهاجمة فرنسا فاعلنت إنجلترا الضامنة لحيا بلجيكا الحرب على ألمانيا وحلفائها.

هكذا اتسعت الحرب فاصبحت شاملة وعرفت بالعالمية الاولى. وكان اول انتصاراتها دبلوماسيا حققه الحلفاء (فرنسا، إنجلترا، روسيا) عندما نجحوا عن طريق بدر الوعود في اخراج ايطاليا من حلف المحصور. اما ما هي هذه الوعود، ومخططات الحلفاء لما بعد الحرب فهذا ما نتناوله في الحلقة القادمة.

الحرب العالمية الاولى :

كأى حرب كان لكل من الاطراف المتطاحنة في الحرب العناتية الاوى اهدافه . دول الوسط - المانيا كانت تبحث لها عن مكان تحت الشمس بين الدول الكبرى . وترى ان الآخرين يمنعونها هذا الحق . وقد وجدت في الحرب فرصة لفرضه عليهم . النمسا كانت تدافع عن وجودها كإمبراطورية . وهذا الوجود مرتبط بمستقبل البلقان . مجال نفوذها الاول . يناقشها عليه الامبراطوريتان التركية والروسية . الاولى كانت في افول . اما الثانية فالخصم الاكبر عنادا واكثر شراسة .

ايطاليا رغم انتمائها دبلوماسيا لمعسكر الوسط بموجب اتفاقية الحلف الثلاثي الا ان قلبها لم يكن مع احد . وإنحائها بالحلف ليس اكثر من اكروبات سياسية . مستعدة لليل الى أى جهة تعرض عليها مزايا افضل . الحلفاء .. فرنسا اكثر الجميع حماسا للحرب . تسود استعادة الالزاس واللورين وغسل هزيمة ١٨٧٠ . كما حظيت بموافقة حلفائها على السيطرة على غرب الراين في حال النصر .

انجلترا كانت منزوعة لتطور القوة الاقليمية خاصة في البحر . مدركة دائما ان نمو تلك القوة بتلك المعدلات لابد ان يقلب في النهاية ميزان القوى في اوروبا التي تهمرس دائما على المحافظة عليه . ومع ذلك لم تكن متحمسة لخوض القتال وتفضل خفض التوتر بالطرق الدبلوماسية . ولكن اذا نشب فتكون مضطرة لاختيار جانب فرنسا . وقد اشترطت لنفسها مستعمرات المانيا فيها وراء البحار وجزءا من ايران بعد النصر . حسابات القيصر الروسي كانت اكثر تعقيدا ..

كان يفضل التفاهم مع دول الوسط لو استطاع التوصل الى اتفاق مرضيا مع النمسا بخصوص البلقان . فان هذه الاول الاجهاز على امبراطورية آل عثمان والوصول الى المضائق التركية . وهو ما يمنعه عنه بريطانيا وفرنسا بكل حزم وفقا للاستراتيجية المعتمدة من قبل دول الغرب لمحاصرة العملاق الروسي وابقائه ضمن حدود محددة جغرافيا وتقنيا .

الا ان فرنسا في ظل ظروف ماقبل الحرب كانت في حاجة ماسة لحليف ولم يكن امامها سوى القيصر . ثم لحقت بريطانيا بالركب . وعندما اكتمل النصاب وحين وقت القتاتم كان نصيب روسيا اجزاء من بولندا والبلقان ثم اسطنبول والمضائق التركية . هكذا اصبحت مصلحة روسيا واضحة في دخول الحرب هاهي احلامها القديمة جميعا تتحقق دفعة واحدة . البلقان والبلطيق والبحار الدافئة . ثم الانفتاح على الغرب الذي ظل طويلا يفتقر عليها عونته التقني والراسالي .

وعلى ذلك حق للامبراطورية العثمانية ان تنحس خيفة من لقاء خصوم الامس واتفاقهم . وتوقع ان تحالف روسيا والغرب لابد ان يكون على حسابها . وقد كانت محقة فهي لذن الطرف الوحيد الذي سبق الى الحرب اضطرابا دفاعيا عن وجوده فاسرعت للاتحاق بدول الوسط .



وقد ان للثلاثين انجلترا وفرنسا ان تصلا لاتفاق بشأن الاجراء غير التركية من امراطورية آل عثمان . فقسما ممتلكاتها العربية بينها اما البلقانية ضمن اختصاص الروس .

. وكانت لول انتصارات الحرب دبلوماسية . اذا استطاع الحلفاء جر ايطاليا بعيدا عن الحلف الثلاثي وذلك بتلويح لها بمكاسب اقليمية على حساب النمسا ، وبرقة وطرابلس في شمال افريقيا .

وحدث الانفجار واشتعلت الحرب على الصورة التي نقلناها في الحلقة الماضية . وبعيدا عن كل الحسابات ، ووراء كل توقعات مشعلها جاءت الحرب بما لم يتصوره احد . وكانت آثارها ونتائجها من الجساسة بحيث شكلت تاريخ المستقبل لنصف قرن بعدها .

لم يتصور احد ان تكون بهذا الامتداد الزمني والتدمير . حيث حروب الماضي لم تكن حينها زالت عن الازهان ، مجرد صدامات سريعة خاطفة بين جيوش محدودة العدد . تكاد تبدأ وتنتهي دون ان يشعر بها المدنيين ولا يتجاوز ضحاياها بضعة الالف مالم تتواصل سلسلة المعارك على شاكلة ماوقع ابان الحروب النابليونية . وبالتالي لا تقير عميق لما على الثروة القومية .

فاذا بصادم ١٩١٤ يستمر اربع سنوات تنطاحن فيه جيوش محصى بالملايين . وكذا ضحاياها . اما نتائجها الاقتصادية والسياسة فقد رفعت دولا وخففت اخرى . فانجلترا وفرنسا المنتصرتان لم يكن حالهما بالفضل من المانيا المهزومة . وستجبرها نتائج هذه الحرب في النهاية على التواضع والتخل عن المقاعد الاولى لبحرود جدد ، ولكن دعونا لانسبق الاحداث .

حتى ١٩١٧ كانت الحرب تسير على وتيرة بطيئة حتى وصلت الى وضع استراتيجي جامد . كل طرف مخندق في خطوطه بواجه الاخر في حرب استنزاف لا حيوية فيها ولا يستطيع لن يدعى عليه النصر . في ذلك العام بدأت الاحداث تأخذ طابعا اكثر سرعة .

فقد انهالت اخيرا الجبهة الروسية بعد سلسلة من الهزات . واضطر القيصر الروسي لتوقيع اتفاقية انتهاء الحرب مع المانيا . لكن هذا لم ينقذ بلاده من الانهيار الداخلي . فاشعلت الهزيمة غضبة الجماهير وكشفت اوجه القصور في النظام القيصري . وهي الفرصة التي استغلها البلشفيون فركبوا الموجة التي الفت بهم الى سدة الحكم . هكذا ظهرت الدولة الاشتراكية الاولى في العالم . ودخلت الابدلوجية معترك السلسلة لتفرض نفسها بشكل غير مسبوق على الدبلوماسية والصراع الدولي .

ايضا في عام ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الحرب . وكان ذاك حدثا فريدا ونقطة محورية في تاريخها وتاريخ العالم . فهي الخطوة التي نقلتها من قوة اقليمية محسرة نفوذها طراعية بما لا يتجاوز قاروق نصف الكرة الغربي الى قوة عالمية بين مصاف الدول العظمى .

وعليه فإن «الموجة التلفزيونية العالمية ولدت تأييدا شعبيا واسع النطاق للقرارات السياسية المؤدية الى الحروب اي ان التلفزيون «برمج» الناس لقبول ان العنف يمكن ان يحسن اوضاعهم الامنية».

من جهته، تسائل بنجامين مكابا قائلا: «اليس واردا ربما ان يرتكز هذا الترتيب العالمي الجديد الى منطق القوة بدلا عن منطق التحاور اذا صح القول انه سينشأ عن الحروب وعن سقوط الشيوعية؟»

ومضى مكابا يتحدث عن ان دول العالم الثالث كانت هي المنتج الرئيسي من وجود قوتين عظميين احتفظتا بميزان الامن الدولي افقيا الى حين خروج موسكو من الساحة. وقال انه وبعض النظر عن الايديولوجيات فثمة دول في العالم الثالث تشعر بالقلق ازاء انها «غير محمية».

ورغم ان مكابا اقر بان هذا الوصف الجديد سيجعل العالم اكثر استقرارا وسيردع انظمة معينة عن المغامرات وتهديد سلامة الجيران، فقد اعرب عن مخاوفه من ان يصبح العالم رهن سيطرة الدول الصناعية وهيمنتها في حين ان الامثل هو «تقسيم كهكة الازدهار والرخاء بالتساوي تبعا لقوانين العدل والقسطاس».

وقال ان هذا الامر لن يتأتى الا اذا عملت الدول مجتمعة في اطار من علاقات المنفعة المتبادلة وبعيدا عن الانانية.

وخلاصة القول هي: نعم، هناك الكثير من الآمال المعلقة على الترتيب العالمي الجديد. ولكن هناك ايضا الكثير من الاسئلة حوله مما يحتاج الى اجابات شافية.

خدمة «نيويورك تايمز» نيوز سيرفيس».

رغم الاعتراف بأنه يجعل العالم اكثر استقراراً

النظام العالمي الجديد يثير اسئلة ومخاوف في بعض الدول النامية

علاقات سياسية واقتصادية وثقافية تقوم على العدل والمساواة بين الدول. يجب ان يفتح المنافذ للجميع الى تكنولوجيا الانتاج والتنافس النظيف. يجب ان يتبع الفرص امام كل الدول والشعوب. وليس الدول الصناعية فقط. لنيل حرية التعبير والحرية الثقافية».

البروفيسور الامريكي جورج جيرنر من مدرسة انبرج للاتصالات، جامعة بنسلفانيا، من جانبه تحدث عن التلفزيون ليس باعتباره وسيلة الى الترتيب العالمي الجديد وانما عقبة كبرى في الطريق اليه. وقال ان قدرته الهائلة على الايصال «تتحكم فيها حفنة من الشركات العالمية التي لديها ما تريد بيعه». ومضى قائلا ان محتوى ما يقدم «يترك العالم مفرغا من المعنى والهدف والتلاقي السياسي والاقتصادي والثقافي».

التلفزيون، تبعا للبروفيسور جيرنر يعلم العنف ويقدمه. كما يظهر من تغطيته للحروب. باعتباره حلا للمشاكل. ويقول جيرنر ايضا ان التلفزيون يشجع على الاعتماد على اي شيء من شأنه زيادة الاحساس بالامن في ما يعتبره الناس «عالمنا غير آمن».

توم ويكر* نقل في تحليل من روما وجهات نظر غير مسؤول من بعض دول العالم النامي حول رؤيتهم للنظام العالمي الجديد.

النظام العالمي الجديد الذي قال الرئيس الامريكي جورج بوش انه سيطلع من حرب الخليج، ينظر اليه من جانب بعض دول العالم الثالث بكثير من التساؤل الفلسفي والاشتباه والشك في ما ان كان سيؤتيها اي شعاع في علاقاتها مع العالم الصناعي.

وهذه هي النتيجة التي يبدو انها اعتمدت في ختام اجتماعات مجلس الخدمات الصحافية الدولي للاعلام والاتصال في العاصمة الايطالية روما. واذا كانت تلك هي اراء ممثلي العالم الثالث، فلنذكر ان ٨٠٪ من سكان الكرة الارضية من ذلك العالم.

كيف سيكون الشكل الامثل للترتيب العالمي الجديد؟ هكذا تسائل بنجامين مكابا وزير الاعلام التنزاني. واجاب على سؤاله قائلا انه «يجب ان يقيم

ردود فعل متناقضة على طروحات النظام العالمي الجديد

فواز جرجس *

بوش واستعدادها للضغط على تل أبيب أو استخدام نفوذها للتأثير على الأخيرة من أجل مفاوضة الأرض بالسلام. وهل إن واشنطن مستعدة لتطبيق المقياس نفسه على إسرائيل للالتزام بقرارات الأمم المتحدة؟ وهل يمكن التصور أن بوش سيجبر الحكومة الإسرائيلية على نزع سلاحها النووي والكيميائي في حال تم التوصل إلى عقد معاهدة نزع سلاح إقليمية شاملة؟ ويجب المحللون العرب على كل هذه الأسئلة بالنفي. لقد حاول العرض السابق أن يبين سلبية ردود الفعل الشعبية العربية على مشروع الرئيس الأميركي لبناء نظام عالمي جديد. إذ تنظر غالبية العرب إلى هذا النظام على أنه نظام مغرب هدفه إبقاء الأسيرة العربية أحلاماً وتكتلات متناقضة متصارعة في ما بينها. وهكذا يرى المحققون العرب أنفسهم الخاسر الأكبر ضمن هذا النظام الجديد الذي سيتم بناؤه على حسابهم المادي والمعنوي. فهم يخشون، كمجموعة وحدوية حضارية، أن يتم استيعابهم من جانب قيادة هذا النظام من دون أخذ رأيهم ومصلحتهم في الاعتبار.

أكثر من ذلك يشعر بعضهم بأن «الغربيين يحاولون شطبنا مسبقاً لنلا يكون مكان لنا في النظام العالمي الجديد كامة تجسد المصالح المشتركة لشعوبها...» ومهما يكن من أمر هذا النظام، تبقى الحقيفة واضحة وهي أن اقتراح الرئيس الأميركي لم يحظ بالنسبة الواسع والمرتفع من الجمهور العربي. والغريب أن المثقفين يخافون هذا الطرح الأميركي أكثر من شهجههم وليس عجباً إذن أن نجد مسؤولاً عربياً هو سيد أحمد عزالي، حين كان وزيراً للخارجية الجزائرية، يشك في صدقية النظام الجديد بقوله: «إن ما نخشاه ونخافه هو أننا على وشك دخول مرحلة فوضى دولية».

ويغيب معظم الكتاب العرب التصريحات الأميركية بمقياس تاريخي مفعم بالشك والارتياح والاستياء إلى حد العداء. فاهتمام العرب بنصب على أفعال الإدارة الأميركية وسلوكها وليس فقط على تصريحاتها الأخلاقية. وهذا الشك مرده إلى أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً مهتمة بالقضايا المصيرية العربية أو بمعاناة الشعب العربي، بل إن بعض المثقفين العرب بات يؤمن بأن واشنطن كانت دائماً تسعى إلى ضعفها الأمة العربية وتشتيت صفوفها.

تجدر الإشارة إلى أن آراء المنسقين لا تعكس بالضرورة المواقف الرسمية العربية، ولا تمثل أية أهمية بالنسبة إلى القرارات المصيرية التي يصدرها النظام العربي. إن النزعة المسيطرة على النظام العربي المعاصر هي «المحدودية» على رغم أن البعض يسميها «الواقعية الجديدة» التي تقلل من أهمية الأيديولوجية لمصلحة مفهوم القوة والمصلحة. ومن منطلق هذه الواقعية ناقم معظم الأطوار العربية، باستثناء الجزائر، مع نظام ما

■ تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن رد فعل الطبقة المثقفة على طرح الرئيس بوش للنظام العالمي الجديد، محكوم بالسياق التاريخي للعلاقات العربية - الأميركية. فعالمية المثقفين العرب تشكك في نوايا الغرب وخطته للمنطقة وتحاول أن تعارض النظامين العالميين (١٩١٨ و ١٩٤٥) مع النظام الجديد الذي اقترحه الرئيس الأميركي. وفي هذا الإطار يؤكد هشام شرابي أن النظام الجديد ليس إلا امتداداً للنظام القديم الذي ضمنتها الولايات المتحدة نفسها بعد الحرب العالمية الثانية. فالهدف من النظام الجديد، في رأيه، هو «وضع العالم العربي تحت الإمبريالية الجديدة والاستيطان اليهودي». ويختر كاتب عربي آخر من أن يكون النظام العالمي الجديد امتداداً للاستعمار الأوروبي القديم من حيث محاولة إخضاع العالم العربي واستغلال ثرواته.

ويركز الكتاب العرب في تعليقاتهم على مشروع واشنطن لإنشاء نظام عالمي جديد، على عاملين رئيسيين وهما: البترول وإسرائيل. ويشدد هؤلاء على أنه لا يمكن فهم الطرح الأميركي إلا من خلال فهم حاجة الولايات المتحدة وحريصها على هذين العاملين. صحيح أن أمن إسرائيل لا يزال يحسب أهمية خاصة عند الإدارة الأميركية، إلا أن البترول أصبح ذا أهمية متزايدة تفوق القضية الإسرائيلية. ويعتبر العديد من المحللين أن القضية البترولية أصبحت هي التي تحدد استراتيجية الولايات المتحدة إزاء قضية أمن إسرائيل. ويذهب أحد المثقفين العرب إلى القول بأن النفط العربي أصبح يتصدر قائمة أولويات النظام العالمي. وأصبحت حمايته من أهم التحديات التي تواجه دول الغرب. لهذا فإن سيطرة واشنطن على موارد النفط في الخليج سيمكئها من تأكيد قوايتها للعالم الصناعي ويضعها في مركز مثالي لفرض نظام عالمي جديد.

يستخلص المحللون العرب عبراً ودروساً معينة من المعطيات المتعلقة بالبترول. أول هذه الدروس هو أن الفرضيات الاممية التي يجري بلورتها حالياً لمطلة الخليج تسوق عملياً على تحديد سياسة بترولية واضحة المعالم للمستقبل. فامن النفط جزء أساسي في الأمن والاستقرار السياسيين.

إلى ذلك، يجمع المحللون العرب على أن إسرائيل ستكون المستفيد الرئيسي من مشروع واشنطن لبناء نظام عالمي جديد. فنراهم يطرحون أسئلة تتعلق بـ «الازدواجية، المتبعة في السياسية الأميركية تجاه الشرق الأوسط خصوصاً تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. بعض هذه الأسئلة يتعلق بمدى جدية إدارة

العالم العربي هو غياب الديمقراطية، فمن صفات العالم العربي انعدام المشاركة الشعبية في الحكم واختفاء الحريات الأساسية من حياة شعوبه. إذ لا تزال الطبقة الحاكمة من فئة محدودة، وهذا الواقع يجعل الباحث يتساءل عما إذا كان العراق يجتاح دولة الكويت لو أنه تمتع بالتمثيل الشعبي ووجود المؤسسات الديمقراطية. ومما يزيد من احباط العالم العربي أن رياح الحرية لم تترك قارة الا وهبت عليها باستثناء العالم العربي، وكأنه جزء منفصل عن هذا العالم.

من المؤسف أن يبقى بعض المنقذين العرب ممن يواجهون امراض مجتمعاتهم أسرى الشعارات القديمة التي ترمي معظم اللوم على التدخل الخارجي والمؤامرات الأجنبية التي تعمل على زعزعة الصف العربي وانهاء وحدته. من هذا المنطلق ليس عجيباً أن يعتمد الحكام واصحاب القرار الى استعمال الشعارات والعبارات نفسها من أجل تدعيم حكمهم وتبرير سياستهم واسباغ صفة الشرعية على نظمهم. فكل الأحداث التي عصفت في العالم العربي بدءاً من عام ١٩١٨ ومروراً بهزيمة ١٩٦٧ وانتهاء بكارثة الخليج برهنت على أن العرب فشلوا في استخلاص الدروس والعبر من تجاربهم الماضية.

هذا الواقع يحتم على العرب، بغض النظر عن أي نظام يعيشون فيه سواء كان نظاماً جديداً أو قديماً، أن يعتمدوا على أنفسهم وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم وأيديهم وأن يواجهوا المستقبل بواقعية سليمة وانتقادية ذاتية. وأن يعتمدوا في تعاملهم السياسي عن العاطفة والخيال وأن يتخلوا عن عقدة النقص في تعاملهم مع الغرب المتقدم عليهم اشواطاً في المضمار العلمي وغيره. وهكذا فإن جدية العرب في الأخذ بهذه المعطيات ستقودهم الى ردم الهوة الحضارية بين العرب والعالم العربي.

ومن جهة أخرى، يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تتخلى عن سعيها الى «أمركة» العالم. كما يتوجب عليها أن تترك محدودية قوتها في صنع نظام عالمي جديد. وكما يقول وزير خارجية اميركي سابق في كتابه «السياسة الخارجية الأميركية: فإن المآزق المعاصر هو عدم وجود حلول شاملة وأنه ليس باستطاعة أي دولة مهما تعاظمت قوتها أن تتصرف بحكمة ومرونة في كل لحظة وفي كل جزء من اجزاء العالم، وقد لخص هذه الصعوبة جون غاديس المؤرخ الأميركي الشهير في كتابه «استراتيجيات الردع» حين قال أن الاهداف تكبر بمقدار زيادة القدرات الذاتية لأي دولة. ولكن من شأن ذلك أن يؤدي الى استنزاف طاقاتها في النهاية ودفع مزيد من الدول الى معاندتها ومقاومتها.

• باحث لبناني في العلاقات الدولية في جامعة اكسفورد (بريطانيا)

بعد الحرب الباردة الذي تحتل فيه واشنطن مركز القيادة والريادة.

فسورية، مثلاً، تتعامل مع النظام الدولي الحالي بـ «واقعية شديدة» مبنية على فرضية سياسية مفادها أن هذا النظام يتمحور حول قطب كبير واحد وحول مراكز اقتصادية أخرى متحالفة معه سياسياً وعسكرياً. ويرجع هذا التكيف في العلاقات السورية - الدولية الى انحسار النفوذ السوفييتي وتقلص تعهداته الدولية. ويبدو أن الأردن وصل الى النتيجة نفسها بعد الهزيمة التي حققتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بالعراق.

لكن هناك فرقاً كبيراً بين تعايش الدول العربية مع النظام العالمي الجديد وبين انضمامها الى صفوف المؤيدين لنظام واشنطن. من هذه الناحية يفرض الواقع العربي قيوداً معينة لا يستطيع أي سياسي عربي تخطئها من دون تعريض نفسه لخطر شديد. فالتاريخ مليء بالضححايا الذين تجرأوا على الانضمام الى الأحلاف والنظم الغربية. وأكثر من ذلك، تؤكد أي دراسة للتاريخ أن الشرق الأوسط تستحيل إدارته من الخارج. ولا يزال فشل حلف بغداد في اواسط الخمسينات ومبدأ ايزنهاور في العام ١٩٥٧ مثلاً حياً على ذلك.

ولا يستشف من التحليل السابق أن «الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب»، كما يزعم كبلينغ، وأن الانفصال والطلاق بين الحضارتين الغربية والإسلامية هما أفضل الحلول. بل أن هذه النظرة غير الواقعية في الزمن الراهن لا تجد محبداً لها في صفوف العرب. فغالبية العرب تدرك أن العزلة أصبحت غير ممكنة. والواقعية الجديدة تؤكد أن صعوبة إيجاد طرح جدي لأي نظام جديد في المنطقة العربية من دون الأخذ في الاعتبار الخوف والتطلعات المستقبلية والأمال السياسية للشعب العربي والطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف، هو المعالجة المباشرة لأسباب عدم الاستقرار السياسي والنزعات الدعوية التي تكتنف المنطقة.

ولعل أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية هي «القضية الفلسطينية» عملية التنمية الاقتصادية، وسيطرة النظم السلطوية، وغياب روح الديمقراطية، والعضية الأولى التي تحتاج معالجة عاجلة هي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي. فالسلام والأمن الإقليمي سيبقيان دائماً عرضة للاهتزاز ما دام النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي قائماً من دون حل. وهكذا فإن أي نسوية لهذا النزاع الخطير ستكون «المفتاح» الأساسي لأي نظام جديد في المنطقة حيث الاهتمام الاقتصادي سيحتل المرتبة الثانية على برنامج أولويات النظام العربي. وسيكون من الضروري إيجاد سبل لمساعدة الدول العربية الفقيرة. ويجب أن تستثمر هذه المساعدات الاقتصادية في عمليات التنمية.

والأطوار الآخر الذي تجب مواجهته ومعالجته في

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩١

هل من نظام عربي جديد ينبثق من العقل ومسؤولياتهم؟

عبد الحميد البكوش *

■ على رغم أنني اكتفب هذه المرة عن نظام عربي جديد مطلوب إلا أنني أجد من المناسب أن أبدا بمقدمة عن الفكر العربي المعاصر وما أرى فيه من مظاهر العصور.

فهذا الفكر الذي نصفه بالعصري بعيد عن العصر، ولوع أشد الولع بالفكر العربي القديم المعنوي بل والبالغ التعقيد.

فالعصر عندما ليس وجهة نظر وإنما أسلوب ومنهج للتفكير، وهذا المنهج ليس قاصراً على فكر بعينه وإنما يتعداه إلى مجالات البحث والمعرفة كلها من سياسة واقتصاد واجتماع وعلوم وحتى في علم النفس.

لقد تصبنا في هذا العصر خياماً من التاريخ نجتر فيها تراث الماضي ثم تلفظه ثم نعيد اجتراءه من جديد ونحن في نشوة من الإعجاب بما كنا عليه، من دون أن نكلف عقولنا مواجهة مشاكل العصر ومتطلباته، ونحن نقرا في كتب الأسلاف عن الدين والاقتصاد والسياسة وعندما نكتشف أن هناك موضوعات لم يتحدوها فيها أو يكتبوا عنها نفترض على الفور أنهم تحدثوا وكتبوا ثم نقيس رؤيتهم لفصايابهم على رؤيتنا لفصايابنا ملتصقين لديهم حلولاً قديمة نلبسها لباس التجديد، فإن لم نغتر على شيء عندهم هربنا إلى البحث في أمور مفترضة وموضوعات من صنع الخيال.

أر معطماً لا يزال يبحث عن فهم لفصاياب العصر الذي نعيشه وعن حلول للمشاكل التي تواجهها على موائد القديم.

نفعل هذا معظم من يفكر بالعربية إذ يصرمون إلى محاولة لتفصيل ملابس للحاصر من قماش مضت عليه مئات السنين، أما من لا يطبق العموم في ما مضى من تراث فإنه يوجه إلى قضايا يغلب عليها الافتراض وسفل نفسه ويشغفل بالبحث في مشاكل لم تولد بعد أو مشاكل ليست لها علاقة مباشرة بحياتنا وهكذا نفق جهونا في الأحوال جميعها على الإعجاب بتراث الماضي والتعجب من الحلول بين اكوامه وكذلك الهرب إلى فصا لا نملك فيها إلا ناقة ولا جملاً ولا حتى بضعة أرانب.

أسي لا أريد هنا أن أنكر على أجسادنا مواهبهم وجهودهم ولكني أريد أن أنكر على مفتري العصر من العرب أصرارهم أما على العمود بين اطلال التراث من دون أن يتشككوا في تماسك أحجارها، أو هجرهم لقضاياهم إلى فصا بفرضونها، واعتقد أنه حان الوقت لنمصر غمار القدم عن عقولنا، ليس بالانتقاص من قدر التراث ولا بالتهاون من شأن العلماء والسامعين من أسلافنا، ولكن باتباع منهج العصر المحدث والنظر في فصايابنا بواقعية.

أر عقولنا أداة فهمنا بل هي أداة أيماننا محمض بمسما من يقول لنا وقد امنتم فلا سغروا. وخيب يقنعنا من يريد أن يعرض فصايابا في الاقتصاد والاجتماع والسياسة غير مدبر من الأقدمين، وإلى متى نظل حيارى من سر نعمل لامعنا بإمكان إصلاح الحاضر بأسوات الماضي وبين من يدعوننا إلى الهروب إلى فصا لا تلج علينا ولا تمسك بخناقنا؟

هذه مقدمة لما أريد الحديث عنه والتي موضح قدم منهجنا في التفكير - تلك المنهج الذي أدى بنا في مجال العلاقات الدولية إلى أسرس. الأول هروبنا من الحديث عن نظام

لقد كانت العلاقات العربية، أو نقول النظام العربي قبل عصر الانقلابات العسكرية، نظاما فيه كثير من الجدية والواقعية والوقار على رغم اتهامنا لكثير من الحكام بـ «الخبانة والرجعية والعمالة للاستعمار»، وكان العربي حقا أخا للعربي، وكانت وطاة السلطة على رغم ما نسب إليها الآن من تهم أخف من وطاة مجالس الشورات وقيادات الانقلابات والزعماء الملهمين. ولكن ومنذ أن خيبت في سماء الأمة سحب المعاصرين والعقلاء الجهلة تفككت العلاقات العربية وانهار ذلك النظام العربي القديم وتحكمت في علاقات العرب الشكوك والاعتداءات والمؤامرات، وصارت الشقة بدول اجنبية بل حتى بإسرائيل لسدى دول عربية.

أكثر واقعية من الثقة في الحكام العرب الذين لا هم لهم إلا نصف جسور العلاقات العربية كلما سئموا ممارسة الظلم والقهر في بلادهم وكلما شبعوا من الرشاوي واخذتهم العزة بالارهاب. أن نظرة إلى العلاقات العربية اليوم ترينا بوضوح كيف أن كل حاكم عربي يتوجس من حاكم عربي آخر وكيف يعد بعضهم العدة ليوم غد.

هذه الحال المحزنة الكثيرة في العلاقات العربية هي صورة النظام العربي الحالي والذي يبدو وكأنه هرم من أحجار الفسّر والوقعية والقامر تجلس على قمته جامعة ميدان التحرير.

هذا هو النظام العربي الذي هو أكثر الانظمة تخلفا عن العصر والذي جعل العرب عاجزين عن الجلوس إلى بعضهم البعض لمناقشة خلافاتهم وقضاياهم. أوليس غريبا أن لا يلتقي الحكام العرب لمناقشة ما بينهم من أحقاد وقضايا بينما يجلسون في معظم عواصم العالم اليوم مع إسرائيل لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية ومشاكل المياه ونزع السلاح؟ وأي وضع للنظام العربي أسوأ من أن لا يناقش العرب قضايا تخص منطقتهم إلا وإسرائيل قاعدة بينهم؟

ولكن لماذا صار حال النظام العربي إلى ما هو عليه وفي العرب حكام عقلاء وهم وإن لم يبلغوا المثال الذي نتمناه بتميزون بحق عن الحكام الشواذ المخضرفين خصوصا أن هؤلاء العقلاء الأغلبية فيما المعاصرون ليسوا سوى أقلية بينهم؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال صراحة املكها وهي اجابة ليست غائبة عن كثير من العرب الذين يضربونها، أما أنا فلن اضمرها ولن أخفيها، ولا بد من أن نخفض العقول العربية الحامضة بشدة، فشدة الخفض هي التي تخرج الربد.

إن السبب في هلهلة النظام العربي الحالي هو انقياد الغالبية من حكام العرب العقلاء لقلة من الحكام الانقلابيين الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق مؤامرات منتصف الليل التي تؤدي إلى احتلال الإذاعة والاستيلاء على

عربي بخصصا إلى نظام دولي لا دور لنا يذكر فيه، والثاني معالجتنا علاقاتنا العربية معالجته هي غابة في العتق، إلا كيف نفسر انصافنا بأن النظام الدولي الجديد الذي استغل الحديث عنه عشية انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة وانفراد الولايات المتحدة بدور الدولة الاموى والوحيدة، هو نظام يجب أن يسغلنا امره أكثر مما يسغلنا الحديث عن نظام عربي بخصصا؟ ثم كيف نستسيغ الاعتقاد بأن لدينا في تراثنا ما يزيد عن حاجتنا للتعامل مع ذلك النظام؟

إن ما أريد عرضه قبل المضي في هذا المقال هو أن أسلوب التفكير القديم امتد إلى مجال السياسة عندما يعد أن كان قاصرا على مجالات الدين والآداب، الأمر الذي جعلنا ننصرف عن الحديث في نظام عربي لن يكون لنا دوره حظ المشاركة في أي نظام عالمي جديد. منشغلين بالبحث عن

دور وهمي لنا في عالم القرن الواحد والعشرين.

إن الوقت حان لنفرض غبار المنهج العتيق عن عقولنا ونفكر بطريقة عملية في هذا الأمر، ولنسأل أنفسنا أولا وقبل كل شيء: هل لنا نظام عربي دولي، وإن وجد فمما شكل هذا النظام وما محتواه؟ وإذا كان النظام الدولي هو تنظيم لعلاقات بين دول فكيف تبدو لنا العلاقات العربية الدولية وإلى أين تسير؟

وإذا أمكن التمييز في النطاق العربي بين علاقات الشعوب وعلاقات الحكام أمكننا أن نرى بلا كثير من العناء أن علاقات الشعوب العربية بعضها ببعض هي في أدنى حد لها، وحتى ذلك الحد الأدنى رهين بعلاقات الحكام يتسع ويضيق مع حرارة العناق بين حاكم عربي وآخر. أما علاقات الحكام فهي في معظمها امساك بالتلابيب وتوتر يصل إلى حد ارافقة الدماء، فما بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية وبين عرب الخليج وعرب العراق وبين سورية والعراق وبين الأردن وسورية وبين مصر والسودان وبين ليبيا وجميع العرب، كلها علاقات تستنزف الجهد والمال وتجعل من أرض الأمة أرخبيلًا من الجزر تفصلها عن بعضها البعض بحار من الدماء والاحقاد والهواجس والمؤامرات.

لقد ساد العلاقات العربية جو من الود والإخاء عقب الحرب العالمية الثانية وقامت الجامعة العربية كبيت يلتقي فيه العرب في ظل ظروف كانت على رغم كل ما قيل فيها ظروفا من الثقة والرغبة في التعاون ولو في أضيق الحدود، وذلك قبل أن تتابع الانقلابات العسكرية الواعدة بالوحدة والحرية والاشتراكية وتحول الساحات العربية إلى ميادين للقتل بالكلمات، ثم وبسرعة إلى ميادين للقتل بالسلاح، والله يعلم كم سال من اللعاب العربي من كثرة الشتائم وكم سال من الدم العربي من كثرة الحروب.

مجبورون على الاختيار بين واقعين لا بد لنا من أن ننحاز إلى واقع العقل لا إلى واقع الجريمة. إن الفرق في الدعوة إلى الديمقراطية المثالية هو أمر واجب ولكن السكوت عن حكام عرب مغامرين ووضع آخرين بالتخلف هو تضليل للعقول العربية، فقبل أن نحلم بالوصول إلى مستوى الأمم المتقدمة لا بد لنا من تنظيف الطريق من الإشواك والحواجر بد لنا من تفضيل الحاكم العربي العاقل وإن لم يكن المثال الذي نتمناه.

إن العيش في السعودية أو الإمارات أو في أي بلد عربي يحكمه عقلاء ناهيك عن مصر التي يتمتع فيها الإنسان بأكبر قدر من الحرية، لا يمكن أن يقارن بالعيش في سورية أو ليبيا أو السودان. فحيث يحكم العقلاء كما في مصر والجزيرة والمغرب العربي تزهر حياة المواطن ويستقر أمنه وإن لم يتوافر له الحد المثالي من الديمقراطية، بينما يمتن الإنسان وينزل في كل بلاد يحكمها من ولي السلطة عن طريق الانقلاب بل ويقطع رأسه وتطحن عظامه وتفتك حرمة إنسانيته في بلد مثل ليبيا.

إنني ادعو إلى نظام عربي جديد يسود فيه الحكام العقلاء ما دمت لم تصل إلى عصر الشعوب، ويجب علينا دعوة الحكام العرب في الجزيرة والمغرب العربي ومصر إلى أن يتسلّموا زمام أمر العرب ويشرعوا في بناء نظام عربي جديد يفرضونه على الأمة المغامرة من حكام الانقلابات.

فمعظم الحكام العرب يخشون عقد لقاء لهم من دون موافقة سورية وليبيا واليمن النعيس في حين أن كل هؤلاء الحكام المغامرين لا يمثلون أي ثقل في الأمة العربية سوى ثقل الضجة وإسهال الكلمات، فهم ليسوا أعلى العرب مكانة ولا أمتاها ما لا ولا أغلبهم جيوشا، ولذلك يجب أن لا يسمح لهم بأن يسوقوا حكام الأمة العقلاء بالتخويف والأرهاب وكثرة الكلام.

إن الحكام العرب الذين لم يقفوا إلى كراسي الحكم بقوة الانقلاب قادرون على استجماع إرادتهم وحل خلافاتهم إن وجدت، وصياغة نظام عربي جديد تسوده روح التعاون والود والمصالح المشتركة، فلن يفرقهم شيء إذا تخلصوا من اعشاش الشكوك والمؤامرات التي يزرعها الانقلابيون بين صفوفهم.

رئاسة الأركان، هؤلاء الذين يملأون الدنيا ضجيجاً وعجيجاً في خطب عن الحرية والعدالة ومحاربة الاستعمار فيما هم ينجحون الحرية والعدالة ويخدمون الاستعمار، بل إن بعضهم مثل معمر القذافي في ليبيا يقول إنه صاحب العناية بمستقبل البشرية ولديه الحل النهائي لجميع مشاكل الإنسان.

إن في الأمة حكما وأن لم يبلغوا درجة الحاكم الديمقراطي الكامل الذي يحلم به أو يكتب عنه ولكنهم على درجة من النصف والوفاء والخير تجعلهم يحترمون حداً لحقوق الإنسان في بلادهم، ويقدر ما يحرصون على سلامة حكمهم يحرصون أيضاً على إتاحة الفرصة أمام شعوبهم للتعليم وتنمو وتتقدم بل لتتطلع حتى إلى الأذهار، وهم لا يخططون للمؤامرات والحروب وقلب أنظمة الجيران وغير الجيران واغتتيال المعارضين وسفك دماء ركاب الطائرات، وأنا إذ أعرف أن هذا الكلام قد يجرح عليّ تهمة الزلفى والتمسح بأنظمة عربية معينة، فأنا بالطبع لا أتزلف لأحد، ولكن إذا فرض علينا جميعاً أن نتزلف أن نتزلف أن يكون من الأولى أن نتزلف إلى حاكم يعف ويخجل بدلاً من أن نتزلف إلى حاكم يحترق إراقة الدماء؟

إنني لا أتزلف ولا أبغي الدفاع عن نظام عربي معين ولكني أريد أن أكون واقعياً وموضوعياً مع مشاكلنا، وكما يقولون إن المتشائم هو من يلعن الريح التي تعصف بشراع السفينة والمتفائل هو الذي ينتظر أن تهدأ الريح أما الواقعي فيقوم بتعديل الشراع. أننا لا نتوقع لا خلال هذا القرن ولا خلال القرن الواحد والعشرين أن يسود فيد.

ديموقراطي كامل، وما دام العساکر الانقلابيون الذين خدعونا بالحديث عن الوحدة والحرية ثم غاصوا في أجسادنا حتى العظم تعذبنا وقتلاً وحرماناً من أية حرية هم الذين عاثوا في العلاقات العربية تفكيكاً وهدماً، فإننا، ونحن مجبورون على الاختيار بين واقعين، واقع الحاكم المتعقل الذي يعف ويسمح ولا يمارس العنف إلا لحماية النظام ولا يحمل في يده معولاً لهدم العلاقات العربية، وواقع حاكم لا يعف ولا يسمح ويمارس العنف بسبب وبلا بسبب ويهوي بكل معاوله على أوصل العلاقات العربية (وتذكروا معي خطب العقيد معمر القذافي حاكم ليبيا وهو يعلن بنفسه في الإذاعة والتلفزيون أنه بعد أن يسبى نساء معارضيه ويبتسم أطفالهم سوف يلقي بالحكام العرب إلى «مزبلة التاريخ»). أنا ونحن



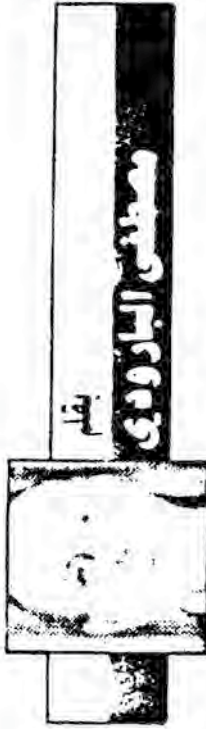
لقد حان الوقت للعرب العقلاء ان يرفضوا كل حاكم من ادعياء الحرية والوحدة وان يتوقفوا عن ضخ الدماء في عروق حكام يستعبدون شعوبهم ويحترف بعضهم تمزيق شمل الامة العربية وتدمير المؤامرات ضد سلامة اوطانها، وبعضهم مثل العقيد معمر القذافي يزيد على ذلك بجسره الامة إلى التضامن معه في جرائم إرهاب يرتكبها مستغلا خجل الحكام وجهل بعض المحكومين. ترى كيف يتوقع العرب نظاما عربيا يؤمن لهم الاستقرار ويمكنهم من المشاركة في أي نظام دولي والعقلاء منهم يسايرون السفهاء والاقوياء فيهم ينحنون للضعفاء والزبد فيهم هو الذي يمكث في الأرض!

لقد حان الوقت لأن يلتقي الحكام العرب للعقلاء وحدهم في وضع النهار لصياغة نظام عربي جسيم، فليس بينهم ولا بين شعوبهم ما يفرقهم وبإمكانهم حقا لو واجهوا الشواذ والمغامرين بينهم ان يفرضوا للنظام الجديد قواعد تؤمن تعاونه وتضامنه وتقرض بحزم على اولئك المنتطعين، ولست ارى ما يباعد بين حكامنا العقلاء لو اجتمعوا، فهم سيحافظون على كل ما هو مشترك بينهم حتى في حال الخلاف. ويلقائهم من موقع قوة سوف يستطيعون حتما صناعة النظام العربي الجديد بما فيه من تطوير لأجهزة التعاون بينهم وتوحيد لصفوفهم للدفاع عن مصالحهم ومصالح شعوبهم، ولعلمهم لو فعلوا سيوفقون إلى الاتفاق على احترام حد أدنى من حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب في اتخاذ القرار، ولعلمهم أيضا يجعلون من جامعة ميدان التحرير جامعة للدول العربية.

ان النظام العربي الجديد سيظل حلما ولن يتحول إلى رغبة إلا إذا تحركت إرادة عقلاء الامة لمواجهة السفهاء، فالرغبات هي عبارة عن احلام بلا محاولة لتحقيقها، وأنا اعلم ان تنفيذ النصيحة مسألة اصعب من إسداؤها، ولكن بداية ما، في يوم ما، في مكان ما، امر لا بد منه إذا اردنا ان يبقي في الأرض ما ينفع الناس.

* رئيس
وزراء ليبيا
الأسبق.

مفهوم سيادة الدولة وآراء النظام الدولي الجديد



فريق، يقضي بالزام مرفسا بالمساواة في معاملة الرجال والنساء، في صدد حتى ممارسة العمل لئلا كان أو سهارا. فالتشريع العرفي السائد يمنع تشغيل النساء في الليل، بينما تنة نسوة يربعين بالعمل ليلا. اذا ما كان خيرا لهن من العمل في النهار، ومن هنا كانت دعواهن ضد الوطن العرفي الذي ساهم ورعاهن. فجاء الحكم لصالحهن، ضد التشريع الوطني.

هنا نرى مفهوما من المفاهيم التي وستنطوي، في الحقوق الدولية العامة، (او ما يرد في الوثائق العربية المصرية) مفهوم السيادة الوطنية، سيادة الدولة في حدودها على مواطنيها، يتقلص حتى يكاد يتفقر، حيث قضى اجنبي عن الوطن، يفرض حكمه على الوطن، فابن السيادة الوطنية، افلا نرى والحالة هذه، كيف بدا يتكون قانون اودمي، يعطى على قانون كل دولة من دول الرابطة الاوربية؟ وما الذي يمنع، والحالة هذه، ان يتكون قانون عام على صعيد اوسع من اوروبا، فيشمل المعمورة كلها؟ فهل نشهد قريبا صورة جديدة للقانون الدولي العام (الحقوق الدولية العامة)، امهل بولد - القانون العام، الدولي؟

ان ولادة هذه الصورة الحديثة كانت انشبه بالانحطية في القرن التاسع عشر، حيث تحجرت الحقوق الدولية العامة آراء مفهوم السيادة الوطنية لكل دولة. ومن اجل تبسيط البحث، ليكون قريبا، من ذهن القارئ العربي، غير المتخصص في الشؤون

كثيرة في الاسباب التي صيرت النظام الدولي، على مدى يجاوز سبعين عاما، سررا يحسبه الظالمون ينبوعا للسلام، الذي ينشدو المجتمع الانساني، فاقفد العالم ما كان يجب ان يكون من وثام بين الدول جميعا، فاذا الحرب الكونية الكبرى عام ١٩١٤، والتي استتبعها انشاء عصبة الامم، عام ١٩١٩، لم تكن حائلا دون تجديد حرب عالمية، عام ١٩٣٩، حتى اذا تولد عنها ميثاق منظمة الامم المتحدة، عام ١٩٤٥، فقد ظل السراب سررا، حتى تحولت الانظار، من الاوامم الى الحقائق، لتعصر بعض الاسباب التي افقدت التنظيم الدولي، مرة بعد مرة، سطوة، وهيبه، وقدره، لتجلب امامها معاندة اي دولة تدخل في ذلك التنظيم، عسى ان توضع الضمانات لاشاء مثل هذه السطوة.

ولقد سلف القول، في حلقة سابقة، عن النظام الدولي الجديد، المنتظر، ان لورا قد ابصرت الاسباب التي توغرغ اي رابطة تضم الدول بعضها الى بعض، فاحتلقت الرابطة الاقتصادية الاوربية، لما يدعم بنينها، ويشد شعورها، فخلعا عن حكوماتها، وقد احكمت وشائج التواصل والتروم والتوار في ما بينها، بما يهد

لولاية، والولايات المتحدة الاوربية، التي قد تجاوز في حوصها على دوام ثوابتها، وازدياد قوتها، ما وصلت اليه، والولايات المتحدة الامريكية، ولا اقل على ذلك من ان الدول الاوربية الاثني عشرة، انما استهدت قبل كل شيء، صون كرامة الانسان، فهو اساس تكوين الدولة، وهو قوام كل نطلع الى نظام دولي متوازن عالم مستقر، ولهذا انشأت، محكمة العدل الاوربية، برصنها قضا، عاليا، فوق كل قضا، وطني، ليحكم فيه الى، الضمير الاوربي، كل مواطن يستشعر مساسا بحقوق الانسان، في اي دولة من دول الرابطة الاوربية.

وفريق كبير بين، محكمة العدل الاوربية، وبين، محكمة العدل الدولية، التي تحدثنا عنها في حلقتنا السابقة المشهورة في ١٩٩١/٨/١، لان المجتمع الدولي لم يعرف الى الآن قضا، دوليا مقننا، يدعم المنظمة العالمية، بينما القضاء الاوربي المستحدث، يفرض مرفسا ما يقضي به على كل من الدول الاثني عشرة، فيقضي من فوق قوانينها الوطنية، بمصوص الاتفاقات التي تنظم مسيرة الرابطة الاوربية، وان احدث مثال عملي على ذلك، يتطلى في الحكم الذي صدر عن، محكمة العدل الاوربية، من وقت

فريق، يقضي بالزام مرفسا بالمساواة في معاملة الرجال والنساء، في صدد حتى ممارسة العمل لئلا كان أو سهارا. فالتشريع العرفي السائد يمنع تشغيل النساء في الليل، بينما تنة نسوة يربعين بالعمل ليلا. اذا ما كان خيرا لهن من العمل في النهار، ومن هنا كانت دعواهن ضد الوطن العرفي الذي ساهم ورعاهن. فجاء الحكم لصالحهن، ضد التشريع الوطني.

هنا نرى مفهوما من المفاهيم التي وستنطوي، في الحقوق الدولية العامة، (او ما يرد في الوثائق العربية المصرية) مفهوم السيادة الوطنية، سيادة الدولة في حدودها على مواطنيها، يتقلص حتى يكاد يتفقر، حيث قضى اجنبي عن الوطن، يفرض حكمه على الوطن، فابن السيادة الوطنية، افلا نرى والحالة هذه، كيف بدا يتكون قانون اودمي، يعطى على قانون كل دولة من دول الرابطة الاوربية؟ وما الذي يمنع، والحالة هذه، ان يتكون قانون عام على صعيد اوسع من اوروبا، فيشمل المعمورة كلها؟ فهل نشهد قريبا صورة جديدة للقانون الدولي العام (الحقوق الدولية العامة)، امهل بولد - القانون العام، الدولي؟

ان ولادة هذه الصورة الحديثة كانت انشبه بالانحطية في القرن التاسع عشر، حيث تحجرت الحقوق الدولية العامة آراء مفهوم السيادة الوطنية لكل دولة. ومن اجل تبسيط البحث، ليكون قريبا، من ذهن القارئ العربي، غير المتخصص في الشؤون

فريق، يقضي بالزام مرفسا بالمساواة في معاملة الرجال والنساء، في صدد حتى ممارسة العمل لئلا كان أو سهارا. فالتشريع العرفي السائد يمنع تشغيل النساء في الليل، بينما تنة نسوة يربعين بالعمل ليلا. اذا ما كان خيرا لهن من العمل في النهار، ومن هنا كانت دعواهن ضد الوطن العرفي الذي ساهم ورعاهن. فجاء الحكم لصالحهن، ضد التشريع الوطني.

هنا نرى مفهوما من المفاهيم التي وستنطوي، في الحقوق الدولية العامة، (او ما يرد في الوثائق العربية المصرية) مفهوم السيادة الوطنية، سيادة الدولة في حدودها على مواطنيها، يتقلص حتى يكاد يتفقر، حيث قضى اجنبي عن الوطن، يفرض حكمه على الوطن، فابن السيادة الوطنية، افلا نرى والحالة هذه، كيف بدا يتكون قانون اودمي، يعطى على قانون كل دولة من دول الرابطة الاوربية؟ وما الذي يمنع، والحالة هذه، ان يتكون قانون عام على صعيد اوسع من اوروبا، فيشمل المعمورة كلها؟ فهل نشهد قريبا صورة جديدة للقانون الدولي العام (الحقوق الدولية العامة)، امهل بولد - القانون العام، الدولي؟

ان ولادة هذه الصورة الحديثة كانت انشبه بالانحطية في القرن التاسع عشر، حيث تحجرت الحقوق الدولية العامة آراء مفهوم السيادة الوطنية لكل دولة. ومن اجل تبسيط البحث، ليكون قريبا، من ذهن القارئ العربي، غير المتخصص في الشؤون



المحلية، وبخاصة في الوكالات المتخصصة، وقد انشئت وتزايدت مع صدور ميثاق الأمم المتحدة، ومن أبرز الأمثلة: منظمة الصحة العالمية، وكانها وزارة عالمية للصحة، ومنظمة اليونسكو التي تلعب دورا، على الصعيد العالمي. يعاثل ما تقوم وزارات التربية والتعليم والثقافة والسياحة في الحدود المحلية الوطنية لكل دولة.. الخ.

وتعود الذاكرة، في هذا الصدد، الى نحو اثنين وأربعين عاما سلفت، حيث ينعقد في جامعة جنيف، مجلس علمي، فيه خمسة من كبار الاختصاصيين في القانون العام، وفي القانون الدولي، لمناقشة اطروحة قدمها شاب مشرقني، فطالت المناقشة ساعات، وكان اشهر الاساتذة «موريس بوركان» اكثرهم حدة في انتقاد ما جاء في الاطروحة، من حديث عن «مفهوم السيادة» ومدى تعارضه (حين يؤخذ في أصله الذي استمسكت به طويلا اصول القانون الدولي العام) مع ما استجد على صعيد التطبيق العملي، من تولد «قانون عام دولي».. وقد كان في ما قاله «موريس بوركان»: (إن أي مساس بمفهوم السيادة تقويض للنظام الحقوقي!)، ومع ذلك فإن هذا العالم الكبير، بعد سماع ما أفاض به الشاب (الذي ثبت ما وسعه الثبات للمناقشة في حديثها) حول الجديد في «القانون العام»، محليا ودوليا، قد قرر مع زملائه الذين شاركوا في المناقشة ان يضيف ذلك الشاب الى اصل اطروحته، ما أدلى به اثناء المناقشة.

ترى لو امتد العمر بهذا الاستاذ الجليل (وهو بلجيكي كانت تفتخر جامعة جنيف بأنه واحد من اساتذتها)، فماذا كان يقول في صدور حكم، وفي بلجيكا مقر محكمة العدل الاوروبية - يعني «القانون العام الدولي» من فوق «مفهوم سيادة الدولة»؟

العرب في النظام العالمي

زها بسطامي *

التوازن القائم بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة، وتدخل واشنطن المتنامي في المشاكل الإقليمية في العالم الثالث خوفاً من اختلال هذا التوازن، واستشهاد في مقاله بسلسلة العمليات العسكرية التي خاضتها أو مولتها الولايات المتحدة في الثمانينات، وكلها ضد دول في العالم الثالث لا أوروبا الشرقية، وأن هذه العمليات وأن كان بعضها قد بدأ بذريعة مواجهة النفوذ السوفيياتي، إلا أنها سرعان ما اكتسبت حياة وزخماً خاصاً بها سيسنمر بعد غياب الخطر السوفيياتي. لم يكن كليلر أول من لاحظ هذا التطور في السياسة الأميركية. كانت مؤسسة راند الأميركية المختصة بالدراسات العسكرية والاستراتيجية قد نبهت إلى المهمة الجديدة أمام الولايات المتحدة، أي ضبط نمو العالم الثالث، في دراسة أعدتها في ١٩٧٧، تكهنات فيها بأن الولايات المتحدة، تواجه انهياراً في نظام العالم نتيجة تفاقم المواجهة بين العالم الثالث والدول الصناعية، وقسر التقرير هذا الخطر بأنه نتيجة نمو النفوذ بين الدول الغنية والفقيرة إلى درجة استحالة ظهور أي حل مرضٍ للطرفين، بل أن التقرير توقع نمو الاضطرابات في العالم الثالث نتيجة نمو هذه النفوذ إلى صورة معاتلة لثورات الفلاحين التي ابتلعت مساحات واسعة من أوروبا وآسيا في القرون الماضية، وانتشرت ثيراتها تآكل الأخضر واليابس، وشهدت الثمانينات بالفعل نمو عسكرياً أميركياً ركن، وفق نصيحة التقرير، على قدرة التدخل السريع لمواجهة مشاكل العالم الثالث، واليوم بعد أن اضمحل خطر المواجهة مع الاتحاد السوفيياتي، توصلت الولايات المتحدة بتعديل تركيب قواتها واستراتيجيتها لمواجهة تطورات العالم الثالث. فسر كليلر استعداد المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة إلى التحول لمواجهة المشاكل الإقليمية في العالم الثالث بأنه نتيجة ميل كل مؤسسة معاتلة إلى إطالة عمرها باختلاق مهمات جديدة متى انتهت مهماتها الأصلية، وهذا ما تواجهه المؤسسة العسكرية الأميركية بالفعل مع غياب المواجهة مع الاتحاد السوفيياتي، لذلك بدأت اللهجة العسكرية الأميركية في الثمانينات تتحدث تارة عن خطر نيكاراغوا وتارة عن خطر ليبيا أو إيران وسواهما كمبرر

العالم متعدد الإقطاب.

كان الحديث عن العالم متعدد الإقطاب يخفي في طياته حقيقة أكثر أهمية تبدو الآن واضحة جلية، هي أن الإقطاب الصناعية المتعددة ترتبط بمصالح مشتركة مع الولايات المتحدة تفوق المنافسة فيما بينها، وتجعلها جميعاً أزاء العالم الثالث كتلة واحدة متحدة، تسعى للمحافظة على تفوقها الاقتصادي والعسكري أزاء أية محاولة لتغيير ميزان القوة في العالم. كان مايكل كليلر، مدير دراسات الأمن القومي في كلية هامبشير في الولايات المتحدة قد نبه إلى هذه الحقيقة في مقال كتبه بعد بداية تغير العلاقات بين الشرق والغرب قبل ثلاث سنوات. لاحظ كليلر أن الظاهرة الأهم في ميزان القوى العالمي أصبحت النفوذ الواسعة في الثروة بين دول شمال أميركا والدول الصناعية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى، وأن المعسكر الأول يرى مصالحته الرئيسية في وقف أي تحرك في العالم الثالث، خاصة إذا كان تغييراً بالقوة، هدفه تعديل الميزان لصالح دول العالم الثالث على حساب الدول الغنية. إذا صح هذا الوصف لميزان القوى في العالم فإن على العالم العربي أن يحدد أين يقع وفي أي معسكر يقف، ولا يتم ذلك إلا بفهم واضح لمصالحه ومصالح كل طرف مهم في الميزان العالمي.

لا يملك العالم العربي أن يعزل نفسه عن هذا الصراع الذي يدور على ساحة العالم بأسره، والذي لم يعد فيه مجال للمعاذرة بين معسكرين متنافسين شرق وغرب، لأن اقتصاد كل دولة عربية يجعلها جزءاً من التبادل الاقتصادي العالمي. نصف العالم العربي دول مدينة تصب أموالها كل عام في خزانة الدول الصناعية أقساطاً وفوائد، وتدور من مصرف لآخر ومن حكومة لأخرى تنسول مساعدات وقروضا وترتبط لأجلها ببرامج اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية تناسب فلسفة الدول المقرضة. والنصف الآخر من العالم العربي مرتبط كذلك بالاقتصاد العالمي ارتباطاً لا يقل أهمية، لأنه يزود الدول الصناعية بأهم مصدر للطاقة ولأن اقتصاده مرتبط بدوره بحجم استهلاك النفط في العالم الصناعي وأسعاره وشروط تداوله.

كان كليلر في مقاله الذي كتبه قبل عامين تنبياً بأن الولايات المتحدة قد تخوض قريباً حرباً كبرى في إحدى مناطق العالم الثالث، نتيجة طبيعته لتحول الاهتمام الاستراتيجي الأميركي من مواجهة النفوذ السوفيياتي وردعه إلى المحافظة على

■ اثبتت محاولة الانقلاب الأخيرة في الاتحاد السوفيياتي أن العالم العربي يواجه وضعاً جديداً لا نظن أن العرب أوفوه حقه من التأمل والتبصر. أهم معالم هذا الوضع أن احتمال تجدد علاقات الشرق والغرب، أو التنافس بين كتلتين شرق وغرب، لم يعد وارداً، وأن البديل الذي يواجههم ليس عالماً متعدد الإقطاب كما شاع الحديث مع بداية تراجع الاتحاد السوفيياتي، بل عالماً تملك الولايات المتحدة القوة الوحيدة فيه. وإذا كان العرب قد أدركوا هذه الحقيقة غير الخافية، فلا نظن أنهم استوعبوا تماماً كيف سيكون تأثيرها على مستقبلهم ومصالحهم جماعة وفرداً، وماذا هم فاعلون أزامها.

إن كان ثمة شك في الإحساس العربي بالضيق أزاء التغير في العلاقات الدولية فقد تبدد لدى كل من شهد انحسار النفوذ في كل رقعة من العالم العربي لدى سماع أخبار الانقلاب في الاتحاد السوفيياتي، انتظاراً لتغير العلاقات الدولية من جديد بصورة كانت ستغير أوضاع العالم العربي بالكامل للمرة الثانية في سنوات قليلة. كان الانتظار القلق تعبيراً حزيناً عن فقدان العرب السيطرة على مقدراتهم، التي صارت اليوم أكثر من أي عهد مضى رهناً إشارة تؤخذ في واشنطن أو انقلاب يقوم في موسكو، فكانما هم ريشة تنقادها أهواء الدول الكبرى وهم طائعون.

كان بعض التحليلات المتفائلة، بعد بدء تراجع الاتحاد السوفيياتي منذ نحو ثلاث سنوات، قد رسم صورة للعالم اسمها تعدد الإقطاب، حيث القوة في يد كتل من الدول متعددة: أوروبا المتحدة من جهة، اليابان من جهة أخرى، الصين اسمها، والاتحاد السوفيياتي شمالاً قوة متواضعة، والولايات المتحدة توازن الجميع، وهكذا. لكن الولايات المتحدة في عالم كهذا كانت ستصبح قوة اقتصادية من الدرجة الثالثة، لأنها في السنوات الثلاث الماضية واجهت، ولا تزال، أزمة اقتصادية حادة، تفوق كثيراً أية أزمة تشهدها الدول الصناعية من حين لآخر، وتهددها بالافلاس. تعطلت الأزمة في انكماش الاقتصاد، وانهيار القطاع المصرفي، وعجز قياسي في ميزانية الحكومة وفي الميزان التجاري معاً، وكانت المؤشرات كلها تدل على أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على منافسة القوى الاقتصادية الجديدة في العالم. لكن حرب الخليج قلبت هذه الموازين، وأعادت الولايات المتحدة إلى مرتبة القوة الأولى في العالم بفضل قدرتها العسكرية الضاربة التي لا تماثلها أية قوة في العالم، والتي غطت على الضعف الاقتصادي الأميركي. تواجه الولايات المتحدة العالم الجديد من موقع القوة المهيمنة الفعالة عسكرياً، ما يعطيها ولو مؤقتاً موقع القيادة، ويؤجل في المستقبل المنظور ظهور

الاهتمام الغربي بسباق التسلح ليشمل البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي تجاهله مؤتمر باريس بالكامل في تموز (يوليو). يجب، إذن، وضع البرنامج النووي الإسرائيلي على طاولة المفاوضات بمباراة أميركية، لا كمجرد رغبة عربية، ومثل ذلك الانسحاب الإسرائيلي في موقف أميركي واضح قبل بداية المفاوضات على التسوية. لم يفت الوقت على شرط كهذا حتى بعد أن وافقت الدول العربية على حضور مؤتمر التسوية الذي لم يتحدد بعد جدول أعماله ولا حيثياته. وطالما أن لكل طرف أن يأتي إليه بما يشاء من مواقف، تستطيع الولايات المتحدة بدورها أن تعلن موقفها هي. ليس للولايات المتحدة عسر في رفض هذين المطلبين، اللذين لا يزيدان كبدية عن إعلان موقف أميركي، وهذه صلاحية تملكها واشنطن وتستطيع ممارستها بسهولة خاصة بعد أن جاءت الموافقة الإسرائيلية على حضور المؤتمر. ومن الغباء بلع أية حجة أميركية بأن الضغط على إسرائيل في هذه اللحظة غير ملائم. هذه اللحظة بالضبط هي الوقت الملائم للضغط على إسرائيل، التي تعتمد اعتماداً تاماً على الولايات المتحدة، ولن تجد نصيراً آخر إذا كان موقع الخلاف بينهما هاتين المسألتين، الانسحاب والتسلح النووي. وأسخط من تلك الحديث عن أية صعوبات داخلية قد تواجهها الإدارة الأميركية إذا حاولت الضغط على حليفها اليهودية، لأن الرئيس جورج بوش لا يواجه أية منافسة في الانتخابات القادمة، وشعبه، بفضل حرب الخليج، كافية لضمان تأييد الجمهور الأميركي له من دون حدود إذا كانت مشيخته الضغط على إسرائيل. كان التأييد الأميركي لإسرائيل يتم بحجة أهميتها العسكرية في مواجهة حلفاء الاتحاد السوفيياتي في المنطقة. وقد انعدمت هذه الحجة الآن ولم يعد من تبرير لتأييد إسرائيل إلا أن يكون ذلك عداً للعرب.

إن الضغط الأميركي على إسرائيل لاستعادة ميزان القوى في الشرق الأوسط ضروري للصالح العربي قبل أن يكون ضرورياً للصالح الفلسطيني، لأنه سيكون الدليل الملموس على حسن نوايا الولايات المتحدة تجاه العرب في عالم تحتل فيه مواقع القوة وترتبط فيه كذلك بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الدول العربية. أما الرفض الأميركي لطلب كهذا فسيكون الدليل القاطع على أن علاقة العداة بين العالمين الغني والفقير تشمل العرب في معسكر تعاديه الدول الغنية، وأن الولايات المتحدة تحمل للعرب جميعاً، الذين تهددهم ذراع إسرائيل النووية الطويلة، نوايا غير طيبة إطلاقاً لخمس سنوات قادمة.

• باحثة عربية مقيمة في الولايات المتحدة

للاستعداد للتدخل في مناطق العالم. لكن السبب الأهم لهذا الاستعداد هو أن الولايات المتحدة انشأت في السنوات الأربعين الماضية علاقات ومصالح اقتصادية واسعة في العالم الثالث تزود الاقتصاد الأميركي والصناعي عمومًا بأعصاب الحياة الضرورية، وأية محاولة لتغيير ميزان القوى في هذه العلاقة ستخسر بمصالح الدول الغنية.

اكتسبت هذه الرؤية شرعية وصيغة رسمية عندما جرت صياغتها في تقرير لجنة الاستراتيجية المشتركة طويلة المدى في ١٩٨٨. وهي اللجنة التي أنشأتها الحكومة الأميركية لوضع تصور لسياساتها والأخطار التي تواجهها بعد انهيار الاتحاد السوفيياتي، وضمت من بين أعضائها مستشاري أمن قومي سابقين مثل هنري كيسنجر وزبغنيو بريجنسكي. توقع التقرير أن الخطر المائل أمام الولايات المتحدة لم يعد هجوماً واسعاً من دول حلف وارسو (الذي تم الغاؤه رسمياً فيما بعد) بقدر نزاعات متوسطة الكثافة في العالم الثالث. لا يستسلم فيها الخصم أو يختفي من الساحة، أي نزاعات مستمرة تحافظ فيها الولايات المتحدة على وضع التفوق، شرط أن تحول مواردها واستراتيجيتها للتغلب لهذه الحالات.

أصبحت الاستراتيجية العربية من بعد حرب الخليج التحالف، أو التحالف، مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في العالم وفي الشرق الأوسط تحديداً، والتي يستحسن التكيف معها بدلاً من مواجهتها. إن هذا المنطق، إن كان له أن يستقيم بما لا يعود بالخسارة على العرب، يجب أن تقابله خطوة معاكسة من الولايات المتحدة وإلا صارت العلاقة بين الجانبين استمراراً لعلاقة الهيمنة بين الدول الغنية الصناعية ودول العالم الثالث المحتاجة. علاقة التحالف تقتضي إظهار الاهتمام بها ورعايتها من الجانبين. وحجر المحك في ذلك هو المسألة الفلسطينية.

إن اشتراط حل للنزاع العربي - الإسرائيلي والفلسطينية لا يهضم حقوق العرب ضروري لا عطفاً على الفلسطينيين بل حماية للمصلحة العربية كلها، والحل الذي يحمي الصالح العربي على المدى البعيد يتطلب كسر شوكة التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي والتقني الإسرائيلي في المنطقة، وأقل ما يمكن طلبه في هذا المجال اشتراط انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات اليهودية منها، وتوسيع

الحرب الساخنة .. سرقت أضواء الحل «العسكري» للحرب الباردة!

الغاء حلف وارسو، الحدث التاريخي الذي ضاع وسط
«العاصفة».. ماذا سيقدم للنظام العالمي الجديد؟!

ميلاد
غامض ..
نظام جديد
في
أوروبا

تحليل ..

من:

لورنس

بيتر

«ك.ن.ف»

قصيدة وكلايين عساكرت .. كان حلف وارسو،
أعلى دعامات الحرب الباردة، خير أن زواله
مرّ دون ملاحظة قريبا .. بسبب التوقيت .. ذلك أن الخليج،
سرق كل الأضواء .. عندما كانت أنظار العالم مشدودة على كارثة
احتلال الكويت وطعنة، تحريرها، فضاع بريق الحدث الهام
لأهماء - الحرب الباردة - عمليا .. في عظم أحداث الحرب
الساخنة .. في الخليج!

■ ● ■
فلذا سيحدث في أوروبا بعد «حل» حلف وارسو؟ وهل
سيكون لذلك أثره البالغ على النظام الدولي الجديد؟
اتفاقية حل حلف وارسو وحلف عسكري، في بلدية إبريل
الجارى لم تلتف الاحكام كثيرا حين توقيعها في وقت كان فيه
الاحتدام العالمي مهيأ نحو - حرب الخليج - والبحث عن اجابة
لنسلاوات «سبعم الحرب» والمستقبل الأمن لمنطقة الشرق
الأوسط.

وفي الوقت الذي تشغل فيه الولايات المتحدة
لمستقبل دورها في الشرق الأوسط والاتحاد
السوفييتي مشغول بالحقبة على سلطته داخل
البلاد، فإن - أمن أوروبا - يزداد احتمال ترك
للأوروبيين أنفسهم!

إن التنشوة التي رافقت الثورة في أوروبا
الشرقية قد عوّضت بعدم اليقين والفسوس
حيث انتهى الانقسام في أوروبا بسبب القسب
الباردة.

لما هو تأثير حل حلف وارسو على أوروبا؟
ليس هناك برنامج على مفرد يمكن الاعتماد
عليه فيما بعد فترة الحرب الباردة. إن معاهدة
حلف شمال الاطلي (ناتو) تأسست عام
١٩٤٩م للدفاع عن أوروبا الغربية ضد التهديد
السوفييتي الملاحظ آنذاك. وفي نظر الغربيين
أصبح هذا الخطر ولغضا بتأسيس حلف
وارسو عام ١٩٥٥م مما جعل انضمام ألمانيا
الغربية الى الناتو.

وقد يجادل البعض أنه يحل حلف وارسو،
فقط «الثاني» أسباب وجهها ويجب أن تختفي
أيضا.

ورغم ذلك فإن الحضور العسكري السوفياتي المنخفض في أوروبا ودور الشرطي الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط من شأنه أن يخلق مشاكل إقليمية أخرى يعني أن واشنطن ستخفض من قواتها في أوروبا، ومن المحتمل بنسبة ٥٠ بالمائة على الأقل خلال السنوات المقبلة القادمة.

وحين اجتمع وزراء خارجية الدفاع لعضء حلف وارسو في بودابست في ٢٥ شباط/فبراير، لاقوا انشغالهم العسكري تمهيداً لمتطلبات تعاون ثنائية فيما بينهم انتظروا لتكوين نظام أوروبي أمني كلي. أن مثل هذه الحركة هي في طريقها للتكوين قبل بدء هذا الاجتماع.

وفي ١٥ شباط/فبراير، وافقت هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا على عمل مشترك لدعم انضمامها إلى الغرب والتمهيدية إلى عضوية المجموعة الأوروبية.

إن حرب الخليج لعبت دوراً في إرباع السلام، التي كانت نتيجة تخفيض القوة السوفياتية وتكليف الكتلة الشيوعية وبكل وضوح، فإن الولايات المتحدة يجب عليها أن تحتفظ بشيء من الحضور العسكري في منطقة الخليج وأن النقطة تستند بسط حدود تعاونها العسكري خارج حقلها.

ولقد كشفت أزمة الخليج بصورة واضحة جلية الانقسام بين أعضاء الناتو. هناك خلاف بين لندن وباريس حول القيادة الفرنسية لتقديم عرض للعراق حول القرب بين الانسحاب من الكويت ومؤتمر دولي عالم للسلام في الشرق الأوسط.

رفضت بلجيكا بيع القواعد لبريطانيا، الحكومتان البريطانية والأمريكية غاضبتان من تصرف ألمانيا الفاتر نحو التدخل العسكري للطفاء.

وبالرغم من هذا الانقسام فإنه من المحتمل أن تلعب الناتو دوراً مهماً في المحافظة على أمن أوروبا.

أزمة الكويت أحييت اهتمام أوروبا في اتحاد أوروبا الغربية كدولة للتعاون الأوروبي استجابة إلى التوجه من مخرج المنطقة لأمريكا.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة حذرت حلفاء الناتو بأن أي مخططات لمحاولة تقارب المجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية من بعضهما قد تعجل بتسليم أمريكا من أوروبا مما يشجع اتجاه التحزب بين الولايات المتحدة ويجعل غير الأعضاء في السوق الأوروبية من حلفاء الناتو على تركيا على «الهش».

النقطة هي المنظمة الوحيدة التي أرستها الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا، وإن أهم أسهم الولايات المتحدة هو في مجال الذرة، وإذا انضمت الولايات المتحدة فإن عمل أوروبا إما أن تقع بين القوة الذرية الصاعدة لفرنسا وبريطانيا كقوة للدع، أو أن تقبل دوراً أعظم لألمانيا وحصل امتلاك الإنسان لقوة ذرية، أما جيرلان فالتيا وخاصة بولندا، فهم بلاشك سينظرون بمتعة إلى هذه الفكرة.

ولعل حقل المحافظة على دور فعال للولايات المتحدة في ترتيبات أوروبا الأمنية هو أن واشنطن قد أرسلت جنوداً إلى أوروبا مرتين خلال هذا القرن للمساعدة في المحافظة على النظام الدولي.

ان الحقيقة مع المصروفة هي الاتحاد السوفياتي. مدام هناك شك بقي حول مستقبل الإصلاح والتجديد للرئيس ميخائيل غورباتشوف. ستكون هناك لحظة الى الناتو كحلم مؤتمن محرب لامن اوروبا. ستتركه آخر القوات المسلحة السوفياتية هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا في نهاية حزيران/يونيه. غير ان بولندا خاضعة حول رفض السوفييت سحب قواتها من بولندا لثلاث سنوات قادمة. محادثات فيينا حول تخفيض اكير للقوات الصاعدة في اوروبا قد تاجلت بسبب الجهود السوفياتية لاستثناء بعض الوحدات المدرعة بتسنيها كمعدات بحرية. ولا تبسط علامات عن حركة رد فعل ارتدادية من المحافظين في الاتحاد السوفياتي. فلن

الناتو، واتحاد اوروبا الغربية ومؤتمر الامن والتعاون في اوروبا سيكون لها ادوار مهمة كقواعد متواجدة فعالة في الامن الاوروبي. وهل كل حال، مازالت المجموعة الاوروبية على درب طويل لتحقيق سياسة خارجية موحدة. وعليه فلن ظهور منظمة جديدة للسلام عن اوروبا كلها سينطلق فقط اذا اندمجت جهود الحرب الباردة.

وبعد ايام قليلة فقط من الفناء الحلف، وقعت بولندا وتشيكوسلوفاكيا اتفاقية تعاون عسكري. هنغاريا والاتحاد السوفياتي تظفرنا حول حلف اممي وهو في الحقيقة اتفاقية بعدم التدخل. وفي الوقت نفسه وقعت رومانيا اتفاقية تعاون عسكري مع هنغاريا وهي عازمة على ختم اتفاقية مشابهة مع بقية اعضاء حلف وارسو. ان البيان النهائي الذي صدر في نهاية اجتماع حلف وارسو ذكر ان طويلا تمررت من قيود الماضي، وانه يرى فرصة تاريخية لتطوير علاقات امنية جديدة لمعترام كامل لحرية الاختيار للدول الاوروبية. وهذا هو صدى بيان بلير في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للادة حلف الناتو وحلف وارسو الذين تعهدوا بعدم استئصال القوة ضد بعضهم البعض نظرا لانهم طيسوا اعداء بعد اليوم.

ان مؤتمر الـ ٢٤ دولة حول الامن والتعاون في اوروبا (سي.اس.سي.سي) قد دعم هيكل حول الامن لجميع اوروبا. وفي مؤتمر باريس قال الرئيس جورج بوش ان اوروبا ستدخل مياها مجهولة، وتحتاج الى مؤتمر الامن لمساعدة دولها في الايجار ..

وقال هانز ديترش غينشر وزير خارجية ألمانيا ان مؤتمر الامن والتعاون يقدم هيكل للاستقرار لتكوين نظام سلمي في اوروبا من الاطلس الى الاورال.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي يستمر فيه مؤتمر الامن والتعاون ليكون مجسما لتخفيف التوتر وتشجيع نزع السلاح فكله وضع على اسس جغرافي وليس على اسس سياسي وبالنظر لحجمه فان قد يحتاج الى استئصال.

وقال جيرمي دينستير وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا يجب ان يعتمد اسس امن اوروبا على علاقات مثل تلك التي بين النرويج والسويد. لو ذلك الذي بين بلجيكا وهولندا.

ومن المحتمل ظهور منظمات امنية شبه اقليمية في اوروبا الوسطى والجمهورية البيضاء المتوسط والبلقان. ولكنها لن تكون بديلة للثلاثاء التي قال عنها دينستير بانها دعامة التركيب الجديد لامن اوروبا.

وستكون هناك بلا شك حاجة الى تركيب فعال. حلف وارسو لم يدفن التوتير العربي في اوروبا الشرقية والذي قد يتغير مرة أخرى بزواله.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٩ أكتوبر - ١٩٩١



على نار هادئة

غازي التاجري

وما أدراك ما النظام الدولي الجديد؟!

يزعم الذين أعجبهم الموقف الدولي كما تكشف أثناء أزمة الكويت انه يشكل نظاماً . بمعنى انه يقضي على الفوضى التي كانت تسود المجتمع الدولي قبله . وأن هذا النظام دولي . بمعنى ان الكلمة الأخيرة فيه للأسرة الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة . وأن هذا النظام الدولي جديد . بمعنى انه يختلف اختلافاً جذرياً عن الوضع الذي كان قائماً قبله .

ويذهب الذين يكرهون الموقف الدولي كما تكشف أثناء الأزمة انه ليس نظاماً . بل هيمنة . وأنه ليس دولياً . بل يخضع خضوعاً تاماً للولايات المتحدة . وأنه ليس جديداً بل يشكل عودة إلى عصور دبلوماسية البوراج .

والحقيقة . كما أنها في كثير من الاحكام السياسية . مع هؤلاء وأولئك . جزئياً . وليست مع هؤلاء ولا أولئك جزئياً . وذلك لسبب بسيط لا يوجد نظام جديد كل الجدة ولا قديم كل القدم .

منذ ان عرف المجتمع الدولي العلاقات الدولية بشكلها المعاصر في القرن السابع عشر الميلادي مع تكتل الاقطاع وظهور الدول الوطنية ذات السيادة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الدولية محكومة بما تعرف على تسميته «توازن القوى» . ويتم هذا التوازن بين الدول العظمى . وكان عندها . في العادة . لا يقل عن عدد اصابع اليد الواحدة . ويندر أن يصل إلى عدد اصابع اليدين .

و«توازن القوى» . بأبسط تعريفاته . هو تلك المحاولة الدائمة لمنع أي دولة . أو عدد صغير من الدول . من بسط هيمنتها السياسية على بقية الدول . ولم تكن الحروب التي عرفتها البشرية منذ ذلك الوقت سوى محاولة هيمنة يريدتها تحالف مضاد بعيد «توازن القوى» . ولم تكن الحروب العالمية الثانية سوى واحدة من هذه الحروب . وأر كانت أعنفها وأشدّها شراسة .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية قررت الدول العظمى المنتصرة . وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين . إلبس «توازن القوى» ثياب «الأمم الجماعي» . ووضعت ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل «مجلس الأمن» الجهة المسؤولة عن الحفاظ على استقرار المجتمع الدولي . ومنحت هذه الدول نفسها حق المعصية الدائمة في المجلس كما احتفظت لنفسها بالحق في نقض أي قرار يمس مصالحها بعبارة أخرى . نصبت الدول الخمس العظمى نفسها «مخفر شرطة» يفرس هيئة القانون على سبيل الحي الدولي .

كان لا بد لكي يعمل «مخفر الشرطة» كما خطط له أن يسود الوفاق بين أعضائه . وقد افترضت الكتل الخمس أنها ستتصرف مستقبلاً بنفس الروح الودية التي سادت العلاقات بينها خلال تحالفها ضد النازية . إلا أن الأمور لم تسر على الوجه المرجح في الواقع . ما لبثت بدأت الأمم المتحدة أعمالها حتى وجدت أن قدر قد حاد لها مفاجأة مريرة . تولى نظام توازن القوى الذي أنتج الأمم المتحدة ومجلس أمنها ليحل محله نظام غريب لم يلقه العلم من قبل ألا وهو نظام «ثنائية القوة» . أو «القطبية» . وبموجبه أصبح التوازن مقسوماً على عملاقين اثنين . هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وما لبث هذا التوازن أن تحول إلى «حرب باردة» . نهض من حين والحين . بالتحول إلى حرب ذرية ساخنة لا تقي ولا تذر .

كان الخيار أمام دول العالم واضحاً : إما الانضمام إلى الكتلة الشرقية أو الانضمام إلى الكتلة الغربية أو التزام حياد . مهما قيل في «إيجابيته» . يظل حياداً سحاراً إلى هذه الكتلة أو تلك .

كان اصحاب أحد العملاقين كفيلاً بإسخال البهجة على قلب العملاق الآخر . وفكس بالعكس . وبب الخلاف في مجلس الأمن نفسه فشل عمله . بعبارة أخرى . لم يمس المصير قادراً على التقييم بواجباته في حفظ النظام بعد أن شبت الحرب بين القشره أنفسهم!!

لم يتغير هذا النظام . ثنائية القوة والحرب الباردة . فجأة مع حرب الخليج . فليس من شأن المنظومات الدولية المعقدة أن تنهار بين عشية وضحاها . بل بدأت عوامل التعرية تنخر فيه على نحو تدريجي بطيء . من ناحية . بدأ العملاقان يدركان عدم جدوى الحرب الباردة وأخذ الوفاق . أو ما يشبهه . يحل محلها . من ناحية ثانية . برز الضعف الاقتصادي للرعب الذي حول الاتحاد السوفيتي من دولة عملاقة إلى مجرد دولة عظمى (وإن كانت لم تفقد شيئاً من أظافرها العسكرية ولا أنبساطها النووي) . وهذا أمر يطيب للبعض أن يتجاهله . من ناحية ثالثة . هبت رياح التغيير على دول الكتلة الشرقية التي نفذت عنها أغلال الحكم الشيوعي والتبعية للاتحاد السوفيتي . من ناحية رابعة . ظهر في الصورة عمالقة من نوع جديد اقتصادي : ألمانيا الموحدة واليابان . باختصار . عاد العالم إلى نظام توازن القوى بين الدول العظمى التي تتصرف بروح التوافق . وأمكن لمجلس الأمن أن يقوم بدوره لفضي خطله الميثاق .

لم يستوعب النظام العراقي هذه المتغيرات وظل سلوكه محكوماً بعقيلة الحرب الباردة . يكفي اعلان «المنازلة الكبرى» ضد الولايات المتحدة ليرتد الاتحاد السوفيتي بعديده وعدته فينضم إلى «أم المعارك» ضد «الشیطان الأكبر» . فوجئ النظام العراقي أن الأمور لم تسر على هذا النحو . وفوجئ بأن موقف «مجلس الأمن» من احتلال الكويت كان الموقف الوحيد الفعال في تاريخ المجلس (باستثناء موقف المجلس من كوريا . وقد أمكن اتخاذه نظراً لانسحاب الاتحاد السوفيتي مؤقتاً من نشاطات المجلس) . ولعل النظام العراقي لا يزال في حيرة من أمره عاجزاً عن فهم «خيانة» الاتحاد السوفيتي!

هذا هو إذن النظام الدولي الجديد : لا هو بالهيمنة الأمريكية المطلقة التي يتصورها البعض . ولا هو بفجر لعذالة الشرق الذي تمناء البعض . بل وفاق بين مجموعة من الدول (منها العملاق ومنها شبه العملاق ومنها العملاق الصغير الاقتصادي) . لا يستطيع أحد . في هذه المرحلة . أن يتنبأ بعمر هذا النظام الجديد الذي لا يزال طفلاً يحبو . ولعل أعظم مؤشر على فعاليته أو عدمها هو الامتحان الصعب الذي ينتظره في قضية فلسطين : هل يستطيع النظام الجديد أن يذيب الصقيع الذي جمد القضية عبر السنين الطويلة التي قضتها في ثلاجة الحرب الباردة القديمة؟!

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩١

تغيير الحدود على خرائط التسعينات



بقلم
محمود عطا الله

بان ذلك النظام هو السد الذي يقف في وجه الطوفان.

وكانت جرعات ذلك المخدر تتزايد كميتهما بقدر امتداد جذور الخلافات التاريخية الموروثة في أعماق الشارع جيلا بعد جيل بحيث لا يظهر على السطح منها سوى لفنة عابرة سرعان ما تذوب تحت تأثير مفعول المخدر. ولعل معظم تجارب التاريخ، خاصة في مواقع التفجر الحالية، تجمع على أن ما حدث هو محصلة لتفاعلات مكبوتة تركت ضغوطها عبر حقبة طويلة من الزمن كالبركان الذي يغلي من الداخل وعندما انفتحت قمته اشتعلت الحمم وتساقلت من كل جانب لتندفع مكتسحة أمامها كل ما يقف في طريقها.

وأية نظرة متعمقة في أوضاع الدول التي تنطلق الآن في طريق التمزق تكشف بوضوح أن الخلافات التي تفجرت ليست وليدة الصدفة أو العفوية بل هي عميقة الجذور التاريخية ومعظمها من صنع الاستعمار القديم بأشكاله المختلفة الذي كان يعتمد، بدوره، في البقاء على بث النزاعات والفرقة والعمل حتى على تفتيت الشعب الواحد تطبيقاً لفلسفة «فرق تسد».

وعبر التطور التاريخي لحركة الاستعمار في العالم كانت هذه الخلافات والنزاعات قد تعمقت جذورها ووصلت إلى النقطة لتشكيل حالة من الكراهية الشديدة في النفوس وتبني جدراناً صلبة ترسم من الحدود ما لا يمكن محوه. وحتى بعد سقوط النظام الاستعماري القديم وانطلاق معظم دول العالم على طريق الاستقلال مارس الاستعمار الجديد، الذي يستلججهمواته

الأوضاع الحدودية في دول شتى بحيث أصبح يهدد بتفككها وتقسيمها إلى كيانات متفرقة، بقدر ما سيلقي التاريخ مسؤولية ما حدث وما سيحدث على تلك للنظم الديكتاتورية ذاتها.

أن التطورات المتلاحقة التي يشهدها أكثر من بلد خلال هذه الأيام وما سينجم عنها من تغيير في شكل الدولة بل وفي حدودها قد يوحي بأن غياب النظام الديكتاتوري فيها قد فتح الأبواب للانفصال والتفكك وكان وجود تلك النظام كان صمام الأمان للحفاظ على ترابط الدولة ووحدة أطرافها وثبات حدودها، وذلك ما كانت هذه الأنظمة تستخدمه، قبل سقوطها، كعنصر من عناصر البقاء على قمة السلطة رافعة شعار أن لا يبدل إلا الانهيار.

وهذا الشعار في واقعه لم يكن أكثر من مخدر استغله وما زالت تستغله بعض الأنظمة الديكتاتورية ضمن تكتيكات الحكم المخططة لامتناس أية رغبة للتغيير عن طريق اقناع الشارع

لكل حقيقة من التاريخ السياسي وصف وتعريف ينبثق من تطور مجموعة من الأحداث فيها. ومثل ما عرفت السبعينيات بحقيقة الاختراقات السوفياتية في إطار نزوة المواجهة مع الولايات المتحدة، القطب الآخر في لعبة الصراع الدولي، وعرفت الثمانينات بمرحلة الانتقال إلى بداية انطلاق الوفاق الذي مهد بعد ذلك إلى تغيير شكل النظام الدولي. يبدو أن التسعينات ستوصف بأنها حقبة سقوط الديكتاتوريات وبداية حروب الانفصال ومحاولات تغيير خرائط الحدود في العالم.

فما جرى في إثيوبيا وفي الصومال وما يهدد تركيبة الحكم التقليدية في كل من الاتحاد السوفياتي ويوجوسلافيا بشكل بداية تحول خطير بطرح حروب الانفصال ومحاولات تغيير الخرائط كعنوان تعريفي لحقيقة التسعينات. وبقدر ما يبدو الربط هنا واضحاً بين غياب الديكتاتوريات وبين انهيار

والضعيفة لم تهدأ والبركان لم يهدأ. وذلك بعكس النماذج الديمقراطية التي نجحت بالحوار وبالتفاهم في التوصل الى صيغة للتعايش تحت اطار علم واحد وداخل حدود ثابتة رغم الاختلافات العرقية والدينية بل واختلاف اللغة، ومن لبرز هذه النماذج الاتحاد السويسري الذي نجح في توحيد مجموعة من الأصول المتباينة داخل اطار وحدوي.

ان التعايش لا يمكن تحقيقه بالقوة والعنف خاصة اذا كان يسبق فوق تيارات تغلي بالكراهية والضعيفة والحقد، وأذابة أية خلافات في هذا الاطار لا يمكن تحقيقها بإيجابية وفعالية ما لم تواجه بحلول عملية تقضي على جذورها بالقبول والتراضي وليس بمخدرات مهدنة لا تمس سوى فروعها او بالكبت القهري الذي يغطي سطحها ولا شك ان الحلول الديمقراطية للقضايا العرقية هي أطول عمراً وأبعد تأثيراً من الحلول الديكتاتورية التي تفرض بالقوة او بالشعارات الديماغوجية.

وإذا كانت قواعد الحريات وحقوق الانسان ترفض كل اشكال النظم الديكتاتورية فان المواثيق السياسية الدولية المعمول بها حالياً لا تقر طموحات الانفصال ومحاولات تغيير الحدود الموثقة على الخرائط كوسيلة لحل الخلافات العرقية.

وأمام هذه المعادلة، التي تبدو صعبة، فليس هناك من أسلوب متاح سوى النهج الديمقراطي الكفيل وحده بامتصاص الاحتقان اذا كان الهدف هو الحفاظ، طوعية وبالقناعة، على وحدة التراب.

الاقتتصادي والعسكرية ليفرض نفوذه، اللعبة ذاتها بل عمل على زيادة تأجيج الخلافات والنزاعات لتكون دائماً مقدراً في يده للتحكم في زمام حركة هذه الدول وثبت مراحل الاستقلال الأولى حقبة من الانقلابات العسكرية وقفزت الى السلطة نظم حكم ديكتاتورية مستغلة تطلعات وطموحات الكثير من الشعوب الخارجة حديثاً من عهود الاستعمار لفرض سيطرتها ودعم قبضتها على السلطة.

وعندما وقفت بعض القطاعات الشعبية وراء هذه النظم كانت الآمال، بالقطع، تحسدها بأن الخلافات والنزاعات ستذوب لتعود اللحمة والوحدة الى الصفوف وتتأمن الحدود التي تمتد فوق الخرائط الموثقة التي تكتسب الشرعية الدولية.

ولكن التجارب أثبتت ان جميع هذه النظم بدون استثناء تكالبت على السلطة وانكبت على تنفيذ خطط البقاء، مستغلة كل اساليب القمع والقهر والتنكيل وبدلاً من العمل على حل الخلافات والنزاعات التي خلفها الاستعمار راحت تكبت المشاعر تارة وتحرق شرايين شعوبها بمخدرات الزعاف تارة أخرى متصورة انه في امكانها تجنب الانفجار بالتبريد. ويجبر الاقرار بأن هذا الاسلوب

نجح في بعض النماذج في قمع الانفجار ولكنه لم ينجح ابداً في نزع الغتيل، والدليل على ذلك انه لم يسلم نظام حكم ديكتاتوري، على امتداد وجوده، من طفرات كادت تتطور الى مواجهات لم يستطع النظام مواجهتها الا بالقوة والقوة وحدها.

وبهما رفع أي نظام من هذه النظم من شعارات فإن الكراهية لم تتباعد

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ايد-اير ١٩٩٢



النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا

د. رجاء ابراهيم سليم

ولكى نتفهم انعكاسات النظام العالمي الجديد على القارة الافريقية لابد من القاء الضوء على مفهوم النظام العالمي وعلى علاقته بالدول الافريقية .

مفهوم النظام العالمي :

نقصد بالنظام العالمي تحديد القوى الفاعلة في ذلك النظام وشكل العلاقة بينها ، وقد مر النظام العالمي بعدة تغيرات ، تغيرت فيه القوى الفاعلة واختلف شكل العلاقة بينها من مرحلة الى اخرى .

وقد تميز العالمي الذي ظهر بعد الحرب الثانية بوجود قطبية ثنائية ، يستأثر كل قطب منهما بالهيمنة بكل جوانبها ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا على الدول التي يشملها المعسكر التابع له . وقد تأرجح هذا النظام ما بين الحرب الباردة وبين التعايش السلمي والوفاق حتى اندلاع الاحداث الاخيرة في الاتحاد السوفيتي في اغسطس ١٩٩١ ، حيث اتخذ هذا النظام شكلا مغايرا لما كان في السابق وظهرت الولايات المتحدة كأبرز القوى على الساحة الدولية .

النظام العالمي وافريقيا :

يمكن مجازا تقسيم النظام العالمي وعلاقته بالدول

الافريقية الى اربع مراحل :

١ - المرحلة الاولى منذ التكاليف الاستعماري على افريقية

انارت التطورات والاحداث المفاجئة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي مؤخرا اهتماما دوليا واسعا ، لأنها وقعت في دولة لها

تأثيرها في السياسة الدولية هي الاتحاد السوفيتي . اثر قيام مجموعة من معاونين للرئيس جوربا تشوف باقصائه عن السلطة والاستيلاء على الحكم ، مستغلين معاناة الشعب وازدياد معدلات البطالة بسبب سوء الاحوال الاقتصادية وارتفاع الاسعار . ان هذه الاحداث تثير في ذهن سؤال هاما وجوهريا يرتبط بالمستقبل السياسي للقارة الافريقية ، لان المصير السياسي للقارة ارتبط دائما بالنظام الدولي ، فنحن نعيش في عالم تتشابك فيه المصالح وتتفاعل وتترابط فيه الاحداث ، ويمكن الزعم بان مسار التاريخ السياسي الحديث للقارة الافريقية سار في خط متواز مع تطور النظام العالمي .

ولكن نتفهم الارتباط بين العالمي الجديد وبين تطور الاحداث السياسية في القارة الافريقية وانعكاساته على القارة ، لا مفر من الحديث عن سياقة التاريخي ، والهدف من الرجوع للتاريخ هو الاستفادة بما فيه من دروس وعبر .



خاصة بعد مؤتمر برلين عام ١٩٨٤/١٩٨٥ حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ب - المرحلة الثانية تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى اوائل الثمانينات بمجيء جورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ .
ج - المرحلة الثالثة في الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٠ .

د - المرحلة الرابعة تأتي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في الاتحاد السوفيتي في اغسطس عام ١٩٩١ .

١ - المرحلة الاولى : حدث تكالب استعماري اوروبي للسيطرة على الدول الافريقية بلغ الذروه في مؤتمر برلين عام ١٨٤ / ١٩٨٥ ، الذي حضرته ١٣ دولة اوروبية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة (ومن الصعب تحديد تاريخ بداية العمليات الاستعمارية التي قام بها الاوروبيون في القارة الافريقية ولكن يمكن اعتبار عام ١٤١٥ م بداية لهذا النشاط حين احتل البرتغاليون قلعة سبته في المغرب في ذلك العام) .

في تلك الفترة كانت الدول الاوروبية هي محور النظام العالمي ، ولم يكن هناك دور للولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن قد ظهر بعد ، وبعد مؤتمر برلين كانت تبعية الدول الافريقية كالتالي :

استعمرت فرنسا كلا من موريتانيا والسنغال والنيجر وفولتا العليا ، والجزائر وتونس والمغرب ومالي واfrica الاستوائية والجابون واfrica الوسطى والكونغو برازافيل وتشاد والصومال الفرنسي ومدغشقر وساحل العاج ، وجزر القمر ، واستعمرت بريطانيا كلا من مصر والسودان وكينيا واوغندا وجامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا وروديسيا وزامبيا وجزر سيشل وجنوب افرقيا . واستعمرت ايطاليا كلا من ليبيا والصومال ، واستعمرت بلجيكا كلا من الكونغو ورواندا . واستعمرت المانيا كلا من تنجانيقا وناميبيا وتوجو والكاميرون . اما البرتغال فكان يتبعها كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر . وكانت دوافع هذه الدول لاستعمار افرقيا هي دوافع دينية وسياسية وعسكرية واقتصادية .

ولعبت هذه الدول الاوروبية دورا كبيرا في تحديد مستقبل القارة من خلال رسمها لحدود الدول بما يتماشى مع مصالح الدول الاستعمارية . وخلال تلك الفترة عانت الدول الافريقية من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وظهرت الحركات التحريرية التي تنادي بالاستقلال ، وكانت هذه الحركات تلاقى ضربات متلاحقة لاجهاضها ، حيث عملت كل هذه الدول الاستعمارية على استمرار تبعية الدول الافريقية لها .
ب - المرحلة الثانية : وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حيث ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين وقطبي النظام الدولي ، ولما كان هدف كل من القوتين الاعظم هو تعظيم قوتها ومنع

القوى الاخرى من محاولة النيل منها بعد الحرب العالمية الثانية لذلك كانت دول العالم الثالث وخاصة الدول الافريقية مسرحا للصراع الدولى بين القوتين الاعظم . وقد انعكست هذه الحرب الباردة في سلوك كلتا لقوتين تجاه الدول الافريقية . وكانت سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت قائمة على احتواء الاتحاد السوفيتى عسكريا ، ومحاصرته اقتصاديا ووقف توسعه العسكرى والاقتصادى والسياسى . وتعتبر هذه الفترة هي بداية علاقات الدول الافريقية بالاتحاد السوفيتى . وقد ترتب على الحرب الباردة ان سارع كل معسكر الى تقديم الحماية والعون الى اى نظام سياسى يمكن ان يسانده في الحرب الباردة ضد المعسكر الاخر ، او ان يثير القلاقل والاضطرابات لاي نظام يقف عقبة امام مصالح المعسكر الاخر ، بغض النظر عن شرعية او شعبية هذا النظام . كذلك ترتب على الحرب الباردة اخفاء حقيقة مايجرى داخل دول العالم الثالث ومنها الدول الافريقية وكلا النظامين الاشتراكى والراسمالى اسبغ دعاية ايدولوجية مضلله على ان هذا النظام او ذلك نظام ديمقراطى على الرغم من انها نظم شديد الاستبداد . وفي هذه المرحلة تم قهر الشعوب الافريقية لصالح الحكام . ولم تكن قارة افريقيا حتى اواخر الخمسينات احدى مناطق صراع القوى الكبرى حتى ظهرت مشكلة الكونغو عام ١٩٦٠ ، وقضية انجولا عام ١٩٧٠ ، وقضية القرن الافريقى ، وغيرها من القضايا الافريقية التى ظهرت بعد ذلك . وقد عملت القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على تدعيم الحركات المناهضة لحكوماتها . وفي فترة الستينات كانت التربة السياسية والاجتماعية للدول الافريقية مناسبة لنمو وازدهار الماركسية . فقد استطاع الاتحاد السوفيتى بمهارة ان يستغل ما انطوت عليه علاقات الدول الافريقية بالغرب من تناقضات وصراخ في المصالح ، وزدادت العلاقات توثقا بين الاتحاد السوفيتى وهذه الدول ، فطبقت هذه الدول النظام الاشتراكى ، وتكونت الاحزاب الشيوعية فيها ، الا انها لم تكن احزابا جماهيرية ولم ينفرد اى منها بالسلطة . وبذلك نجد ان الدول الافريقية انقسمت فيما بينها ، فبعضها انتهج نظامه السياسى النظام الاشتراكى ، والبعض الاخر ظل على صلاته القوية بالدول الغربية . ومن الدول التى طبق فيها النظام الاشتراكى : مصر وغانا وكينيا ومالى وتنزانيا واثيوبيا وزيمبابوى ومدغشقر والجزائر والكونغو برازافيل وليبيا وغينيا كوناكرى .

الا ان ضالة ما انجزته النظم الاشتراكية في الدول الافريقية على صعيد التنمية الاقتصادية وانكشاف عيوب نظام التخطيط المركزى ادى الى عدم الايمان بجدوى هذا النظام والعودة الى استخدام آليات السوق ونبذ صيغة الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية الحزبية خاصة في السنوات الاخيرة .

ونظرا للاهمية المتزايدة لافريقيا حاولت هذه القوى الأوروبية بشئى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية ان تقنع او تجبر العديد من الدول الافريقية على اتخاذ اتجاه سياسى معين ، ومن هذه الوسائل استخدام المرتزقة وتشكيل او تدعيم احزاب عملية وتحريك الاقليات القومية وتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية ، واثارة صراعات الحدود ، والتخفى وراء الانقلابات العسكرية ، ومساعدة الحركات الانفصالية ضد حكوماتها ، بل ان هذه الدول عملت على زرع حكام نظم موالية لها ، ضد ارادة الشعوب ، كذلك قامت هذه الدول باذكاء الصراعات القائمة وانهاء الصراع بما يتمشى مع مصالحها .

ج - المرحلة الثالثة منذ عام ١٩٨٥ ومجيء جورباتشوف الى السلطة حتى أحداث أوروبا الشرقية في اواخر عام ١٩٨٩ ، حيث كان للتحويلات التي شهدتها الاتحاد السوفيتى بعد اعلان البروسترويكا والجلاسنوست اثرها على دول أوروبا الشرقية وهى المجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمانيا الشرقية . ويرجع الانهيار السريع للنظم السياسية في دول أوروبا الشرقية الى انزعاج النخب الحاكمة فيها عن بقية القوى الفاعلة في مجتمعاتها ، كما ان هذه النظم الحاكمة لم تأت للحكم نتيجة ارادة شعبية وانما فرضت فرضا من قبل القوات السوفيتية ، كما كان للاتحاد السوفيتى هيمنة سياسية وعسكرية واقتصادية على هذه النظم .

الا انه بعد البروسترويكا وجدت مصلحة سوفيتية في التخلص من القيادات الشيوعية المتحجرة في هذه الدول . ومن ناحية اخرى فانه نتيجة ان هذه الدول قطعت شوطا في التعليم ، اصبح المطلب الديمقراطي ملحا مع تفشى الفساد واساءة استخدام السلطة وبرز التناقض بين الاطار النظرى والتطبيق العملى .

وبعد تساقط النظم السياسية في دول أوروبا الشرقية بدا واضحا ان النظام العالمى الذى قام في اعقاب الحرب العالمية الثانية ينهار ليفسح الطريق امام نظام عالمى جديد ، فهل للنظام الليبرالى بشقيه الاقتصادى (الرأسمالى) والسياسى (التعددى والنيابى) ان يحسم الصراع لصالحه ويصبح هذا النظام الوحيد المهيمن بدون منافس ؟ وماهى اثر هذه التحويلات على الاوضاع في دول العالم الثالث وبشكل خاص الدول الافريقية ؟ .

في هذا السباق تبرز ثلاث ملاحظات هى :

١ - في اطار التحويلات في النظام العالمى نفسه تمت سياسة اصلاحية قام بها جورباتشوف اثرت على المنطلقات الفكرية والايديولوجية للماركسية على وضع الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى وعلى احتمالات انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى .

٢ - ان العلاقة بين النظام العالمى بقطبية الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، والنظم الفرعية او الاقليمية تسير غالبا في اتجاه واحد من المركز الى

المحيط ، ويعنى ذلك ان اى تحولات عميقة داخل المركز تتطلب ان تكيف الاطراف نفسها طبقا لها او تتناقل مع هذه التحولات .

٣ - اذا نظرنا لطبيعة التفاعل داخل الدول الافريقية نفسها نجد ان هناك معياران يمكن الاستناد اليهما لتوضيح الخط الفاصل بين النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي وهما : تداول السلطة ودرجة المشاركة السياسية ، واذا استندنا لهذين المعيارين نجد ان غالبية النظم الافريقية نظما غير ديمقراطية . كما نجد تفاوتا فيما بينها فيما يتعلق بدرجة التحول الديمقراطي ، فنجد نظما سارت في طريق الديمقراطية ونظما مازالت جامدة وديكتاتورية .

كما ان الديمقراطية في الدول الافريقية ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية ، فنجد ان اهم خصائص الاقتصاديات الافريقية انتشار الفقر على نطاق واسع ، هذا الانتشار الشديد للفقر بما ينطوي عليه من انشغال الافراد بالسعى وراء قوتهم الضروري ، جعلهم بعيدين عن اى مشاركة فعالة في الحياة السياسية ، ولما كانت السمة الغالبة للتطور الاقتصادي في القارة الافريقية بعد الاستقلال هي ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، واصبحت الدولة هي المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي صاحب ذلك انتشار الفساد الحكومي . وبحلول الثمانينات اخذت الازمات الاقتصادية تتفاقم وتأخذ بخناق الدول الافريقية مما اوقعها في براثن الديون ، وقد ادت هذه الازمات الاقتصادية الى نتائج سياسية خطيرة منها :

- عجز الحكومات عن تحقيق اهداف مجتمعاتها في التنمية والتقدم .
- ازدياد وعى الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية .
- ازدياد عمق تبعية الدول الافريقية والاقتصادية والسياسة للقوى الرأسمالية العالمية .

وهذا ليس في صالح مسيرة الديمقراطية ، ان انة لا يترك للاختيارات الوطنية الا القليل جدا فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة ، وبالتالي يضع السلطة الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة ازاء المعارضة الداخلية مما يضطرها احيانا الى اتباع اساليب القمع المباشر .

ويمكن القول ان الدول الافريقية تعيش ازمة مركبة للديمقراطية تدور حول اسلوب التعامل بين الحكام والشعب ، وقد تفرع عن هذه الازمة ازمات اخرى تشكل النسيج العام لازمة الديمقراطية وهذه الازمات هي :

- ازمة القيادة السياسية ، فنجد ان الزعماء المؤسسين احاطوا انفسهم بهالة من القدسية ، وازمة الحرية السياسية والحقوق المدنية ، وقد اشارت تقارير منظمة العفو الدولية الى ان هناك انتهاكات مستمرة للحريات والحقوق السياسية في كثير من الدول الافريقية ، وازمة

التنمية السياسية حيث يوجد عدم استقرار سياسي واضح ، واصبحت الصراعات الاجتماعية والسياسية تشمل المجتمعات ككل وليس فقط الحكومات . ومن جانب آخر أصبحت الاقتصاديات والسياسات العامة في افريقيا عاجزة عن تحقيق الحاجات الاساسية للشعوب الافريقية ، فالشعوب الافريقية تستهلك اكثر مما تنتج من الغذاء ، وهذا يعنى تعميق التبعية وزيادة الاعتماد على واردات الغذاء من الخارج ، هذا بالإضافة الى أن خبرة التطور السياسي في الدول في الدول الافريقية اثبتت ان الفساد اصبح موجودا في كثير من النظم الافريقية الحاكمة . فنجد ان الموارد العامة تستخدم لتحقيق اغراض خاصة ، ومحاولة تحقيق مزايا سياسية ومادية من خلال السيطرة على السلطة .

وقد كان للتحويلات التي شهدتها دول الكتلة الاشتراكية في اوربا الاشتراكية اثار بالغة الاهمية على مسيرة التطور الديمقراطي وطرح صيغ جديدة للتعددية السياسية في الدول الافريقية خاصة الدول التي كانت تأخذ بالنظام الاشتراكي ، فقد تخلت بعض الدول الافريقية بالفعل عن صيغة نظام الحزب الواحد واتجهت الى التعددية الحزبية او اتخاذ اجراءات ديمقراطية مثل الجزائر ، وساوومي وبرنسيب ، وزامبيا التي جرت بها انتخابات برلمانية عام ١٩٩١ لأول مرة منذ ٢٧ عاما ، وفي الكاميرون اصدرت الجمعية الوطنية في ديسمبر عام ١٩٩٠ قانونا يسمح بتعدد الاحزاب ، كما تقرر تطبيق التعددية الحزبية في مالي بعد اندلاع المظاهرات واقالة الرئيس موسى تراوري في ٢٢ مارس ١٩٩١ ، وفي موريتانيا تعهد الرئيس الموريتاني بتطبيق التعددية قبل نهاية عام ١٩٩١ ، وفي النيجر ناقشت الحكومة انتقال البلاد الى النظام الحزبي في ابريل ١٩٩١ .

واضحى منطقيا بعد التحويلات التي شهدتها النظام الدولي ان تسعى هذه الدول الافريقية لاقامة علاقات مع الدول الغربية بهدف جذب المساعدات والاستثمارات الاجنبية ، فنجد ان سياسات جورباتشوف قد حولت الاهتمام الغربي الى اوربا الشرقية ، وانحسر الاهتمام الغربي عن المشكلات الاقتصادية والسياسية للدول الافريقية ، وفي تلك الفترة قامت عدة انقلابات في الدول الافريقية خاصة في الدول التي كان يساند الاتحاد السوفيتي زعماءها مثل منجستو في اثيوبيا وموسى تراوري في مالي وسياد بري في الصومال وحسين حبري في تشاد وشهدت مؤخرا مدغشقر اضطرابات داخلية .

د - المرحلة الرابعة النظام الدولي بعد عام ١٩٨٩ :
النظام الدولي الجديد وضع ان الولايات المتحدة تتمتع فيه بنفوذ كبير نتيجة تنامي قوتها وتعاظم تأثيرها على مجريات الاحداث في مناطق العالم المختلفة في الوقت الذي توارى فيه دور الاتحاد السوفيتي (ولا اقول

اختفاء دور الاتحاد السوفيتي (نتيجة للظروف الداخلية التي مر بها .

الا أن العالم يشهد اليوم بروز قوتين يتعاظم دورهما هما : أوروبا الموحدة التي تتمتع بمزايا سياسية واقتصادية وحضارية كبيرة ، خاصة بعد عام ١٩٩٢ عند دخول الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة . والقوة الثانية هي اليابان التي تحرز معدلات كبيرة في التطور التكنولوجي ، وكذلك الدول التي تدور في فلكها ، وبذلك يمكن القول ان النظام الدولي القديم الذي كان قطباه هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدأ ينحسر وبدأ تكون نظام جديد له ضوابطه وتوازناته . فهل تؤدي عودة جورباتشوف ومساندة الغرب له الى ترسيخ احادية القطب في النظام الدولي بزعماء الولايات المتحدة بحيث تنفرد الولايات المتحدة برسم سياسة القارة ؟ واذا نظرنا للموقف الغربي الحالي نجد ان الولايات المتحدة ومعها بريطانيا تنزعان للسيطرة واستخدام أسلوب الضغط والرغبة في بناء نظام احادي القطبية . وهل الانتصار الذي حققه بوش في حرب الخليج يجعل من حقه ان يتصرف باعتباره الحاكم المطلق الوحيد للعالم ؟ هل يتحول الاتحاد السوفيتي الى الاقتصاد الحر ؟ خاصة بعد سماحه لفريق من جامعة هارفارد الامريكية بالمشاركة في وضع خطة الاصلاحات الاقتصادية السوفيتية ؟

ثانيا : - الدروس المستفادة وانعكاس النظام الدولي على القارة :

ان نظره تحليلية للاحداث العالمية الاخيرة لابد ان تقودنا الى الاستنتاجات الآتية التي ينبغي للدول الافريقية أخذها في الحسبان .

١ - انه يوجد احتكار مطلق للتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية وفي ظل الرقابة المشددة من قبل الولايات المتحدة ، وانه يتم تحويل المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وكذلك التبادل التجاري لصالح العلاقات الجديدة بين الشمال على حساب الجنوب .

٢ - في ضوء المتغيرات العالمية التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي لم تعد الدول الافريقية ضمن أولويات اهتمام الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية فقد اتجه هذا الاهتمام الى دول أوروبا الشرقية ، وذلك يعني ان تدفق رؤوس الاموال سواء كانت في شكل معونات أو استثمارات سوف تنحسر عن الدول الافريقية مما يفاقم من أزمتها الاقتصادية ، وبالتالي مديونيتها ، وهنا يمكننا القول ان مشكلة الديون المتفاقمة في الدول الافريقية لن تجد طريقها للحل في القريب العاجل .

٣ - كان الاتحاد السوفيتي يعتبر مصدرا للسلاح لبعض الدول الافريقية ولكن بعد التطورات الاخيرة فان الدول الافريقية ستجد نفسها امام مصدر وحيد للسلاح هو

الغرب . هذا المصدر يقوم بفرض شروطه وحجب أسلحته المتقدمة وإغراق هذه الدول بالأسلحة التقليدية . هل تحاول الدول الأفريقية نبذ خلافاتها وإنهاء حروبها حتى لا تكون تحت الضغط من قبل الغرب لتحقيق مصالحه على حساب مصالح شعوبها ؟

٤ - ان انهيار النظام الشيوعي جعل الدول الغربية تسارع الى مساعدة الاتحاد السوفيتي لمواجهة ازمته الحالية حتى لا تعود الشيوعية مرة أخرى ، فنجد ان فرنسا والمانيا طالبتا مؤخرا بتقديم مساعدات غربية واسعة النطاق الى الاتحاد السوفيتي ، لمساعدته على اصلاح اقتصاده المنهار على غرار مشروع مارشال الذي قدمته الولايات المتحدة لأوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية .

٥ - نتيجة لانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الدولية حاليا ظهرت اتجاهات الولايات المتحدة ودول أوروبا غير الودية نحو افريقيا بعد توارى تأثير الاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية ، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية الاقتراح المصري بشأن استحداث قنوات جديدة لتزويد الدول الأفريقية بالمعونات الفنية ، من خلال قيام تعاون ثلاثي بين مصر والدول الأفريقية والولايات المتحدة ودول أوروبا ، على غرار التعاون المصري الياباني ، واشترطت الولايات المتحدة ضرورة مشاركة إسرائيل في عمليات التعاون المشترك لدعم الدول الأفريقية بالمساعدات وتعديل اغراض الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية . وكما هو معروف فان الصندوق يهدف الى مواجهة عمليات تسلل إسرائيل داخل القارة الأفريقية ، وكانت إسرائيل قد اعدت مؤخرا خطة شاملة لتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية للدول الأفريقية ، وخاصة للدول التي اعادت علاقاتها الدبلوماسية معها ، وتهدف الخطة الاسرائيلية الى تشجيع باقى الدول الأفريقية على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، والسعى للحصول على منح جديدة من الولايات المتحدة لتقديمها الى الدول الأفريقية .

٦ - ان الصراع الدولي الراهن بين القوى الكبرى يتركز الان في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، لتوظيفها من أجل الوصول الى أعلى معدلات للإنتاج لتحقيق الرفاهية لشعوبها . لذلك نجد صراعا خفيا يدور بين هذه الدول للحصول على المواد الخام التي تدخل في الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل البلوتونيوم واليورانيوم . ومن المعروف ان هذه المعادن توجد في بعض الدول الأفريقية مما يجعلها مطمعا لهذه الدول لفرض نفوذها عليها فقد كانت افريقيا دائما عاملا هاما في حسابات الدول الكبرى لديها بالخامات الاستراتيجية .

٧ - ان النظام الدولي الجديد يثير تساؤلا عن مستقبل حركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها الدول الأفريقية .

وقد برزت تلك الحركة عام ١٩٥٤ حيث قامت في ظل مناخ يسوده الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ورفضت ان تنضم الى أى من المعسكرين ، وقد شكلت تلك الحركة قوة جماعية لبلدانها حيث ساعدت على نجاح حركات التحرير في بلادها ، الا ان حركة عدم الانحياز شابها كثير من السلبيات ، من هذه السلبيات مظاهر الضعف وعدم القدرة على المبادرة الفعالة ، الامر الذى جعلها حبيسة الشعارات دون ممارسة دور فعال في العلاقات الدولية أو حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تعاني منها دولها ، بالإضافة الى فشلها في حل الصراعات بين اعضائها ، فضلا عن ذلك ان أحداث أوروبا الشرقية والصراعات الداخلية في يوغسلافيا ، التى تعتبر من الدول المؤسسة للحركة ، قد اضعفت الحركة كثيرا ولم يظهر أى رد فعل ايجابى من دول عدم الانحياز لانقاذ يوغسلافيا من الوضع المتفاقم فيها . ولم يكن لحركة عدم الانحياز دور في القضايا الجديدة التى برزت على الساحة الدولية مثل حماية البيئة ونزع السلاح . فهل يمكن ان يكون لحركة عدم الانحياز شكل جديد ودور جديد في النظام الدول الجديد أم انها ستختفى لعدم وجود دور تقوم به ؟

٨ - ان اغلاق صحيفة كبيرة مثل « برافدا » في الاتحاد السوفيتى والتي كانت تمثل بوقا للحزب الشيوعى السوفيتى ، ثم اعادة اصدارها مرة اخرى بشكل جديد دون ان يكون مكتوبا عليها شعار « ياكل عمال العالم اتحدوا » (هذا الشعار الذى كان يتصدرها منذ صدورهما عام ١٩٢٢) ، ان هذا الحدث لابد ان يكون عبرة لكل الصحف التى تصدر في الدول الافريقية ودول العالم الثالث . فلا بد ان تكون هذه الصحف معبرة عن نبض الشعب وكاشفة لانحرافات الحكام والمسؤولين ، وليست ابواقا للدعاية واداة تمجيد الحكام واخفاء فساد المسؤولين .

٩ - ان الظروف الاقتصادية الحرجة التى مر بها الاتحاد السوفيتى منذ منتصف السبعينات وعجزه عن تطوير نظم انتاجه لتتلائم مع المستويات السائدة كانت من أهم اسباب التغيرات التى حدثت في الاتحاد السوفيتى ، وهذا يعتبر بمثابة تحذير للدول الافريقية لاصلاح أوضاعها الاقتصادية بالاعتماد على الذات فلديها ثروات ضخمة . فلا بد للدول الافريقية ان تأخذ في اعتبارها الاتى :

(١) اصلاح الاقتصادى يحتاج الى مساندة الاغلبية ، وذلك من خلال مشاركتها بالرأى في السياسات التى يتم اتخاذها والا يكون اصلاح فجائيا بحيث يتم الانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر دفعة واحدة ، وانما لابد ان يتم بخطوات محسوبة ومدروسة حتى لا يتعرض النظام لهزات عنيفة .

(ب) ان نجاح برنامج اصلاح الاقتصادى يتطلب



توفير نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة والمؤسسات المالية والإدارية والقوى البشرية المدربة لإدارة الإنتاج .
(ج) أن الحرية الاقتصادية لا تعني إلغاء دور الدولة في تنظيم المجتمع فلا بد أن يكون للدولة دور واضح وقوي وفعال من خلال إقامة المؤسسات الاقتصادية القوية التي تحمي المواطنين من الاحتكار .
- ليس من صالح الدول الأفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولي كما أنه ليس من مصلحتها انهيار القوى الأخرى التي كان يمكنها إقامة توازن عالمي .
- لذلك لا بد للدول الأفريقية أن يكون لديها القدرة على فهم ما يحدث في العالم بشكل صحيح والتحرك في مواجهة ذلك لتقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة ، وهذا يتطلب قدره الدول على بلورة مصالحها

وأهدافها الوطنية .

- والسؤال الآن هل بعد كل هذه التطورات التي مر بها النظام العالمي وانعكاساته على الدول الأفريقية تظل هذه الدول منشغلة بمشكلاتها الخائفة دون أن تحاول حلها ؟ وهل تظل منشغلة بخلافاتها التي تعمق وحدتها ؟ أن الدول الأفريقية في حاجة إلى آليات جديدة ونظرة جديدة للأوضاع الدولية ، وكذلك في حاجة إلى الاعتماد على الذات ، والاعتماد على الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص وليست أيديولوجية مستوردة من الخارج . فلا بد للدول الأفريقية أن تعود نفسها على التعامل مع الحقائق الجديدة التي تفرزها التفاعلات الدولية الحالية ، وأن تضع لها سياسة محددة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وأن يكون للدول الأفريقية وزنها مثلما الحال في أوروبا الموحدة .



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٢ يناير ١٩٩٢

الإشارات صدرت من برلين ولكسمبورج أوروبا تستمجد الرؤية السياسية العربية للإسهام في النظام الدولي الجديد

حسني خشبة يعرض في هذا التحليل كيف
سأهم الشرق الأوسط في أرهاصات النظام الدولي
الجديد الذي يواجه المجموعة العربية بتحديات
تستوجب التعجيل بتكوين الرؤية السياسية تجاهه.

بين النظامين، والتكلم يعلم ما هو النظام
القديم لأنه النظام الذي عاشه العالم
وودعه بالفعل ولكن ليس هناك بين كبار
السياسة من يستطيع الرد بالإيجاب على
السؤال: ما هو النظام الدولي الجديد؟
فالنظام ما يزال في طور المخاض وتتولى
المؤتمرات الحارية البحث في تفاصيله
وتحديد معالم أعينته. وهكذا ففي
محاولتهم الرد على السؤال نجد بين
السياسة من يلجأ إلى صيغة النفي يقول
إن النظام الجديد ليس نظام الثنائي
القطبية العسكرية الذي اعتدناه في
سنوات الحرب الباردة والاستقطاب
الشرس الذي دفع العالم أكثر من مرة
إلى حافة التراشق النووي. وهو كذلك
لن يكون - بالنسبة إلى الشرق الأوسط -
ذلك النظام الذي تعمل فيه الدول
الصغيرة على الاستفادة من التناقضات
بين القطبين في محاولة لدفع الظلم عنها
في عالم الأقوياء.

بهذا الشكل فالأرجح أن النظام
الجديد هو نظام التعددية القطبية
اقتصاديًا في وجود القطب الواحد
عسكريًا. وأعمدة هذه التعددية القطبية
هي أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

احتدمت المداولات في أوروبا خلال
الأسبوع الماضي وستظل حتى إشعار
آخر حول تفاصيل تتعلق بالنظام الدولي
الجديد وهويته المنتظرة. كان ذلك في
موقعين أوروبيين: في برلين حيث انعقد
مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي، وفي
لكسمبورج حيث التقى وزراء خارجية
المجموعة الأوروبية. وكان الحديث عن
النظام الجديد هو الشغل الشاغل
لجميع سياسة أوروبا ومعهم السياسة
من أمريكا الشمالية والاتحاد
السوفييتي.. لكن حقيقة الأمر أن
أرهاصات هذا النظام الجديد انطلقت
من الشرق الأوسط ومن أوروبا معاً..
وبهذا الشكل فلا شك في أن الحكومات
العربية من جانبها ستري أن عليها
التعجيل في تشكيل رؤيتها السياسية
لموقعها في هذا النظام الجديد. فيقدر
وصوح هذه الرؤية بقدر ما ستكون دول
المنطقة العربية طرفاً فاعلاً في تشكيل
النظام بدلاً من أن تظل الطرف المستقبل
لقرارات تتخذ على الموائد الدولية وواقع
جديد تفرضه المتغيرات العالمية.
فالعالم يعيش الآن أشهر الانتقال

ان على دول أوروبا الـ ١٢ في المجموعة ان تتخلى عن جانب له شأنه من سيادتها سياسياً ومالياً واقتصادياً

ودفاعياً لحساب العاصمة الأوروبية وبرلمانها في بروكسل.

وقد عارضت بريطانيا - وحدها - هذا الطرح لاعتبارات تتعلق بهويتها وراثتها الجزيري الامبراطوري، الامر الذي وضعها على شريط التصادم مع بقية الدول الاعضاء.

لكن ما يعني في هذا الطرح الفيدرالي حالياً من جانب ديلور انه لم يكن منتظراً في هذا الوقت ولم يكن متصوراً من قبل، سواء لدى واضعي اتفاقية روما عام ١٩٥٧ التي في اطارها تدور محاورات التقارب الأوروبية منذ ذلك الوقت، او لدى القادة الأوروبيين بعد حرب ١٩٧٣ حين قرروا المضي بمشروع أوروبا الواحدة، او أوروبا - ١٩٩٢.

اذن، ماذا حمل ديلور ورفاقه على الأخذ بالطرح الفيدرالي الذي استشاطت له بريطانيا غضباً؟

الاجابة تأتي من عندنا، من الشرق الاوسط، او من أزمة الخليج تحديداً.

فالأزمة التي دفعت أوروبا الى الاتفاق على توحيد سياستها الخارجية والدفاعية، هي التي بلورت الظروف امام الطرح الفيدرالي الأوروبي باعتباره احد اعمدة او اقطاب النظام الدولي الجديد. فقد وجد ديلور ورفاقه ان قضايا السياسة الخارجية والدفاعية توحدت - حتى دون قصد مسبق - امام أزمة الخليج ويتعين البناء عليها انطلاقاً لقضايا اخرى كانت مطروحة من قبل ويدور حولها النقاش بالفعل، تلك هي قضايا المال والنقد متمثلة في اصدار عملة أوروبية واحدة وقسيام «البنك المركزي الأوروبي».

والغريب في الامر ان قضايا السياسة الخارجية والدفاعية كانت مؤجلة لحين التكت في قضايا المال والنقد، لكن أزمة الخليج حسمتها مسبقاً نيابة عن المجموعة الأوروبية.

فأوروبا تتم حالياً ترتيبات الوحدة لتشكل سوقاً مفتوحة واحدة قوامها ٣٤٠ مليون نسمة، وقد بلغ اجمالي الناتج القومي لديها عام ١٩٩٠ ستة تريليونات دولار. وأمام هذه الكتلة الاقتصادية - او القطب الاقتصادي - هناك الولايات المتحدة التي تعطي ناتجاً اجمالياً قوامه خمسة تريليونات ونصف الترليون دولار. ثم هناك القطب الثالث، اليابان، التي بلغ ناتجها القومي اجمالياً لعام ١٩٩٠ نحو ثلاثة تريليونات دولار.

هذه الثلاثية القطبية الاقتصادية هي المركز الذي يتبلور حوله الشكل المنتظر للنظام الدولي الجديد، وكان محور المداومات في مؤتمري برلين ولكسمبورج. وقبل التعرض لهذه المداومات لعل من اللازم التذكير بكيفية انطلاق الارهاصات لهذا النظام الجديد. فقد انطلقت من أوروبا الشرقية بفعل احتفاء حلف وارسو دفعة واحدة بعد انهيار جدار برلين على نحو ما هو معلوم في التاريخ القريب جداً لكن الانطلاق من الشرق الاوسط جاء على مرحلتين اساسيتين: الاحداث هي أزمة الخليج التي فرضت على مجموعة الدول الأوروبية حتمية الأخذ بسياسة دفاعية وخارجية موحدة. اما المرحلة الاقدم فهي مرحلة الصدمة النفطية بعد حرب ١٩٧٣ حين قرر القادة الأوروبيون انذاك المضي بمشروع أوروبا الواحدة.

كانت محصلة هذه التطورات التي احداثها الشرق الاوسط في أوروبا (الغربية) المحسور الذي دارت حوله مداومات مؤتمر لكسمبورج لوزراء خارجية المجموعة الأوروبية يومي الاثنين والثلاثاء ١٧ و ١٨ من الشهر الجاري. وهو المؤتمر الذي تفجرت فيه بشكل صاحب «أزمة الهوية الأوروبية» حين طرح جاك ديلور، رئيس المفوضية الأوروبية، تصوره عما وصفه بأنه «دولة فوقية أوروبية» او «الولايات المتحدة الأوروبية». ذلك الدرع الفيدرالي يعني

هذا ينقلنا الى المؤتمر الثاني في برلين يومي الاربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ من الشهر الجاري، وهو المؤتمر الذي انعقد في مقر الرايختاخ في المدينة التي تقرر ان تنقل اليها عاصمة ألمانيا الجديدة.

انعقد «مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي» الذي بات يعرف اختصاراً باسم (CSCE) بحضور وزراء خارجية الدول الـ ٣٤ الاعضاء، ثم انضم اليهم وزير الخارجية الألماني ليصبح العدد ٣٥، أي جميع وزراء الخارجية الأوروبيين بيمن فيهم السوفيياتي ومعهم الأمريكي والكندي.

والغرض من المؤتمر الذي تعود اصوله الى اتفاقيات هلسنكي عام ١٩٧٥ هو بناء الثقة بين الكيانات الأوروبية على النحو الذي يفرز كياناتاً أوروبية لا تقع بينه الحروب باعتباره ايضاً احد، او اهم اعمدة النظام الدولي الجديد. وبالفعل اختتم المؤتمر اعماله بعد الاتفاق على هندسة جديدة لبناء العلاقات الأوروبية اساسها حسن الجوار والتعاون والتضامن. واتفق في هذا المؤتمر على قيام ما يسمى بنظام ادارة الازمات، وهو النظام الذي يقضي بان تجتمع الدول الـ ٣٥ في غضون ايام قليلة اذا ما طلبت ذلك ١٢ دولة ترى ان مشكلة ما، لدى احدى الدول الاعضاء، تبرر اللقاء لصياغة العلاج الذي يجنب وقوع الحرب او اعتزاز الأمن الأوروبي.

هكذا تغير العالم وظهرت ملامح النظام الدولي الجديد انطلاقاً من عندنا في الشرق الاوسط وفي أوروبا. علينا ان نجعل في تكوين الرؤية السياسية لموقعنا في هذا القادم الجديد.

نظرة تحذيرية إلى النظام الدولي الجديد

فلنحذر أن يتحول العالم الثالث إلى حديقة خلفية للدول المتقدمة

محمد العزب موسى

١- مزرعة تمد العالم المتقدم بحاجته من الخضراوات والانسجة والفواكه بأرخص الأسعار الممكنة أو بلا سعر على الإطلاق خصما من فوائد المديونية.

٢- منجم يمد العالم المتقدم بحاجته من المواد الأولية المختلفة كاليورانيوم والبتروول والمعادن وغيرها من المواد اللازمة للصناعة والتي تظل الحاجة إليها قائمة في العالم الصناعي رغم تقدمه المذهل.

٣- مقبرة نفايات ذرية وصناعية تلقى فيها الدول المتقدمة بنفايات صناعاتها ووقودها الذري التي تخشى دفنها في أراضيها خوفا على صحة أبنائها وقد رأينا مقدمات ذلك في أفريقيا بالفعل.

٤- ورشة للصناعات التقليدية التي تنتج عنها نسبة كبيرة من التلوث كصناعة السيارات والقطارات والحديد والصلب.. الخ فتقوم الدول المتقدمة بنقل هذه الصناعات التلويثية إلى مصانع تدار تحت إشرافها في العالم الثالث وتضمن لها الحصول على أيد عاملة رخيصة وتتخصص هي - أي الدول المتقدمة - داخل أراضيها في الصناعات الراقية النظيفة كآجهزة الكمبيوتر والروبوت والمخترعات الالكترونية.

امتصاص العقول والثروات

إن المرحلة القادمة من امبريالية المستقبل الصناعي التكنولوجي لا تقتصر على امتصاص ثروات الشعوب بواسطة البنوك والكراتلات والعلاقات التجارية فحسب وإنما هي تخضع هذه الشعوب نفسها لنوع جديد من التكيللات والقيود يحولها إلى ما يشبه الرق المباشر أو اقنان الأرض.

والعلاقات بين العالم المتخلف والعالم المتقدم في النظام الدولي الجديد لن تقتصر على التبعية الاقتصادية، وإنما قد يقع العالم المتخلف بأسره تحت السيطرة الفعلية للعالم المتقدم بتكتلاته المختلفة التي تقتسمه فيما بينها، وذلك بهدف امتصاص ثروات العالم الثالث وإمكانياته وتوظيفها فيما يعود بالنفع على هذه التكتلات، وحتى تضمن التكتلات المتقدمة بقاء هذا المجال الحيوي تحت سيطرتها الدائمة فإنها ستعمل على استنزاف العقول الواعدة في هذه المناطق أولا بأول بحيث لا يقوم للعالم الثالث قائمة من العلم أو الإرادة، فإن التكتلات الاقتصادية المتقدمة في المستقبل لن تكون مغلفة على نفسها شأن السوق الأوروبية المشتركة في أول نشأتها أو على نمط الدول القومية المستقلة، وإنما يبدو واضحا من الآن أن هذه التكتلات سواء كانت أوروبا أو

من أشد ما يثير العجب والالام معا أننا غالبا ما ننظر إلى التطورات العالمية الكبرى الجارية في هذا العصر من موقع غير موقعنا، فنهلل كابناء أمريكا وأوروبا لسقوط الشيوعية وانتصار الرأسمالية الباهر، أو نبتهج كابناء الاتحاد السوفييتي (سابقا) وأوروبا الشرقية لزوال الطاغوت الشيوعي والانفتاح على الغرب أو يستخف بنا الطرب كأننا يابانيون أو لمان لصعود نجم اليابان وألمانيا.. ولكننا نادرا ما نعيش هذه الأحداث الكبرى من زاوية موقفنا كابناء العالم الثالث الذي يوصف - ترفقا - بالدول النامية.

لا سبيل إلى إنكار أننا لانقف فحسب على أبواب عالم جديد، بل الحقيقة أننا قطعنا فيه خطوات وخطوات، ولكن معالم المستقبل - مهما اشتط الخيال العلمي في تصورها - ليست واضحة بما فيه الكفاية حتى الآن، وإن كان من الممكن أجمالها في عبارة واضحة: تقدم مذهب للعالم الصناعي بمجموعاته الثلاث أوروبا وأمريكا واليابان وتخلف مذر للعالم الثالث الذي تعيش فيه أربعة أخماس البشرية.

ولكن سوف يظل العالم الثالث - بل قد يزداد في هذه الظروف - بالغ الأهمية للعالم الصناعي المتقدم، فهو مخزن للقوى البشرية والمصادر الطبيعية والمواد الخام، ولا غنى للمتقدمين عن التعامل معه، ولكن كيف وبأي شروط؟

المعروف أن معدل المبادلة يميل تلقائيا في صالح الدول الصناعية عند تعاملها مع الدول المنتجة للمواد الخام، ولنضرب مثلا صغيرا على ذلك: لكى نحصل على سلعة مصنعة بذلت في إنتاجها ١٠ وحدات من العمل مثلا علينا أن نقدم سلعة غير مصنعة كالقطن مثلا بذلت في إنتاجها ١٠٠ وحدة عمل، أي أن الفرد في العالم الصناعي يساوي عشرة أفراد أو أكثر في العالم النامي.

هذا هو الموقف الآن فكيف يكون الأمر إذا زادت السلع المصنعة في الغرب تقدما كآجهزة الكمبيوتر والروبوت والاقمار الصناعية، وقلت ضرورة المواد الخام التي ينتجها العالم الثالث بالنسبة للغرب كان ينتج مثلا بديلا للبتروول أو القطن أو غيرها من السلع غير المصنعة؟ على أي معيار تتم المبادلة آنذاك؟ وكم وحدة عمل من العالم الثالث تكون لازمة لشراء مثل هذه المخترعات المتقدمة؟

أرقاء العصر الحديث

يضاف إلى ذلك أنه إذا تمكن العالم الصناعي من تكبيل العالم الثالث بمزيد من المديونية - الأمر الذي ظهرت بوادره الآن بالفعل - فإن العالم الثالث يتحول حينئذ - حقيقة لا مجازا - إلى مجموعة من العبيد الأرقاء الذين يعملون في خدمة أسيادهم الدائنين والمالكين لكل أساليب الحياة. عندئذ يمكن لهؤلاء الدائنين في العالم الصناعي المتقدم أن يحولوا العالم الثالث ببساطة شديدة إلى:



امريكا او الشرق الاقصى ستكون مفتوحة للعمالة والاستثمارات الاجنبية ولن تعرف الانفلاق الوطني او القومي. بل سوف ترحب بالخبرة الاجنبية المتميزة في الوقت الذي تتخلص من العمالة الزائدة إذا كانت غير مدربة أو غير ماهرة. فأمثال هؤلاء العمال الذين يبلغون عشرات الملايين في أوروبا وأمريكا في الوقت الحالي سيجري طردهم إلى البلاد التي جاءوا منها عن طريق سلسلة من الاضطهادات والاضاع غير المقبولة وفي نفس الوقت تفتح الابواب للخبراء والعلماء والمثقفين القادمين من الدول المتخلفة بل سوف توضع مغريات لا يجذب أمثال هؤلاء المتميزين وتوظيفهم في العالم المتقدم تحقيقا لهدفين هما: الحصول على ناتج خبرتهم وجهدهم من جانب وحرمان بلادهم الأصلية من هذا الناتج كي تبقى على الدوام في دائرة التبعية من جانب آخر.

وينفس الاسلوب يجري امتصاص مدخرات العالم الثالث المالية وايداعها في بنوك العالم المتقدم. وهذا ماثم فعلا الآن. فها نحن نسمع عن مدخرات عربية تقدر بمئات المليارات من الدولارات تقبع في بنوك الغرب نظير فوائده بنكية لن تعدو في النهاية أن تكون حسابا رقميا أشك في قدرة الدول المودعة على سحبه لأسباب مصرفية وسياسية وأمنية في الوقت الذي تحتاج المنطقة العربية لهذه المدخرات لتمويل عملية تنمية واسعة النطاق.

نظرة كافكاوية

إن إطلاق العنان للخيال في تصور أحوال العالم المتخلف في المستقبل الذي نقف على اعتابه بالفعل يأتينا بصورة بالغة الازعاج عما قد يحقق بهذه الجزيرة المتخلفة وسط بحر من التقدم المذهل. والأكثر ازعاجا أن هذه الصورة ليست ضربا من الخيال الخرف وإنما تقوم على أسس واقعية نستطيع أن نلمسها بوضوح منذ الآن.

إن الأمر يتطلب خيالا لا يقل عن خيال فرانز كافكا في تصور هذه الأحوال. وكافكا كما هو معروف أديب تخصص في كتابة قصص الرعب والتشاؤم. وقد يكون من اللازم أن نستعير بعض أساليب كافكا لتصور هذا المستقبل المساوي المرعب الذي ينتظر شعوب العالم المتخلف.

من الممكن مثلا. أن نتصور هذا العالم في المستقبل كمخزن كبير لقطع الغيار الادمية يلجأ إليه سكان العالم المتقدم للحصول على الأجزاء البشرية التي تلزمهم في الجراحات التعويضية. ففي المستقبل سوف تتقدم هذه الجراحة تقدما عظيما فسيكون من أسهل الأمور تركيب عين أو قلب أو رئة أو كبد أو رجل جديدة لمن يفقد هذه الأعضاء نتيجة حادث أو مرض. ولكن المشكلة هي كيفية الحصول على مثل هذه الأعضاء البشرية المناسبة التي لا يمكن أن توفرها حوادث



الطرق أو التنازل الاختياري في العالم المتقدم، وهنا يبرز العالم الثالث كمصدر لا ينضب للحصول على هذه الاعضاء فتقام فيه المراكز التي تحصل عليها اختياراً أو قسراً، بمقابل بسيط أو بلا مقابل على الإطلاق، ونحن نرى بواصر ذلك الآن بالفعل في صورة من يبيعون اعضاءهم مقابل النقود، أو الأطباء معدومي الضمائر الذين يسرقون هذه الاعضاء أثناء العمليات الجراحية دون علم اصحابها كما حدث منذ عامين للرجل التركي الذي سرقوا احدى كليتيه أثناء عملية جراحية أجراها في واحدة من أرقى مستشفيات الغرب!

واستطردا للنظرة الكفكاوية إلى مصير العالم الثالث يمكننا أن نتصور هذا العالم وقد تحول إلى مخزن للنفايات الذرية وإلى ساحة للتجارب النووية وإلى مزرعة لإجراء التجارب على العقاقير والأدوية الجديدة بدلاً من إجرائها على الارانب والفئران، وإلى مستودع بشري للحصول على أيدي عاملة رخيصة تغني عن كثرة الانفاق.

في إمكاننا أن نتصور العالم الثالث وقد أصبح حديقة خلفية للدول المتقدمة أي ساحة تجرى فيها الأعمال الشاقة المساعدة التي تقدم خدمات لا غنى عنها لسكان هذه القصور ففي هذه الحديقة أو الساحة يمكن أن تزرع مساحات من الأرض لامداد السادة بحاجتهم إلى الفاكهة والخضراوات وأن تحفر الابار لاستخراج المواد التي لا غنى عنها لحياتهم سواء كانت مياهاً أو بترولاً، وفي هذه الساحة أيضاً يجرى إصلاح وتركيب الأدوات والمصنوعات التي تحتاجها القصور، فيكون فيها ورش لإنتاج وإصلاح السيارات والآلات والقطارات والأجهزة وخلافه، ولا بأس أن يكون سكان القصور بما شاءوا من التجارب الزراعية والكيمياوية والطبية في هذه المنطقة المليئة بفئران التجارب البشرية، إلى جانب تخزين أو إلقاء مخلفاتهم الصناعية التي يستفنون عنها في بعض جوانبها.

وتكون النتيجة الحتمية أن تتحول الحياة في هذه الحديقة الخلفية إلى تماسة وتبعية بينما ينعم أبناء المجموعات الاقتصادية والحضارية المتقدمة بما لا عين رأت ولا أذن سمعت من أسباب الرفاهية والنعيم في الكرة الأرضية بل في الكون الرحيب إلى أن يدمرهم الترف والاسراف مصداقاً لقوله تعالى: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً» وقوله تعالى: «حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس». المستقبل، باختصار بالغ الخطورة ومحفوف بالمخاطر لابناء العالم الثالث سالم يتداركوا هذا المصير الاسود بتخطيط واع جماعي شامل يبدأ من الآن استداركا لما فات، وتحسباً لما هو ات، ولكن لهذا حديثاً آخر لئلا لقاء.

طريق طويل للعودة الى المجتمع الدولي

العالم العربي والنظام العالمي الجديد

كلاوس بيورنغ * كتب عن العالم العربي والنظام العالمي الجديد، ويرى أن العالم العربي لا يستطيع مواجهة الوضع الحالي الا بصورة متضامنة جماعية، ويقول إن تضامن العالم العربي انحصر حتى الآن في معاداة إسرائيل، وكان الوقت الآن لايجاد سياسة عملية واحدة ذات نفس طويل.

لقد أعطى الألمان للعرب، عبر رغبتهم وأصرارهم على إعادة توحيد بلادهم، وعن طريق السياسة الناجحة التي سار عليها المستشار الألماني هيلموت كول، مؤشراً واضحاً وعملياً بإمكانية تحقيق حلمهم البعيد بإعادة توحيد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، ولكن حرب الخليج قضت على الحد الأدنى من هذه التطلعات. وبعد مرور عام على هزيمة العراق العسكرية، يرى بعض الدبلوماسيين الألمان والغربيين بأن العرب يعمرون مرحلة من الصعق السياسي!!

ترى هل هذا الرأي ووجهه النظر هذه صحيحان؟

إن التحليل الدقيق يشير إلى أن القوة العربية.. قد تحولت في نظر العالم العربي إلى مجرد ملكية النفط والاعتماد على الولايات المتحدة سياسياً، وعلى هذا الأساس فإن معظم الأنظمة العربية، تعتبر بمثابة «شركاء موحدين»، في نفس الوقت الذي فتحت فيه سورية، بقولها التفويض مباشرة مع إسرائيل، لأول

مرة، الباب لزيادة من الاعتزاز والتنازلات. لذلك يمكن القول إن العالم العربي لا يستطيع مواجهة الوضع الحالي الا بصورة متضامنة جماعية. ترى ما هي التوقعات القادمة؟

لقد احتفى الاتحاد السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط، مما ساعد الولايات المتحدة على أن تلعب دوراً كبيراً بارزاً فيها.

ومن المعتقد بأن الوجود الأمريكي سوف يظل قائماً في منطقة الخليج مادام الرئيس صدام حسين موجوداً في السلطة بالعراق. أما الأوروبيون العربيون، الذين نجحوا في وضع سياسة مستقلة لهم تجاه الشرق الأوسط، عن طريق الجموع الأوروبية، فإنهم لا يعكرون مبدئياً بالقيام بدور مناص في المنطقة، بينما ستبقى أوروبا الشرقية مشغولة بنفسها سنوات طويلة.

ومن هذا المنطلق ينبغي على الحكومات العربية تسلم زمام المبادرة للقيام بـ «واجب القرن»، وذلك عن طريق

دعم تضامنها الجماعي، الذي انحصر حتى الآن بمعاداة إسرائيل، إذ إن العمل الجماعي ووجود سياسة عملية ذات نفس طويل، والعمل على حل مشكلة العراق الداخلية، هي العوامل الرئيسية التي يمكن للعالم العربي بواسطتها، من استعادة مكانته المفقودة، على المدى البعيد.

وبعد انهيار الشيوعية، لم يعد هناك في العالم أي بديل للديمقراطية والأفكار الحرة واحترام حقوق الإنسان. فالشعار الذي رفعه الألمان الغربيون «التحول عبر التفارب» هو إزالته في ما بعد، بحيث يمكن للعرب أن يطبقوه أيضاً بشكل آخر هو: التفارب، والمشاركة مع دول العالم الأخرى، عبر التحول.

إن التحول الطويل الأمد يمكن أن يتحقق عن طريق كسب الثقة، والسياسة المعقولة المتوازنة، والتسوية الدائمة مع إسرائيل، التي ينبغي أن تطبق حتماً، إلى جانب الاستعداد للتعاون الدولي.

ورفض العنف والإرهاب، أي العودة إلى مبادئ الإسلام الحقيقية، التي لا يمكن أن تكون، حتماً، عقبة ما في وجه التعاون مع بقية العالم.

إن الأصولية والديمقراطية ليستا متناقضتين، كما أثبت مثال الجزائر أخيراً، إضافة إلى أن كل شخص يعلم تماماً بأن الإسلام يتطابق مع مبادئ الاقتصاد الحر.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن هناك نقصاً فيها في بعض الدول العربية والإسلامية، وعلى القادة المسلمين ألا يدعوا الأصولية تفسر، بالضرورة، بعدم احترام حياة الناس وكرامة الأفراد.

إن شرط «عودة العالم العربي إلى المجتمع الدولي يقوم على الرغبة في خلق جو من الثقة، الأمر الذي يتطلب توفير الاستمرار في كل دولة فيه.

وأما إمكانية إقامة حوار مشترك، وفي إطار النظام العالمي الجديد ينبغي الخروج من أحوال فكرة «الجامعة العربية»، من هيكلها المنهار، ووضع استراتيجيات



جديدة تقوم على انشاء ثقة شامله.
كذلك فإن محاولة إثارة الولايات المتحد
ضد أوروبا، قد فشلت، ويجب ألا نعاد
مرة أخرى.

وطالما أن هناك صعوبة في تحقيق
اجتماع عربي شامل، يمكن للمناطق
الأقليمية العربية، كدول مجلس التعاون
الخليجي والاتحاد المغاربي ورابطة دول
المشرق في المستقبل، أن تلعب دور
القدوة في هذا المضمار، الأمر الذي
يؤمن به وزير الخارجية الألماني هانز
ديترش جتشر بدعوته إلى «الأقليمية».
ولا شك أن كسل دولة صناعية
سوف تسعى إلى الحصول على
النخط والأسواق التجارية والمصالح
السياسية وكذلك رعاية «رعايتها»
العرب، طالما أن هناك دولاً تترك نفسها
منفردة لوحدها.

بعد اقامة سلام مع اسرائيل يجب
الانتباه إلى ضرورة وجود تضامن
عربي حقيقي، وجهود مستقلة لتحقيق
التطور الاقتصادي والثقافي، ووضع
برنامج على مراحل لإقامة رابطة
اقتصادية، وابداء مؤسسات على نمط
المجموعة الأوروبية، وتعاون امني
مشترك فعال، يمكنه تسهيل حل
الازمات العربية. وهو برنامج يمكن
تعميمه على العالم الاسلامي في
المستقبل، بما في ذلك الجمهوريات
الاسلامية في الاتحاد السوفيياتي
السابق، الأمر الذي يحتاج إلى عشرات
السنين. ولكن أوروبا اثبتت ان النفس
الطويل هو الذي يكسب دوماً.

• المسؤول عن الشؤون العربية في وكالة
الانباء الألمانية



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٣ فبراير ١٩٩٢

عاصمة النظام الدولي الجديد مدينة بلا أسرار

لندن : من أمير طاهري

كان يتسار إليها حتى عامين بالحرفين «دي سي» - اختصارا لـ «مقاطعة كولومبيا» وتمييزا عن ولاية تحمل نفس اسمها - في حين يشير إليها عدد متزايد من الناس اليوم بـ «العاصمة» ويعتبرونها - مركز العالم الجديد - لقد حول سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة قوى عالمية كبرى وحيدة واشنطن، التي كانت ذات يوم مدينة اقليلية هادئة، إلى عاصمة العالم.

لواشنطن وضع فريد بين سلفر كبيريات العواصم العالمية بحكم السياسة والدبلوماسية اللتين هما شغلها الشاغل. فبخلاف لندن أو باريس أو روما أو موسكو، التي لكل منها تاريخ طويل وتتيح مياضين لشتى النشاطات الاقتصادية والثقافية فإن واشنطن مدينة بوجودها للسياسة دون غيرها فهي واشنطن تكاد الحياة تقوم على السياسة والدبلوماسية إذ أن مختلف الوزارات الأمريكية تستخدم أكثر من ١٠٠ ألف شخص، ويعمل في «المتاحون» مقر وزارة الدفاع وحده حوالي ٣٠ ألف شخص.

وهناك أكثر من ٢٠٠ سفارة وقنصلية وممثلة وغيرها من البعثات السولية في واشنطن وفيها أيضا الآلاف من العاملين في مختلف جماعات الضغط (اللوبي) إضافة إلى آلاف الدبلوماسيين الأجانب.

كذلك فإن واشنطن هي عاصمة العالم على الصعيد العسكري وعلى صعيد البحث السياسي - حيث تتخذ أكثر من ٦٠ مؤسسة منها مقراتها - وهي أيضا عاصمة التجسس والتجسس المصاد. فتمتاز تسرب

التفارير السرية المهمة حول شتى جوانب السياسة الدولية إلى الاعلام العالمي وفيها تحبب الاسرار إلا انزلة منها تبقى اسرارها فترة طويلة

وما عليك سوى الاستماع الى لحاديث عابرة في مطعم راق حتى تسمع صرير ما يدور بين الدول من صفقات ومعاملات سرية ولا تستعرب اذا سمعت بواب المصعد يقول إنه سمع بأحدث «سيناريو» لاضعاف هذا الحاكم لو دأب في العالم الثالث، إذ أن القميش في واشنطن دون الاطلاع على أي أسرار - يعتبر إهانة.

كار جورج شولتز، وزير الخارجية في عهد رونالد ريغان، يقول: «السر الكبير هو ما لم ينشر في الصحف في اليوم نفسه، أما وليام كيسي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الـمسي أي. ايه. السابق الراحل فكان يعتبر العاصمة الأمريكية «غريباً لا تصلي تقويها حجماً أية أفواه».

الا انه ليس من الصعب هذه الأيام سماع احاديث خاصة مساء عن ما كان يعتبر سراً في الصباح، ولعل من أكثر اشكال صنع القرارات سرية في الولايات المتحدة هو ما يسمى بـ «المذكرة الرئاسية». والمذكرات الرئاسية احيزت بموجب قانون اصدر عام ١٩٧٤، إذ يوقع الرئيس على أمر يجيز عمليات سرية بدون الحصول على موافقة الكونجرس أولاً ولكن عليه بطبيعة الحال ابلغ الكونجرس في النهاية ولكن بعد انجاز العملية التي كان قد اثار غضبها ففي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي وقع الرئيس جورج بوش -مذكراً- من هذا القبيل لمساعدة المعارضة العراقية على الاطاحة بنظام صدام حسين وفي اليوم التالي كانت المذكرة حديث الناس في واشنطن وقبره سائس كل وسائل الاعلام تفاصيلها.

كيف تنسرب اسرار كهذه؟

أكثر المذكرات سرية لا يد أن تعد من قبل خبراء من مختلف اقسام الادارة الأمريكية ويشارك موظفو البيت الابيض بشكل مباشر في اعدادها وكذا انحاء بالنسبة لخبراء وزارة الخارجية. وعند اعدادها يؤخذ ايضا

رأي مسؤولي «البيتاجون» ويقوم مجلس الامن القومي بالاشراف على العملية من اولها الى اخرها. وتتدخل في اعدادها ايضا منظمات الاستخبارات الأمريكية المختلفة التي يزيد عددها على عشر منظمات وعندما يأتي الوقت الذي تصاغ فيه مسودة المذكرة - فإن ما بين ٤٠ و٥٥ شخصاً، باستثناء الطابعات على الآلات الطابعة والسكرتيرات، يكونون قد علموا بأمرها.

والخطوة التالية هي ابلاغ لجان الكونجرس المعنية بالاستخبارات والدفاع والعلاقات الخارجية وتضم كل لجنة منها ٣٠ عضواً من اعضاء مجلس النواب و١٥ عضواً من مجلس الشيوخ أي أن ١٣٥ مشرعاً سيكونون على علم خلال يوم او يومين بما هو «سري للغاية». ولهؤلاء النواب والشيوخ مساعدون ومستشارون - وهم في الغالب رجال ونساء اذكيا، في ريعان العمر ولكل منهم طموحاته السياسية. ويدرك هؤلاء المساعدون والمستشارون نفوذ الاعلام، ويحاولون بالتالي اقامة اوثق العلاقات مع كبار الصحافيين. واحدى الطرق لاقامة مثل هذه العلاقات مع الصحافيين هي بتسريب الاخبار السرية اليهم.

الا ان القصة لا تنتهي هنا. إذ تبلغ حكومات بعض الدول الحليفة بما هو «سري للغاية» في ما يتعلق بخطة قد تستدعي كسب تأييد او تفهم هذه الحكومات لها.

وفي حالات معينة تقرر الادارة نفسها تسريب سر - حقيقي او وهمي - كجزء من حملة نفسية ضد النظم المستهدفة. والمشكلة هي أن من الصعب التأكد من حقيقة ما تفكر به الادارة.

وعلى كل حال اذا اردت الاحتفاظ بأسرارك لا تذهب الى واشنطن. اما إذا اردت معرفة اسرار الآخرين فانهب اليها.

النظام العالمي الجديد يقوم على الشرعية الدولية

رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشورى د. الشفيق الأوسط

علاقتها على الاستمرار والحلالت التعاون
الانقضاءى دلا من الحرب ما سيزيد
بالضرورة الى تحميم الخبر الجميع ما
فيها اسئلة العربيه
● كل الواقع العربي مؤهل للعب
دور في الساحة العالمية بنفس
مستويات التحديات المطروحة،
حاليا وفي ظل التمرق الوجود الآن
اعتقد ان العالم العربي غير مهيأ لان يلعب
هذا الدور لان التمرق والافقسام الذين
تربوا على ارضه الخليج ما زالت آثارها
موجودة ما أصعب التمرق العربي ومن
الأسف ان اقول ان العرب غير مهيأين لذلك
في ظل الانقسامات الحالية التي المرزها
حسب الخليج وهذا لا ينبغي ان هناك
محاصا على المستوى العربي او القطري او
على مستوى العلاقات ومستوى دعم
التنظيمات الاقليمية العربية في الدول
العربية الا ان كل ما أخشاه ان يسير هذا
المحاص بيث في العالم العربي ويجده
يسير بسرعة مدقة في جميع انحاء العالم.
● في تصوركم ما هي الاسباب
الاساسية لغميبة الواقع العربي عن
الواقع العالمي؟
- هناك اسباب كثيرة منها على مستوى
الداخل نعد ان التعددية غير متحققة في
بعض الاقطار العربية كما ان التعاون
العربي غير موجود على الساحة لان
العلاقات بين الدول العربية ظهرت ان
والضرورة إيجاد حل سلمى شامل عادل

الشامة العربية واجهتها واجتماعها في
مهاية الطائف تصور توصيات جمعية
وعبارت اثنائية ولكن لا تنتهي الى احار
ملوم يتناسب واقع التقدم العربي نحو
التنمية الاقتصادية والتعددية والوحدة ولكنا
في العالم العربي يسير نحو مزيد من
التمرق.
● ما هو موقع الصراع العربي-
الاسرائيلي في خريطة العالم الجديد
في تصوركم؟
- الصراع العربي- الاسرائيلي احدى
نقز الصراع التي تهدد امن العالم كله ولا
اعتقد اننا يمكننا ان نتحدث عن السلام او
الاستقرار في العالم او النظام العالمي
الجديد وهناك نقز للصراع خطرة ما زالت
موجودة ومن اخطرها حسنى الآن هو
الصراع العربي- الاسرائيلي الذي دام اكثر
من ٤٠ عاما واعتقد انه اذا كان العالم نجح
في ان يحل كثيرا من المنازعات الاقليمية
كلا سلبيا في السنوات العشر الاخيرة في
اسيا وافريقيا فما زال الصراع العربي-
الاسرائيلي يمثل نقزة خطيرة تهدد الأمن
كله وتهدد النظام العالمي كله وتهدد
معدنية امريكا ما لم يحل هذا الصراع
حلا عادلا شاملا يقوم على اساس الشرعية
الدولية وقرارات مجلس الأمن والانسحاب
من الاراضي التي اغتصبها اسرائيل
والضرورة إيجاد حل شامل عادل

النصبة
● ماذا نقول من المهناترات
الاسرائيلية اراء مؤنير السلام ومنها
طرد ١٢ فلسطينيا عن القدس.
- اسرائيل تضع معوقات من اجل
عرقلة المؤتمر وتاجيل الوصول الى نتائج
اجابية وفي سبيل ان تعال الى افضال
المؤتمر وتوقع نهايتها بتخصيد فهي تسير
في خط متوازن تسعى في الدرجة الاولى
الى افضال المؤتمر والقاء مستوزلة مثله
على الجانب العربي والخط الثاني اذ لم
يخرج الخط الاول فخطى الاقل تتسعى الى
تأجيل خطوات المؤتمر وتأجيل الوصول الى
نتائج على اساس انها تحاول ان تفرص
الامر الواقع وترى ان الزمن في صالحها
ويمكنها من زيادة احكام قبضتها على
الاراضي المحتلة وتغيير معالمها واقامة
الاستيطات فيها
● في ظل الموقف الاسرائيلي ازاء
تحقيق السلام في الشرق الأوسط هل
تعتقدون ان امريكا سوف تنجح في
تحقيق السلام العادل الذي يرضى كل
الاطراف؟
- هناك بواير تعبير في السياسة
الامريكية بان تكون اقل تحيزا للجانب
الاسرائيلي وبدان هذه البواير منذ تفكير
امريكا في الدعوة للمؤتمر وظهرت عندما
اوقعت الإدارة الأمريكية وصممت على
الكونغرس الأمريكي في سبيل وقف اعطاء

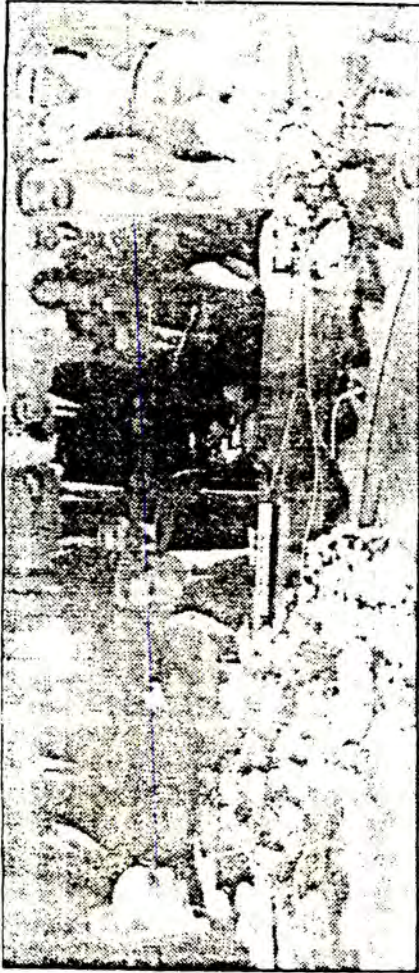
إسرائيل ضمانات القروض هناك رغبة جادة من أمريكا لإحياء المؤتمر وانهاء الصراع في المنطقة في ظل الأمن القابلية إلا أن كل ذلك يستوجب على العرب انتهاز عمل جاد لكسب مزيد من التعاطف الدولي واستخدام كل الأثر التي في أيدينا في سبيل إرغام إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في كل القضايا.

● ما هي الأساليب الصحيحة للقضاء على الدعاية الصهيونية التي شوهت الموقف العربي في الشارع الأمريكي أكثر من خفسين عاماً؟

مزيد من التحرك الإيجابي السليم المؤسسي الذي يستند إلى الشرعية الدولية عن طريق الإعلام النزيه المتحرك حتى ينفذ إلى البيت الأمريكي من سفالات جادة وتصريحات من المسؤولين العرب فضلاً عن موقف إيجابي من جميع الأطراف العربية وبالذات الموقف الفلسطيني خلال عمليات السلام وفقاً لخبر دعاء العرب من أجل تحقيق صورة مشرفة وتغيير الصورة المشوهة التي استطاعت الصهيونية أن تنقلها عن العرب والفلسطينيين.

● في ظل مفاوضات السلام الدائرة الآن.. هل يمكن لكم تحديد مفهوم الأمن القومي العربي كما ترونه؟

بداية أقول أن الأمن القومي لأي بلد هو تأمين كيان الدولة في الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل للشعب



وزراء خارجية الكويت وسورية ومصر: إعلان دمشق نموذج للترتيبات الأمنية التي تنم في إطار الجامعة العربية

حياة أمة مستقرة في ظل التنمية والمشاركة

وبهذا المفهوم فإن الأمن القومي يجب أن يمتد إلى شعور كل الجماعات والشعوب المكونة للمجتمع العربي ودولهم بالعدائية القائمة من عيار الخطر عن مصالحهم سواء أكان هذا الخطر معتدات أو تراث جماعات أو شعوب أو أقطار عربية معينة بالذات أو شعوبهم جميعاً وسواء أكان منع هذا الخطر من داخل الوطن العربي نفسه أم من خارجه.

● وكيف ترى الاستقرار في مجال الأمن القومي العربي؟

إن اعتبارات الأمن القومي العربي بما فيها أمن دول الخليج العربي تمثل أطواراً وحلقاً مستقلة ومتباعدة عن ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة، على أن هذه الاعتبارات توجب أن يكون الأمن القومي

العربي متفتحاً على كل مجالات التعاون الإقليمي والدولي وعلى التطورات الدولية الهادفة إلى تحقيق التكامل في المصالح المشتركة لكل الدول.

ومن هنا ونظراً لأهمية استقرار العلاقات مع دول الجوار غير العربي ودول المنطقة عامة في تحقيق الأمن القومي العربي لا بد أن تكون ترتيبات الأمن القومي العربي.

باعتباره أما دفاعياً ذاتياً وليس أما توسعياً أو عدوانياً. ترتيبات اختيارية ومعقوبة لكل الدول العربية الأعضاء، في جامعة الدول العربية وألا تمثل محارز خاصة. وأن تنم في إطار الجامعة مع التعديلات اللازمة ليلاقها وفي هذا الشأن يمكن اعتبار إعلان دمشق نموذجاً يجسد كل هذه العناصر.

المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٩٢

تقرير آخر

النظام العالمي الجديد .. وتراجع صناعة الأسلحة

ستوكهولم - توماس بورشيت
لم تكن التطورات العالمية التي جرت خلال السنوات الأخيرة سوى أصراً لا يبعث على التفاؤل . حسبما يرى أحد المسؤولين التنفيذيين بشركة لإنتاج الأسلحة .

وكان خفض الميزانيات العسكرية في كل مكان نتيجة طبيعية لانتهاء الاتحاد السوفييتي والكتلة الخلفية له . وهو الأمر الذي وضع بعوره نهاية لسباق التسلح بين الشرق والغرب . وما أكب ذلك من عجز عدد متزايد من دول العالم الثالث عن سداد ديونها . إلى جانب المشاكل العاتية الخاصة بالميزانيات في الدول الغربية .

ويقول هيربرت وولف الذي يعمل في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الذي يرأس بالحكم إنتاج الأسلحة وتجارتها . أن الموقف سيقل على هذا الحال لبعض الوقت .

وقال وولف أن هناك ببساطة قدرات مفرطة وهائلة في مختلف أنحاء العالم . في مجال صناعة الأسلحة ومن ثم فإن يكون هناك أي تجنب لعمليات خفض . وكان معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام قد سجل منذ عام ١٩٨٧ اتجاهات متزايدة نحو خفض حقيقي في تجارة الأسلحة العالمية . ومدة فترة الثمانينيات تحددت ملامح الموقف بعمليات خفض إنتاج الأسلحة العملاقة والتي تزعمتها القوتان العظميتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

وكسمة من سمات الزمن قد انخفض حجم تجارة الأسلحة العالمية في عام ١٩٩٠ بأربع خمسة وثلاثين في المئة عن معدلات عام ١٩٨٩ . ويقول وولف أن هذا الانخفاض استمر في العام الماضي أيضاً .

ويترجع الاتحاد السوفييتي السابق الذي بلغ نصيبه في عام ١٩٨٩ سبعة وثلاثين في المئة من حجم تجارة صادرات الأسلحة العالمية . وبلغ نصيبه منها في عام ١٩٩٠ تسعة وعشرين في المئة بتربيع الآن على قمة جبل عملاق من الأسلحة . في الوقت الذي تشوّه حالة من الفوضى السياسية الداخلية المتزايدة .

وكان صناع الأسلحة الغربيون قد اضطروا إلى التكيف مع تدهور الطلب على الأسلحة .. ويقول وولف أن ما يميز صناعة الأسلحة الآن هو الحلاق المصنوع ودمج المبيعات والشركات .

وفي ضوء الحقيقة المتمثلة في أن اتمام الصفقات الكبرى لشراء الأسلحة يستغرق أربعة أعوام على الأقل . فإن معدل الإنتاج لا يزال الآن معدلاً ثابتاً . إلى حد ما . ومن ثم فإن ملامح الانهيار الحقيقي لصناعة الأسلحة تبدو في الأفق .

ووفقاً لما أعلنته منظمة العمل الدولية في جنيف فإن نحو خمسة وخمسين مليون شخص كانوا يعملون في مجال صناعة الأسلحة في مختلف أنحاء العالم في عام ١٩٩٠ وهذا الرقم سيتعرض لتخفيض حاد حتى عام ١٩٩٥ في المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة .

وعلى عكس توقعات عديدة فلما تتمكن حرب الخليج ذاتها من وقف تدهور صناعة الأسلحة .

ويقول وولف أن حكومة الولايات المتحدة حاولت بسبب تدهور حالة صناعة الأسلحة أن تحقق مكاسب تجارية من خلال أسلحتها التي طوّقت نجاحاً أسيه بالخيل في حرب الخليج . مثل النظام الصاروخي . بكتروبيوت . المضاد للصواريخ . وطائرات إف ١٥ المقاتلة والديبابة أبرامز غير أن الأغلبية الديمقراطية المعارضة في الكونغرس سدّت الطريق أمام هذه المحاولة .

وقال وولف أن أهم نتيجة لحرب الخليج بالنسبة لصناعة الأسلحة تتمثل بالتأكيد في بدء المناقشة الآن للمسألة الخاصة بإجراءات الرقابة على صادرات الأسلحة بصورة أكثر جدية من ذي قبل . وكذلك على تلك أشار وولف إلى المحادثات التي تجري بشأن هذه المسألة من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن الدولي وداخل المجموعة الأوروبية .

ومع ذلك فإن الحكومات وشركات الأسلحة لا تزال تحاول إيجاد عملاء لأسلحتها .

في الطريق الى نظام عالمي جديد

امن التجارة . . . وتجارة الامن

محمود عوض *

■ اندمجت الولايات المتحدة في سياسات الحرب الباردة منذ سنة ١٩٤٧ الى درجة المفارقة الكبرى، ففي لحظة الهزيمة الكبرى للخصم، بل وانتهياره بالكامل، لم تكن نشوة الانتصار في العقل السياسي الأمريكي كاملة ولا نهائية، لقد بذلت الحرب الباردة في كل ما هو اميركي من جهود، من الاقلام، الى الروايات، الى برامج التلفزيون، الى مقررات التعليم، الى ٣٧٥ قاعدة عسكرية ونصف مليون جندي حول العالم الى ١٦ بليون دولار مبيعات سنوية لدول محددة لها أهمية خاصة في مسار الحرب الباردة، الى صناعة سلاح تتبع لدول العالم لربعين في المئة من النخيرة وتعطيها معدات عسكرية بمئة بليون دولار، الى مئة الف قتيل في حربيين معلنتين - في كوريا وفيتنام - فضلا عن حروب اخرى بالوكالة او في الظل.

خاضت الولايات المتحدة الحرب الباردة بعملية تعيسة غير مسبوقة لنفسها ولحلفائها، ويمتدح «الاخبار ضد الاشرار» ولكن في لحظة الهزيمة الكبرى للخصم الرئيسي - الذي سماه رونالد ريغان «امبراطورية الشر» لم تجد الولايات المتحدة تحت يدها ما يكفي من «الخيرة» لكي تمارس الدور القيادي نفسه في مرحلة بعد الحرب الباردة. وفي سلسلة أخيرة من المقالات الباردة، قال أحد الكتاب: «لقد انجزنا تماما، كنا نركز بطريقة لعبنة على روسيا بحيث اننا لم نواجهه مطلقا الواقع الاقتصادي المتغير من حولنا والنموذج البسيط لذلك هو رايوتات الترافزستور ولجهزة التلفزيون الملون ومسجلات الفيديو كاسيت ورقائق الكمبيوتر، كل ذلك هي في الاصل مبتكرات اميركية، لكن الالمانيين هم الذين انتجوها على نطاق واسع وجعلوها من كثر السلع شعبية حول العالم، بل انه حتى في صناعة السيارات، التي كانت الولايات المتحدة تعتبرها دائما رمزًا لقوتها وعافيتها الاقتصادية، أصبحت اليابان تزاحمها في السوق الاميركية تفتها بما جعلت هذه السوق من نصيبها، ولو لم تكن هناك «قيود اختيارية» ارتضتها اليابان لنفسها لازلت حصتها من السوق الاميركية عن هذا بكثير.

وفي بداية الحرب الباردة وجد العقل السياسي الأمريكي من يعطيه دليلا بسيطا للحرك والعمل، فحينما نشر جورج كينان في تموز (يوليو) ١٩٤٧ مقالة الشهيرة بتوقع مستعارة لخص استراتيجي اميركا

تضربهم بقوة في العالم الثالث (ليبيا مرة اخرى، او بنما جديدة، او غرينادا اخرى) يعني بولة من الصغر بحيث تضمن لراعي البقر الاميركي عملية تايبيية مضمونة، وفي الوقت نفسه من التأثير بما يجعل الدرس مسموعا في محيط بأسره من العلاقات الاقليمية.

ثم اضاف آخرون اجتهادا فوق اجتهاد، فما دامت حال التعبئة تقتضي شعارات مختصرة وعامة وبسيطة من نوع «امبراطورية الشر» فحينئذ يصبح شعار الحرب البينية اكثر سهولة: الغرب ضد الاسلام مثلا، لكن عيب مثل هذا الشعار انه

كلها في كلمة واحدة هي «الاحتواء»، فاذا استطاعت الولايات المتحدة ان تقود حلفاءها في عملية «احتواء» كبرى وعالمية لمنع انتشار الشيوعية، فان للشيوعية ستنها في نهاية المطاف من دون قتال ولا حرب، وطوال ٤٥ سنة ظل هذا هو فعلا عنوان برنامج العمل الاميركي حول العالم، بحيث ان الشيوعية انهارت اخيرا من دون طلقة رصاص واحدة.

والآن بعد انتهاء الحرب الباردة، يواجه العقل السياسي الاميركي مازقه الكبير: الى اين؟ في الحرب الباردة كان العدو محددا وواضحا، وهوان وسياسات الاحتواء متاحة وناجحة والاصقاء والخصوم يتم فرزهم بناء على قبولهم او رفضهم المشاركة في سياسة «الاحتواء» تلك. الآن، في سنة ١٩٩٢: من هو العدو؟ وما هو دليل العمل؟

في البداية طرح العقل السياسي الاميركي ثلاث قضايا محددة لتكون محورا للسياسات الاميركية في مرحلة التحول الجارية عالميا بعد الانهيار السوفيياتي، الاولى هي التعامل مع التفكك الكبير في ما كان اتحادا سوفيياتيا، وبكلمات اخرى الكيفية التي يتم بها ضمان عدم عودة تلك الدولة الموحدة التي كان اسمها الاتحاد السوفيياتي الى الوجود كقوة مؤثرة على المسرح الدولي والثانية هي منع انتشار التكنولوجيا النووية والصواريخ ذاتية الدفع الى دول العالم الثالث، والثالثة هي فتح كبير قدر من اسواق دول العالم الثالث امام الاقتصاد الاميركي.

ومن بين تلك القضايا الثلاث، التي تبدو غير مترابطة للوهلة الاولى، فاننا موجودون في الثنتين منها على الاقل، سواء كعالم عربي، او كجزء من العالم الثالث، ووجه الخطورة هنا يكمن في ان البحث عن عدو جديد لاستمرار حال التعبئة الاميركية يمكن ان ينتهي بعملية «تلفيق» عدو، مجرد شفاء الغل او لانه يحكم القوي على الضعيف، ونائب الرئيس الاميركي دان كويل حينما دافع اخيرا عن أهمية الاستمرار في تمويل ابحاث واسلحة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» - التي كان عدوها في الاصل هو الاتحاد السوفيياتي - فانه لم يعد ينكر موسكو، وبدلا من ذلك قال ان وجود نظام صاروخي للدفاع في الفضاء هو امر ضروري لحماية الدول «الملتزمة بالقانون» ضد اولئك «الخارجين عن القانون» وقطاع الطرق وممارسي الابتزاز «مثل العراق وكوريا الشمالية».

بعد قليل لجئنا آخرون ليجعلوا قائمة «الاعداء الجدد» اكثر تحديدا وشمولا وتوضيحا، حيث على الولايات المتحدة ان تختار بعناية هؤلاء الاعداء الجدد، ولكن

المشكلة هي ان اصحاب شعار «اميركا أولا» في الحملة الانتخابية الاميركية الجارية لا يريدون مواجهة المواطن الاميركي بما لا يجب ان يسمعه، والشعار بالمعنى المطروح فيه الكثير من المداينة لانه يجعل العالم كله مسؤولا عن ازمة اميركا الاقتصادية.

لن يشير مطلقا خيال المواطن الاميركي، فالراي العام الاميركي - تاريخيا - لم يتحمس بالمرة لاية حروب دينية، فضلا عن ان الحديث هنا عن اسلام واحد لا يوجد له اساس عملي. ان ايران وتركيا واندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا وبيروني وباكستان وتونس وعمان كلها دول مسلمة، لكن هل تقف كلها على مسافة واحدة من الغرب، وهل لديها جميعا نفس اللوادر الطبيعية التي يريدها الاقتصاد الاميركي؟ ثم ان معظم التكنولوجيا النووية - التي أصبحت السياسة الاميركية الجعيفة تريد منعها -

موجود خارج العالم الإسلامي وليس في بلخه، وباستثناء باكستان - التي تملك الامكانات ولكن ليس السلاح النووي - فان السياسة الاميركية سوف تجد نفسها هنا في مواجهة جنوب افريقيا واسرائيل وتايوان والصين والهند والارجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية. باكثر مما ستجد نفسها في مواجهة دول اسلامية. وحينما جربت السياسة الاميركية افعال خطر وهي من معمل ابحاث تعليمي نووي في الجزائر، او مفاعل صغير عاجز في ايران لم تجد احدا يصنفها، حتى من بين الحلفاء.

مرة اخرى: اين العدو؟ او بكلمات اكثر وضوحا: اين يمكن «تفنيق» العدو؟ لقد وجدت الولايات المتحدة شعاعا ترفعه لنفسها بعد الحرب العالمية الاولى وهو الدفاع عن الديمقراطية، ووجدت لنفسها شعاعا آخر بعد الحرب العالمية الثانية وهو احتواء الشيوعية، الآن ما هو الشعاع؟ خصوصا ان الولايات المتحدة لم تعد هي اليوم القوة نفسها او النموذج الذي كانت عليه قبل ٤٥ سنة.

وحتى في حدود الحديث عن الليبرالية والاقتصاد السوق والفرية والشرق الخاص والنظام الرأسمالي، فان رأسمالية اليابان مثلا، وكذلك ألمانيا، تبدو اكثر وعيا ومسؤولية وكفاءة وانجازا من راسه.

ولمي البقر الاميركي، بل حتى دو - وب شرقي آسيا نفسها (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة) حينما لارأت انجاز نهضة اقتصادية سريعة وجدت نفسها القرب الى النموذج الياباني منها الى النموذج الاميركي في التنمية.

واذا رفعت السياسة الاميركية الجديدة شعار «اميركا اولاً» المطروح الآن في سياق حملة انتخابات الرئاسة الاميركية فان هذا قد يشير الى ٤٣ بليون دولار قللها تجاريا سنويا تحلقه اليابان مع الولايات المتحدة لكنه لا يشير في اللحظة نفسها الى تسعة بلايين دولار تستثمرها اليابان في صناعة السيارات داخل الولايات المتحدة، ولا الى منتجات زراعية وصناعية اميركية تستوردها اليابان بخمسين بليون دولار في السنة، ولا الى ٨٤ بليون دولار تستثمرها اليابان بشكل مباشر في شركات ومؤسسات اميركية.

والمشكلة هي ان اصحاب شعار «اميركا اولاً» في الحملة الانتخابية الاميركية الجارية لا يريدون مواجهة المواطن الاميركي بما لا يجب ان يسمعه، فلشعوب تحب انجيانا من يدهنها وبناتها، وشعار «اميركا اولاً» بالمعنى المطروح حاليا فيه الكثير من الداهنة لانه يجعل العالم كله مسؤولا عن

ازمة اميركا الاقتصادية، الا اميركا ذاتها، انه يحجب عن المواطن الاميركي حقيقة انه عاش طوال الثمانينات في ظل رخاء مستعار، تموله قروض من الخارج بفوائد وصلت احيانا الى ١٨ في المئة و١٩ في المئة واصبح سلفها معلقا في رقبة جيل اميركي قادم، هذا يعني باختصار ان اميركا اصبحت تستهلك اكثر مما تنتج.

وحتى الآن لا يبدو ان العلاجات المطروحة جادة ولا جذرية بما فيه الكفاية فمهاجرة الثنائي جورج بوش - جيمس بيكر تستطيع ان تضمن مثلا ثلاثين بليون دولار فائضا صافيا في سياق لزمة الخليج، لكن هذا لم يكف لنعاش الاقتصاد الاميركي باكثر من ثلاثة اشهر، كذلك قد يرفع الساسة الاميركيون الآن شعار «الديبلوماسية متعددة الاطراف» ويقصدون بذلك ان اميركا ستدير العالم بمزيج من العضلات الاميركية والاموال من اليابانيين والمكسيك وغيرها من الدول وخاتم التسرعية الدولية من الأمم المتحدة، وهنا ايضا نجد انها صيغة ملفقة وغير جادة فحتى الآن لا يوجد لليابان ولا المانيا مقعد دائم في مجلس الأمن، كما انه من بين ٨٠٠ مليون دولار مستحقات متلخرة في موازنة الأمم المتحدة، فان الولايات المتحدة هي المدين الأكبر للمنظمة الدولية التي تريد الولايات المتحدة خاتمها الآن في جيبها.

هكذا لن ينتهي بنا الحديث في كل شيء الى الاقتصاد، لقد جاءت نتيجة الانتخابات الاولى في ولاية اميركية صغيرة لكي تكشف مدى سيطرة البعد الاقتصادي على العقل السياسي الاميركي، فمرشح الحزب الديموقراطي الاول هو الذي يقول: من دعوتي الأساسية للمواطن الاميركي هي الا يشتري الاكل ما هو اميركي، والمرشح الثاني للحزب الجمهوري هو الذي يرفع شعار «اميركا أولا» اما المرشح الاول للحزب الجمهوري - الذي هو جورج بوش نفسه - فهدد حلفاءه الغربيين بأنه سيواجه بكل قوة ذلك «الاستر الحنيني الجديد» من إجراءات الحماية الجمركية الذي تحيط به نفسها تحت عنوان حماية انتاجها الزراعي والصناعي.

هل هي راحة نساء في طريقها الى فن تسليق؟ ربما نعم، وربما لا، لكن اخشى ما نخشاه على الاقل من الآن حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، هو ان يكون كيش الفداء في هذا كله موجودا جنوبا، بنما اخرى؟ غرينادا اخرى؟ يجوز لكنها في هذه المرة ستكون القرب البينا بكثير... القرب تماما.

• نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» القاهرية

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩٢



التعليم والنظام العالمي الجديد

بقلم: د. حسن بن علي مختار



عقد في القاهرة مؤتمر حول التربية والنظام العالمي الجديد في الفترة ما بين ٢٠ - ٢٢ يناير ١٩٩٢م حيث تناول اللقاء محاور تصل الى ١٦٠ تضمنت موضوعات أهمها من وجهة نظري: النظام العالمي الجديد من وجهة نظر المسلمين، التربية في النظام العالمي الجديد بين المحلية والعالمية، والتربية الإسلامية والنظام العالمي الجديد... وقد هدف المؤتمر الى «لقاء الضوء على بعض التغيرات العالمية التي ادت الى ظهور النظام العالمي الجديد، ومحاولة تحديد معالم هذا النظام من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها... ومما اهتم به المؤتمر بشكل خاص مراجعة بعض المفاهيم الأساسية في ضوء هذا النظام وذلك مثل: القومية، والعدالة وتكافؤ الفرص وتأثير مثل هذه المفاهيم في التربية».

ويعتبر هذا المؤتمر انطلاقة للتفكير الجاد فيما يحدث حولنا من متغيرات وتطورات عالمية تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في مسيرة الحياة ونموها في مجتمعنا المسلم لنعد العدة في مواجهة اي تطورات دون المساس بمركزاتنا الثابتة والمبادئ الحقة التي نؤمن بها، ولم يكتب لي ان احضر مثل هذا اللقاء الا انني فهمت من بعض الاخوة الزلاء الذين حضروا ان ما تم من طرح يسير في طور التنظير لمجموعة من الافكار والمقترحات للعربيين والادباء والعلماء واصحاب الفكر... ان اكثر ما سعت الى معرفته هو شخصية النظام العالمي الجديد: مفهومه واسبابه وملامحه.

وان كنا لا نزال ندور في حلقة مفرغة حول هذا النظام فان ظهوره الى الساحة العالمية يتطلب توجيه العديد من التساؤلات... ومن ضمنها هل هو نظام سيفرض على العالم ليضمن الغرب والشرق الهيمنة على مجتمعات العالم الثالث ولكن بطريقة جديدة؟ ام هو نظام فكر فيه قادة الدول الصناعية لتزيد من تبعية المجتمعات الاخرى وتفيد تفكيرها وبالتالي انظمتها ومجالاتها في ربح الحضارة والثقافة الغربية والروسية المهيمنة الحالية..

اذا كان من اهداف هذا النظام الجديد هو الاستثمار في جر العالم الاخر في الذيل ولكن بطريقة عصرية جديدة فان الامر يستدعي فهم هذا النظام وملاحه ودراسة اهدافه والتفاعلات التي تجري بينه وبين مجالات الحياة... اننا نريد فعلا دراسة متعمقة لهذه الشخصية الجديدة الملامح حتى قبل ان نفوس

بحماس المندفع في اعماقها مما قد يؤدي الى محو شخصيتنا وثقافتنا واسلوبنا في الحياة.

اننا يجب ان لانساوم في الثوابت والمكتسبات، عقيدتنا ومبادئنا وقيمتنا وما ورثناه من تراث ديني قويم يصلح للعالم في ظل النظام الجديد لان نترك للمبادئ الخارجية ان تكون هي الصالحة للنظام العالمي الجديد. فلماذا لا نطرح نظامنا الاسلامي على العالم ليكون هو النظام السائد في العالم؟

ان مجال التعليم هو احد المجالات التي يجب ان نهتم بها، ويجب ان نؤكد على اهمية دور القيم والاتجاهات فهما مركز التعلم والتعليم. اننا نعيش في عالم مختلف ولكنك يعتمد على التعاون والفهم المشترك. والمدارس عليها مسؤولية ترسيخ هذه الافكار... فالمدرسة مجتمع مصغر، ويتطلب تنمية الثقافة والاخلاقيات بشكل يتوافق مع هذه الافكار والقيم والاتجاهات.

هناك ثلاث قيم اساسية تشكل قاعدة موحدة للتنمية في هذا المضمار: الاستقلالية، التعاون، والحاجات المتبادلة. واذا اصبحت هذه المفاهيم ذات معنى للتلاميذ والمعلمين، فان هناك تطبيقات للطرق التي تنظم التدريس وفهم طبيعة التفاعلات بين اعضاء المجتمع المدرسي. ان من الضروري ان يحصل المتعلمون على فرص لممارسة هذه المفاهيم وللعمل بشكل تعاوني، ويمارسوا الخبرات المتمثلة في المنافع للحاجات المتبادلة.

ويجب على المدرسة ان تكون مؤسسة تنمي التقدير للذات وتشجع على النشاط التعاوني، وتؤكد اهمية الاحترام المتبادل. وعندها سوف يصبح الفهم المشترك حقيقة وعندها ايضا يكون هناك التزامات لهذه المبادئ.

تقدير الذات

يتطلب العيش مع الاخرين ان تطور الاحساس بقيمة الذات، فتقدير الذات مطلب ضروري للعيش بنجاح في المجتمع.. ويمكن ان يساعد المعلمون تلاميذهم لتنمية تقدير الذات عن طريق التخطيط لانشطة تزيد احساس التلاميذ بالانجاز وان اجابة كل واحد ذات قيمة.

الاحترام المتبادل

يظهر الاحترام المتبادل من خلال تقدير الذات والوعي بحاجات الاخرين.. فمن المهم للناس ان يحترموا حقوق وكرامة الاخرين، وان يتعاضدوا سويا ضمن سلوك انتاجي يساعد بعضهم بعضا،

ويستطيع المعلمون ان يبتنوا قيمة «الاحترام المتبادل» من خلال ايجاد فرص للتلاميذ للتعلم من الاخرين، ويسمعوا وجهات نظر مختلفة، ويشاهدوا قيما متنوعة، ويتعرفوا على احقية افراد الاخرين، ولاجل تنمية قيمة الاحترام المشترك، يحتاج المعلم ان يكون مستقيما في سلوكه وراعبا في اعطاء جزء من مسؤولية التعلم للتلاميذ.

النشاط التعاوني

اننا نعيش في مجتمع عالمي معقد، فاذا اردنا ان نحافظ على تماسك الاجتماعي، فالاتجاهات التي تقدر «التعاون» مطلب اساسي. وفي حالة التعلم والتعليم يمكن الاستفادة من النشاطات التي تدمج التلاميذ في تعلم تعاوني.. وهذا يشمل

● استخدام النشاط الذي يعتمد على استراتيجيات العمل التعاوني كالمعمل ضمن مجموعة او النشاط الذي يقوم به اثنان من التلاميذ.

● استخدام اسلوب المناقشة لكل التلاميذ في الغرفة الدراسية دون التركيز على تلميذ او عدد محدد من التلاميذ.

● تشجيع القيام بمشاريع عمل كمطبخ لتعزيز اهمية التعاون وقد ذكرت ذلك مفصلا في كتابي بعنوان: «المواد الاجتماعية بين النظرية والتطبيق».

الحقوق والواجبات

يجب ان تعد المدرسة الشباب للحياة في المجتمع الاسلامي من خلال مساعدتهم لقبول الحقوق والمسؤوليات التي يملكونها كمواطنين.. ويجب على المعلمين ان يشركوا التلاميذ في النشاطات التي تربي الاحساس بالحق ان يسمع، والمسؤولية لان يصغي للآخرين، وتشجع على المشاركة في صناعة القرار، والتعرف على انه اذا كان له الحق في معاملته بشكل عادل، فعليه مسؤولية معاملة الاخرين بطريقة معاملة.. وتعزز هذه العمليات القيمية عندما يملك التلاميذ الاحساس باحقيتهم، والايمان باحترام الاخرين، وباهمية النشاط التعاوني.

وتتمنى هذه القيم والاتجاهات من خلال المنهج المدرسي، ويجب ان تكون لدينا الرغبة لخدمة هذه القضايا التي تعتبر بؤرة لكياننا التعليمي وان تكون هناك قوى لتعزيز هذه المبادئ الاسلامية، ونعلن للعالم انها من اولويات مهمتنا كمعلمين.



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٤ مارس ١٩٩٢

قنبلة الفراغ

النظام الدولي الجديد، في العالم الغربي والصناعي شيء، والنظام الدولي الجديد في العالم الثالث شيء آخر. والانتماء الى هذا النظام ليس نزهة. وحجز مقعد فيه لا يشبه أبدا شراء بطاقة لحضور مسرحية. والصعود الى هذا القطار مكلف للدول التي ولدت انظمتها في ظل العالم القديم واستمرت دون احتكام فعلي الى صناديق الاقتراع. واذا كان من السهل على الدول الغربية، وبعض الدول التي تشبهها اعتناق نظام يقوم على انتصار نموذجها فإن هجرة بقية دول العالم الى هذا النظام قد تكون مؤلمة.

ولا بد من الالتفات الى ان العالم يواجه وضعاً جديداً لا يجد حباله سوليق يمكن الاستفادة منها. فقد انتهى النزاع الذي ولد من ركاب الحرب العالمية الثانية باستسلام احد المعسكرين، وبولادة قيادة امريكية للعالم الجديد. لكن التسليم بهذه القيادة لا يلغي ان العالم الجديد لم يستكمل بعد تحصين نفسه حيال الذبول المحتملة لانتصاره. فحتى اليوم، لم تتبلور آلية مضمونة لملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب السوفيياتي من العالم من جهة وتفكك الاتحاد السوفيياتي نفسه من جهة أخرى.

ولا مبالغة في القول ان الفراغ الناشئ عن الانسحاب السوفيياتي يشبه قنبلة مزروعة في جسد النظام الدولي الجديد. وتزايد الأسئلة حالياً عما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة، خصوصاً في ضوء اوضاعها الاقتصادية الحالية، على تحمل اعباء قيادة العالم. طبعاً، مع التساؤل عما اذا كانت الأمم المتحدة نفسها قادرة على ان تلعب بفاعلية دور الشرطي وليس فقط دور موزع الضمادات.

وفي الشرق الاوسط، وعلى تخوم الاتحاد السوفيياتي السابق، تطرح مشكلة الفراغ موضوع الدول التي لا تعوزها الرغبة في التحول الى دول كبرى محلية وبرغم الدروس القاسية القريبة. فبرغم حرص أنقرة وطهران على القول ان التسابق بينهما في أسيا الوسطى السوفيياتية سابقاً، هو تسابق ودي، فإن تنافسهما على دور الاطفائي في ناغورنو قره باغ يظهر ان ضبط اسلوب التنافس متعذر. وتصريحات وزير الداخلية التركي عن الدعم الايراني لمحزب الله، الذي يسعى الى «تدمير الدولة التركية، على حد قوله، تشير الى تزايد نقاط التفجير في الملف القديم. الجديد. واذا اخذنا في الاعتبار احتمالات حصول فراغ في العراق وتعدد العلاقات التركية - السورية يمكننا القول ان الفراغ فتح حرب الادوار.

واذا اضفنا الى التنازع على الادوار الاولى رياح التفكك التي تعصف بالدول المتنوعة التركية يمكننا القول ان الفراغ الفاجم عن سقوط لعبة المعسكرين يهدد بتسهيل عملية «انتحار» دولي واسع تحت علم النظام الدولي الجديد.

غسان شربل

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٥ مارس ١٩٩٢

الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

الاستقرار وأوراق القوة

الحديث عن الأدوار في الشرق الأوسط حديث قديم. وما هو يتجدد مع قيام النظام الدولي الجديد والتحديات المطروحة في المنطقة. لكن مسألة الأدوار نفسها تبدو في حاجة ماسة إلى مقاربتها من منظور جديد أيضاً. فكما أن القاموس القديم لم يعد صالحاً لقراءة العالم الجديد خارج الشرق الأوسط، فهو لم يعد صالحاً أيضاً للقراءة في داخله.

في السابق، وفي ظل عالم المعسكرين، كانت القوة تقاس بحجم الترسعات أو بالقدرة على التدخل في الدول المجاورة لاحتلالها أو مصادرة قرارها أو منعها من التفرغ للتدخل في شؤون جيرانها. كان الخوف من التدخلات يدفع البعض إلى ممارسة نهج التدخل. وفي كثير من الأحيان كان هذا الدور يتم نيابة عن هذا المعسكر أو ذاك، وكثيراً ما وصل دور الوكلاء إلى حدود المغامرة.

في السابق كانت القوة تقاس بالقدرة على زعزعة استقرار الآخرين أو الاستعداد للدخول في مواجهة معهم. وأدى هذا النهج إلى تعزيز السباق للانزواء تحت هذه المظلة أو تلك.

في ظل النظام الدولي الجديد لم تعد أوراق القوة القديمة صالحة خصوصاً حين تصطدم بقيم العالم الجديد، وهي تكاد تكون مطابقة لمبادئ القانون الدولي.

ولعل أوضح مثال على ذلك هو الغزو العراقي للكويت. ففي العالم القديم كان يمكن أن يدرج الغزو في إطار التنافس بين المعسكرين مما كان سيحول بالتأكيد دون تبلور إرادة دولية جامعة في رد الغزو. ولكن مع قيام النظام الدولي الجديد تحولت أوراق القوة القديمة إلى نقاط ضعف وكان ما كل.

هكذا تبدو أوراق القوة اليوم مختلفة. فهي تبدأ بانتهاج سياسة تعبر فعلاً عن توجهات الناس ومصالحهم وتأخذ في الاعتبار المناخ الدولي القائم على التعاون وتوازن المصالح واللقاء في منتصف الطريق. بمعنى أن القوة باتت تكمن في مدى الاقتراب من معايير النظام الدولي الجديد، لا في الخروج عليها. لقد ذهب عهد القوة المرافقة للقدرة على العدوان وجاء عهد القوة القادرة على حماية السلام. انقضى عهد التلويح بالترسانات وجاء عهد الاحتكام إلى مبادئ الأمم المتحدة والاهتداء ببنوها.

«الشرق الأوسط»

مستقبل العلاقات الاقتصادية في ظل شرق أوسط، جديد

تتغير التطورات المتسارعة من حولنا نسائلات متعددة حول مستقبل متطافنا. والعلاقات الإقليمية فيها وخاصة على الصعيد الاقتصادي. ومن أهم التطورات عملية السلام العربية- الإسرائيلية الراهنة. وتزايد الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران. واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولذلك تفتح «العالم اليوم» حواراً يستهدف تحديد تأثير تلك التطورات على المصالح العربية عموماً وأوضاعه الاقتصادية خصوصاً. وترحب «العالم اليوم» بمختلف الآراء حول هذا الموضوع، بحيث لا تتجاوز مساحة للمقال ألف كلمة. ويستفيد جمال زهران في مقال اليوم إيمان الحفاظ على النظام الإقليمي العربي في ظل الوضع الدولي الراهن. لكنه يرجح أن يكون هذا النظام أمراً مؤقتاً.

مصير النظام العربي في الوضع الدولي الجديد

دكتور/ جمال على زهران *

الإيرانية أو بالقرب منها. ولاشك أن الصورة الحالية للنظام الإقليمي العربي كما تبدو على السطح، لا تشير إلى توافر امكانيات الدفاع في مواجهة تفتيت هذا النظام وإعادة هيكلته. بعبارة أخرى فإن النظام العربي ليست لديه المناعة التي تحصنه من أن يكون أداة طبيعة في يد النظام الدولي الذي يسعى إلى ترويضه مستهدفاً تفتيته ويتضح ذلك من المظاهر التالية:

- الانقسام العربي الواضح بعد أزمة الخليج الأخيرة إلى الحد الذي يترجم نفسه في عدم التنسيق بين الأطراف العربية التي تتفاوض مع إسرائيل ابتداء من مؤتمر مدريد وحتى الآن. وقد أدرك الغرب ذلك فسارع بضم كافة الأطراف في مؤتمر للسلام يمكن من خلاله إعادة بناء النظام الإقليمي للمنطقة. فالهدف الأمريكي ليس التوصل إلى تسوية فقط، ولكن أيضاً إعادة بناء النظام العالمي للنظام الإقليمي العربي والشرق أوسطى.

- ضعف هياكل النظام الإقليمي العربي المتمثلة في الجامعة العربية وغيرها فهذه الهياكل تترجم بصدق حالة التمزق العربي، ومن ثم تفقد الدور المأمول منها في خلق الاندماج العربي الحقيقي.

- ضعف الغطاء الدولي - أن لم يكن اختفاؤه - والذي كان يمثل في دعم الاتحاد السوفيتي السابق لعدد من الدول العربية من موقفيها تجاه إسرائيل، ويسهم هذا في ضعف الموقف العربي، وتمزق كياناته وضياعها في وسط العواصف التي تجتاح العالم في الفترة الأخيرة. كما أن هذا يؤدي إلى ضعف الموقف التفاوضي العربي إزاء ما يطرح.

لا يختلف اثنان اليوم على أن العالم يخضع لإعادة هيكلة على نطاق واسع، وأن النظام الدولي ونظمه الفرعية المتمثلة في النظم الإقليمية المختلفة يعاد تشكيلها. وفي مقدمة النظم الإقليمية المرشحة لإعادة الهيكلة، النظام الإقليمي العربي. فهو الذي يضم الثروة البترولية في منطقة الخليج، وهو الذي شهد الأزمة الكبرى عندما غزا العراق الكويت في أغسطس ١٩٩٠، علاوة على أنه يشهد صراعاً عربياً إسرائيلياً يمتد لأكثر من أربعين عاماً مضت. ولذلك فإنه في مرحلة القوة العظمى الواحدة. يثار سؤال محوري يتعلق بمستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء ما يهاك من ترتيبات، وفي ضوء تطورات النظام الدولي في الوقت الراهن.. والسؤال هنا هو هل هذا النظام الإقليمي سيستمر وتتدعم ذاتيته، أم أنه سيتفكك ويعاد تركيبه وادماجه في نظم إقليمية أخرى سواء، بكل الدول العربية، أو عدد من هذه الدول إضافة إلى أخرى من خارجه؟ وللاجابة على هذا السؤال نتعرض لعدد من النقاط الرئيسية.

أول هذه النقاط تتركز في الجهود الغربية وبصفة خاصة الأمريكية التي تبذل من أجل إدماج النظام الإقليمي العربي في نظام أوسع هو النظام الشرق أوسطى.

وتشمل هذه الجهود رعاية عملية السلام العربية- الإسرائيلية التي تظوى على مفاوضات متعددة لإعادة ترتيب القضايا الإقليمية، وكذلك تشجيع دول المغرب العربي على استعزاز تنسيقها وتكاملها الاقتصادي مع الغرب الأوروبي. فضلاً عن الجهود الرامية إلى تقوية تركيا لنظرة قاعدة للغرب يسهل استخدامها في حالة وقوع ما يهدد مصالحه في المنطقة، إضافة إلى حركة إيران في المنطقة والساعية إلى تدعيم مركزها في وسط آسيا وخاصة مع الدول الإسلامية الست المستقلة والواقعة على الحدود

ستعرض للتدهور الشديد خاصة في ضوء بزوغ مراكز اقليمية مهيمنة خارج المنطقة العربية، وتتمثل في إسرائيل وإيران وتركيا، وهذا كفيل بتراجع بعض الدول العربية عن الانخراط في نظام اقليمي غير عربي. بعبارة أخرى فإن ميزان المصالح العربي يتحقق من واقع تاريخ وجغرافية وقومية النظام الاقليمي العربي، وليس نابعا من توازن قوى بين اطراف هذا النظام، وهذا يؤكد خصوصية المنطقة العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد على أن عنصر القلق المتمثل في اسرائيل سيسهم في تأكيد حتمية توازن المصالح بين العرب وانفسهم، وتعميق العلاقات الاقتصادية وغيرها بينهم مما يسهم في تدعيم اركان النظام العربي. فعوامل الذاتية والتوحيد والاندماج لدى اطراف النظام العربي أكثر من عوامل التمزق والانقسام والذوبان أو التفتت.

وأخيرا وفي ضوء ماسبق، فإنه يمكن القول بأن هناك احتمالا كبيرا لأن ينجح النظام الدولي، بشكله الجديد في هذه الاونة، في أن يفتت النظام الاقليمي العربي ويفقده جزءا من ذاتيته، وذلك بادماجه في نظام اقليمي أوسع أو أضيق. ولكن هذا لن يستمر طويلا في ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا والقومية، وأن العامل العاسم في ابقاء هذا النجاح المحتمل هو توافر الإرادة العربية المشتركة التي تحول دون هذا التفتت، وهو مانتوقه، ولذلك فإن أي محاولة لادماج النظام الاقليمي العربي في نظام غير عربي تحت أي مسمى ستبوء بالفشل في الأجل الطويل، ومن ثم فإن المستقبل هو للنظام الاقليمي العربي المحافظ على ذاتيته، وقد يكون لهذا النظام شبكة تنسيق وتعاون مع نظام اقليمي إسلامي يبرز ويتبلور في وسط اسيا في الوقت الحاضر ولكن على قدم المساواة والندية والحفاظ على الذاتية.

* مدرس العلوم السياسية جامعة قناة السويس

- توافر الاستعداد لدى اطراف عربية مختلفة للتوجه في حركتها وتنسيقها إلى دول غير عربية، كما يحدث مثلاً في الشمال الافريقي (دول المغرب العربي) وتطلعها للتنسيق مع أوروبا الغربية، وقد ترجم ذلك فعلاً في خطوات عملية ربما لم تتبلور بعد في شكل نهائي، إلا أنها تعكس الاستعداد لعدد من اطراف النظام العربي الانخراط في نظم أخرى غير عربية.

- ضعف العلاقات العربية / العربية خاصة في المجال الاقتصادي، ويؤكد ذلك حجم التبادل التجاري البيني العربي الذي لا يتجاوز نسبة ٧٪ كما أشار بذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١، وهذا يؤكد عدم اندماج النظام الاقليمي العربي أساساً، وبالتالي فاطرافه معرضون ومستعدون للانخراط في أي نظام آخر.

وفي هذا الإطار فإن امكانيات نجاح النظام الدولي في تطوير النظام الاقليمي العربي بادماجه في نظام اقليمي أوسع أو أضيق، تعد أمراً قائماً وبدرجة كبيرة. ومع ذلك فإن المسألة لا تقف عند هذا الحد. فقد يكون هذا النجاح وقتياً وفي زمن منظور فقط وذلك في إطار أن انفراد قوة واحدة بقيادة النظام الدولي هو أيضاً أمر مؤقت ولن يطول. ويبرز هذا المنطق أن الجسد العربي قادر على التثام جروحه، وإعادة تنظيم صفوفه، حيث تتوافر العوامل الذاتية التي تؤكد ذلك بحكم التاريخ والجغرافيا والذاتية الحضارية العربية خاصة في ضوء تفجر القوميات على مقربة من العام العربي. كما قد يتزايد الشعور لدى العرب بأن مصالحهم القومية ستتعرض للتهديد والتقويض، ويعزز ذلك واقع مادي ملموس يتمثل في الاضرار التي ستترتب على ما يحاك لهذه المنطقة العربية، وهذا كفيل بأن يستوعب العرب الدرس بسرعة ولإعادة ترتيب نظامهم الاقليمي. بل الأكثر من ذلك فإن مكانة الاطراف العربية بمعية في وسط نظم اقليمية غير عربية

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٦ أبريل ١٩٩٢

الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

المتنرد الوحد على النظام العالمى الجدد

لم بعد هناك مكان فى العالم يتردد النظام الدولى الجدد عن عرض هبته فىه.
حتى فى قلب أوروبا الشرقية، صار حسم الصراع الداخلى بين بوريس يلتسن ومؤتمر نواب شعبه من اختصاص من يقدم لروسيا الاعانات للقبلة، وصار الكلام الفصل فى الحرب اليوغوسلافية لمؤسسة المجتمع الدولى، هيئة الأمم المتحدة، وذلك بعدما تحولت يوغوسلافيا خلال بضعة أشهر من دولة الى عدة دول.
طبعاً حكاية الإرهاب، حكاية طويلة. والمجتمع الدولى عرفها وحذ معانيها ومواصفاتها، حتى قبل قيام النظام العالمى الجديد. بل لقد استخدم الإرهاب فى بعض الحالات حجة دامغة لإخراج المعسكر الشرقى إبان الحرب الباردة ومن لم ادانته.
وحتى بعض الدول الطموحة للعب دور اقليمى اكبر مما تسمح لها به قواعد اللعبة، متسلحة بطرح سياسى دينى، اخذت تتواضع فى طروحاتها وتعتمد فى خطابها لكى تلقى بركب النظام العالمى الجديد قبل فوات الأوان، وعن طريق الانتخابات البرلمانية التى حلت محل احتلال السفارات وتصدير الثورة.
وحدها اسرائيل ما تزال كبيرة، على قواعد اللعبة فى العالم كله ووحدها الدولة التى تشعر بانها فى ملهى من استحقاقات التعايش وهى التى تسير كل التطورات السياسية من حولها وفق احلامها.
لا ليس جديداً ان تتهم اسرائيل الولايات المتحدة بـ، التامر على مصالحها الحيوية، عندما تطالبها واشتنطن بوقف بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة وليس جديداً الاتهام بتهديد واشتنطن الاقتصاد الاسرائيلى عبر رفضها منح ضمانات القروض. ولا هو بجديد، ولا هو بصحيح، إطلاقاً، الاتهام الاسرائيلى للمعجوج بمغازلة واشتنطن العرب وتقديم القذالات لهم وبفهمهم دفعا نحو مائدة المفاوضات.
لا ليس ثمة ما هو جديد فى كل هذه الاتهامات. اما الجديد الوحيد فهو السكوت الأمريكى الطويل، فى عهد ما عادت فيه واشتنطن تسكت على احد هو تخفف ضغطها عن احد، لكن بعض خطوات واشتنطن توحى بأن السكوت ترافقه اجراءات لتحجيم المبالغات الاسرائيلية.

«الشرق الأوسط»

المصدر: عكاظ

التاريخ: ١٨ ابريل ١٩٩٢

وقفات اقتصادية

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

في بداية العقد الرابع من القرن الميلادي الحالي شهد العالم مولد نظام اقتصادي جديد نتيجة للكثير من الاحداث السياسية والعسكرية ومشكلاتها التي عصفت بالعالم ائذاك وادت بطبيعة الحال الى ظهور ذلك النظام والذي عشنا - نحن ابناء هذا الجيل - ومارسنا فيه حياتنا حلوها ومرها ، ونشأنا فيه وتعرفنا عليه... حتى اصبح لنا واقعا راضى حقيقة بكل قواعده وتشريعاته التي تحكمه

في السنوات الاخيرة ظهرت الكثير من الاحداث السياسية والعسكرية ايضا.. كانت هذه الاحداث اكثر قوة واكثر تأثيرا من سابقتها... ادت الى ظهور نظام عالمي جديد قوامه سيادة قوة واحدة ، الرأسمالية ، وسيطرتها على جميع السياسات والانظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

السبب في ان تكون هذه الاحداث اكثر قوة هو المعاناة التي عاشها سكان العالم من وجود قوتين متصارعتين في السابق كذلك الازدواجية .. والمقارنات التي كانت تعقد يوميا بين مزايها ومساوئ هذه القوة الدولية او تلك.

من الطبيعي القول ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بزغ فجره مع بداية



د. فاروق صالح
الخطيب

التسعينات يحرص كثيرا على تخفيف تلك المعاناة وتفضي الأزمات والمشكلات.. ويعمل في الأساس على التكامل الاقتصادي بين الدول ويشجعها اقتصاديا على نموها وازدهارها . إذ أصبحت الاهتمامات الاقتصادية بجميع النشاطات هي المنظار والمحك الذي تعقد عليه المقارنات بين المنافع والتكاليف لاي مشروع او بناء من الملامح الرئيسية التي ظهرت عن هذا النظام حتى الآن توافر الحرية الاقتصادية للفرد وللدول ودخول القطاع الخاص في اعماق الهياكل والاطر الاقتصادية وتحول الكثير من النشاطات الاقتصادية التقليدية وادارتها من القطاع العام الى الخاص.. بجانب تعزيز قيام الاسواق وتحسين الياتها لتعزيز التوزيع والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وعناصر الانتاج وكذلك السلع والخدمات المنتجة. كذلك ظهور التعاون الاقتصادي الدول بين دول المناطق المتجاورة والتي تقع في نفس القارة مثل الوحدة الأوروبية والتي تعقد عليها الكثير من الآمال في حل المشكلات الاقتصادية التي عانت منها أوروبا في الفترة الأخيرة.. اضافة الى مد يد العون للدول النامية اقتصاديا عن طريق تبني سياسات اقتصادية متوازنة تعمل على تحقيق الرفاهية والرخاء لجميع الاطراف وليس الأوروبية فقط..

ان نجاح قيام مثل هذه الصور من التعاون الدولي سيتيح فرصة ازالة الكثير من القيود والمعوقات الاقتصادية التي منعت الكثير من الدول مثل دول أوروبا الشرقية من النمو او حتى مساعدتها على تأسيس بعض الركائز التي يحتاجها ذلك النمو.

النظام الدولي الجديد (المناقشة مستمرة)

الثمن الدامى للتحول

نترنا امس رأين حول مضمون النظام الدولي الجديد البارز، وهل يقوم على القوة القاهرة أم أن هناك مكانا لتواعد القانون ضمن أسسه. ويقدم مصطفى الحسينى اليوم رأيا يختلف مع القول بأن هذا النظام يتحقق سلميًّا.

الاعتقاد السائد، بل والذي يجرى الترويج له بنشاط، وبقدرة فائقة على الانقياد، أن النظام الدولى الجديد، الذى يجرى بناؤه، يتحقق «سليماً» دون ثمن من الدماء أو من الدمار. وقد بلغ هذا الترويج حصد أن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون، وضع كتاباً كاملاً ويبدو مقنعاً، عنوانه «نصر دون حرب».

وما أراد نيكسون أن يقول فى هذا الكتاب هو أن الولايات المتحدة والتحالف الغربى، بما تقوم عليه هذه المنظومة من حرية اقتصادية وبمفراطية سياسية، قد انتصرت دون حرب، على الاتحاد السوفيتى والتحالف الشرقى، بما تقوم عليه هذه المنظومة من مركزية اقتصادية وشمولية سياسية.

ويبدو الانتقال «السلمى» من نظام مورل إلى آخر مميزة تاريخية كبرى، لأن مصححها الانتقارية مع الكلفة الدموية لما سبقه من نظم دولية، مألوف النظام الدولى الأول فى العصر

الحديث تكلف نهراً من الدماء تدفق منذ بداية الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩، ولم يحقنه حقناً كاملاً انعقاد مؤتمر فيينا الذى أقام ذلك النظام وأقره فى ١٨١٥.

وما بين التاريخين تدفقت الدماء وحل الدمار على مستويين البريطانى - الفرنسى، وكان ميثاقه الرئيسى أراضي الدولة العثمانية، وكانت علامته البارزة الحملة الفرنسية على مصر. والدور البريطانى فى هزيمتها بقيادة الأميرال ويلسون، والمعارلة الفاشلة للطلول محلها بقيادة الأميرال فريزد.

والمستوى الثانى هو سلسلة الحروب الأوروبية التى عرفت باسم الحروب النابليونية، والتى شملت مساحة القارة العتيبة كلها تقريباً، إلى أن تعطلت القوة النابليونية على أبواب موسكو فى ١٨١٤.

والنظام الدولى الثانى كانت كلفته وهو الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية، ومن قبلها الحرب الروسية -

مستوى الدماء والدمار. فقد تأسس ذلك النظام الدولى

المانية، ومن بعدهما ما انفجر فى تلافيف الثورة البلشفية من حرب أهلية، وما انفجر حولها من حروب التقطل.

لما النظام الدولى الثالث، الذى نشهد الآن نهايته، فقد كانت كلفته قاتمة هي الحرب العالمية الثانية، وما تسبقها من مناوشات كثيرة بين قطبي النظام الدولى السابق، بريطانيا وفرنسا، ثم بينهما وبين القوى الدولية «القائمة» فى الغزو الإيطالى للبحيرة، والاختراقات الألمانية فى وسط أوروبا، والاختراقات اليابانية إلى منشوريا، والحرب الأهلية الصينية للحمية مثل كل شيء فى تاريخ الصين.

وما أعقب الحرب العالمية الثانية معلقة من انفجارات، أبرزها القرن السامى لتقسيم الهند، والحرب الكورية.

وقد تكون المقارنة الجديرة بالاستعانة فى شأن هذا النظام الدولى الجديد الذى يقال لنا أنه يبنى سليماً، هي مقارنة مع النظام الدولى الأول، وهذه مقارنة على مستوى آخر، خلاف مستوى الدماء والدمار.

بعد ١٩٤٥، إلى القضاء عليه، وبدأ أنها الأولى، على «استعادة العالم» الذى سعت الثورة الفرنسية للقضاء عليه، وبدأ أنها نجحت، إنما لزم قصير.

و«استعادة العالم» هي التعبير الذى صكه هنرى كيسنجر فى رسالته لنيل درجته العلمية من جامعة هارفارد، ليخلص فيه استراتيجيته مترنخ صاحب مؤتمر فيينا، وهي الاستراتيجية التى استشهدت لها ماسعت الثورة الفرنسية إلى قراره «والغناء ما بدأها حققه منه» أن تحل «الدولة القومية» محل «امبراطورية السلالة»، والمعاملات الحاكمة.

ومنذ أن صك كيسنجر عبارة «استعادة العالم» وصفا لاستراتيجية مترنخ، سيطرت عليه العبارة وما تنصت من فكرة، فاعتبرها أيضاً «كسولة»، تعوى الاستراتيجية الأمريكية، فسمى إلى تعقيبها منذ أن انتقل من الأكاديمية إلى العلبة السياسية مع بداية عهد نيكسون.

معمولاً على الحقبة التى حملت الرفات السياسى لنيكسون وككل الذى كان كيسنجر يدير حملته الانتخابية.

ومنذ ذلك الحين، اعتبر كيسنجر أن موضوع الاستراتيجية الأمريكية ومدفها هو استعادة العالم الذى سعت الثورة الروسية فى ١٩١٧، وخصوصاً بعد ١٩٤٥، إلى القضاء عليه، وبدأ أنها

النظام الدولى السابق، الذى يتراجع الان، فقد استقر قطباه، ووافقهم الآخرون، على هذا المبدأ، انطلاقاً من تخوف كل من القطبين، بأن المسلس بالحدود الدولية المستقرة فى أى موقع قد يفيد القطب الآخر، ووافقهم الآخرون، لادراكهم ان مصر محاولات تغيير الحدود مرهون بارادة القطبين، اللذين كانا يتدخلان دائماً فى هذا النوع من المنازعات، عن طريق الدعم بالسلح او بالقوات فى مجرى الصراع، وباسم الشرعية الدولية لاغلاق ملفاتها.

وبنهاية الحرب الباردة، وبنجاح الولايات المتحدة والتحالف الغربى فى «استعادة العالم» الذى كان قائماً قبل الثورة الروسية، تراجع الحرص القديم على حصانة الحدود، وقد بفتح هذا ليواب الجحيم.

فهل نستطيع ان نصدق انه «نصر دون حرب»؟

بل ومن قبل ان تبدو بشائر النظم الدولى الجديد او نذره، يجوز ان يسأل «المؤرخ الموضوعى» ان اراد ان تصدق موضوعيته: هل كانت الحرب الباردة التى انتهت الى «النصر دون حرب» هل كانت باردة فعلاً؟

فيما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية (الساخنة) ونهاية الحرب الباردة شهد العالم ٢٠ حرباً وصفت بـ «الطبيعية» وصغيرة، لم تكن أصلياً قطاب النظام القديم بعينها، وكن نهجت غالباً الا تحرق فيها هذه الاصابع، ربما فهما هذا الكبيرين من هذه الحروب - فيتنام وأفغانستان - وفى هذه الحروب المدينة والمدينة سالت دماء ملايين الناس، ولم يقف الدمار عند حد ثروات الأمم وأذواق شعوبها، بل امتد الى الطبيعة ذاتها.

وكان هذا كله ضمن الصراع فى سبيل «استعادة العالم» القديم. وهي الاستعادة التى تسمى الان «النظام الدولى الجديد».

حققت شوطاً غير قليل على طريقه، ولو قد طويله وإلى حد يوحى بأن ماتحقق قد استقر.

وكان كيسنجر اعتبر نفسه التجسيد الحى لمفاه الأعل: مترنخ. ويبدو الان كيسنجر ان «استعادة العالم» القديم قد تحققت، ويقال لنا انها تحققت دون حرب.

فهل هذا صحيح؟ قد يغض المؤرخ الموضوعى النظر عن الدماء التى سالت على أراضي الاتحاد السوفيتى السابق فى المنازعات القومية، ومن باب أولى عن دماء الطلاب التى سالت فى بكن، فهذه، ورغم فداحة الدم البشرى، تعتبر ثمناً طفيفاً لنظام دولى جديد، وقد يكون لنظر «المؤرخ الموضوعى»، ان ينهنا إلى ان مسلسل من دماء فى المنازعات القومية بين الجمهوريات السوفيتية السابقة وداخلها، لا يلقى ان تلك الثورة الكبرى فى القوة العظمى السابقة تتحقق صلياً، بالقياس النسبى إلى معرفته التاريخ من ثورات.

لكن نظرة «المؤرخ الموضوعى» هذه لا تستطيع ان تقدم لحدا، بسهولة او بصعوبة، بغض النظر عن الدماء التى تسيل مع تفتت الاتحاد اليوغوسلافى، ولا عن دماء الاف القتلى فى الصومال، ولا عن الدماء والدمار فى حرب الخليج، وما قد نراه، ولا يمتنى احد ان يراه بشأن ليبيا فى يوم قد يكون قريباً.

ولقد تثبت التطورات اللاحقة، ان ماسال حتى الان من دماء، وما حل حتى الان من دمار فى سبيل «النظام الدولى الجديد» ليس سوى مقدم الثمن العاجل لهذا «النظام الدولى الجديد».

فالشاهد ان منبع بعض صنابير الدمار التى بدأت تتدفق ثمناً للنظام الدولى الجديد، هي نتيجة مباشرة لانهايار مبدأ «حصانة ما استقر بعد الحرب العالمية الثانية من حدود». فقد كان هذا المبدأ ركناً اساسياً من

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

كلمة الرياض

النظام العالمي الجديد .. وهم.. أم حقيقة؟!

لكن السؤال المثار، وماعدا على نطاق العالمين الثاني، والثالث، وهل هناك خطة طويلة في تقايل الاغنياء عن جزء من ثروتهم لتلك القطاعات، وان مبدأ المشاركة في هذا الكوكب لا تحتل التخريب المتعمد للبيئة، او تفشي الحروب والاوبئة، والمجاعات وان بقدرة دول المركز مساعدة شعوب الهامش على استغلال امكانياتها، ولو بالخروج من حدود الفقر الى الاعتماد على الذات حتى يمكن تأمين واحة سلام عالمي، ام ان ما قيل عن النظم العالمي الجديد، ليس إلا تدويرا للسلطة العالمية وانتقالها الى لاعبين جدد بقوى اقتصادية، واسلحة تقنية جبارة لتزيد مجال الفجوة الكبرى بين دول التقدم والتخلف، لتخلق عالمين منفصلين وغير متجانسين مع ما يتبع ذلك من احتمالات سلبية لا يستطيع احد التنبؤ بها؟

هناك من يشير الى ان الضرورات الحتمية التي يشترك بها اعضاء هذا الكوكب تفترض نظاما اكثر عدلا لان مخاطرة كونية، كبرى تفرض هذا الاتجاه، إذ لم يعد هناك من تحمي امواله وتقنياته فيما لو اصبحت هذا الكوكب يدخل نطاق الخطر، بل ان ما عدته الدول الغنية من تقدم، هو سبب مباشر في علاقة البيئة بتلك النتائج التي بدأت تبرز سلبياتها من تلوث، وصعود لدرجات الحرارة، وقجوات الازنون التي تعد حالة انذار خطيرة للعالم كله..

عموما ليس هناك من يملك تصورا متقاسما تجاه عالم لا تزال تسيطر عليه الانانيات والعنقيات والقوميات المتصارعة، وليس هناك من يتصور ان التضحيات سوف تأخذ شكل عالم فاضل، لان تحقيق مثل هذه النتائج يحتاج الى ازمة، وروابط اخلاقية لاتزال قيد الاحلام..

بعد خروج الشيوعية من اطار المنافسات الايدلوجية بسقوط الاتحاد السوفياتي، وخروج الدول الاوروبية الشرقية عن ذلك الستار الحديدي، وبروز الرأسمالية كقوة مهيمنة على منهج الاقتصاد العالمي، جاء من يطرح مصطلح «النظام العالمي الجديد» ومع ان هذا المفهوم لم يوضع بعد تحت الاختبار الحقيقي إلا في حرب تحرير الكويت، حيث تم اجماع عالمي على رفض تغيير الخرائط بالقوة او استعمال السلاح في اثناء هوية بلد، فإن الوضع مازال محل جدل طويل، لأن نظاما دوليا لا يحقق توازنا في الدخول، وعدم تهميش قطاع عالمي ضخم اطلق عليه العالم الثالث، والذي لايزال مركز الفلاقل، والحوادث، واهمال البيئة، ومقر المجاعات ومستودع الامراض، فحين مثل هذا النظام يظل ناقصا، وافترض نجاحه محصورا في العالم الغني والمستغل بنفس الوقت كل ثروات هذا الكوكب..

واذا كان تاريخ العالم قد قبل هيمنة القوة، ثم كان توزيع النفوذ بين امبراطوريات عظمى، تحولت مع الظروف الزمنية الى مجرد دول، لتحل اخرى، فإن قطبي القوة بين الاتحاد السوفياتي القديم، وامريكا والذي تنحى عنه السوقيات بفعل خطا النظام الشيوعي وتجاوزته منطق العصر، فإن امريكا التي تقف الآن كقوة منفردة، تشعر ان الهيمنة القادمة على قيادة العالم، لابد ان توفر شروطا قاسية، أقلها ان تكون سلة الاقتصاد العالمي بيدها، وهو امر، ينظر العديد من المحللين السياسيين، وعلماء المستقبلات صعب. إن لم يكن مستحيلا، وسط مداخلات المصالح الاقتصادية بين اقطاب امريكا، واوربا، وآسيا، وان التبعية القديمة قد خرجت عن نطاقها، الى تشكيل قوى اخرى، قد تكون أقل من حجم امريكا، ولكنها تتسار معاً في رسم سياسة المستقبل البعيد بنفس الندية، ومواقع القوة..

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٢ ابريل ١٩٩٢



النظام العالمي الجديد؟

اتخاذ القرار. ونجد ان معظم الدول العربية التي يأتيها الدور للتمثيل في مجلس الامن لا توفق في التعامل مع ذلك المجلس مما يفقدها ادنى نسبة من التأثير او التغيير على الرغم من سيطرة عنصر الضعف في الجانب العربي..

• تفكك الانظمة والمؤسسات السياسية والعسكرية المرتبطة بالنظام السابق وعلى رأسها كتلة عدم الانحياز التي تعيش الآن في مرحلة تتسم بانعدام الوزن فبدلاً من ان يتجه اعضاء هذه الكتلة لاعادة صياغة مسوغات بقائهم انشغلوا في مناقشة امور تعود الى مرحلة النظام السابق وبعبارة كل البعد عن التطورات الجديدة..

• بروز مشروع الهجرة اليهودية السوفياتية على السطح والبدء في تنفيذه بالاستفادة من الاوضاع الجديدة وغياب عنصر الحرب الباردة وفي الوقت الذي يندد العرب والمسلمون بهذا المشروع بدأت مراحله وللأسف الشديد متكامل وتنفذ حسب خطة مرسومة ووفق استراتيجية ذكية تركز على العمل لا القول..

من خلال هذه التطورات المختلفة التي تشكل الجزء القليل من واقع التطورات الشاملة التي حدثت في السنوات الاخيرة يمكن ان نلمس مدى تأخرنا نحن للعرب والمسلمين في الاستجابة لتحذ قادم اكثر صعوبة وتعقيداً من المرحلة السابقة.

فما ترى هل نستمر في الحديث عن القشور والايديولوجيات ونترك البنية التي بدأت تتشكل بطرق مختلفة؟

نحن مطالبون بالتفكير وبشكل سريع جداً في صياغة مشروع عربي واسلامي للتعامل مع هذه البنية الدولية الجديدة التي بدأت تأخذ شكلاً مختلفاً عن الماضي. نحن مطالبون بالابتعاد عن المسار العاطفي البحث والاتجاه نحو العمل الجاد للمشاركة في هذا النظام العالمي الجديد بشكل يتفق مع معطياتنا الاسلامية.. والله من وراء القصد..

الكثيرون معظم جوانب التطورات الدولية الاخيرة **يحدوك** والعوامل التي تساندها وتوجه للغالبية من احداثها. ولكن تبقى قضية مهمة وهي عدم ادراك الاطار العام لهذه التطورات والنتائج المستقبلية المرتبطة بعالمنا العربي والاسلامي. ولن ابالغ كما يفعل البعض في وصف دوافع هذه التطورات ولكن يبدو لنا حتى الآن ان عالمنا العربي والاسلامي لا يزال بعيداً عن الخيوط التي تنسج من جراء هذه التطورات بل لا نزال متأخرين في فهم واقع تلك التطورات والطرق المتوقعة التي يمكن ان تسلكها في شتى انحاء العالم ونصاب بعنصر المفاجأة حين نسمع عن بعض الاحداث من خلال الوسائل الاعلامية المتنوعة..

واذا رجعنا قليلاً الى الوراء وتابعا بدقة ما حدث خلال السنوات الاخيرة وحاولنا ان نحلل تلك التطورات من واقع مدى استفادة العالم العربي والاسلامي من نتائجها لوجدنا انفسنا في موقع هزيل ومن اهم تلك التطورات والنتائج التي ترتبت عليها:

• انهيار النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية والقائم على تقسيم المصالح بين كتلتين رئيسيتين تشكلتا في اطار عسكري معروف بحلف وارسو وحلف الاطلسي. وبالنظر في رد فعل العالم العربي والاسلامي تجاه هذا التطور نجد انه لم يتم بصورة تتناسب مع الوضع القائم حيث لا نجد اية تطورات تشير الى تحويل معظم السياسات العربية للتفاعل مع هذا الحدث الجديد..

• انتهاء الحرب الباردة المرتبطة بالنظام العالمي السابق وتغير معظم مفردات السياسة الخارجية الدولية واليوم نجد ان بعض الدول العربية والاسلامية لا تزال تعيش في ظل تلك المرحلة السابقة وتستخدم اسلوب الحرب الباردة وتتكئ على ارضيتها التي تحطمت وتناثرت جوانبها بعيداً..

• تناؤل دور الجمعية العامة للامم المتحدة وازدياد قوة مجلس الامن مع تحكم الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية في مجريات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٢٢٠ أبريل ١٩٩٢

هل يكون القرن الحادي والعشرون اوروبيا؟

مشاكل العرب مع «اللحظة المؤقتة» للنظام الدولي

علي ابراهيم يكتب من لندن عن الجدل الدائر في العالم العربي عن التغيرات العالمية وتشكيل النظام الدولي الجديد وتأثيره على المنطقة، ويرى ان الفترة الانتقالية او «اللحظة المؤقتة» التي يعيشها العالم اليوم تجعله عصبيا، ويرى ان هناك مجالا لبروز اوروبيا الموحدة كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، ولكن بالنسبة للعالم العربي فإن المصالح الاقتصادية وحدها هي التي ستحدد علاقة العالم العربي بمراكز النظام الدولي الجديد بعد ان يتشكل.

مقولة النظام العالمي الجديد خرجت بعد الغزو العراقي للكويت والاتجاه الواضح في العالم العربي هو عدم الارتياح الى فكرة وجود قطب واحد في العالم، وهذا مفهوم لانه يقلص هامش الماوراء السياسية على المستوى العالمي، وبالتالي يقلص فرصة الحصول على مناسيب من التناقضات التي تحدث بين القوى الكبرى. واذا كان الوضع العالمي الحالي، سواء اكان لحظة مؤقتة ستنتهي الاوضاع بعدها ام تقرر وضعها دائما، يؤكد ان الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة حاليا في العالم عسكريا واقتصاديا فانه من السذاجة تصور ان هناك قوة في العالم هي التي تشجع كل الخيوط بينما يقف الآخرون ككمالة عدد، فهذا لم يكن يحدث في ايام الحرب الباردة عندما كانت توجد قوتان عظميان، وحاليا، ومستقبلا، وإلا فما معنى هذا الصراع الدائر على المستوى الاقتصادي والحرب التجارية بين الولايات المتحدة واوروبيا واليابان والتي تعرقل مفاوضات تحرير التجارة العالمية، الجات، حتى الآن.

والاطراف الثلاثة قوى عظمى بالمعيار الاقتصادي فالولايات المتحدة هي اكبر سوق استهلاكية في العالم ومازالت تتفوق في بعض نواحي التكنولوجيا الحساسة على القوتين الاخرين، بينما اليابان هي اكبر مستثمر في التوسع الاقتصادي وتتمتع باكبر فائض تجاري يصل الى ١٢٠ مليار دولار سنويا، واوروبيا الموحدة تحمل امكانيات ضخمة كأكبر سوق محتملة في العالم، اذا سارت خطوات الوحدة كما هو مخطط لها، ولكن في الوقت الحاضر فإن الولايات المتحدة تتفوق على اليابان واوروبيا في انها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى في نفس الوقت.

ويتفق عدد ليس بقليل من المحللين السياسيين والاقتصاديين على ان اوروبيا هي القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة في القرن المقبل بحكم عوامل كثيرة منها تنوعها الثقافي والحجم الضخم لهذه السوق في حالة وحدتها، اضافة الى المستوى التعليمي العالي لمواطنيها، وهي تتميز عن اليابان الاضخم حاليا بانها سوق ضخمة في حد ذاتها بينما اليابان مضطرة الى الاعتماد على الخارج، فمحور اقتصادها هو التصدير،

في كل العالم العربي هناك حديث مستمر على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي بين المفكرين والباحثين عن التغيرات الدولية وتفكك الاتحاد السوفياتي والنظام الدولي الجديد الذي مازال في طور التشكل، والسؤال محوري هذه الاحاديث هو هل تنفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بالعالم فيما تبقى من التسعينات والقرن الحادي والعشرين ام ان هناك قوى اخرى ستتنافس معها النفوذ والدور؟

ويستنتج من الإلحاح في طرح السؤال في كل الاحاديث حالة القلق السائدة في المنطقة من تأثيرات هذه التغيرات على اوضاع المنطقة التي يبدو ان التغيير كان مفاجأة لها بعد ان عاشت لفترة تزيد على ٤٠ عاما رتبته فيها سياساتها على الاستفادة من التناقض بين قوتين عظميين، ويبدو انها مازالت تحاول بصعوبة ملاحقة التغيرات المتلاحقة التي تحدث في العالم.

وفي مناسبتين اخيرتين ظهر هذا القلق، ففي البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي الثالث في بيروت في نهاية الاسبوع الماضي والذي شارك فيه ٨٠ مثقفا وسياسيا عربيا من اتجاهات متعددة جاء، ان النظام العالمي يمر «مرحلة انتقالية» من نظام الثنائية القطبية الى صيغة اخرى لم يتم تشكيلها بعد، وان كانت تشير بمعايير اللحظة الراهنة الى هيمنة اميركية واضحة، غير ان عمق الازمة البنيوية للرأسمالية الاميركية والصعود الظاهر لمراكز قوى جديدة يجعل من هذه اللحظة الراهنة لحظة مؤقتة في المنظور التاريخي.

وقبلها باسبوعين، في ندوة اخرى في القاهرة تحدث فيها رسميون، قدمت وجهتا نظر حول ملامح النظام الدولي الجديد، الاولى تؤكد انه نظام تنفرد فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة والثانية ترى ان اوروبيا الموحدة هي القوة العظمى الجديدة التي ستتنافس الولايات المتحدة.

وليس العرب وحدهم هم الذين يجدون صعوبة في ملاحقة ما يحدث في العالم من تغيرات، فالعالم كله معهم بما في ذلك الدول الصناعية كلها، ولكن مشكلة العرب انهم طرف مقلق اكثر منه فاعل في هذه التغيرات، فضلا عن انها اول منطقة في العالم شهدت تطبيقات هذا الوضع او النظام العالمي الجديد سواء في ازمة الخليج او في الازمة الحالية الخاصة بليبيا، وحتى



وبالتالي فهي معتمدة كثيرا على العالم الخارجي بما يجعل مناعتها الداخلية اصعب

ولكن مسألة أوروبا هذه ليست امرا مسلما به، فرغم اتفاقيات الوحدة التي اقرت في قمة ماستريخت اواخر العام الماضي فإن هناك الكثير من المشاكل والحساسيات التي يتعين على الأوروبيين اجتيازها بين السوق الأوروبية نفسها وفي ما يتعلق بوسط وشرق أوروبا، وإدماج هذه الاقتصاديات في البيت الأوروبي الكبير.

أما الولايات المتحدة فهي بحق القوة العظمى السياسية الظاهرة على السطح حاليا، ولكنها تواجه مشاكل اقتصادية حادة في عالم سيكون المعيار الأساسي فيه هو الاقتصاد، وتعاين من قصور في نظام التعليم والاستثمار في التدريب مقارنة بمنافساتها الاقتصادية، والدولة هناك تدرك ذلك وتحاول معالجة أوجه القصور من أجل المحافظة على موقعها أمام الدول الأخرى في القرن المقبل.

ومن الطبيعي في لحظة انتقالية كهذه، يعيشها العالم، ان يكون هذا العالم عصيبا وان يكون الصدام عنيفا اذا احسنت احدى القوى ان هناك من يقف امام مشروعها.

وهذا ما يتعين على السياسيين والمفكرين وصانعي القرار في العالم العربي ادراكه، فم سواء كان النظام الدولي المقبل أحادي القطب او متعدد الاقطاب فإن هناك واقعا لا تملك المنطقة كثيرا لتغييره، وهي مضطرة للعب على ايقاعه، ولكن الفترة الانتقالية هي عادة التي قد تصاحبها توترات نتيجة احتلاط التصورات او فهم خاطئ، وهو ما يجب تجنبه منعا للخسائر حتى يستقر العالم.

واذا كانت أوروبا بحكم الجوار الجغرافي، ووجود جاليات عربية مهاجرة كبيرة فيها اقرب الى فهم المعادلات المعقدة للمنطقة وأميل الى مراعاتها فإن المصالح هي التي تحكم علاقات اي قوة بالعالم العربي، وهي مصالح اقتصادية في المقام الاول.

وكما هو الحال بالنسبة الى هذه القوى التي تسعى الى تحقيق تفوقها عن طريق الاقتصاد فإن هذا هو ايضا الحال بالنسبة الى الدول العربية التي تحتاج اذا ارادت حصة مناسبة لها في عالم الغد ان تلجأ الى الاقتصاد والتنمية بأي ثمن وليس باستخدام العبارات البليغة التي مدلولها، ولا يعنىها حقا اصحابها.

وفي هذا الصدد فإنه لا ينبغي ان تغيب حقيقة ان الاهتمام العالمي بتحقيق استقرار المنطقة وتهدة التوتر فيها بعد حرب الخليج، الباعث الأساسي له، هو اهداف اقتصادية في المقام الاول، فهذه المنطقة تحوي اكبر امبياطرات نعط في العالم، وهو مصدر الطاقة الرئيسي للالة الصناعية العربية، وبالتالي فإن المصلحة هي ان تستقر هذه المنطقة حتى تستمر امداداته بشكل هادئ وبدون ازمات.

وليس في ذلك اي عيب، فالاعتماد المتبادل احد الظواهر الاساسية للعالم على اعتاب القرن الحادي والعشرين، وليس من مصلحة احد الانعزال. ولكن النجاح هو في توظيف هذا الاعتماد في ما يحقق اكبر مصلحة ممكنة، وهذا ايضا بدوره لا ينفي اهمية قيام سوق اقليمية في المنطقة توفر المناخ المناسب من اجل ان تنفس اقتصاديات المنطقة بملء رئتيها، وبما يجعل موقعها اقوى تفاوضيا في علاقاتها مع القوى والمناطق الأخرى في العالم.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٦ ابريل ١٩٩٢

مرحلة أمن وسلام أم هيمنة من نوع آخر

مسيرة النظام الدولي الجديد



ريجان وجورباتشوف: بداية التفاهم

عرض: خديجة بنيس

«النظام الدولي الجديد» عبارة تتداولها الامن والاقلام باستمرار وتتضارب الآراء بحدّة حول مفاهيمها، فهناك من يرى انها تعني نشأة عالم يحنوي على كل مقومات الامن والسلام، وهناك من يرى انها تعني انهيار الكتلة الشرقية وفتح الباب على مصراعيه امام الهيمنة الغربية، وهناك من يرى انها الفرصة السانحة للمجتمع الدولي لوضع نسق يضمن حياة افضل لأجيال المستقبل.

ومعلوم انه كلما اتجلى غمام الحرب عن سماء البشر سارع الناس الى البحث عن السبل الكفيلة لتفادي وقوع الكارثة من جديد. فبعد الحرب العالمية الاولى تأسست عصبة الامم، الا ان سلطتها كانت جد محدودة بل ان هياكلها كانت تحمل في طياتها بذور حرب اوسع واشنع. وفعلًا، دارت وهي الحرب العالمية الثانية مسجلة بذلك النهاية الفعلية لعصبة الامم، وما ان انتهت حتى سارعت الدول الكبرى الى تأسيس منظمة الامم المتحدة بلعدها سامية ترمي الى التعايش السلمي بين الكتلتين الشرقية والغربية. وما ان افلتت الستينيات حتى بدأ شبح الحرب يلوح في الافق من جديد، فطبع ذلك العقد بالحرب الباردة بين القوتين العظيمتين ومن يدور في فلكهما. الا ان للذوق المر للحرب العالمية الثانية كان دقما يذكر انشؤلين بعقبة ما قد يكون في حالة اندلاع حرب معلنة. وجاءت التسعينيات معقلية جديدة، عقلية الانحراج. وترامن ذلك مع تطور فكرة عدم الانحياز بشكل جلي، خصوصًا بعد مؤتمر القمة للدول الأعضاء الذي عقد بالحرائر في سبتمبر (ايلول) ١٩٧٣ حيث وجه المؤتمر نداء الى بناء صدام اقتصادي دولي جديد.

الانفتاح الجديد

اشهر معنونة حتى اصبح العالم يرى
عن كذب، ولأول مرة، الوجه الحقيقي
للاتحاد السوفياتي الذي اخذت
مشاكله تزداد حدة يوما بعد يوم،
فتداعت اركانه ومعها اركان الانظمة
التي كانت قائمة في المعسكر الشرقي.
فانقذت نار القومية وظهرت الى الوجود
دول كانت قد اختفت واخرى لم توجد
من قبل ككيان قائم بنفسه اصبحت
حاليا تتمتع بكامل حقوقها كعضو في
منظمة الامم المتحدة. فتعالت الاصوات
من جديد مطالبة بالبحث عن نظام دولي
جديد، وهذا بالضبط هو الموضوع الذي
تناوله بالدرس احمد شرف في كتابه
«مسيرة النظام الدولي الجديد قبل
وبعد حرب الخليج» الذي صدر اخيرا
عن دار الثقافة الجديدة للنشر. وبعد
مقدمة شائعة عن المراحل التي مر بها
المجتمع الدولي عبر القرن العشرين،
وصل الكاتب الى اواخر الثمانينات
وبداية التسعينات، اي الى انهيار
الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة
الشرقية واندلاع حرب الخليج
ونهايتها.

وفي رأي الكاتب، فسان حرب
الخليج «كشفت جوهر أحداث أوروبا
الشرقية وشرحتها»، وكثيرون هم الذين
اعتقدوا في نهاية الانظمة الشيوعية
وضعت الحجر الأساس لبناء صرح
نظام دولي جديد بمفاهيم جديدة
قوامها التعاون الدولي والتكاتف في
مواجهة الاخطار المحدقة ببني البشر.
الا ان حرب الخليج اوجدت تفسيراً
آخر في عقول الكثيرين ايضا وهو انها
اكملت انهيار نموذج اجتماعي امام

ويعتبر بعض الملاحظين ان هذه
الخطوة ساهمت بشكل فعال في الحدث
على التفكير في ايجاد نظام دولي
جديد على الصعيد السياسي الا ان
الهوة كانت جدد متسعة بين
ايدولوجيتي الشرق والغرب، وكلما
حاول المجتمع الدولي تبني مشروع
بناء، تقدم به احد الجانبين، هدد
الطرف الاخر باستخدام حق
الاعتراض، فتجمدت كل اليات تطوير
النظام الدولي، واستمر الوضع كذلك
الى ان جاء ميخائيل جورباتشوف الى
كرسي الزعامة في ما كان معروفاً من
قبل بالاتحاد السوفياتي، فدعا هو
والرئيس الامريكى ريجان ومن بعده
بوش ورتيسة الوزراء لبريطانية آنذاك
مارجريت ثاتشر، الى سياسة الانفتاح
والى توحيد دول العالم ازاء الاخطار
التي تهدد البشرية كلها بصرف النظر
عن اختلاف انظمتها السياسية
والاجتماعية والاقتصادية. وقد شهد
العالم مثالا لذلك التضامن الذي
يتجاوز الحدود التي تفرضها
الايدولوجية بعد حادثة تشيرنوبيل حين
ارسل المفاعل النووي السوفياتي
سحابة نووية لم تنج من اثارها بعض
المناطق في أوروبا الغربية (اذ ان
ضربوا الحق ببعض المناطق في
سكتلندة). فبات من الضروري قيام
العالم قومة رجل واحد لمواجهة تلك
الخطر الذي لم تستطع الحدود
الجغرافية ولا الجمالوك ولا وسائل
الدفاع القومية على الحد من اثاره، ولم
يتوقف المشكل الا بعد ان وضع الناس
اليدين في اليد تاركين جنبا الخلافات
السياسية والايدولوجية. وما هي الا

أما باقي السكان فهم أبناء العالم الثالث الذين كانوا رازحين تحت نير الاستعمار.

الحرب الباردة

ويطبيعة الحال فقد أدت هذه الحقيقة إلى ظهور نظام دولي جديد قائم على الصراع الإيديولوجي بين نظامين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين مختلفين، يحاول كل منهما جلب أكبر عدد من الشعوب تحت جناحه، وجاء اختراع السلاح النووي ليضفي صبغة أخرى على هذا النظام، فجرت جنون السياسة وبخل الجميع في سياق محموم حول التسليح، دفع بدوره إلى ظهور الحرب الباردة. وسرعان ما دفع التسارع نحو التسليح النووي إلى إيجاد ثورة تكنولوجية كبرى، فتطورت وسائل الاتصال والمواصلات، وقربت المسافات وأصبح العالم أصغر بكثير مما كان عليه، إذ أصبح التنقل بين قطاره بفأس بالساعات لا بالأشهر والسنوات. وهذا بدوره أوجد نوعاً جديداً من الوعي. فقد أصبح المسؤولون واعين كل الوعي بخسرة التعايش السلمي بل ضرورة التعاون الفعلي. فكثر التنظيمات والتشريعات الدولية وتنامى دور منظمة الأمم المتحدة كمسير لحل المشاكل سلمياً، ومحاولة القوى العظمى التوصل إلى نتائج إيجابية دون اللجوء إلى مواجهات. بيد أن ذلك النظام الذي كان قائماً إلى غاية الثمانينات لم يلبث أن ظهرت فيه علامات التآكل وبدأت المشاكل تتقافه من جراء الأزمات والحروب

آخر. إلا أن الكاتب لا يتفق مع هذه النظرية. فحياة البشر، يقول المؤلف، حياة نابضة بكل معاني الصراع والتناقض، ولا يمكنها أن تتور حول قطب واحد، خاصة إذا كان ذلك القطب قائماً على القوة العسكرية وحدها، أو حتى على القوتين العسكرية والاقتصادية، في عصر يتنامى فيه الوعي الإنساني بالحرية والمساواة. ولإعطاء فكرة عن كيفية ظهور نظام دولي جديد، فقد استشهد الكاتب بما حصل بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت نهايتها فعلاً ظهور نظام عالمي جديد كانت مقوماته بروز النظام الاشتراكي كحقيقة نولية تستند إلى تشكيلة اقتصادية واجتماعية متناقضة مع ما هو معمول به في الدول الرأسمالية. وبالرغم من أن النظام الاشتراكي ظهر في الاتحاد السوفياتي غداة الثورة البلشفية عام ١٩١٧، فإنه لم ينتشر كنظام خارج الاتحاد السوفياتي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذكر الكاتب بقوله مستالين الشهيرة في هذا الصدد، إنها (الدولة الاشتراكية) مجرد جزيرة من الاشتراكية في بحر مغلطم من الرأسمالية، فكان الصراع إذاً قائماً بين الدول الرأسمالية التي كانت كل منها على حدة تحاول مد نفوذها الاستعماري وتمديده كما وكيفا. ولكن، بعد انتهاء الحرب وبدلية عهد الاستقلال بالنسبة للمستعمرات، أصبحت الاشتراكية تحكم في ٣٥ في المائة من مجموع سكان العالم مقابل ١٦ في المائة تعمل بالنظام الرأسمالي

مستقبل الأمم المتحدة

وكثيراً ما نسمع في أيامنا هذه الحديث عن الدور القلائد للامم المتحدة (وخصوصاً مجلس الأمن الدولي) في إطار النظام العالمي الجديد. إلا أن الكاتب يرى بأن للنظرة الدولية أصبحت تنهج بمنهج الاوامرية التي تؤمن بالامتنثال ... والا ... ويذكر بأن منظمة الامم المتحدة لم توفق فعلاً في معالجة المشاكل التي ليست من أجلها غداة الحرب العالمية الثانية. ناهيك من مواجهة المشاكل التي تستجد في العالم حالياً. وبالتالي فإنه ينصح بالتمسك بالامم المتحدة كصيغة تنظيمية دولية تمثل حداً أدنى يمكن أن يعالج بعض الاوضاع. إلا أنه من اللوجب أمثال اصلاحات عليها حتى تستجيب للثنية التحقيقية الاجتماعية والسياسية والانسانية والاقتصادية للعالم الراهن. وإلى جانب ما سلف، فقد قام الكاتب بصياغة تصور يعكس رؤية أبناء العالم الثالث للنظام العالمي الجديد المنشود. ويمكن القول أن الكاتب ابدى الى حد بعيد تأثراً بالنسق الاشتراكي، والحديث هنا لا يعني الاشتراكية كما عاشتها شعوب الاتحاد السوفياتي سابقاً والدول الشرقية وإنما النسق الاشتراكي المثالي الذي يرمي الى انتهاز سياسة تقريب الهوية الاقتصادية واجتماعية وثقافية بين أبناء العالم، والضرب على يد كل من يحاول فرض هيمنته على شعوب الأرض أياً كان مصدره ومهما كان اتجاهه السياسي او الاقتصادي او العائدي. وقد أفلح الكاتب في تسليط الضوء على عدد هائل من المواضيع والنظريات الى درجة تجعل من كتابه مرجعاً علمياً (رغم أنه لا يخلو من مواقف شخصية في بعض الأحيان) لكل من يرغب في فهم اعمق للمرحلة التي تمر بها حالياً والتي تشهد ميلاد ما قد يصبح نظاماً دولياً جديداً.

مسيرة النظام الدولي الجديد
قبل وبعد حرب الخليج
بقلم احمد شرف
الناشر: دار الثقافة الجديدة

الاقليمية ومواقف النظام الدولي من قضايا حقوق الانسان والارهاب ... الخ. فبات السؤال المطروح هو: هل يمر العالم بنظام دولي مريض يلزم ايجاه العلاج اللازم له، أم أنه يعيش في عالم تتصدع اركان نظامه وبالتالي يجب تغييره والبحث عن بديل؟ يجيب الكاتب على هذا السؤال بقوله أن التغييرات والسورة التي حدثت بها تلك التغييرات جعلت النسق القديمة أمراً تجاوزته الاحداث. فاصبح من الضروري بالتالي البحث عن بديل مع اخذ ما كان يعين الاعتبار لكون التاريخ بنفسه مسار لحدث مرتبطة بعضها ببعض.

الثورة التكنولوجية

ومضى الكاتب قائلًا أن مقومات النظام العالمي الجديد تجد جنورها في الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعرفها الساحة الدولية منذ بداية السبعينات فنفتحت بمجلة الاتصال والمواصلات قداماً وظهرت مفاهيم واساليب الانتاج على جميع الاصعدة، وفي النمو غير المتكافئ بين الدول والمجتمعات وفي الازمة للعامة التي تمسك بكل النظم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ويرى بلن أي بناء للنظام الدولي المنشود لا يتعامل مع كل هذه المعطيات ويغيرها سيطر ناقصاً ومهدداً بالانفجار، سواء على المستوى الفكري او القيمي او التنظيمي.

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٢٦ أبريل ١٩٩٢



٥ رؤية سياسية

بقلم: د. صدقة يحيى فاضل

نكبة «النظام العالمي الجديد»..؟!:

لقد حطمت «ديسترويكيا» جورباتشوف، دولة الاتحاد السوفيتي.. بشكل كان يصعب حتى مجرد تخيله.. صحيح، ان الاتحاد السوفيتي - كدولة - كان معرضا للانهيار.. نتيجة قيامه على اساس غير مثبته.. ولكن جورباتشوف، تمكن بمساندة امريكا، من قتل ودفن الاتحاد السوفيتي، في وقت قياسي، عبر اطلاق صواريخ «رحمة» خاطفة، عز جسده المنهك.. بدلا من ضخ «المقويات» اللازمة.. في عروقه، كي ينهض.. ويشهد عوده - كما كانت بيريسترويكيا جوربي تعد السوفييت، وتوهم العالم.

ويزوال الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية - وحتى اشعار آخر - هي القوة العظمى الوحيدة، وتحول النظام العالمي.. من نظام القطبية الثنائية (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) الى نظام القطب الواحد..

كعرب ومسلمين، كان نظام القطبية الثنائية، أفضل «نسبيًا» لنا.. من النظام العالمي الحالي.. فقد كانت الولايات المتحدة (ومعها اسرائيلها) تخشى (قليلاً)، ردود الفعل العربية المضادة لسياساتها في المنطقة.. خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان - في الغالب - مستعداً للوقوف في صف العرب، تحقيقاً لمصالحه.. لو من باب «النكالية» بالولايات المتحدة.. والآن، زال نصير كبير للعرب.. وارتاحت الولايات المتحدة (والغرب)، وبدأت تعمل ماتريد.. دون ان يقف امامها عائق يذكر..

وكعادتها، في استغلال الفرض، والاصطياد في الماء العكر، كانت اسرائيل تستفيد كثيراً من النظام الدولي السابق «نظام القطبية الثنائية الصراعى» بطرق، واساليب شتى.. اهمها: تصوير نفسها - اي اسرائيل - للامريكيين بأنها الضمعة الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط، ضد انتشار الشيوعية.. والقاعدة الاساسية، لحماية المصالح الامريكية، و«انجاح» السياسة الامريكية في المنطقة. ونجحت اسرائيل في تقمص ذلك الدور (الوهمي).

ورغم ان انهيار الاتحاد السوفيتي، قد الفى هذا الدور الاسرائيلي المصطنع، الا ان النظام الدولي الحالي، يعطي اسرائيل فوائده اكبر.. لم تتوان اسرائيل لحظة، في استغلالها.. لمصالحها، ومصالح توسعها وعدوانها.. على الامة العربية. لقد انتهى مبرر لعب «دور مقاومة الشيوعية»، من قبل اسرائيل، الا ان النظام العالمي الحالي، يقدم لاسرائيل «مكاسب» ضخمة مختلفة.. معظمها على حساب العالم العربي. ولم يخف زعماء اسرائيل سرورهم البالغ، من تحول العالم، الى نظام القطب الواحد.. وتجسد هذا السرور في كثير من السياسات، منها ما أعلنته اسرائيل مؤخراً، من انها ستقدم لـ «جورباتشوف» جائزة.. قيمتها ٣٥ ألف دولار.. كمكافأة رمزية على «خدماته التاريخية لاسرائيل».. ان المتأمل في مسالة منح هذه الجائزة لجورباتشوف، سيتضح له ان اسرائيل تعطي جورباتشوف هذا المبلغ الشامه - كجائزة رمزية، معبرة عن الامتنان - لأن جوربي قد اسهم في اكساب اسرائيل بلايين الدولارات.. وجلب لها فوائد اخرى عظيمة، لا تقدر بثمن.

وبحصر سريع. له مكاسب، إسرائيل، من زوال الاتحاد السوفيتي. وحلول نظام القطب الواحد... كتنظيم عالمي «جديد»... يتضح ان ما حصل قد افاد اسرائيل. بشكل لم تكن تحلم به. ففي ظل هذه التحولات الكبرى، تحقق اسرائيل عدة مكاسب، من أهمها:

- ١- اضعاف الطرف العربي مستفيدة من الدور الأمريكي (المطلق) في العالم، وعبر زوال نصر قوي، يقف بجانب العرب - ولو شفاة.
- ٢- تمكين اسرائيل من «تطويع» الأمم المتحدة، والسيطرة على توجهاتها. وقراراتها، المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والمنطقة العربية.
- ٣- تدفق اليهود السوفيت (دون قيود) على اسرائيل.. في هجرة مكثفة، لم يسبق لها مثيل.. الأمر الذي يساعد في تقوية اسرائيل، وتمكينها من اقامة «اسرائيل الكبرى».. ومما يسهم في تحقيق هذه الغاية الخطيرة، هو تدفق المساعدات الأمريكية والغربية المختلفة. وبمقادير ضخمة، لمساعدة اسرائيل على استيعاب هذه الهجرة.
- ٤- المشاركة في فرض الهيمنة والوصاية والسيطرة على المنطقة.

ان ما يجري اليوم في المنطقة، يبين بجلاء، ان اسرائيل تجني هذه الثمار.. وهامو (مثلا) رئيس وزرائها، يقف أمام الملا علنا.. ويبيده مجلد ضخيم. يحتوي على أسماء ٤٠٠ ألف مهاجر يهودي جديد.. بدأوا في القدوم الى اسرائيل، منذ عام ١٩٩٠ م.. وسيكتمل عقدهم هناك، في العام القادم.

ولم يكنف شامير باعلان ذلك، بل انه يفاخر بأن هؤلاء سيتم توطينهم في انصبة الغربية (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.. ويلمع بأن ذلك يجب ان يتم عز حساب الولايات المتحدة والعرب.. ليحتفي الجميع فيما بعد، بقيام «اسرائيل الكبرى».. (على حساب حقوق وكرامة العرب).

وهناك احداث وتطورات مريرة اخرى معروفة.. لاتخفى على القاريء.. ولا تخفى أبعادها وملابساتها ومغازيها.

وأراني محتاجا الى اختتام هذا المقال الموجز، بسؤالين موزقين، هما

- ماذا أعد العرب لـ النظام الدولي الجديد؟^{١٤}

- لماذا، والأمر كذلك، يحاول بعض المراقبين الترويج لـ النظام العالمي الجديد، ويحاولون - جاهدين - تزيينه للعامة؟^{١٥}

المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: ١٢٨ أبريل ١٩٩٢

لقد كشف النقاب مؤخرا عن تعاون عسكري واسع النطاق امتد لسنوات طويلة وفي سرية تامة بين الصين الشيوعية واسرائيل في حقل تطوير الطائرات النفاثة المتطورة والصواريخ بعيدة المدى ، وجرى الحديث عن نقل الاسرائيليين لأحدث التقنيات العسكرية الأمريكية للصينيين .

وبعد الزيارات السرية المكثفة التي تبادلتها بكين مع تل ابيب على أعلى المستويات ، أصبحت الزيارات تتم الآن في العلن بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية ، وبرزت الصين جالبا وفد اسرائيلي برئاسة دوف ليرتسمان رئيس جمعية الصناعيين في تل ابيب ويمثل الوفد كبريات الشركات الاسرائيلية العاملة في حقول الاختراعات والتقنيات المتطورة والكيمياء والزراعة والنسيج والنسيجية والمصارف والمواصلات والتجهيزات الطبية .

وتؤكد التقارير الواردة من فلسطين المحتلة ، ان الاسرائيليين قد نجحوا في ابرام عدة اتفاقيات للتعاون بين الجانبين في مختلف مجالات الأبحاث العلمية والتقنية وخاصة تلك المتعلقة بأحدث انواع الاسلحة وبخاصة الصواريخ ، وكذلك في اقامة مصانع جديدة في شتى التخصصات ، وانهم ماضون في استغلال كل الفرص المتاحة لهم في هذا السوق البشري الهائل الذي يتنافس عليه الشرق والغرب .

لقد كانت للعرب والمسلمين عامة وللفلسطينيين خاصة علاقات متميزة مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية وبلدان أوروبا الشرقية ، ومن المفارقات العجيبة ان الصهانية هم الذين يحصدون الآن ثمار التطورات الهائلة التي شملت كل هذه الشعوب والبلدان ، بينما ينظر العرب الى كل ذلك بعين الحسرة والالام ، ومن واقع العجز والمرارة والغفل .



محمد صلاح الدين

مع كثرة الحديث عما يسمى بالنظام العالمي الجديد والانشغال بتحليل ما اسماه الرئيس الأمريكي جورج بوش ، القرن الأمريكي ، لا يكاد يوجد اختلاف يذكر على ان الصين الشعبية بكتافتها السكانية التي تجاوزت الالف مليون نسمة وحظها من التقنية الحديثة والصناعات الحربية والنووية ، تعمل احدى ابرز القوى الدولية الصاعدة ، وان بروز هذه القوة العظمى في القريب او البعيد ، خاصة بعد ان يقدر لها التحرر من اغلال التجربة الماركسية المزعومة ، يشكل عاملا مهما في تشكيل سياسات القوى الكبرى الاخرى سواء الامريكيتين او الاوروبيين او اليابانيين .

وفي غمرة انشغال العرب والمسلمين بمأساتهم وخلافاتهم وصراعاتهم ، كانت اسرائيل ولا تزال تعمل في سرية وتكتم ودأب على تطوير علاقاتها التقنية والعسكرية والاقتصادية مع العملاق الصيني الصاعد ، لكانما لا تكفيها السيطرة على سياسات القوى العظمى في الحاضر ، بل تريد ان تستحوذ على قوى المستقبل .

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٤ مايو ١٩٩٢

حرب الكويت والنظام العالمي الجديد

مجدي عمر

من مراسم.. وإشهار لتأكيد قيامها بدورها الجديد كقوة عظمى وحيدة.. ويكفل استمرارها لأطول فترة ممكنة في مواجهة القوتين الاقتصاديتين المتصاعدتين: اليابان وأوروبا الموحدة.. وكان احتلال العراق للكويت والموقف المتفجر في الخليج مناسبا تماما لهذه المراسم خاصة وأنه في منطقة تضم حوالى ثلثى الاحتياطي العالمي للبترو.. أهم مصادر الطاقة وعصب الصناعة والمواصلات.. ولعلنا الآن نقرب من السؤال الكبير.. ماذا أرادت واشنطن من حرب تحرير الكويت.. ومن إخراج السيناريو بهذا الشكل والحجم؟ وتعود بنا الذاكرة إلى نهايات الحرب العالمية الثانية.. وبعد استسلام ألمانيا وانتهاء الحرب في أوروبا.. وكانت بوادر هزيمة اليابان العسكرية واضحة.. وكان إعلان انتصار الولايات المتحدة وانتهاء الحرب في الشرق الأقصى مسألة وقت.. ثم فوجيء العالم بإلقاء أول قنبلة ذرية على هيروشيما.. ثم تبعها قنبلة أخرى على نجازاكي.. فهل كان من الضروري من الناحية العسكرية قصف هاتين المدينتين بالقنبلة الذرية.. الكثير من الاستراتيجيين والعسكريين يقولون لا.. والأمريكيون يقولون إنه كان ضروريا لردع المقاومة اليابانية العنيفة المتوقعة أثناء تقدم القوات الأمريكية لاحتلال اليابان.. وسواء كان هذا أو ذاك فالمؤكد أن استخدام القنبلة الذرية كان له دور عنيف من الناحية السياسية وكان رسالة واضحة للسوفييت والأوروبيين، رسالة للعلاقات السوفييتية المتحفة والذي النهم دول شرق أوروبا بعد أن حررها من الألمان، بأن يلتزم فقط بما اتفق عليه في مؤتمر يالتا وبوتسدام دون مغالاة. ورسالة للأصدقاء في أوروبا، والذين كانت تقلقهم شهية الاتحاد السوفييتي المفتوحة بأن المظلة الأمريكية قادرة على حمايتهم.. وللحق فقد كان استخدام السلاح الذري لأول مرة في التاريخ يعني الكثير في الفكر الاستراتيجي العسكري أولا: أن العالم قد دخل مرحلة الاستراتيجية النووية. ثانياً: أن التوازن العسكري قد مال بشدة لصالح واشنطن. ثالثاً: أن تملك واشنطن وحدها.. حتى هذا الوقت على الأقل.. سلاح ردع نووي تم استخدامه ميدانياً وحسم الحرب.. وبديهي أن هذا ما كان ليتحقق بنفس الوضوح لو أعلنت واشنطن أنها قد أجرت تجربة ذرية ناجحة في صحراء نيفادا. وهكذا كان الدوى الهائل لقنبلتي هيروشيما ونجازاكي بمثابة إشهار وإعلام لدور الولايات المتحدة كأول القوتين العظميين في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في لوس أنجلوس منذ عدة سنوات أول دورة رياضية تحقق عائداً مادياً صافياً قدر آنذاك بعشرات الملايين من الدولارات.. فضلاً عن المكاسب الدعائية والسياحية والإعلامية والمعنوية التي تحققها الدول التي تنال شرف تنظيم مثل هذه الدورات وتنفق في سبيل ذلك مبالغ طائلة.. ذلك أن بلدية لوس أنجلوس نجحت في تسويق الدورة من الناحية التجارية بشكل لم يسبق له مثيل.. وكما نجحت لوس أنجلوس في تسويق دورة ألعاب نجحت واشنطن في تسويق حرب.. حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت.

ورغم كل المؤتمرات والاتصالات والوساطات الدولية فقد كان التسويق للحرب على قدم وساق.. وساهمت الميديا الأمريكية بإمكاناتها في تسويق الحرب حتى خلقت رأياً عاماً دولياً يوافق على الحرب كإجراء لا مئاض منه وساعد التعنت العراقي.. والتعزق العربي على ذلك.. وتم التسويق على مختلف المستويات.. صناعي القرار.. رجال الأعمال.. السياسيين.. العسكريين.. مسئولى الإعلام.. بل والمواطن البسيط في أرجاء المعمورة والذي كان يتابع تطورات الأزمة بواسطة الـ C.N.N، أو الشبكات المحلية والتي كانت تنقل عنها بعد أن تفرغت هذه الشبكة تماماً للأزمة.. تنقل أخبارها من مختلف العواصم.. بل ومن بغداد نفسها.. وأصبحت الحرب هي الخيار الوحيد.. وهو بالصعب ماكانت تريد واشنطن.. فلماذا؟

لقد كان العالم، وحتى نهايات الثمانينات يعيش في ظل الأوضاع التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية.. والترتيبات التي اتفق عليها المنتصرون في طهران ويالتا وبوتسدام.. حيث أعيد رسم الحدود في أوروبا.. ووزعت مناطق النفوذ في العالم بين القطبين الجديدين واشنطن وموسكو.. يتركز كل منهما على عقيدة اقتصادية.. ويقود كل منهما تكتلاً سياسياً وحلفاً عسكرياً.. وبدأت الحرب الباردة.. واستمر الصراع بين العملاقين واتخذ صورا متعددة لم تصل أبداً إلى الحرب الساخنة.. ولو أنها حاربا بالوكالة في مناطق من العالم.. وتطورت الاستراتيجية من التقليدية إلى الذرية إلى النووية.. إلا عناصر الردع.. والردع المتبادل حافظت على التوازن العسكري الذي منع قيام حرب مدمرة خاصة بعد تطوير الأسلحة النووية ونظم الصواريخ العابرة القارات والمتوسطة والتكتيكية.. ثم بدأت عوامل التفكك في الكتلة الشرقية بعد الإزهاصات التي ظهرت في بولندا.. ورومانيا.. والمجر.. وامتد التفكك إلى الاتحاد السوفييتي نفسه.. وبدأ واضحاً أن إحدى القوتين العظميين قد دب فيها الوهن تحت ضغط المسئوليات الاقتصادية، وبدأ واضحاً أن العالم يدخل عصرًا جديداً تتبنا على قمته قوة عظمى وحيدة.. وظهر تعبير النظام العالمي الجديد.. وحتى تمارس واشنطن دورها الجديد فلا بد

حامساً: كان العراق محروماً من أي موارد مالية بعد قرارات الحظر وتجميد الأرصدة ومنع تصدير البترول ومع هذا ظل يستورد احتياجاته بما في ذلك إعاشة قواته تحت السلاح ووسائل التهريب أي بأضعاف قيمتها ومن خلال دول لا يمكنها اقتصادياً مساعدته أو إقراضه لمدة تزيد على ستة أشهر فكيف؟ وهل وجدت في بنوك الكويت مبالغ سائلة تكفي لإطعام شعب العراق كل هذه المدة؟

وبعد... فهل حققت واشنطن أهدافها من الحرب.. نعم فقد حققت الكثير وكّله في إطار تثبيت دعائم النظام العالمي الجديد.

أولاً: الممارسة الفعلية لمسؤوليات القوة العظمى الوحيدة في إدارة أزمة عالمية تتطور إلى أقصى مدى وهو استخدام القوة العسكرية. مع تجربة كل الأسس المستحصدة في إدارة الأزمات.. نقل القوات.. التشوين للعمليات.. استخدام الأسلحة الحديثة: مثل صواريخ باتريوت.. وطائرة الشبح.. إدارة معركة أسلحة مشتركة في منطقة حساسة من العالم.

ثانياً: التأكيد العمل على غياب موسكو في أخطر مشكلة دولية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.. وإظهار ذلك علناً أمام دول العالم الثالث التي كانت تبني مواقفها معتمدة على دعم الاتحاد السوفييتي.

ثالثاً: تحسس أحجام وقدرات الدول الصديقة والحليفة وقدراتها ومساهماتها في مواجهة الأزمات.

رابعاً: ترويض الأصدقاء وخاصة اليابان وأوروبا.. وإفهامهم أن قدراتهم الاقتصادية وصناعاتهم الهائلة لا يمكن استمرارها دون ضمان تدفق بترول الخليج أكبر احتياطي بترول في العالم.. والذي تقوم واشنطن بتأمينه بشكل مباشر وهو أمر له مقابل.

خامساً: رده أي قوة إقليمية تحاول تجاوز حجمها أو قدراتها أو الدور المسموح لها به في النظام الجديد.. أو أي من زعماء العالم الثالث يلحظ أن يلعب خارج الحدود أو يفتح مشاكل إقليمية غير مطلوبة.

سادساً: السيطرة على أسلحة الدمار الشامل.. ووضع حد لمحاولات الدول الصغيرة لتطويع قدراتها في هذا المجال.. خاصة أن في السوق علماء سوفييتيين من حول الكيوبنولت الجديد متاحين لمن لديه المال.

سابعاً: تخليص الشعب الأمريكي من عقدة هيتلر.. حيث فقد ٥٨ ألف قتيل دون تحقيق نصر.. مع إرجاع هذا الفضل للإدارة الأمريكية الحالية.. والحزب الجمهوري.

ثامناً: تصريف مخزون رايكسد من السلاح والنخمة والمعدات بقدر بيلاريات الدولارات.

ولا بد من الاعتراف بأن الأزمة أديرت باقتدار.. ولا يعني هذا عدم حدوث أخطاء.. بل حدثت أخطاء تكتيكية هنا وهناك ولكن بفضل مرونة الخطة العامة.. وبقية نظم الاتصالات والسيطرة أمكن المحافظة على الهدف الاستراتيجي.

النظام العالمي الجديد ترأسه الولايات المتحدة.. ولكنها لا تستطيع أن تديره وحدها.. واشنطن تدرك أن هناك أبواباً ومسؤوليات إقليمية لكل بقدر حجمه وقلته وقدرته على التأثير.. وستظل واشنطن متربعة على رأس التنظيم لفترة زمنية قد لا تطول كثيراً.. وهي لم تستطع أن تحتفظ باحتكار السلاح النووي إلا لسنوات معدودة ثم لحقت بها موسكو.. ثم بريطانيا وفرنسا.. بل ودول أخرى مثل الصين والهند.

والأرجح أننا سنبصرنا إلى نظام متعدد القوى.. وإلى الأقل قوتان على الأقل مؤهلتان لذلك هما اليابان بقوة اقتصادية هائلة.. وتقوى تكنولوجيا.. وإدارة متميزة وأوروبا الموحدة التي تضم أربع دول من الدول السبع للصناعة الكبرى.. وسيستمر الصراع وإن اختلفت أشكاله طبيعة البشر والأمم والشعوب أن تتنافس وتتصارع وتتعارض مصالحهم.. وتنطلق منهم الطاقات والقدرة للتطوير والإبداع.. وصديق الله العظيم.. إذ قال في قرانه العزيز: ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين.. سورة البقرة - الآية ٢٥٠.

فهل كانت حرب الكويت هي الحرب العالمية الثالثة؟.. إنني أميل لهذا الوصف.

- فماداً نسمى حرباً اشتركت فيها قوات من ٢٤ دولة من الفارات الخمس.. وبصرف النار عن حجم اشتراك كل منها؟

- وماداً نسمى حرباً شغلت العالم كله عما عداها خلال فترة الإعداد.. للعمليات.. ثم الحرب نفسها.. رغم محدودية مسرح العمليات؟

- وماداً نسمى حرباً تنابت الأحداث من بعدها لتغير من شكل العالم واستراتيجيات الدول والقوى؟.. ما نهارت عقائد وتعككت ككل ودول ونظم.

إننا لانعنى بالطبع أن النظام العالمي الجديد كان نتيجة لحرب الكويت.. فقد بدأت إرهاباته قبلها واستمرت أحداثها بعدها ولكن دور المدافع في هذه الحرب كان أشبه بالدقات التي تسبق فتح الستار.. وكان انتهاء الحرب بمثابة إزاحة الستار عن المسرح العالمي مجهزاً بديكورات النظام الجديد وجاهزاً لحلبة جديدة يتول فيها المنتصر الأساسي مسؤولياته كقوة عظمى وحيدة.

ولاننسى أنه في إطار التسويق الجيد للحرب.. فقد أتيح للمواطن العادي البسيط أن يتابع الأزمة على شاشات التلفزيون.. فجدبت الشاشة الصغيرة مئات الملايين من المشاهدين.. تابعوا احتلال الكويت.. وشاهدوا الدمار والاضحايا.. وشاهدوا الرئيس العراقي ومساعديه.. وتحوّل الكاميرات بين العواصم المعنية بالأزمة وفي ردهات الأمم المتحدة وتعايش الناس مع الشخصيات ذات التأثير.. وشاهدوا الاتصالات والمقابلات والاجتماعات والمؤتمرات الصحفية.. وحلوا الابتسام والإيماء والإشارة.. وتابعوا القلق على الوجوه.. والتوتر والانفعال.. وكان تناول هذه الجوانب الإنسانية مثيراً.. ولكنه بالتأكيد كان نجاحاً لحملة التسويق البارعة للأزمة ثم للحرب.. ثم تحولت الكاميرات بين الوحدات العسكرية خلال فترة الإعداد.. ثم تابعت العمليات الجوية ثم البرية والمؤتمرات الصحفية اليومية للقادة.. بل إن الملايين شاهدوا على الشاشة الصغيرة لحظة اندلاع الحرب.. إلى أن تم تحرير الكويت.. لتتميز هذه الحرب بمتابعة جماهيرية ميدانية غير مسبقة.. وانتهت الحرب بالتفريغونية وبدأت إجراءات تدمير الصواريخ والأسلحة الكيميائية ومشروعات العراق الطموحة لتدمير قدراته النووية تحت إشراف أطعم من الأمم المتحدة.. ومن الضروري أن نلغث النظر إلى بعض الملاحظات التي صاحبت الأزمة والحرب.. لعل التاريخ يفصح عن تفسير لها.

أولاً: لم تبدأ العملية العسكرية إلا بعد صدور قرارات عديدة من مجلس الأمن عبرت عن الإرادة الدولية في تحرير الكويت بكل الوسائل المتاحة.. مما يعني استخدام القوة العسكرية لو اقتضى الأمر.. ولكن هذه العملية لم تتم تحت علم الأمم المتحدة وكما تم في كورياء ولكن تحت إعلام الدول المشتركة يعلمها جميعاً العلم الأمريكي.

ثانياً: في الوقت الذي رفضت فيه بغداد وبإصرار كل محاولة لتفادي الحرب فإنها قبيل العمليات سحبتي القوة الضاربة المعلقة في الحرس الجمهوري المشكل من ٦ فرق من المواجهة.. واستبدلتها بقوات أقرب ما تكون إلى الميليشيات.. وبالتالي خرجت القوة الضاربة للجيش العراقي شبه سليمة.

ثالثاً: أوقفت العمليات العسكرية في توقيت سمح للنظام العراقي بالتقاط أنفاسه وضرب الانتفاضات الانفصالية في الشمال والجنوب والسيطرة على الأوضاع في البلاد.

رابعاً: منعت بغداد معظم المراسلين الأجانب من إرسال أخبارهم للخارج إلى أن مراسلي شبكة الـ C.N.N. ظلوا يبتون من بغداد حتى بعد بدء العمليات.

المصدر : عكاظ

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

انجلس للعمل على اعادة الأمن والنظام بعد ان سادت اعمال العنف والنهب والسلب وسقوط عشرات القتلى واصابة الآلاف واعتقال الآلاف ولم تتمكن الشرطة المدعومة بحوالي ٦٠٠٠ من رجال البوليس السيطرة على الوضع الداخلي للمدينة وعقد الرئيس بوش عدة اجتماعات مع وزراء العدل ووزراء الدفاع ومستشاري الأمن الداخلي لفكك القضية لها ظلال سوداء على معركة الانتخابات الرئاسية وعلى دور الولايات المتحدة القيادي للنظام العالمي الجديد . وتفاعل المشكل الداخلي للولايات المتحدة اقتصاديا واجتماعيا بنىء بدخول النظام العالمي الجديد في تحديات داخلية لا يعرف ان كان يستطيع ان يصمد امامها ام لا ؟

 قصة رودني كنج وضعت النظام العالمي الجديد في مأزق.. رجال البوليس في (النظام العالمي الجديد) اعتدوا بالضرب على مواطن امريكي اسود يدعى رودني كنج واستمر الضرب لمدة ٨١ ثانية وقصة كنج كان يمكن ان تكون قضية داخلية مثل مئات الحالات التي يتعرض لها السود في الولايات المتحدة لكن شاء الله ان تصور حادثة كنج بالفيلم من أحد المارة الذي كان يحمل كاميرا الفيديو بالمصادفة وقررت المحكمة (البياض) تبرة رجال البوليس رغم الدليل القاطع وانفجر غضب السود في لوس انجلس ثم تبعتها بغية المدن الكبرى في الولايات المتحدة خصوصا التي تحظى باغلبية سوداء . وارسل الرئيس بوش ٤ آلاف جندي والف رجل امن لالوس

تحديات النظام العالمي الجديد



بقلم : د. مازن عبدالرزاق بليلة

انهيار الامبراطوريات الكبرى يبدأ عادة من داخلها . ان القناع الذي حلول النظام العالمي الجديد ان يظهر به امام العالم في العدل والمساواة وحقوق الانسان لن يدوم طويلاً . ان فاقد الشيء لا يعطيه والحضرة الفقيرة بنفسها

لا تستطيع ان تكتب الغنى للآخرين . مشكلة السود في الولايات المتحدة وأوروبا قديمة واستجلبوا اساسا من افريقيا للعمل على رفاهية المواطن الابيض وبالرغم من اكثر من مائة عام عليهم في المجتمع الغربي لم يستطع هذا المجتمع ان يقبلهم قبولا كاملا . لن عقدة العنصرية لازالت تسيطر على الكثير منهم بالرغم من محاولات الحكومة تبديد هذه الظاهرة وبين اونة وأخرى يعبر السود عن سخطهم وحقدهم باثارة الاضطرابات واشعال الحرائق والقتل والسرقة . إن الازدراء لا يولد الا المزيد من الانحطاط لهذه الفئة إن حركات التاريخ الكبرى تقوم من اشعال فتيل لها مهما كان هذا الفتيل صغيرا .

وانهيار الاتحاد السوفيتي خير مثال على هشاشة الدولة العظمى من الداخل التي تداعت وانهارت في اشهر بل في ايام بعد ان عاشت لأكثر من ٧٠ عاما ومشاكل السود في الولايات المتحدة ليست وليدة اليوم ولم يبدئها رودني كنج بل هي قديمة ومتشعبة في المجتمع الأمريكي . ان قضية رودني كنج لن تكون سحابة صيف عابرة بل إن الاحصائيات لاعداد السود في امريكا والازمة الاقتصادية التي عصفت بهم قبل غيرهم من جراء أزمة الاقتصاد الأمريكي وتصفية الحسابات العنصرية السابقة تجعل من هذه الازمة بداية النهاية للنظام العالمي الجديد .

السيادة القومية وقضية الديمقراطية في العلاقات الدولية

د. فتحى عبد الفتاح *

ومنذ رفضت مصر الضغوط الاقتصادية ثم الضغوط العسكرية ١٩٥٦ لتوجيه أو تغيير سياستها ووجدت من المجتمع الدولي مساندة لتسكيها بحق السيادة على أراضيها، بدأ مفهوم الشرعية الدولية في هذه الفترة يرسخ العلاقة الصحية بين المجتمع الدولي والمجتمع الخاص على هذا الأساس المهم.

وتطورت مفاهيم الشرعية الدولية بعدد من القرارات والوثائق الدولية المهمة التي صدرت في الستينات والسبعينات والتي كانت تقترب في واقع الأمر من مفهوم «ديمقراطية العلاقات الدولية».

كان ذلك يتم في ظل «الثنائية القطبية» والتعاضدية في موازين القوى بين الدولتين العظميين وأيضاً في ظل ما يمكن تسميته بالتعددية في الأشكال السياسية في المجتمع الدولي.

الاستقلال.. والاعتماد المتبادل

وبعدنا الآن نعرف بانه مع زوال الثنائية القطبية بدأت تضيق مساحة وحرية الحركة للإرادة الدولية الجماعية التي كانت تعمل وترسخ قيم الاستقلال والسيادة.

ففي أواخر الثمانينات ومع بداية ما أطلق عليه سياسة الوفاق بدأ الحديث عن عالم متبادل المصالح والمنفعة. وبدأت كلمة الاستقلال تخطى مواقعها لكلمة الاعتماد المتبادل.

كذلك كان مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية التي حولت العالم إلى «قرية صغيرة» مترابطة، يقدم تهرباً إنسانياً وحضارياً لإمكانية المواءمة بين السيادة القومية لأي بلد وأرتباطاته والتزاماته العالمية.

لقد كان هذا ممكناً وواردا بالفعل مع استمرار التعاضدية في النظام الدولي.

ولكن التطورات الدرامية والمفاجئة والتي أدت إلى انعدام تلك التعاضدية وانتهاء الحرب الباردة من طرف واحد، سرعان ما بدأت تعكس نفسها وبشكل سلبي على مفهوم السيادة القومية للبلدان الصغيرة وديمقراطية العلاقات الدولية.

فالاعتداء العراقي على الكويت قدم انتهاكاً صارخاً للأسس التي كان يقوم عليها المجتمع الدولي باحترام السيادة والشرعية الوطنية وقد تم طرد العراق واستعادة الكويت تمثيلاً مع هذه الأسس.

ما جرى الآن بالنسبة لفرض حصار جوى على ليبيا وفتح الطريق أمام عقوبات أخرى قد تصل إلى حد الحملات العسكرية المحددة من أجل إسقاط النظام هو شكل أكثر تطوراً للمفهوم الجديد الذي يجري بلورته وتقنيه دولياً للانتقاص من مفهوم السيادة للبلدان الصغيرة.

والغريب والمتناقض في الأمر أن مبررات هذا الانتقاص مقترن برفع شعارات مثل مقاومة الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولا شك أن مقاومة الإرهاب الدولي بجميع صورته كذلك الدفاع

المؤكد أن الشكل الجديد للنظام الدولي الذي ما زال تحت التأسيس بدأ يمس فضلياً كانت قد استقرت خلال الخمسين عاماً الماضية باعتبارها مبادئ أساسية للعلاقات الدولية، وكان الخروج عليها يعني الخروج على المجتمع الدولي كله.

من أهم هذه القضايا التي بدأت تتعرض لهزات عنيفة قد تؤدي إلى تغيير كبير في مضمونها قضائياً الاستقلال والسيادة القومية، ومنها أيضاً، ولعلها أحد تداعيات القضية الأولى: الحدود الدولية المستقرة لكل بلد.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وصودر ميثاق سان فرانسيسكو في يونيو ١٩٤٥ بإنشاء الأمم المتحدة وحتى نهاية الثمانينات، كانت هناك شواهد في تأكيد حق الاستقلال القومى لكل بلد وحق سيادته على جميع أراضيه.

وارتبط بهذه الثوابت أسس وقواعد نظمت العلاقة بين الدولة المستقلة والمجتمع الدولي للصيغ منها.

حق كل بلد في انتهاج السياسة التي يرضيها.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

حل المشاكل التي قد تنشأ بين بلد وآخر بالوسائل السلمية.

إدانة أي شكل من أشكال الغزو المسلح.

عدم شرعية اللجوء إلى ضغوط اقتصادية أو غير اقتصادية بغرض إجبار أي بلد على انتهاج سياسة معينة.

نقول إن هذه كانت المبادئ، التي استقرت في الوجدان الدولي طوال تلك الفترة.. ولا يعني هذا أنه لم يكن يتم الخروج عليها ومناقضتها في أحيان كثيرة، لكن كان انتهاكها يوصم دائماً بأنه تجاوز.

حقيقة أن هذه الفترة شهدت أكثر من ١٣٠ حرباً وتزاعاً ساخناً إقليمياً أو دولياً، ولكن حركة الرأي العام الدولي ومؤسساته كانت تتحرك دائماً منطلقاً من تلك الأسس والمبادئ المستقرة.

فالتدخلات الأمريكية مثلاً في جواتيمالا وشيل وبنما وفيتنام كانت تواجه بمعارضة دولية شديدة حتى لو عجزت المؤسسات الدولية عن اتخاذ قرارات واضحة.

كذلك كان الحال مع تدخلات السوفييتية في أفغانستان والمجر وتشيكوسلوفاكيا.

أما بالنسبة للدول القوية والنامية التي نشأت في آسيا وأفريقيا، فبالرغم من أن مفهوم السيادة ظل منقوصاً باعتبار أن السيادة الحقيقية ليست مجرد علم ونشيد وعضوية في الأمم المتحدة، بل وأيضاً بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لهذا الاستقلال.

وبالرغم من أن الكثير من هذه الدول قد تعرض لتدخلات وضغوط، فقد كان هناك ما يمكن أن نسميه بإرادة دولية أو بمعنى أدق بوجود دول جماعية يرفض هذه الضغوط ويسعى دائماً إلى التمسك بالمبادئ الدولية.

وبغض النظر عن مدى نسبة النجاح أو الفشل في التطبيق، فإن المبادئ، ظلت أساساً مستقرة يتنامى ويتأكد.

عن حقوق الإنسان بجميع أشكالها مبادئ وأسس دولية نبيلة بل إنها ترقى لأن تكون مطلباً أساسياً واحتياجاً ضرورياً للدول النامية والصغيرة.

ولكن هذه المبادئ والمطالب المشروعة تنتهك في واقع الأمر من قبل النظام الدولي الذي هو تحت التأسيس حينما تسقط حقوق البلدان الصغيرة. ونحن نتفرد القوي صاحبة النفوذ بصياغة مفهوم عن الإرهاب والديمقراطية وحقوق الإنسان هو في جوهره إرهاب دولي وانتهاك للديمقراطية.

فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان من خلال إسقاط نام لحقوق الوطن والسيادة، فهذا نعمل الجزء على الكل.

ولا يمكن الحديث عن أعمال إرهابية متفردة صغيرة أو كبيرة مع إسقاط المفهوم الحقيقي للإرهاب الدولي.

لغى فترة من الفترات كان نضال الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر يسمى إرهاباً.

وفي فترات لاحقة اعتبر دخول قوات أجنبية إلى عاصمة بلد ما والقبض على رئيسها مثلاً فعلت أمريكا في بنما، دفاعاً عن حقوق الإنسان.

كما اعتبرت بعض الأوساط الهجوم الذي قامت به الطائرات الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وكذلك ضرب الطائرات الأمريكية لمقر الرئيس الليبي معمر القذافي منذ سنوات، عمليات مشروعة ضد الإرهاب.

وفي كل الأحوال كان المفهوم «الإرهاب وحقوق الإنسان» يتعرضان لتفسيرات ذاتية ومصطنعة تفرضها القوى القادرة.. وقد يظن ذلك إذا قارنا تعديداً حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي سنة ١٩٨٨، والتي راح ضحيتها ٢٥٠ مدنياً والتي تفتح ملفاتها الآن كنموذج للإرهاب بحدوث الطائرة الإيرانية الإيرانية والتي أسقطت فوق المياه الإقليمية الإيرانية سنة ١٩٨٨، ورأى ضحيتها ٢٩٠ مدنياً بمدافع السفينة الحربية الأمريكية فينسنس.

ورغم الجرمية الواضحة في الحالتين إلا أن الأولى اعتبرت إرهاباً والثانية اعتبرت مجرد خطأ، رغم ما كتبه دافيد كارلسون أحد قادة البحرية الأمريكية في ذلك الوقت، بأنه كان من الواضح أن الطائرة الإيرانية مدنية تطير في ممر جوي تجاري ولكن الجرمية الأمريكية شاعت التأكيد على فاعلية نظام الصواريخ المعروف «ابجيس» المركب فوقها.. وهكذا يبدو واضحاً أن القضية في جوهرها ليست قضية إرهاب أو حتى حقوق الإنسان، ولكنه استعراض للامع جديدة لنظام دولي تعول ترسيخه الولايات المتحدة.

وأغلب الظن أنه مع استمرار تلك الممارسات باتجاه تحجيم مساحة الديمقراطية النسبية التي كانت متاحة في العلاقات الدولية، فإن مفاهيم الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد معرضة لتغيرات مجددة، وهذا ينطوي على مخاطر تحتاج إلى الكثير من الحسابات والتحصينات.

• كتب صحفي مصري

الخيطة المشتركة بين أحداث لوس انجليس واضرابات ألمانيا وقضائى طوكيو

أزمة المراكز الثلاثة الاقتصادية للعالم الصناعي تدفعها للانكفاء داخياً وتفاقم مشاكل «النظام الجديد»

٤٤ على إبراهيم يكتب من لندن عن العلاقة بين الأزمات الداخلية التي تشهدها القوى الاقتصادية العظمى الثلاث أمريكا وألمانيا واليابان والولادة الصعبة للنظام الدولي الجديد، ويرى أن أحداث لوس انجليس واضرابات ألمانيا وأزمة الأسهم في طوكيو يجب أن تطرح تساؤلات عن شكل هذا النظام الدولي في ضوء المشاكل الداخلية التي انفجرت في هذه المراكز الثلاثة.

٤٥

فيه إلى تغييرات هيكلية تتلاءم مع طبيعة السباق الدولي المقبل. ويمكن ربط المشاكل التي ظهرت على السطح مرة واحدة بانتفاء المواجهة الدولية وفقدان التحدي أو الكابوس الذي كان يتخيله العالم الصناعي الغربي والذي كان يؤدي إلى تأجيل أمور كثيرة لصالح مناخ المواجهة السائدة وقتها.

وفي الوقت ذاته فإن مناخ المواجهة كان يخدم بعض الأهداف الاقتصادية مثل صناعة السلاح بينما انتفاء المواجهة أدى إلى تراجع هذه الصناعة وتقليص فرص العمل فيها بما فاقم من مشكلة البطالة في مناخ ركود اقتصادي أصلاً، وأيضاً يمكن إدراج المشاكل التي تصاحب التقدم التكنولوجي المذهل بين خانات المشاكل فالتقنيات الحديثة أدت إلى جيلوش من العاطلين بين العمالة غير الماهرة.

وكذلك مركز من المراكز الثلاثة له مشاكله فأحداث العنف في سان فرانسيسكو أعقبت قضية رودني كنج الذي تعرض إلى ضرب مبرح من قبل رجال شرطة ثم صدر حكم بالبراءة لهم فهي ترتبط في جانب منها بالتمييز العنصري الذي ما زال موجوداً تحت السطح في الولايات المتحدة، ولكنها في جانبها العميق ترتبط بمشكلة الفقر والبطالة التي تفاقم في مناخ الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وهي مشاكل تصيب السود أكثر من غيرهم من السكان.

والمعادلة الصعبة هناك هي أن هذه المشاكل تحتاج إلى زيادة الانفاق العام من قبل الحكومة الاتحادية سواء بالنسبة إلى الميزات الاجتماعية أو الخدمات والتعليم للقضاء على مناطق الفقر والفجوة الاجتماعية، وهو ما يشك كثيرين في أن تكون الإدارة تستطيع مواجهته مع إدارة اقتصاد يبلغ عجز الميزانية اليومية فيه مليار دولار.

أما ألمانيا فإنها هي الأخرى في معضلة نتيجة أعباء الوحدة التي قررت الحكومة تمويلها بالاقتراض فأدى ذلك إلى ارتفاع الدين العام إلى ٧٩٢ مليار دولار والتضخم إلى حدود ٥٪ بما يعد أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية وارتفعت الفائدة في إطار السياسة النقدية المتشددة التي تهدف إلى كبح التضخم إلى أعلى مستوياتها، وفي إطار نفس السياسة فإن الموقف الرسمي هو رفض مطالبات زيادات الأجور السنوية التي يطالب بها العمال الألمان الذين تعودوا على الرفاهية ولا يريدون أن ينصب عبء تمويل تكلفة الوحدة عليهم، فضلاً عن ذلك فإن الثقة في السياسيين انخفضت بشكل حاد كما يظهر استطلاع آخير للرأي أجرته مجلة «دير شبيجل» الألمانية، وأدت البطالة المتصاعدة إلى موجة العنصرية تجاه الأجانب وإردياد

جاء، مشهد العنف في لوس انجليس والأحداث الدامية هناك بما صاحبها من سلب ونهب ومقتل ٢٦ شخصاً كمفاجأة لكثيرين في العالم خاصة المتفرجين. في الدول النامية الذين يلهثون في متابعة التغيرات السريعة التي يمر بها العالم منذ تفكك القوة العظمى السابقة، الاتحاد السوفياتي فقد يكون خبر حظر التجول عادياً في أي مدينة في العالم، ولكن أن يكون ذلك في واحدة من أكبر مدن القوة العظمى الوحيدة حالياً في العالم فهذا هو المفاجأة.

ولأنه أسوء مفاجآت فقد تكررت المفاجأة لدى عملاق اقتصادي آخر هو ألمانيا التي شنتها الاضرابات العمالية، وتناقض مشهد الفوضى الناجمة عن اضراب عمال النظافة وتوقف المطارات مع الصورة المعروفة عن نظامية الألمان.

وسرعة أقل وبالتدرج فإنه يمكن اعتبار ما يحدث في السوق المالية اليابانية وسلسلة الفضائح التي هزت طوكيو ومست كيار المسؤولين وأهيار بورصة الأسهم فيها كجزء من مشاكل اقتصادية وسياسية أعمق مفاجأة لتغيير في الخارج انشاعهم عن اليابان أنها عملاق اقتصادي نموذجي قادر على الركض بدون توقف فحاصت الأحداث لتثبت أن له كيواته أيضاً.

والتأثير أن هذه المشاكل ظهرت على السطح في المراكز الثلاثة المتنافسة والمرتبطة والتي تعد القوى العظمى الاقتصادية في عالم اليوم ويرشحها المحللون وحمراء الاستراتيجية لصياغة العلاقات العالمية في النظام الدولي الجديد في القرن الواحد والعشرين.

وبالطبع فإن الصدمة القوية جاءت من الولايات المتحدة خاصة أنه يعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزواله كقوى عظمى وانتفاء المواجهة العالمية بين الشرق والغرب ارتاح كثيرون إلى قناعة مؤداها أن العالم يتجه إلى أجواء استغراق وإفحام أكثر انضباطاً تلعب فيه الولايات المتحدة دور المركز في صياغة العلاقات الدولية الجديدة مع منافسة طابعها اقتصادي. من جانب ألمانيا التي تلعب دور القوة المحركة نحو أوروبا الموحدة واليابان العملاق الاقتصادي في آسيا.

وأكدت هذه الأحداث نظرية عدد قليل من المحللين الاستراتيجيين في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي بأن العالم كله يمر بمتغيرات شرقاً وغرباً، وأن كبار ملك لا يعني بالضرورة أن تتوقع انهياراً مماثلاً في المراكز الرئيسة للعالم الصناعي وإنما هناك نقاط ضعف في هذا النظام تحتاج هي الأخرى لمعالجة أو أن العالم كله يمر بمرحلة انتقالية تحتاج كل جهة مؤثرة

نفوذ الجماعات اليمينية المتطرفة.

وفي اليابان لا توجد مشكلة البطالة بالدرجة الحادة التي هي عليها في أوروبا وفي الولايات المتحدة، ولكن هناك أزمة ثقة بعد سلسلة الفضائح المالية التي شهدتها في النصف الثاني من العام، مع التباطؤ الذي يمر به اقتصادها والاضغوط الخارجية عليها من أجل تقليل فائضها التجاري مع العالم وزيادة الانفاق والاستهلاك الداخلي فيها، وانعكس ذلك على بورصة الأسهم التي تدهورت مسببة مشاكل حادة للمصارف والمؤسسات المالية اليابانية التي تعد أكبر مقرض في الأسواق الدولية.

وهكذا فإنه بدلاً من أن تكون هذه المراكز الثلاثة في وضع من المفترض أن تكون فيه مستقرة داخلياً لأعطاء وقت أكبر للشؤون الدولية في لحظة انتقالية للعالم نحو علاقات قوى جديدة فإنها تواجه بمشكل داخلية قد تعيقها إلى الانكفاء محلياً، فضلاً عن هذه المشاكل الداخلية تجعلها أكثر شراسة في لعبة تأمين المصالح على المستوى الدولي وهو أمر يجعل العالم أكثر خطراً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عنه خلالهما.

والسؤال الذي يطرحه بعض المحللين إزاء هذه المشاكل هو من سيمول الاحتياجات المتصاعدة للتنمية في إعادة هيكلة الاقتصاديات في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية والعالم الثالث إذا استنفدت الاحتياجات المحلية في الدول الصناعية الأموال المتاحة، وإذا تم انكفاء هذه القوى الجبارة اقتصادياً إلى الداخل فكيف سيكون شكل هذا النظام الدولي الجديد؟

فالمعروف أن هناك خلافاً بين هذه القوى وصل إلى درجة تبادل الانتقادات علانية حول اقتسام تكلفة تمويل التحول الاقتصادي في الكشورية السابقة وفي التنمية في العالم الثالث الذي يشهد بدوره انحساراً مستمراً في مستويات المعيشة وقدرته على تأمين الغذاء إلى الدرجة التي أصبحت تهدد العالم الصناعي نفسه سواء بموجات الهجرة أو التدهور البيئي الذي ينعكس على العالم كله.

وأزمة التمويل هذه يحفز منها المراقبون في الأسواق المالية، فاليابان التي تواجه بنوكها انخفاضاً حاداً في موجوداتها بسبب انهيار الأسهم هناك تقارير عن أنها تسحب أموالها من السوق المالية الأمريكية، بينما الولايات المتحدة هي أكبر مقرض في العالم وتعاني من عجز يبلغ ٤٠٠ مليار دولار في ميزانيتها، والمانيا غير مستعدة لتقديم أموال إضافية فوق ما التزمت به لروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق فضلاً عن تكلفة الوحدة التي انهكت اقتصادها، ولم تعد هناك فوائض مالية كبيرة من الدول للفتحة للنقطة يمكن تدويرها في السوق الدولية كما حدث في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات.

كيف سيكون شكل هذا النظام الدولي الجديد الذي يمر بولادة صعبة؟ وإلى أي حد ستؤثر المشاكل الداخلية للدول الثلاث على صياغة هذا النظام وشكل الصراع على المصالح الاقتصادية؟ هذه كلها أسئلة مفتوحة، الإجابة عليها ترتبط بقدرة الولايات المتحدة والمانيا ومعهما أوروبا ثم اليابان على حل مشاكلها الداخلية وتناقضاتها بين بعضها البعض.

المصدر: عكاظ

التاريخ: مايو ١٩٩٢

والزبد من التصورات التي أدت إلى نشوء هذا النظام ومحاولة فهمه وبلورته أمام نظير أممنا العربية . وحيث أنني كنت من الحريصين على حضور مثل هذه الندوة لما للموضوع من أهمية كبيرة رغبت في تسجيل بعض الخواطر والتصورات أمام الغراء لإثرائهم معنا في هذا الموضوع الحيوي الهام والذي أعتقد أنه يشغل بال كل مسلم ومواطن عربي مثقف يحاول أن يجد لشعوبه مكاناً وموطئ قدم في هذا العالم الكبير المتصارع خاصة وأن الأمة الإسلامية والعربية تعمل جانباً هاماً وضخماً في هذا النظام العالمي الجديد ومعادلته الصعبة . ولذلك أرى باديء ذي بدء طرح بعض التساؤلات التي تختلج في ذهني ولا أجد لها جواباً ومنها .

أقيمت من ضمن فعاليات مهرجان الجندارية للتراث والثقافة محاضرة قيمة للاستاذ المعترف / أحمد الشيباني بعنوان مكانتنا في النظام العالمي . ولقد أورد الأستاذ المحاضر سرداً تاريخياً منظمًا اختزل خلالها المراحل والتطورات التي مرت من سقوط الإيديولوجيات وتناثر عقد المعسكر الاشتراكي وتضاؤل وزنه الدولي وما مر بالعالم من متغيرات ومستجدات في كل مراحل الحقب منذ الحرب الباردة من عام ١٩٤٥م إلى الوافق الدولي مروراً بالنورة العالمية . ولقد افاض المحاضر في وصف تحليلي منظم لهذه المراحل التاريخية المهمة في تاريخ العالم مروراً بمزيج من التساؤلات

أين نحن من النظام العالمي الجديد

بقلم / بدر بن حمد الحقييل ★

●● أولاً : هل ياترى تبلورت صيغ هذا النظام الجديد وماهي تلك الأبعاد والاهداف من جراء انشائه وفرضه على العالم بأكمله . وما هي الاستراتيجية السياسية لما وراءه ؟

●● ثانياً : توجهت بسؤال إلى سعادة المحاضر والمدير للندوة عن امكانية طرح استيضاح حول إمكانية تشكيل قوة من الأمة العربية والإسلامية

ودول عدم الانحياز لينصهر في قوة متجسدة يمكن أن تساهم هذه القوة الكبيرة وأن توظف طاقاتها الهائلة مما تملكه من مقومات وإمكانات بشرية هائلة وثروات مادية ومناطق استراتيجية حيث تحتل هذه القوى الثلاث أكثر من نصف الكرة الأرضية وما تمثله من مواقع استراتيجية هامة وحيوية حيث تمتلك مفاتيح السيطرة على منافذ قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وما تحوي أراضيها من مخزون من الثروات البترولية والمصادر الطبيعية الأخرى .

●● ثالثاً : لذا يصبح السؤال المطروح هو : أين نحن من تشكيل هذا العالم الجديد ؟

●● رابعاً : هل هناك إمكانية للمشاركة في هذا النظام الذي نود أن يكون للأمة العربية والإسلامية وكتلة عدم الانحياز التي هي الآن أحوج ما تكون إلى تشكيلها وتنشيطها وإعادة الروح إليها في هذه الفترة العصيبة وهي كانت سابقاً ذات ثقل سياسي هام وفعالية كبيرة يحسب لها حساب في موازين القوى والتأثير العالمي.

إنه وبلا شك أن تنامي هذه الكتلة التي تمتلك مقومات حيوياتها وفعاليتها مدعوة بأن تحدد موقعها وموقعها في المشاركة في هذا النظام الجديد لما تملكه من جوانب حضارية وإمكانات هائلة يمكن استغلالها وتوظيفها لصالح هذه الكتلة من حيث ترتيب هذه المنظومة والتي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في مواجهة هذا النظام إذ مارؤي فيه عودة للاستعمار الجديد بأسلوب مقنع وكيف سيتم مسيرته والتعامل معه . فإمكانات هذه الكتلة فيما تمثله من العمق الإسلامي والعربي والآسيوي والأفريقي وبما لها من أسباب المنافسة الاقتصادية والإمكانات البشرية الهائلة . يمكن وقوفها متصدية له في حالة سوء أوضاعه . واضاعه وما يبطئه من طرد لقواعد القوانين الدولي المستقر من مفهوم ومضمون من خلال ميثاق الأمم المتحدة واليات الشرعية الدولية ...

متغيرات فكرية وعلى الرغم من تفجر المواقف هنا أو هناك إلا أن استمرار الحرب ليس مسموحاً به وتعمل القوى المختلفة وفي مقدمتها الأمم المتحدة على جعل فكرة استحالة الحرب واقعاً ملموساً مما يشير إلى أن الفكرة قد ثبتت جذورها وأصبحت من المكونات الرئيسية للأفكار في العصر الحديث وهي وراء غالبية (الأفعال) السياسية التي نشهدها اليوم في الحياة العادية الجارية أما الفكرة الثانية وهي الرابطة الانسانية ووحدة المصالح البشرية فلعل الانتماء الانساني ومفهوم السيادة الوطنية وشعوله للدائرة العالمية لعله يشكل الجذور الفكرية التي يتشكل عليها بناء النظام الدولي الجديد ولعل الرأي العام العربي والفكر العربي المعاصر يتعايش مع المتغيرات الجديدة ويلتحم بمجريات الأمور ويقفز إلى الأفاق الجديدة مستلهماً ومستشعراً ثمرة السلام والاخوة والمشاركة الانسانية

لذا أرى أن تتضافر كل هذه الجهود والنظر نحو تنشيط دول عدم الانحياز لمعرفة أبعاد هذا النظام وصيغه ما يخطط له من الهيمنة واستغلال موارد هذه الشعوب وتلك الدول .

هذه بعض التصورات قد كتب فيها وتناولها بعض المعلقين والمختصين وهم أكثر مني دراية ورؤية لهذا النظام العالمي الجديد المنتظر وماسيسفر عنه من مضامين وصيغ قد تكون مقبولة لدى شعوب هذه المنطقة إذا ما وضحت الأهداف وصددت النوايا وتبلورت الوسائل بأشكال تدعو إلى القبول والتفاؤل والتعامل معه بكل طمأنينة وصدق ولا يحمل في طياته تقديم تنازلات أو تضحيات تمس سيادة الدول وحرية الشعوب . وتبديد ثرواتها التي تراود أحلام وأوهام الطامعين والمستغلين .

(*) وكيل مساعد بوزارة المالية والاقتصاد الوطني

●● خامساً : مستندين إلى التجارب الاتحادية الناجحة كفكرة السوق الأوروبية المشتركة التي تزداد نجاحاً عاماً بعد عام وهي على أبواب الانتقال إلى مرحلة جديدة من وجودها عام ١٩٩٢م في طريقة مدسرتها الناجحة نحو مانسعيه بالوحدة السياسية الأوروبية.

- يجب أن تقوم على عمق التحليل للتحديات التي يتعرض لها العالم الإسلامي والوطن العربي
- يجب أن يكون إطاراً من أجل وحدة شاملة كاملة من جميع دول العالم الثالث ويتولى وضع الأسس

لهذه الوحدة التي تجمع العرب والمسلمين في إطار موحد كما يحدث حالياً في العالم الغربي في ظل النظام العالمي الجديد .

- عالم الصراع والمنافسة الدولية أن يجعل الحقائق السياسية تجعل المرء يفكر جيداً عن أغراض وأهداف ومرامي النظام الدولي الجديد فمضى ما انصرف عن تلك الأهداف التي لا تتسجم مع طبيعة ميكانيكية العلاقات الدولية وتطور قوى الإنتاج في دول أوروبا الغربية وفي ألمانيا خاصة ودول آسيا في اليابان تحديداً وتحرك الهند نحو التصنيع ومحاولة دول الكومنولث نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نحو إعادة ترتيب نفسها ورغم ما نلاحظه عن انهيار في اقتصادياتها وتنظيماتها السياسية كل هذا وغيره يجعل من تسييد دولة على هرم النظام العالمي أمراً لا يقلل به حتى أن بعض المفكرين والسياسيين فهم يدعون إلى ترك العالم وشأنه حتى تكون تلك الدول قادرة على تطوير ألياتها الصناعية ومفاهيمها التربوية وفعاليتها الاقتصادية تحت مظلة المرتكزات الثلاثة التي ينبثق منها النظام الدولي الجديد الحرية والديمقراطية الحرية الاقتصادية المتكافئة المتساوية

التي ينعم في ظلها الإنسان الذي يهفو ويتطلع لتحفيز أقصى درجة من الرفاهية .

●● سادساً : أظن الكتاب والسياسيون وأبرزوا معاني مختلفة لما يسمى المفهوم الجديد بالنظام الدولي الجديد في تحليله ورسم خطوطه ولكن هذا النظام كما يقوم على متغيرات مادية يقوم على



المصدر: الحياة

التاريخ: ٩ مايو ١٩٩٢

عميون وأذنان

علاقة العربي بالنظام العالمي الجديد لا تختلف كثيراً عن العلاقة الزوجية نفسها، وكنت سمعت قصة محزنة عن رجل، اثباتاً لحبه لزوجته، تسلق أعلى جبل، وسبح اعرض نهر، وقطع الصحراء الكبرى. وطلقة زوجته لأنه غائب عن البيت باستمرار.

ما علاقة هذه القصة بالنظام العالمي الجديد، او اختصاراً بالولايات المتحدة؟ شعرت بأننا مثل ذلك الزوج المسكين، كلما حاول كلما زادت امكانات فشله.

هل يعني هذا ان لا نحاول التفاهم مع النظام العالمي الجديد؟ لا طبعاً، لأنه لا توجد خيارات، وليس هناك نظام بديل، افضل او اسوأ، يعرض علينا. والنقطة ليست ان نقبل او نرفض. بل شروط القران، واحدها عدم التهاك على العروس حتى لا «تثقل» طالما ان «الثقل» صنفه.

طبعاً لو كان اجر الماذون في ارتفاع نفقات محامي الطلاق لما تزوج احد، لذلك فالملفلون جنة النظام العالمي الجديد عليهم التفكير بنفقات الخروج منه، ولما كان الاتفاق على شروط تحفظ ماء الوجه.

ومشكلة زواج العربي من النظام العالمي الجديد تعكس الاختلاف، حتى لا نقول الخلاف بين مجتمعين، فالعربي يتزوج قبل ان يفكر اذا كان قادراً على اعادة الزوجة وبناء اسرة. اما الغربي، فهو لا يتزوج حتى يتأكد من انه يستطيع إعالة زوجته والحكومة (عبر مصلحة الضرائب).

واذا واجه الغربي مشكلة اقتصادية، مثل التضخم، فهو يترك الحكومة تحلها، او يتظاهر محتجاً، ثم ينتخب حكومة اخرى. اما العربي فهو لا يتظاهر لان حكومته هي هي، تظاهر او بقي في البيت يتفرج على التلفزيون، ولان التظاهر اكثر ضرراً من التدخين وسرطان الرئة، وهو في النهاية لا يفهم التضخم الا انه يعني ان يتزوج واحدة وزنها ٥٠ كيلوغراماً، تصبح منه كيلوغرام خلال بضعة سنوات.

وعندما كانت الزوجة رشيقة وشابة كانت تطلب المستحيل ويحق لها، فالزوج يعرض عليها ان يذهب في رحلة، حول العالم فتقول بدلال: لا، خلتنا نروح الى مكان آخر. ويبدأ هو للتفتيش فعلاً عن مكان آخر.

غير انني ابقى مع النظام العالمي الجديد، فهو شر كله وشر ما فيه الا لا بد منه، فافاً كان الاتحاد الروسي سائراً فيه، فان العرب لن يستطيعوا السير خارجه، وهم عليهم اولاً ان يتعلموا المشي، فهذا النظام لا يستطيع توفير العدالة لمواطن اسود، الا انه لا يتبع ذلك اننا ابرياء، وطالما ان الخصم هو الحكم... وعشماوي، فان على النظام العربي، اي نظام، ان يمنع مجرد الشك في براءته، فلا يتهم بالارهاب مباشرة او مداورة، او بتمويل عمليات ارهابية، او تسهيل تجارة المخدرات الدولية.

وفي النهاية، فالعلاقة مع النظام العالمي الجديد تذكرنا بحفل الزواج عندما يسأل العريس: هل تأخذ هذه المرأة زوجة شرعية لك، للافضل والاسوأ، في الثراء والفقر، في الصحة والمرض... ويقول العريس «نعم» لأنه لم يسمع، او سمع الخيارات الاولى فقط وهو سرعان ما يكتشف الاسوأ فقراً ومرضاً.

والعربي قادر ان يفرض شروطه، ولكن اذا هان على نفسه فهو سيهون على الناس. واذا اصر الا يتعلم اصول اللعب، فهو سيخسر باستمرار، وان كنا لا نزال نطالب ان يتعلم المشي، في هذا النظام العالمي الجديد، فإله اعطى الناس رجلين للمشي عليهما، اما العربي فاكسل من ان يمشي، وعنده رجل للبنزين ورجل للفرامل.

جهاد الخازن

الصورة البديعة عن بعد، الخادعة عن قرب

جميل مطر *

الخادعة عن قرب. فالصورة عن قرب لا تطالب إسرائيل بنزع سلاحها النووي بل تجعله وغيره من أسلحة الدمار حكرا لها في المنطقة بأسرها. ولا تطالب إسرائيل باحترام الشرعية الدولية أو الالتزام بالمؤتمر الدولي أو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة قرارا قرارا، أو القبول بالشرطة الدولية على أراضيها أو الأراضي التي تحتلها، أو التفاوض مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني أو بتطبيق حقوق الإنسان والأساليب الديمقراطية في التعامل مع سكان فلسطين، أو باحترام حقوق الدروز «الإسرائيليين» كإقليته مظلومة ومقهورة في المجتمع الإسرائيلي. أما الصورة البديعة عن بعد فيظهر فيها الرئيس الأمريكي وهو يتعهد بأنه سيبذل قصارى جهده لتسوية الصراع العربي -

حر، وتجارة حرة، وتعددية سياسية حرة، وراء حرة، وكلها اختيارات حرة تنشئ بالضرورة قيما منسجمة ومتكاملة وموحدة.

صورة على البعد بديعة، ولكن على القرب مفزعة وهرية وخادعة. هذه الصورة فتحت شهيت كثيرة، فباسم نظام القيم الجديد فتحت شهية التدخلات الإيجابية في الشؤون الداخلية في أشكال متعددة أخرى إنشاء شرطة دولية بسلطات تفوق ما للشرطة الوطنية من سلطات لا تخضع للمساطة، ولا يحكمها قانون أو أعراف، تتحرك بأوامر سرية صادرة من جهات خفية، تعمل يوما للحماية ضد المجرمين وقد تعمل في يوم آخر لحماية المجرمين. هي أداة من أدوات المحافظة على قيم النظام العالمي الجديد، وواجباتها متعددة، وأجبتها أن تحافظ على حرية التجارة وحرية السوق وضمان تنفق الثروة الدولية في أي اتجاه يقرره النظام، ولكن واجبتها أيضا حماية الاستقرار السياسي أو إثارة الفوضى السياسية فيهما مطلوب للمحافظة على

عند البعض منا ميل طبيعي أو مكتسب لإلقاء تبعه ما يصيبنا من نكبات على العالم الخارجي، ويختلط بهذا الميل أو يتوازى معه ميل آخر لطلب الحماية من العالم الخارجي ضد أي خطر نتوهمه أو نواجهه وطلب مساعدته لتحقيق الآمال والطموحات.

لنذكر النقاش الذي دار بين صانعي الرأي في أكثر من قطر عربي عندما وقع التدخل العسكري الأمريكي في بنما. حينذاك لم يتردد بعض صانعي الرأي العربي في الإفصاح عن تعني وقوع تدخل مشابه في المنطقة العربية. وقبل في تقرير هذا التعني أن نبل هذه الغاية بالذات يسرر بشاعة الوسيلة. فشعوب المنطقة تحلم بالمشاركة وتريد أن تنعم بما تنعم به شعوب أخرى من حريات وحقوق ومكانة سياسية.

ثم جاءت أزمة الخليج وحربه الثانية، وتأكد الميل بشقيه: هناك من القوي باللوم على قوى خارجية زرعت بذور الأزمة ورونها ثم فجرتها. وهناك من زاد اقتناعه بحاجته إلى القوى الخارجية لتنازل نيابة عنه، أو معه، لإقامة الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان وانتزاع الحق في المشاركة السياسية. هذا التيار بدأ يقوى عندما أطيح بالجنرال نورديفا، ولكن تضاعفت قوته ونحول إلى تيار دافق بعدما وصلت إلى مسامعه تصورات الرئيس الأمريكي بوش عن مستقبل النظام العالمي الجديد الذي تجري صياغته.

لقد طرح الرئيس بوش شعارات متعددة تبدو في ظاهرها منسجمة ومتسقة، وفي حقيقتها وعند الممارسة متناقضة. فالنظام العالمي الجديد كما يتصوره الرئيس الأمريكي يعني الاستقرار السياسي واحترام السيادة والحدود وحل النزاعات بالتفاوض وغيره من الطرق السلمية. ويعني بدء عصر عالمية الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كبرت أم صغرت والتدخل العسكري والسياسي لرفع الظلم وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والتدخل الاقتصادي لتصحيح اختلالات غير سليمة وإزالة مسار صائب. ويعني أن العالم وحدة كبرى، ثرواته للجميع وحمايتها مسؤولية الجميع، ومشاكله - سواء كانت دولية أو إقليمية أو داخلية - مسؤولية جماعية، وتسويتها مسؤولية دولية. ولهذا العالم الجديد قيم واضحة ومحددة تشكل من فرط تناسقها وتكاملها نظاما موحدا، ولا شيء - لا شيء على الإطلاق - يسرر من وجهة نظر النظام العالمي الجديد وجود نظم وقيم فرعية أو إقليمية أو قطرية. فالنظام العالمي الجديد يزعم أنه يحتوي كل الأسس والخالفة للقيم، وأنه يحتوي على اقتصاد

المطابقة المثيرة في تطورات

رحلات بيكران رؤية الجانب

العربي للصورة عن بعد

أكدت بشكل غير مباشر

سلامة الرؤية الإسرائيلية

للصورة عن قرب. فهذه لا

تطالب إسرائيل بنزع

سلاحها النووي بل تجعله

وغيره من أسلحة الدمار

حكرها.

الإسرائيلي. هذا التعهد منتهى دنيانا وأمل حياتنا وللراي عن بعد اشتهاه ما يشاء وللراي عن قرب التصرف كما يشاء. أعود إلى حديث بعض صانعي الرأي في منطقتنا العربية وإلى شهيتهم المتفجرة والمتجددة للديمقراطية كقيمة من أهم القيم التي تحتويها صورة النظام العالمي الجديد. هنا أيضا الصورة - عن بعد - بديعة، لكن المدقق فيها يكتشف بعد قليل من التدقيق أنها ليست بديعة تماما، فالحديث الأمريكي - والغربي عموما - عن قيم الديمقراطية في النظام العالمي الجديد شيء وتعميمها على كل دول العالم شيء آخر. في أي مشروع لنظام دولي لا بد أن توجد أولويات.

لنسس النظام الجديد وقيمه. كذلك ولنسم تسوية النزاعات بالطرق السلمية فتحت الصورة البديعة شهية أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي. فتحت شهية الأطراف العربية على الحل وشهية الطرف الإسرائيلي على رفض الحل. ولأن الصورة بعيدة فهي بديعة، فمجموعة القيم التي يعلن عنها النظام العالمي الجديد تبشر بحلول عاجلة لكل المشكلات الإقليمية وبحماية حقوق الشعوب، وضمان الاستقرار، ونزع أسلحة الدمار الشامل واعتماد الوسائل السلمية لمنع النزاع المسلح. هكذا ترى الأطراف العربية الصورة. ولكن ليس هكذا يراها الطرف الإسرائيلي. فالطرف الإسرائيلي أقرب من العرب إلى الصورة وأدري بتفاصيلها. إنه أدري بأن العدالة ملتحقة بالقوة، وبأن للمبشرين بنظام عالمي جديد أولويات بعضها مقدس لا يمكن المساس بترتيبها وأكثرها مرتبط بنظروف متنوعة. وبأن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس من بين القضايا المقدسة. والطرف الإسرائيلي أدري بأن الوسائل السلمية لغض النزاعات قد تنعقد، لكنها في هذا النزاع بلغات تقتصر على وسيلة واحدة هي التفاوض الثنائي المباشر. والتفاوض الثنائي المباشر في هذا النزاع له فوائد كثيرة أهمها أنه يدعم نظام القيم العالمي الجديد على حساب نظام القيم العربي القديم. أنه أفضل الأساليب السلمية لتفتيت النظام الإقليمي العربي، لأنه يفرس بذورا لخلافت عربية يطول أمدتها ويشنت الاجتهادات ويعزل أقطارها ويعمل على تخفيض أوزان أقطار أخرى.

والمطابقة المثيرة في تطورات رحلات جيسمس بيكران رؤية الجانب العربي للصورة البديعة عن بعد أكدت بشكل غير مباشر سلامة الرؤية الإسرائيلية للصورة

ديموقراطية صحية وقوية، لم تات كمنحة من النظام العالمي او من قوى معينة فيه، ولكن جاءت عندما تحركت الشعوب لايقاف كارثة التدهور والتفريغ ومنتهزة فرصة انكشاف ضعف حكوماتها.

الوضع في المنطقة العربية مختلف، فالنول الصناعية عموما - واميركا في المقدمة - لا تستطيع تحمل اعباء ونتاجات مرحلة تحول بهذه الصفات في منطقة تخترق النفط والنفط مادة خام كبقية المواد الخام التي اخترنتها مناطق اخرى من العالم، واشتعلت حروب عالمية لاحتكارها او لتوزيعها. ولكن ربما كان هذا هو وجه الشبه الوحيد بين النفط وبقية المواد الخام. فالمواد الخام الاخرى اغلبها غنيد، محشور داخل صخور صلبة يعرف حدوده ولا يتجاوزها، باره، ساكن، صعب التفجير والاشتعال. النفط - على العكس - لين، الطبايع، سهل الانقياد، لا يعرف حدودا فكتيرا ما يتجاوزها، قابل للاشتعال وعالي القدرة على الاشتعال.

وكليهما وغيرها خصائص ينفرد بها النفط عن بقية المواد الخام، ونفطنا - لانه عربي - ينفرد عن كل المواد الخام بما فيها بقية نط العالم بخاصية اضافية وهي انه الوحيد بين المواد الخام الذي يزداد مخزونه مع كل زيادة في السحب منه.

وكان للنفط في كل الاوقات مكانة في قائمة اولويات الاهتمام الدولي، ولكن سبقته دائما اولويات اخرى، حدث ذلك عندما كان النفط متوافرا شرقا وغربا.

ولكن عندما بدأت بحجراته الغربية في النضوب فبرزت مكانة النفط العربي كقوة هائلة، واصبح يتصدر قائمة اولويات النظام العالمي. واصبحت حمايته وصون استقراره اهم التحديدات الدولية الراهنة. وقد كشفت أزمة الخليج والحرب التي تخلفتها لا شيء، ولا احد، ولا قوة مسموح له او لها بافلاق النفط العربي. ويعرف مخطو النظام العالمي الجديد ان اخبال الديموقراطية الى المنطقة العربية سيقلق النفط، ويعرفون عن خبرة وتجربة انه لم يحدث ان مجتمعا في العالم دخل تجربة التحول نحو الديموقراطية بعدما تدفق النفط فيه، واستخلصوا قاعدة مؤداها ان الديموقراطية اذا لم تسبق النفط في مجتمع ما فالخطر ان يحرم هذا المجتمع من الديموقراطية حتى ينضب نفطه.

الصورة ليست بديعة كما يتخيلها او يتمناها البعض. القوى الخارجية لن تتدخل للمساعدة في تحقيق التحول نحو الديموقراطية في منطقة يتدفق فيها النفط. الديموقراطية في بداياتها تخلق النفط العربي، وفي نجاحها واستقرارها ترشد وتقويه ليصبح شريكا وليس اداة في النظام العالمي الجديد. وهذا غير وارد في الصورة البديعة لهذا النظام، لا عن بعد ولا عن قرب.

• كاتب وخبير سياسي مصري.

القالب لها اسبقية على القالبين الاخرى، وفيها اسبقية على قيم اخرى، ومصالح لها اسبقية على كل القيم. من الممكن ان تكون الولايات المتحدة قررت الديموقراطية على كل دول اوروبا الشرقية وعلى الاتحاد السوفياتي، ولكن المشكوك فيه ان تكون قررتها بالاصرار نفسه وبدرجة الاسبقية نفسها على اميركا اللاتينية وأفريقيا والصين الشعبية، او ربما قررتها على هاتين القارتين وعلى الصين مخففة او جزئية ولكن لا يوجد ما يشير الى انها قررتها مخففة او غير مخففة على المنطقة العربية.

وفي اعتقادي انهم في الغرب - وفي اميركا تحديدا - لم يقرروا على المنطقة العربية لانها منطقة فريدة ومتميزة وليس لان العرب غير مؤهلين، او لان اكثر الانظمة العربية اقوى من ان يقرر عليها شيء من الخارج لا تريده، هي منطقة فريدة ومتميزة لانها منطقة نفط، ونفطها من نوعية سريعة الاشتعال، ومكوناته السياسية والاجتماعية يالفة التمازج والتعقيد، وجغرافيته شديدة الانصياع بالتاريخ والتقاليد والعقائد والاشخاص.

لذلك ولأنهم لا يريدون المخاطرة ولأن لهم اولويات اخرى لم يقرروا الديموقراطية على المنطقة العربية. ان لبيده في مسيرة الديموقراطية لا بد ان تسبقه مرحلة تحول، ومرحلة التحول تكون عادة قلقة، ففي مرحلة التحول نحو الديموقراطية تبدأ في التبلور طبقات جديدة، ويجري فرز النفوذ الحقيقي والكامن لجماعات المصالح والقوى الاقتصادية، ويشتل التنافس بين مختلف القوى المؤثرة في المجتمع، وفي مرحلة التحول يتكشف ضعف بعض الأقوياء وتتأكد قوة بعض الضعفاء، وتبرز نخب جديدة وتتوالد افكار وامزجة وآراء كانت مكتومة او مخنوقة، وتتعدد مظاهر هدم الاستقرار، وقد يحدث ثور واضطراب.

مرحلة بهذه الصفات تمر بها الان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وهو امر يمكن الغرب عموما - واميركا خصوصا - تحمله، بل هي مرحلة ضرورية وحسوبة. فالمطلوب غربيا ان تتغير الامزجة والافكار في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتتغير النخب والطبقات ويضعف الأقوياء ويقوى الضعفاء وتتنافس وتتصارع مختلف القوى، وهذه التغيرات مطلوب وقوعها ولو ادت الى ثور واضطراب.

فالهدف هو الديموقراطية، لانه بدون الديموقراطية لن يتحقق الانتعاش الاقتصادي وبدون الديموقراطية وبدون الانتعاش الاقتصادي في اوروبا قد لا يقوم النظام العالمي الجديد كما تتصوره الولايات المتحدة. لذلك يصبح اي مخاض في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي - مهما بلغت قسوته وشدة على شعوبها - لئلا يجب ان تدفع هذه الشعوب من اجل الانضمام ثم الانعماج في النظام العالمي الجديد كاطراف مشاركة وليست تابعة. هكذا ننشأ

تحديات النظام العربي الجديد



السيد احمد بقلم

الديارات العراقية التي تمكنت يوم الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ في اجتياح الحدود الكويتية قامت في نفس الوقت بالقحس، على أسس النظام العربي الذي كان قائما لأكثر من أربعة عقود ومن ذلك الوقت لم يتطور نظام جديد بطل سبل ذلك الذي قضى تحيه يوم قامت دولة عربية باجتيان حدود دولة عربية أخرى وتعاظم النقص مع ذلك الاجتياح وفصل النظام العربي في ايجاد محرج للارمة

لكن ونفس القدر وبعد مرور أكثر من عام لم يتطور نظام عربي جديد فالأزمات قد هجمت كلها مرة واحدة على المنظومة العربية سواء على مستوى العلاقات الداخلية في كل دولة أو تلك التي بين الدول العربية انفسها كتجميع اقليمي أو ما يتصل بعلاقاتها الخارجية سواء في المجال الثاني أو على مستوى المنطقة

وهكذا يواجه الوضع العربي ثلاث معضلات في وقت واحد أولاها كيفية اقامة نظام جديد وصله حتى الآن في استكتساب السبل الموزية الى ذلك ثانياها تنامي مفاهيم جديدة تنذر بانسعمال حروب ساحقة وبإرادة بين الدول العربية وثالثها برود وصعوبة

بعض جيران العرب، والأشارة ما تحديد لكل من ايران، اسرائيل، اثيوبيا وارنريا

فايران التي خرجت مثقلة من حرب السنوات الثماني مع العراق تدير اليوم في وضع اصعب وقوة اقليمية بعد ان زال حرج تعاملها مع دول المنطقة اثر الحساسة العراقية في الكويت التي اسهمت عمليا في اجهاض القوة العراقية نفسها، كما ان انهيار الاتحاد السوفياتي ازال عنها خطر جارها القوي الى الشمال الامر الذي وفر لها الفرصة ان تستمر على طريق تطبيع علاقاتها الخارجية وتطوير اقتصادياتها ورفع طاقتها الانتاجية ولتبدو لاعبا مهما في اسيا سواء في الجمهوريات السوفياتية الاسيوية أو في افغانستان اسرائيل من جانبها والاربع من النظرات التي شهدتها المنطقة مؤخرا

باعتقاد مؤثر السلام والسبر فيه الى ان والصعوبات التي يواجهها عليها ثنائي بوش وبيكر لجسرها الى طائفة الاحداث كما تقتل قضية ضمانات الشروض، وهي ضغوطا كسما حال انتشار مبرفي مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق تطلق بوش نفسه الذي يرى في سماعات الفروض وسيلة

لاجهاض مبادرات ادارته في المنطقة، لكن بالرغم من ذلك وحتى مع اعتبار بوش اكبر رئيس امريكي مكروه في اسرائيل تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بأن تل ابيب والخلاف فقط على نوع ومدى هذا الالتزام خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولا ننسى ان المعونات الامريكية القذرة بثلاثة بلايين دولار مستمرة اضافة الى التحويلات المعفاة من الضرائب التي تصل الى بليون دولار أخرى على ان مسيرة اسرائيل الاساسية تبقى انها تدخل المعاونات وليس العرب موقف واحد نسبة لحيات نظام عربي واحد، وترتيب لا يعمل الوقت لمصلحته في إطار سياسة بناء المستوطنات النشطة التي تمارسها اسرائيل والتي يامل شامير في العوز في الانتخابات في الشهر المقبل لاستمرار فيها والقضاء نهائيا على فكرة مقاومة الارض بالسلام

اما في ما يخص اثيوبيا وارنريا فقد وصل الطرفان الى تقاسم ان الوحدة لا يمكن فرضها بقوة السلاح بدليل فشل منجستو بنظامه الشمولي القادر على التعيين بسانده حليف استراتيجي مثل الاتحاد السوفياتي، وهو ما لا يتوفر للوضع القائم حاليا في اديس ابابا، الامر الذي يتطلب تجربة حتى الاستقلال بامل ان يجدوا مصالحهم في ارتباط اوثق مع اثيوبيا طراعية نسبة لوجود السوق الانبويي الضخم الى جوارهم الذي يضم حوالي ٤٠ مليون سمة ويمكنه

استيعاب المنتجات والخدمات الازتية من ميناء وخلاصه على كل تبقى ارنريا، وهي العرب الى العالم العربي الأكثر استقرارا في القرن الافريقي المشغل، كما انها تمثل اكبر قوة عسكرية جنوبي الصحراء باستثناء جنوب لغريقيا، بعد ان اورت جيش منجستو الثاني الصارب، وهي بالتالي أكثر قدرة على التأثير

يضاف الى هذه المتغيرات، والمعارقة ان الدولة العربية الوحيدة ذات العلاقة الحميمية لدى الطرفين الايراني والارنري هي السودان على ان هذه العلاقة ان توظف في ما يظهر لصالح نظام عربي جديد، ليس فقط لصالح اسم هذا النظام وإنما لان النظام القائم في الحزبم له طروحاته واجندته المختلفة التي لا يخفيها

في زيارته الى لندن الشهر الماضي قدم الدكتور حسن الترابي الزعيم المعروف محاضرة في الجمعية الملكية للفنون تحدث فيها عن حركة البعث والوحدة الاسلامية التي شهدت موجتين في هذا القرن وراة في تناميها مؤخرا ثلاثة عوامل: الثورة الايرانية، الازمة في الخليج وفشل مشردع الدولة القومية سواء على مستوى البوض بالفرد أو المجتمع أو في صلباغة مؤسسات اقليمية فاعلة وحتى مؤسسة ذات طليعة اسلامية

ويحصل الترابي ان على الحركات الاسلامية لانتاج الوحدة الاسلامية التي تخطى حدود الدولة القومية بجزرها ويستخلص الدرس من أزمة الخليج انه لا يمكن فرض الوحدة بقوة عزز خارجي، وان



نقطة الانطلاق ستمثل في قيام
تجربة في احدى الدول وتمثل نقطة
اشعاع ونموذج يمكن للحركات
الشعبية الاقتداء به والاستلهام
منه.

كلام الترابي كان يمكن اعتباره
طرحا لأحد المثقفين لولا انه جاء من
الترابي نفسه بصفتة زعيما لإحدى
الحركات السياسية التي وصلت
الى السلطة عن طريق انقلاب
عسكري ويعتبر القوة الحقيقية وراء
النظام في السودان. وعليه فأراؤه
تتجاوز ميدان الجدل الأكاديمي الى
واقع الحال. فمن الذي يملك حق
تحديد ان حكومة ما اسلامية او
غير اسلامية، ومن الذي يملك حق
تشجيع الجماعات المختلفة على
الثورة على حكوماتها القائمة؟
وبعض النظر عن الصيغة الاسلامية
التي اراد اضافها على حديثه
المعهم، الا يحق للمراقب ان
يستخلص ان الرجل يريد ان يجهز
من السودان «كوبا الاسلا»
جاز التعبير التي تعمل على زعزعة
الانظمة القائمة لإحلال البديل
«الاسلامي الحقيقي» محلها. وهل
يمثل النظام العسكري في السودان
الذي نجح في ترسيخ سيوفات
الانظمة العسكرية في ما يتعلق
بعضها في تقديم حلول للقضايا
المطروحة لبلدانها او لسجلها
الضعيف في ميدان حقوق الانسان
حتى وان جاءت تحت مظلة
اسلامية، النموذج الذي ستمثلهم
الشعوب الاسلامية؟
وهذه التساؤلات تتجاوز حالة
السودان لتصبح تحديا امام النظام
العربي المأسول.

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢



النظام العالمي الجديد بين ثقب الأوزون.. وغازات الأبقار

● يوماً بعد آخر تتحول حماية البيئة من مجرد حرص على البيئة الطبيعية من التلوث الى قطاع صناعي بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، وتتحوّل حركات حماية البيئة من سلطة اجتماعية موازية تهدف الى منع التعدي على حق الإنسان في الحياة ضمن بيئة نظيفة، لتصبح جزءاً من مختلف برامج الأحزاب السياسية والمرشحين لمختلف أنواع الانتخابات. بل أكثر من ذلك أصبحت سلاحاً إعلامياً لترويج مختلف أنواع السلع، فالسيارات تتفاخر بأن أكثر مكوناتها لم تعد ملوثة ويمكن إعادة صهرها واستخدامها، ووقود السيارات بنون رصاص، ومساحيق للتنظيف تساهم في حماية البيئة (وتقدم دافعاً غسبلاً أكثر بيضاء) وحتى سندويشات «الهامبرغر» تحاول تغيير تغليفها البلاستيكي بمواد قابلة للتحلل مثل الورق، ولولا «العيب» لتفاخرت شركات صناعة الأسلحة بمنتجات تحافظ على البيئة من التلوث!

وفي الدول الصناعية تتنافس الحكومات بفرض ضرائب متزايدة على السلع «الملوثة»، خصوصاً المشتقات النفطية. لكن بمحض «الصدفة» تكون هذه السلع مستوردة، بينما لا تفرض أي ضرائب على السلع المنتجة محلياً، بل يتم دعم أسعارها، فانتاج الكهرباء من المفاعلات النووية لا يحمل أي خطر على البيئة وكذلك انتاجها باستخدام الفحم الحجري الذي يضرّ غازات أكثر خطراً وبكمية أكبر من المشتقات النفطية، لكن تلوث «الميزان التجاري» أشدّ هولاً من تلوث البيئة. ضمن هذا الأطر، فإن رهانات «مؤتمر الأرض» الذي سيعقد قريباً في ريو دي جانيرو في البرازيل هي اقتصادية بمقدار ما تهدف لحماية البيئة، بل ربما كانت الاعتبارات الاقتصادية أكثر أهمية.

حتى على صعيد حماية البيئة سيكون «مؤتمر الأرض» تعبيراً عن النظام الدولي الجديد، فاعتماد تدابير لحماية البيئة في دول أوروبا الشرقية يمثل «سوقاً» قيمته عشرات المليارات من الدولارات، واستبدال التكنولوجيا «الملوثة» في العالم الثالث يعني عشرات أخرى من المليارات، ومثل ذلك استبدال السيارات القديمة ومكيفات الهواء والبرادات وغيرها.

أصبحت مسألة حماية البيئة جزءاً من الأخلاق الجديدة على الصعيد العالمي، تصعب مناقشتها نظراً لطابعها الأخلاقي، فكل فرد يفضل الحياة في بيئة نظيفة ونقية، وكل فرد يتمنى أن ينال أحفاده بيئة نظيفة قدر الإمكان، ومثلما يتمنى الإنسان الحياة في بيت نظيف، يفضل الحياة في شارع نظيف وفي مدينة نظيفة، ولا يحتاج المنادون بأخلاق البيئة لمجهود كبير كي يبرهنوا على الطابع العالمي لحماية البيئة في عصر الأقمار الصناعية والصور القادمة من الفضاء لكرة زرقاء صغيرة هي كوكب الأرض.

لكن بما أن الدول الصناعية هي الأكثر تقدماً في المعرفة العلمية تفرض على العالم ما تشاء من معرفتها، خصوصاً أنها تسيطر بنفس الوقت على وسائل الإعلام الكبرى، فهي تتحدث عن التلوث الذي يهجمها ومكافحته بالوسائل التي تناسبها. ويزداد وضوح هذه الزاوية إذا عرفنا أن أهم الأبحاث حول التلوث ومكافحته تصدر عن الشركات الصناعية العملاقة القادرة على توظيف مبالغ طائلة لأبحاثها، أو لتمويل تلك الأبحاث في جمعيات ومخابر «مستقلة».

ثقب الأوزون

● من النادر أن يمر أسبوع واحد دون أن نتحدث وسائل الإعلام عن «ثقب الأوزون»، في الطبقة الغازية العليا من الغلاف الجوي. ومثل عدد كبير من الصحفيين اهتمت بهذا الموضوع والتقيت عدداً من الباحثين المختصين في شؤونهم في الأوساط الصناعية أو في مراكز الأبحاث المستقلة نسبياً. وكانت المفاجأة في الحصول على معلومات متناقضة لا تسمح بتكوين موقف حاسم، لكنها تثير العديد من الأسئلة والشبهات. فاولاً يبدو ما يقوله العلماء في هذا الموضوع اقرب الى التكهنات العملية مما هو في مجال التجربة العلمية الصارمة. حيث تقول النظرية السائدة ان الغازات المعروفة باسم «CFC»، «كلورو - فلورو - كاربون»، تتفكك في الطبقة العليا من الغلاف الجوي وتتحد ذراتها مع ذرات غاز الأوزون لتحويلها الى ذرات أكسيد يتفكك ثغينة ليعطي ذرات أوكسجين. عوضاً عن الأوزون. بينما تذهب ذرات غازات «CFC»، للاتحاد مع ذرات أوزون أخرى ضمن عملية تدمير مستمرة لهذا الغاز، لذلك فإن كمية محدودة من غازات «CFC»، تكفي لتدمير طبقة الأوزون بأكملها على حد تعبير باحث كيميائي، وبما أن كميات «CFC»، التي تسربت الى الغلاف الجوي خلال الخمسين عاماً الماضية كبيرة جداً، كان يجب الا يبقى من الأوزون سوى كمية ضئيلة جداً، بالتالي ليست هذه الغازات مسؤولة بالضرورة لوحدها عن ثقب الأوزون.

ثانياً: حسب ما قاله باحث آخر نحن لا ندرى متى بدأ ثقب الأوزون، ففي لحظة ما تم قياس طبقة الأوزون ولوحظ وجود ثقبين في مستوى القطبين الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية، ولوحظ توسع لهذا الثقب بعد ذلك دون أن يتم التأكد من أن الأمر يعود الى «دائرة طبيعية في

الغلاف الجوي.

ثالثاً، حسب التكهّنات العلمية، تقوم طبقة الأوزون بدور مهم في حماية حياة الإنسان، خصوصاً في حمايته من سرطانات الجلد، نظراً لأنها تشكل، فبلتر، يمنع دخول الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس. ومؤخراً قام فريق من العلماء بقياس تلك الأشعة في مناطق الثقب. وكانت المفاجأة كبيرة في ملاحظة أن كمية الأشعة فوق البنفسجية في تلك المناطق هي نفسها في المناطق الأخرى التي يوجد فيها الأوزون بكثافة.

رابعاً، تستخدم غازات «CFC»، في دارات التبريد (مكيفات الهواء والبرادات والمخبرات). وأصبح إنتاجها سهلاً وتكنولوجياها معروفة في أغلب دول العالم، ويتركز إنتاجها في العالم الثالث نظراً لانخفاض التكاليف. واستطاعت أهم سبع شركات في العالم لإنتاج الكيماويات إنتاج غازات أخرى تستبدل غازات «CFC»، في دارات التبريد لا تدمر طبقة الأوزون، لكن لا أحد يعرف بالضبط ما ستكون آثار استخدامها المكثف على البيئة. وتحتكر هذه الشركات تكنولوجيا إنتاج الغازات البديلة، وتنتمي جميع هذه الشركات إلى نادي «الدول السبع»، الغنية في العالم، على رأسها شركة «دوبون». نمور، الأمريكية. وتشير بعض التقديرات إلى أن استبدال غازات «CFC»، سيكلف حوالي ٥٠ مليار دولار، ستكون حكرًا لصالح هذه الشركات.

غازات الأبقار

● بنافس موضوع آخر في أهميته. ضمن موضوعة حماية البيئة. ثقب الأوزون، وهو ما يعرف باسم «ظاهرة البيت الزجاجي»، ونتيجته ارتفاع درجة الحرارة على سطح الكرة الأرضية نتيجة زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو. وتتجه أصابع الاتهام إلى وقود السيارات لتحمله مسؤولية ذلك. لنفترض أن ثاني أكسيد الكربون يحدث هذه الظاهرة. مهما كان الأمر فزيادته ليست شيئاً إيجابياً بالتأكيد. وأن هذه الظاهرة ليست إلى الدرجة التي يحكى عنها.

لكن المشكلة هي في تحميل المسؤولية الفعلية للسيارات في إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون. حيث تعتبر البروكين هي المنتج الأول لهذا الغاز. مع غازات أخرى أكثر خطراً مثل الغازات الكبريتية. حيث يعتقد أن انفجار بركان الفليبين مؤخراً قد طرح من هذه الغازات في الجو، أكثر من نصف ما تطرحه السيارات في العالم خلال خمس سنوات. أما المنتج الثاني لثقب أكسيد الكربون فهو الأبقار التي تطرح مباشرة. أو عبر تحليل ما تطرحه من فضلات. كميات هائلة من هذا الغاز. فكل بقرة تطرح يومياً من الغازات الكربونية، ما تطرحه سيارة متوسطة الحجم.

إذا كان الهدف فعلاً هو الحد من زيادة ثقب أكسيد الكربون، فيجب فرض ضرائب على «غازات، الأبقار، معلقة للضرائب على وقود السيارات. لكن بما أن الدول الصناعية. وهي دول زراعية أيضاً هي المنتج الأول في العالم للحوم ومشتقات الألبان. تصبح «غازات، الأبقار أقل تلويثاً من وقود السيارات، نظراً لالتراف المتناقض لكل منهما على «تلوث، الميزان التجاري لهذه الدول.

هناك مثل فرنسي يقول «ليس للمال أمة رائحة». ويجب أن نضيف «حتى لو كان من غازات الأبقار، فالنظام العالمي الجديد يزيل رائحتها».

المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٢

النظام الدولي الجديد.. فاقده الشيء لا يعطيه



بقلم

د. سالم بن أحمد سحاب

وأما الحديث عن حقوق الإنسان فيجب أن يسبقه تعريف بهذا الإنسان - تماماً كما هو الحال مع تعريف الأهراب - ومن يلترى بحسن تعريف الإنسان إلا النظام الدولي الجديد. وفي ظل أحداث لوس أنجلوس الأخيرة صدر هذا التعريف الدولي الجديد استقراء لاكتبة الإنسان مخلوق يعنى على قدمين أبيض اللون أشقر السحنة أزرق العينين قلماً يكون قصيراً مثل الإسيوين وقلماً يكون ضعيف البنية كلباء العلم الثالث. ويعيش بالصدفة في أوروبا وأمريكا الشمالية، ويستثنى من هذا التعريف مسلمو اليوينة والهرسك واليابانيا، وأما اليهود فهم فصل مختلف لا يجوز تعريفه أو تشبيهه! وإذا اتفقنا على هذا التعريف (الدولي الجديد) طوعاً أو كرهاً، فيمكننا اعتد أن نبتهج اشد الاحتياج لأن صحة حقوق الإنسان، على النعل، ولا يتقصها إلا فناء المخلوقات الأخرى المشابهة لها من غير بنى الإنسان! وبعد فلنظام الدولي الجديد يعيش جملة من المتناقضات الواضحة في كل اتجاه. تطبق الشرعية الدولية، في تعريف الأهراب ومحاربتة، في ديمقراطية الأنظمة الحكيمة ومحاربة الدكتاتوريات، في حقوق الإنسان، في دعم الحريات وإقامة العدل ونشر الاستقرار وغيرها كثير! ولا عجب في هذا، ففاقد الشيء لا يعطيه. ولكن العجب في فلتات من النفس انفلتت عليها المعبدة فاستسلطت لهذا، الأهراب، الدولي الجديد.

والديمقراطية في عقل منهك منقل بالبحث عن الكفاف من حاجاته الجسدية والحيوانية. والنظام الدولي الجديد يكرس هذه الأزمات ويفاقم من حدتها في كثير من الأوطان، المنتقاة، أما عن طريق السموات على مظاهر الاستبداد، وأما عن طريق التضيق ومنع المساعدات والقروض إذا كان الولام والصفاء غائبين مع الحكم القاتم - وإن كان صالحاً - فلربما كان متمرداً على المنظومة الجديدة والفتنة عليها. وحتى القروض والمساعدات التي تقدم لبعض الدكتاتوريات تحت ستار مساعدة الشعوب البائسة، إنما تعنى مزيداً من التبعية والخضوع والهوان والتخلف واستمرار حال المسؤولية والاستجداء، وتعنى في الوقت ذاته انتفاخ جيوب وأرصد فنة قليلة على حسب فنة كثيرة. وتذهب الفنة القليلة ويبقى الدين ديناً على الأمة لا تكاد تشدد، فوائده، إلا يشق الأنفس ناهيك عن الدين نفسه. ولقروا أن شتمت تاريخ واقع تلك المولة الإفريقية ذات الشروث البترولية والطبيعية.

عندما يتحدث أحدهم - وأعني أحد المنظرين المتحمسين لما يسمى بالنظام الدولي الجديد - عن المنظومة الدولية الجديدة بخالجنى شعور - قد يشاركني فيه آخرون - بأن العالم، السعيد، أوشك على الظهور، وأن قوى الاستبداد أوشكت على حزم الحقلن والرجيل. هؤلاء الذين يبشرون بعالم سعيد خال من الدكتاتوريات المستبدة والأهراب المقتت والمقر للقتل.. هؤلاء الذين يحملون بكوكب أمن تسود فيه قيم العدل والأمن والاستقرار، ومفاهيم حقوق الإنسان فرداً وشعباً وكياناً.. هؤلاء الذين يحسنون الخن بعد قريب (يلقود النظام الجديد) تشرق شمس على العالم الكبير فينقلب اليوس سروراً والفقر غنى والظلم احساناً.. هؤلاء يسيئون ألبنا شتناً ألبنا، فهم يسيئون من قدرتنا على التفكير والاستنتاج. بل ويمارسون ضد عقولنا وذكائنا نوعاً من القهر والاستبداد والأزدراء والاحتقار. ذلك أن دلالات المهرسات اليومية والمتوقعة لهذا النظام الجديد لا تبشر بعد زاهر على النحو الذي ترصاه عقولنا المتعبلة أو ترتاح له نفوسنا الطيبة.

فالعالم الذي يحملون بخلوه (في ظل هذا النظام) من الانظمة الفهرية الدكتاتورية المستبدة لا يمكن أن يصنعه نظام دولي فهرى دكتاتوري مستبد مهما كان دولياً ومهما كان جديداً، فهو في المحصلة النهائية نتاج قوة واحدة ترى الأمور بمنظورها الخاص وتزن الأولويات بميزان مصالحها، وهي إذن أحادية القرل ثنائية المكيال متعددة الأحكام.

والنظام الدولي الجديد لا يمكن له أن يستمر تحت مظلة من الشرعية الدولية إلا عبر منظومة مترابطة من الدكتاتوريات المنتشرة هنا وهناك، الدكتاتوريات التي، تبصم، باسم شعوبها لكل قرارات وتحركات النظام الجديد، ثم هي تنفذ بلا جدال أو نقاش. وأما الأهراب فمصطح لم يتفق بعد عليه المبشرون بالنظام الدولي الجديد والمنفرون منه. فلأهراب مصالحه وقوا فيه لقي لا يجوز إلا للفتنة (على النظام الجديد) الخوض فيها وسبر أغوارها. ولذا فهم المؤهلون لأعداد القوائم والإقتصاص من المجرمين. وصحيح أنه لا جدال في أن تفجير الطائرات المدنية عمل أهرابي دنيء خميس مرفوض بكل المقاييس، إلا أنه من المرفوض أيضاً استبعاد مسي الأهراب على الممارسات التي ترتكب ضد المدنيين العزل في اسرقيل (الأرض المحتلة) وفي الهند (كشمير)، وفي يوغسلافيا (البوسنة والهرسك) وفي بورما (اللاجئون المسلمون). أما أزمة الفقر والجوع فمازالت قضية القضيا. إذ في خضنها تضع صيحة الإنسان الصوى ويتبه فكره، ولا يعود يطالب الإيقوت يومه، وأي مساحة يمكن أن تشغلها قضيا الحرية والعدالة

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٢

البحث في معطيات وضع عالمي جديد (١ من ٢)

التاريخ لم يعرف امرا الا صلة له بما سبقه

علي الدين هلال *

يتحرك فيها النظام. والمراقب للوضع الدولي الراهن لا بد ان يلاحظ ان هناك تغيرات مهمة وعميقة على كل عناصر هذا الوضع. من حيث الاطراف انهار لحد الطرفين الرئيسيين للنظام الدولي الذي عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهو الاتحاد السوفياتي. وبرزت اطراف جديدة تمتلك قدرات اقتصادية عملاقة كاليابان واوروبا الموحدة، معنى هذا ان النظام الذي استقر معبراً عن توازنات مرحلة ما بعد الحرب، والتي شكل فيها المنتصرون القوى ذات الغلبة لم يعد معبراً عن التوازنات الجديدة. المهزومون في الحرب الثانية هم القوى الصاعدة في نهاية القرن.

اما البيئة التي يتحرك فيها النظام فهي تتغير ايضا بوتيرة متسارعة تحت تأثير النوتة التكنولوجية التي تجتاح العالم

١٩٨٩. ثم شاركت في مناقشات وحوارات متصلة عربية وبولية حول الموضوع. الموضوع انن هاجس مستمر ومتجدد لشعوري باننا، ونحن ندخل الحقبة الاخيرة من القرن العشرين، ونقف على ابواب قرن جديد، وعلى عتبات الالفية الثالثة من التاريخ الميلادي، ننقل ترميماً من حال الى حال، واننا على مشارف مرحلة جديدة لها اصولها وقواعدها التي ينبغي ان ندرسها ونتدبرها. وعندما يقال مثلاً تعبير النظام الدولي (واحيانا العالمي) الجديد فان ذلك يطرح عدداً من التساؤلات عما هو هذا النظام؟ ما هي مكوناته ومخاضه واطرافه؟ وما هي القوى الدافعة فيه؟ هل تم كونه فعلاً ام انه في مرحلة التطور والتشكل؟ وما هي احتمالات تطوره في المستقبل؟ على انه من الضروري - بادئ ذي بدء - ان نتوقف امام الكلمات الثلاثة التي يتكون

■ اصبح موضوع النظام الدولي الجديد من المواضيع السياسية التي تتناولها الصحف والمجلات، والتي يختلف المثقفون واصحاب الراي في شأنه على صفحاتها. هناك من يتحدث عن هذا النظام الدولي الجديد كانه حقيقة واقعة، وهناك من ينكر وجود هذا النظام اصلاً، واصبح الامر يحتاج الى وقفة تحليلية نتكمن من خلالها من التمييز بين الاشياء المختلطة او المتشابهة.

لكي تكون هذه الوقفة جادة ينبغي ان نميز بين الوصف والتحليل من ناحية، وبين التقويم واصدار الاحكام من ناحية اخرى. فحكمنا على تطور ما يانه غير عادل او غير اجابي لا ينبغي وجوده ولا يذكر الاثر المترتبة عليه بما فيها تلك التي تتصل بنا. المهم ان نتفهم ما يحيط بنا من تطورات، والشرط الاخر لجدية هذه الوقفة هو ادراك اننا ازاء ظواهر جديدة ومتغيرة ومتطورة ومن لم يجاوز الخلاف حولها، ومن الضروري ان نتحدد الاجتهادات في خصوصها. ولقد من المهم ان يستمر الحوار حول هذه المواضيع وصولاً الى فهم اعمق لها.

هذا الموضوع مكل هاجساً فكرياً وثقافياً لي على الاقل من خمسة عشر عاماً، فبعد نهاية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وبروز دور النفط كعامل سياسي واقتصادي، وبدا انتضاح حجم الازمة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي وبالذات في مجال الزوقة، وتصادد الدور الياباني في مجال التصنيع والتطوير التكنولوجي واستمرار للعملية التكاملية في اوروبا - هذه التطورات - وغيرها - اوجدت عندي للشعور باننا على ابواب مرحلة جديدة من التطور العالمي.

منذ ذلك الوقت عبرت عن هذا الهاجس او الهم بصورة عدة. فمعت بالاعداد لعدد خاص من مجلة «السياسة الدولية» (القاهرة) في عام ١٩٨٢ عن مستقبل الوطن العربي، وكتبت سلسلة من الدراسات في مجلة «الوجهة» الشهرية (قطر) بعنوان «حتى لا يفلقنا المستقبل»، خلال عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. ثم شاركت في مجهود بحثي شامل لدراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، الذي شارك فيه عشرات من الباحثين العرب في اطار مركز دراسات الوحدة العربية. وكان لمرّة مشاركتي اعده كتاب بعنوان «العرب والعالم»، صدر علم

النظام العالمي الجديد لن يكون شيئاً مغايراً تماماً لما سبقه، بل ستكون هناك عناصر استمرار لبعض الجوانب، وسيكون تعديل لجوانب أخرى، وادخال لعناصر جديدة، وكنتيجة للتفاعل بين تلك العمليات الثلاث، تبرز صورة جديدة للعالم.

وتغير ملامحه وتزيد من درجة ترابطه، وتعد تعريف كثير من المفاهيم التي تعوينا عليها. مجالات جديدة مثل المعلوماتية، والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية، والاتصال عن بعد تفتح الباب لافاق جديدة، وبعبارة اخرى، فان الاساس المادي للعلاقات الدولية يتغير، وعناصر القوة ومصادرها تتغير وتتطور. فعلى سبيل المثال ليس من الجدير بالبحث ان دولة كاليابان فقيرة في كل مصادر المواد الخام تتصدر الموجة التكنولوجية الراهنة، وان دولة مفعمة بالموارد مثل الاتحاد السوفياتي تنهار اقتصادياً على النحو الذي حدث. ان تلك بل على ان العنصر الحاسم ليس وجود الموارد ولكن جدارة التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي.

للفهم الثاني من تمثيل النظام الدولي الجديد هو تعبير الدولي او العالمي احياناً.

منها التعبير وهي: النظام الدولي او العالمي الجديد. اما بالنسبة الى المفهوم الاول من التعبير وهو النظام فانه يشير الى مجموعة متسقة ومنظمة من التفاعلات، واي نظام يتضمن مجموعة من التفاعلات تقوم بادوار معينة، ويترتب عليها نمط معين من التفاعلات. وهذا يتم في اطار بيئة لها معطيات وظروف معينة. ونتيجة العلاقة بين التفاعلات وانشطتها وتفاعلاتها مع البيئة يتسم نظام ما بدرجة او باخرى من الاستقرار او عدم الاستقرار. ولا يوجد نظام ثابت او جامد وانما هو بحكم التعريف، يتضمن قرراً من التوتر بين اطرافه من ناحية، وبينهم وبين بيئتهم من ناحية اخرى. والنظام يتحول عندما تحدث تغيرات جوهرية في اللفظية الاساسية، او في نمط تفاعلاتهم، لو في البيئة التي

والكلمتان ليستا مترادفتين. فصلة «الدولي» هي من «دولة»، وعندما نتحدث عن العلاقات الدولية، فإننا نشير إلى العلاقات بين دول ذات سيادة لكل منها سياستها الخارجية. وتعبر «العالمي» من الناحية الأخرى مشتق من «العالم»، ومن المثلث الذي تواجهه العالم، أو بعض مناطقه. فمثلاً مشكلة تهريب المخدرات أو تلوث البيئة لم تعد مشكلة تتعلق بدولة معينة ولا يمكن مواجهتها من خلال دولة واحدة أو حتى مجموعة من الدول. المشكلة أصبحت ذات طابع «عالمي» يشترك في إحداثها عدد كبير من الأفراد والمؤسسات في أنحاء شتى من العالم. فالمخدرات مثلاً تزرع في بعض الدول وكثيراً بمعرفة حكومات هذه الدول ورعايتها، ثم يتم نقلها من مكان لآخر حتى تصل إلى أسواقها، ثم تتم محاولة «تنظيف» النقود المتعلقة بها في بعض البنوك التي تتعاون مع تجارة المخدرات. بهذا المعنى تمثل تجارة المخدرات نظاماً فرعياً، في تفاعلات العالم، فيه سياسة وفيه اقتصاد وفيه عصابات وأرهاب.

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن تلوث الهواء أو تلوث البحار والمحيطات. والعلاقة بين «الدولي» و«العالمي» ليست علاقة تناقض بل تنهما وجهان لحقيقة واحدة. «الدولي» هو القتراب من زاوية الدولة ومصالحها واحتياجاتها، و«العالمي» هو القتراب من منظور كوني يتعلق بمصالح أكثر من دولة.

وأخيراً فإن المفهوم الثالث - والأخير - من تفسير النظام الدولي الجديد، هو الجديد. ومن الضروري أن نتعامل مع صفة «الجديد» على نحو دقيق. فالتاريخ الإنساني لم يعرف قط أمراً جديداً لا يمت بالصلة بما سبقه، فحتى الثورات الكبرى في التاريخ والأديان عكست للبيئات التي ظهرت فيها. فالجديد يرتبط عموماً بالقديم ويتفاعل معه. وسنة الحياة هي الاستمرار. ولا يوجد «جديد» مختلف نوعياً وكيفياً في كل جوانبه عن القديم، ذلك أن هناك حدوداً للقدرة البشرية على التكيف مع «الجديد».

معنى ذلك أن النظام العالمي الجديد لن يكون شيئاً مغيراً تماماً لما سبقه، بل ستكون هناك عناصر استمرار لبعض الجوانب، وتعديل لجوانب أخرى، وإزالة لعناصر جديدة، كنتيجة للتفاعل بين تلك العمليات الثلاثة: الاستمرار والتعديل والتجديد، تبرز صورة جديدة للعالم.

• استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة
ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية فيها

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٢

هل البوسنة خارج النظام العالمي



بقلم

نبيل هودي

من البوسنة انطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى، التي من رحمها خرجت فكرة اقامة النظام العالمي القديم، وفي البوسنة حدث الانفجار الذي عدا شاهداً على انقلاص النظام العالمي الجديد، وفي الحالتين كانت اصابع الصرب هناك، وظلت سيرايفو العاصمة هي المسرح الذي تتابع عليه تلك الاحداث
عندما رار ولي العهد النمساوي فرانسوا فرديناند مع خطيبته مدينة سيرايفو عاصمة البوسنة في سنة ١٩١٤، وعن له ان يتحول في شوارع العاصمة التي كانت اذاك ما زالت محتفظة بطابعها الاسلامي المميز، فانه لم يهتأ بحولته، حيث لاحقه شاب بوسني صربي الاصل - اسمه جافريلو برسيبي - وقتله، الامر الذي ادى الى اعلان النمسا الحرب على صربيا، وكان الحادث هو الشرارة التي بها بدأت الحرب الأولى على النحو الذي يعرفه الجميع، وأدت مأساة الحرب التي خيمت ظللها التكتية على اوروبا حينذاك، الى بروز الحاجة الى اقامة - عصبة الأمم -، وطلورت - العصبة - بعد الحرب العالمية الثانية الى صيغة الأمم المتحدة الراهنة

المأساة التي تعيشها البوسنة الآن اغرقتها في الدماء حقاً، ونصبت في مدنها وقرىها المذابح التي تتناقل اخبارها مختلف التقارير الصحفية في الغرب والشرق، واصابت الأمة الاسلامية قبل - الضمير العالمي - بالفزع والهلع، ذلك كله صحيح، لكن من الصحيح ايضاً أن نقرر بأن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو في مقدمة صحايا تلك المأساة، التي اصبحت اهم تحد للارادة الدولية برز حتى الآن، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة.

لقد تلقينا بشارات النظام الجديد قبل حرب الخليج وبعدها، على لسان الرئيس الامريكي جورج بوش، الذي دأب على اطلاق التصريحات الموحية بأن عالم ما بعد الحرب الباردة سيختلف جذرياً عن سابقه، بحيث يصبح أكثر سماحة وأعمق غائماً وأشد التراباً بقيم الحرية والديمقراطية والانسانية، ولم يكن بوش وحده هو المنشر لذلك العالم الجديد، وإنما كان ولا يزال يقود فريقاً من الخبراء، ومهندسي السياسة الذين ما انفكوا يبثون رسالهم على الموجة ذاتها، ولم يكن البروفيسور بوكوياما صاحب كتاب - نهاية التاريخ - بعيداً عن تلك الأجواء.

ورغم اختلاف الاجتهادات حول معالم ذلك النظام المرتقب، الذي لم يتوقف التحلل والتعط في صده حتى الآن، فإن الخطاب الامريكي على الأقل يذهب الى ان النظام الجديد يقوم على مجموعة من الركائز هي:

- التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية.
- بحث روح جديدة في منظمة الأمم المتحدة.
- دعم التحولات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان.
- منع اسلحة الدمار الشامل وتطبيق استشارتها لحماية الاستقرار والسلام في

العالم

اصداء الاسترخاء الأمريكي:

ونكار الظن ان الولايات المتحدة . صاحبة الأطروحة . هي التي ستقود الدعوة الى تثبيت تلك الركائز والدفاع عنها في الساحة الدولية، وهو ما حدث بصورة سلبية خلال العامين الماضيين، حيث أحرز بعض التقدم في تسوية نزاعات اقتضية، مثل ناميبيا وأنجولا وجنوب افريقيا والسلفادور وأفغانستان، وبدأت مفاوضات السلام في الشرق الأوسط (التي لا نستطيع ان ندعي بأنها حلت اياً من المشكلات المتعلقة بين العرب واسرائيل)، وهي خطوات ما كان لها ان تتم بغير الاتعاق المبرر الذي تم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) الذي وصفت خطوته الأولى في قمة «ريكيافيك» التي عقدت في خريف عام ١٩٨٦، وفي أعقابها تم انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، والعبثانية من كمبوديا، والكوبية من أنجولا، كما تخلت موسكو عن دعمها لحلفائها السابقين، من دول شرق أوروبا الى نيكاراغوا وأثيوبيا.

برز ذلك الدور الأمريكي في حرب الخليج، الذي قادت فيه واشنطن التحالف الدولي الذي تمكن من فرض تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة العسكرية على النحو الذي لا يزال حاضراً في اذهان الجميع، وكان للولايات المتحدة دورها أيضاً في حماية الأكراد من بطش النظام العراقي الحاكم، عن طريق اقامة المناطق العازلة التي اسنهم بصورة أو بأخرى، وهو الموقف الذي اثار جدلاً كبيراً في الأوساط الأساسية والقانونية حول حدود التدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى والاعتداء على سيادتها عملياً، لأسباب إنسانية أو لرد العدوان أو صد المخاطر التي تهدد الأمن الأممي.

غير ان الحماس لتثبيت صورة النظام الجديد ما لبث ان شابه فتور يمكن رصد معاله في تزايد انشغال الولايات المتحدة بمشكلاتها الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، واستغراقها الراهن في انتخابات الرئاسة، وتعالى الأصوات الأمريكية التي أصبحت تطالب الرئيس بوش بسياسة «أمريكا أولاً» ولا تجد مسوغاً «لتورط» الولايات المتحدة في شؤون العالم الخارجي، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع الخطر أو التهديد الذي ظل يذرق واشنطن من جانب «السوفييت» طيلة العقود الأخيرة.

الاسترخاء الذي بدا في أمريكا كانت له اصدأوه في «حلف الأطلسي» وفي مجموعة السبع الكبار»، وهي الدول الصناعية التي تصور البعض أنها ستصبح حكومة بديلة للعالم، حيث بدا ان الكل مشغول بقضاياها المباشرة، أوروبا تجمعها وتفرقها قضايا الوحدة الاقتصادية والسياسية، وألمانيا غارقة في محاولة استيعاب قسمها الشرقي، وفرنسا غائبة عن المسرح الدولي، ومنصرمة الى النظم المستعمراتها القديمة، واليابان تبحث عن دور جديد في الساحة العالمية يعبر عن وزنهما الاقتصادي المتعاظم، اما كندا فلا يكاد يشعر احد بدور لها خارج حدود نطاقها التقليدي.

في الوقت ذاته، فقد بدا ان دور الأمم المتحدة يتصائل في ظل تفرد الولايات المتحدة بمثل الفراغ الناشئ عن الانهيار السوفيتي. وكانت الأزمة المالية التي واجهتها المنظمة الدولية حديثاً بمثابة اعلان من نوع آخر عن ذلك التضاؤل، وظهر واضحاً ان الولايات المتحدة ودول العالم الأول لم تعد توجه اهتماماً يذكر الى دول العالم الثالث، وهو ما كان اشد وضوحاً في القارة الأفريقية، التي غدت نهياً للمجاعات والحروب الأهلية، خصوصاً بعدما فقدت أهميتها الاستراتيجية مع نهاية الحرب الباردة، ولم يعد احد بحاجة الى مواردها الخام التقليدية.

لم تظهر اية ملامح للنظام الجديد لا في مفاوضات «الجات» حول التجارة الدولية، ولا في وصفات صندوق النقد الدولي القاسية، التي اتسع استخدامها لتشمل مجموعة الدول العائدة الى حظيرة الرأسمالية بعد ان نزعت عن نفسها رداً الاشتراكية.

لا دور للأمم المتحدة:

أكثر من ذلك، فقد كشفت وثيقة «البناجون» التي بشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» قبل شهرين، عن أن الشاغل الأمريكي الحقيقي للولايات المتحدة هو تثبيت نفوذها واحتكارها للصدارة والزعامة في عالم تهيمن عليه قوة عظمى واحدة، وقد وصفت صحيفة «التايمز» تلك الوثيقة بأنها تمثل أوصع رفض حتى الآن للقيادة الجماعية على المستوى الدولي، التي يفترض أنها الصاس الأساسي وربما الوحيد لاستقرار النظام العالمي الجديد.

يشير الانتباه في هذا السياق أن مجلة «تايم» نشرت في عدد أحيار لها عقلاً لمعلق كبير هو «ستروب تالبوت» ذكر فيه أنه شهد مناقشات في وزارة الدفاع الأمريكية، حضرها عدد من الجنرالات والمسؤولين عن التفكير العسكري للولايات

المتحدة، وقد دارت تلك المناقشات حول المخاطر التي تهدد العالم، وبؤر التوتر المسطرة، في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا، وموقف الولايات المتحدة منها.

قال تالبوت أنه وجد هيئة الأركان الأمريكية تاركة كل الخيارات مفتوحة أمامها، فعند الضرورة، هم لا يمانعون في أن تقوم الولايات المتحدة بمفردها بأعمال معينة، مثلما فعلت في يوريبيا في بنما، وعندما كان الأمر مختلفاً، فإن رؤساء الأركان يحصلون أن تقوم الولايات المتحدة - على حد تعبيره - بدور «الشريف» الذي يقود مجموعة من الأوصار للوقوف أمام شخص مثل صدام حسين.

الذي لأخطه تالبوت خلال حواراته مع القيادات العسكرية الأمريكية، أنه ليس ثم ذكر للأمم المتحدة في الخطط الأمريكية الخاصة بالتحرك أو التدخل في المستقبل، وعندما أثار أحد السفراء السابقين هذه النقطة - وكان حاضراً للمناقشة - فإن بعض العسكريين أبدوا استعدادهم للاشتراك بوحدات أمريكية تحت علم الأمم المتحدة، إلا أن افتادهم الحماس لهذه الفكرة كان واضحاً!

محمل هذه الدلائل يشير بوضوح إلى أمرين:

● أولهما أن الأمل المعلقة على النظام الدولي وقيمه الجذابة التي حدثت كثرين إلى التعامل بالمستقبل، كان مبالغاً فيها إلى حد كبير، ومن ثم فربما كان تعبير «النظام اللادولي» هو الأكثر دقة في وصف مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد ذهب «جيم هوجلاند» في «الواشنطن بوست» إلى أن الوضع الراهن هو أقرب إلى «العوضى العالمية الجديدة» وليس إلى النظام العالمي الجديد.

● الأمر الثاني أن الولايات المتحدة معنية بطموحها وهيمنتها على مقدرات العالم بكثير من عنايتها برعاية نظام عالمي يقوم على التعاون الدولي، للدفاع عن قيم شريفة بداتها، وبطبيعة الحال فإن بوصلة «المصالح» تمثل حجر الزاوية في هذا الترح، وإن ثاب ذلك لا يمنع من تدخلها في حالات معينة لا تبدو فيها المصالح المناسبة واضحة، ولكن ذلك يظل محكوماً بحساباتها الخاصة التي تقتضيها مستلزمات الزعامة والقيادة وإثبات الحضور.

مذبحة أخرى في البوسنة:

ولئن كانت تلك هي الصورة التي أصبحت متواترة في العديد من الكتابات والتعليقات السياسية، إلا أن ما حدث في البوسنة يمثل تحولاً درامياً له أصداه الخفية على كل أطروحات النظام العالمي الجديد.

فالبوسنة جمهورية اعترف بها المجتمع الدولي، بعدما قررت أغلبية سكانها - بطريق الاستفتاء، الحر - أن تستقل مثلما استقلت غيرها من دول الاتحاد اليوغوسلافي المنهار، ولكنها تعرضت لاجتياح وعدوان من جمهورية الصرب، فشلت كل الأطراف في إيقافه أو تسوية مسيباته بالطرق السلمية.

وفي البوسنة وقعت المذابح التي لم تعد أبعادها خافية على أحد، وانما نقلتها الصور وكاميرات التلفزيون إلى مختلف أرجاء العالم، واقتترنت المذابح بعمليات تهجير وتسريد قدر صحاياها إلى الآن بحوالي ٦٠٠ ألف نسمة، كما اقتترنت بجهد متواصل لتدمير المنشآت ومسح القرى من على الخريطة، الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً وفاحشاً لكل بديهيات حقوق الإنسان.

إزاء ذلك كله، فإن الأمم المتحدة ظلت عاجزة عن أن تؤدي أي دور فاعل، سواء في فرض الالتزام بوقف إطلاق النار، أو في وقف المذابح وعمليات التهجير، بل أن مراقبيها الموجودين في سيرايفو انسحبوا إلى خارج البوسنة حرصاً على حياتهم؛ فضلاً عن ذلك، فإن ما تمارسه جمهورية الصرب يعد تهديداً حقيقياً للأمن الأنليمي، ذلك أن ابتلاعها للبوسنة هو مقدمة طبيعية لحرب واقعة لا محالة بين الصرب والكروات، ثم أن ما يمارسه الصرب من قهر وعنف وما يعدون له من احتياح لمقاطعة «كوسوفا» التي يسكنها مليونان من اصول البانية (عرضنا لقصبتها يوم الاثنين الماضي)، من شأنه أن يفرض تدخل البانيا المجاورة للدفاع عن أبنائها، وهو ما أعلنه الرئيس الألباني صالح بريشاه، أمام البرلمان الأوروبي بستراسبورج قبل أربعة أسابيع.

معنى ذلك أن المذبحة طالت كل أطروحات النظام الجديد، التسوية السلمية لم تنته، والأمم المتحدة بدت عاجزة، والتطور الديمقراطي خرب وحقوق الإنسان ديست تحت الأقدام والاستقرار والسلام فوضت أركانه (لم تكن هناك أسلحة للدمار السامل ولدا فلم تكن قضيتها مثارة). ذلك كله لم يحدث في أقاليم آسيا ولا في أعمال إفريقية، ولكنه حدث في قلب أوروبا، هل بالغنا عندما قلنا أن البوسنة أصبحت شاهداً على أفلاس النظام العالمي الجديد؟

البحث في معطيات وضع عالمي جديد (٢ من ٢)

جذور التغيير في النظام الدولي

علي الدين هلال *

فيها القيم الجديد. وهذه المرحلة تكون فيها بالضرورة عناصر «عموض» وبؤر توتر وعدم استقرار، وربما قدر من الفوضى والاضطراب لأن القواعد القديمة للتعامل لم تعد هانئة أو مناسبة، والقواعد الجديدة لم تستقر بعد لو لم يالفها الناس.

لهم يعرف ان هذه التحولات ليست مفاجئة بل من صنع حدث كبير أو زعيم. انها تحولات متراكمة وتتكاثر منذ اعوام طويلة مضت فهاهم يتحدثون مثلا عن الوحدة الأوروبية عليهم تذكر انها بدأت باتفاقية روما عام ١٩٥٨، بل كانت بذرتها الاولى منظمة الحديد والصلب في نهاية الاربعينات وعليهم تذكر دعوة الرئيس الفرنسي شارل ديغول الى وحدة أوروبا من الاطلسي في الاورال.

ولما الاتحاد السوفيياتي لم تظهر مع غورباتشوف بل كانت هناك تظاهرات في ألمانيا الشرقية وبولندا عام ١٩٥٥، واستعاضة الشعب المجري تحت رئاسة ايمري ناجي عام ١٩٥٦، وكانت محاولة الإصلاح قلبي قايها خروشوف، وكانت المواجهة في براغ عام ١٩٦٨.

واذا كانت هذه التطورات لم تبدأ فجأة أو بين يوم وليلة فهي ايضا لم تطرح كل اثارها بعد، ولم تفصح عن كل نتائجها. كذلك من غير الصحيح اعتبار ان هذه التحولات سياسية وحسب، بل ان هناك جوانب اقتصادية وتكنولوجية. وليس من المبالغة القول ان التحولات السياسية هي في الحقيقة حاصل ونتاج التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

فماذا نرى في عالم اليوم؟ نرى لولا ثورة علمية وتكنولوجية تجتاح العالم في مجالات التكنولوجيا الحيوية واحلال المواد، وفي مجالات الحاسب الآلي والاتصالات، وفي مجالات الفضاء والتحكم عن بعد، وهذه الثورة

■ عند الحديث عن النظام الدولي الجديد ينبغي التمييز بين المفهوم العلمي لهذا التعبير والدلالات السياسية او الاعلامية له. ذاع هذا التعبير عندما استخدمه الرئيس بوش في خطابه الذي اعلن فيه انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية، فتصور الكثيرون ان هذا التعبير من اختراع الرئيس الاميركي، او ان هذا النظام الدولي الجديد هو نتيجة لحرب الخليج. وهذا غير صحيح تماما، فلا التعبير من اختراع بوش، ولا هو نتيجة لحرب الخليج. الصحيح ان الدعوة لاقامة نظام عالمي جديد هي دعوة تبنتها الدول النامية خلال حقبة السبعينات. ولعلنا نتذكر ان الجزائر دعت لاتحاد ثورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولعلنا نتذكر الدعوة الى اقامة نظام اعلامي عالمي جديد. ومن الناحية الاكاديمية فان الفكرة معروفة في الجامعات ومراكز البحوث، ومن وقت بعيد نحدث رمون ارون عن المجتمع ما بعد الصناعي.

والصحيح ايضا ان حرب الخليج لم تكن السبب في إيجاد هذا النظام، بل كانت المناسبة التي استخدمتها البيبلماسية الاميركية لتبشیر هذا المفهوم وترويجه اعلاميا وعلميا.

والموقف الذي نعتقده ان هذا النظام العالمي الجديد لم يتبلور نتيجة حدث أو واقعة بعينها، وانما تمتد جذوره لسنوات طويلة. كما ان هذا النظام لم يتبلور بعد تماما، ولم تظهر نتائجه كلها بعد، فلا هو ظهر فجأة كما يتصور البعض، ولا هو اكتمل تشكيلة بعد.

هذا النظام العالمي الجديد لا يزال في مرحلة التبلور والتكون. فنحن في مرحلة انتقالية. مرحلة سيولة دولية، ومرحلة انتقال من وضع الى وضع، مرحلة يختلط

المعضلة التي تطرحها هذه الأوضاع هي كيفية تنظيم الحياة الدولية في ظل قوة واحدة كبيرة، وهي معضلة لتلك القوة وللآخرين أيضا. من وجهة نظر تلك القوة فإنها تواجه مشكلة: من هو العدو؟ فان قوة كبيرة تكتسب تضامنها الداخلي وشرعيتها الخارجية من وجود عدو، فماذا هي الحال عندما يختفي العدو؟ وماذا تكون اسباب تفسير وتبرير شرعية هذه القوة؟ ومن وجهة نظر الدول الأخرى فان وجود قوة واحدة كبيرة يطرح مشاكل في التعامل وفي تحديد مجالات حرية الحركة والمناورة.

الوجود المنفرد لقوة واحدة قد يغيرها بالاستعداد والطيش وهو ما سماه وليم فولبرايت مرة «حماقة القوة». كما انه قد يجعلها أقل مراعاة لحساسيات الاطراف الأخرى مما يؤلب عليها الآخرين ويدفعهم الى التعاون والتحالف في مواجهتها. في الوقت نفسه فان ظهور قوى أخرى ليس مسألة تتعلق بالرغبات والامنيات ولكن بطبيعة التوازن الدولي.

والوضع الدولي الراهن يشهد مجموعة من المفارقات المتعلقة بالتوازن على قمة العالم، للولايات المتحدة بالتأكيد هي القوة القائدة عسكريا واستراتيجيا وتفوق الآخرين بمسافة، والجمهورية الروسية هي قوة عسكرية كبيرة على رغم كل الانهيار السياسي والاقتصادي الذي اصابها. من الناحية الأخرى فإن اليابان والمانيا تمثلان قوتين اقتصاديتين عملاقتين ولكن من دون اسنان عسكرية. وهكذا فان العالم يشهد تمايزا بين القوى العسكرية الكبرى والقوى الاقتصادية الكبرى، والارجح ان ذلك سيستمر لفترة.

ونحن في الدول العربية تعودنا لمدة طويلة على ان نعيش في عالم ثنائي القطبية، ومصالحنا على الأرجح هي في هذا الاتجاه. لكن هناك فارقا بين ما نريده وبين ما يحدث على أرض الواقع، وحتى مع قبول الرأي بان اليابان ودول أوروبا سوف تصبح اقطابا دولية، فإن السؤال يشور عن الوقت اللازم لتحقيق ذلك.

كثيرون يرغبون في ان يفتحوا عيونهم ليجدوا عالما متعدد الاقطاب، بسمح لهم بحرية حركة اكبر، وبقدرة على المناورة. لكن يبقى السؤال: الى ان يحدث ذلك كيف نتعامل مع العالم الذي نعيش فيه؟ كيف نتعامل معه بما يضمن حقوقنا الاساسية ومصالحنا الحيوية؟ هذا هو السؤال.

* استاذ في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية فيها.

تحدث بوتيرة متسارعة وتؤدي الى عملية جديدة تحت نواج كثافة الاتصالات وسرعتها وسهولتها.

ونرى ثانيا مزيدا من الاعتماد الاقتصادي المتبادل تحت تاثير تدويل الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية وانهيار حاجز المسافات، والانتقال السريع للثروات الموجودة الآن في شكل سندات واسهم وودائع عبر البنوك والبورصات. ونرى تزايد التمييز بين الحدود السياسية للدول والحدود الاقتصادية لمجالات النشاط فلم تعد الدولة هي محور النشاط الاقتصادي من وجهة نظر المستثمر الخاص. يرتبط بذلك مزيد من التكامل الصناعي الاقليمي، والتأكيد على دور القطاع الخاص، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة والاسواق الكبيرة.

ونرى ثالثا مجموعة من التطورات السياسية التي يمكن وصفها بسقوط الشمولية السياسية والانساق الفكرية المغلقة التي ارتبطت بها وازدياد الاتجاه نحو احترام حقوق الانسان، والتطور الديمقراطي والاخذ بنظام تعدد الاحزاب. ولا يعني هذا قط الانتصار النهائي لايدولوجية ما، كما يقترح فوكوياما، او نهاية لتاريخ بمعنى نهاية الصراع بين الافكار حول معنى الحياة الفاضلة على الارض وكيفية تحقيقها. بالعكس نعلم ان جوهر لفكرة الليبرالية السياسية هو التعدد وهو استمرار البحث عن الحياة الفاضلة وجوهاها ان باب التغيير يظل مفتوحا دوما، وانه لا توجد صورة نهائية او مطلقة للمجتمع الفاضل.

ونرى رابعا انتهاء الحرب الباردة باختفاء الاتحاد السوفياتي والاتجاه الى وضع يكون فيه للولايات المتحدة دور مقيم وقائد. وانهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء للصراعات السياسية، لكنه يعني تحولا كيميا وكيفيا في مفهوم الصراع الدولي. ففي ظل الحرب الباردة كان هناك صراع مركزي بين دولتين وكتلتين وحلفين وايدولوجيتين مساحتها الكرة الأرضية، ومجالاته الاقتصاد والسياسة والاستراتيجية والدعاية. هو صراع شامل وكلي. هذا الصراع هو الذي انتهى باختفاء احد اطرافه وتسليمه بالهزيمة. لكن الصراعات ذات الاساس الاقتصادي او الديني او القومي بين الشعوب او القوميات ستستمر.



المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٢

كلمة الرياض

مجلس التعاون.. والنظام العالمي الجديد..

الكل يجمع على أن الخليج سيتضاعف دوره الاقتصادي والاستراتيجي خلال الحقب القادمة، ودوله في مجلس التعاون تدرك هذه الأهمية، والظروف التي ستواجهها، بدءاً من أوضاعها الداخلية في ترتيب اتفاقاتها الاقتصادية والأمنية، ومواجهة العالم الخارجي، وخاصة تلك الدول التي ترى في الخليج مصالح مهمة لها، أو علاقاتها الدولية التي اختلفت طروحاتها ومشاريعها..

لكن إذا استعرضنا ذلك كله، وحاولنا جرد الماضي الذي بدأ بإعلان ميثاق المجلس وإلى اليوم، والنتائج التي تحققت على مستويات استراتيجية لهذا المجلس، فإننا لا نجد في الواقع، ما نستطيع تسميته بالعمل الجاد والمثمر، خاصة أن جبهة الصراع مع العالم الخارجي لا تتكافأ أسلحتها بين قوي وضعيف وبنطاق الاقتصاد الذي هو محور الحروب القادمة بين الأندية الدولية المختلفة، وقواها التي تتحرك برسم أهدافها إلى عقد وعقدين، وربما لنصف قرن قادم..

في مجلس التعاون الكثير من المشاريع، ولكنها تظل على الورق، يُتناقش ضمن وجهات نظر المسؤولين، دون أن تلقى العمل الفعلي، وقد تكون المشكلة، هو أن كل دولة خليجية تريد تعريف نفسها بالقوة المستقلة، والقادرة على حجز مقعد لها بين المواقع الاقتصادية العالمية، في الوقت الذي نعلم فيه يقينا أن دولاً أوروبية كبرى أصبحت تعيد النظر بمسلمات الدولة الإقليمية، لأن قراءة المستقبل تقول إن الكيانات العالمية، هي الدور القادم لتشكيل «كارتلات» اقتصادية هي قادرة على مسايرة الاقتصاد العالمي، والذي يتميز عن المراحل القديمة بأنه اقتصاد قارات، وليس دولاً أو أقاليم، ودول الخليج مرشحة لأن تأخذ مقعدها إذا ما استطاعت أن تجعل من النوايا فعلاً يلتقي على مصلحة المجلس والتحدث بصوت واضح عن مستقبله، وارتباطاته الداخلية والخارجية، والكيفية التي يجب أن تعالج بها المواقف على أساس التحديات العالمية لا التباين في وجهات النظر بين الخليجيين.



وإذا كنا نطرح هذه الآراء بدعوى الخروج برؤية واضحة للمجلس، وتخطيه سياسة الوفاق النظري فقط، فإننا نعلم أن الأدوار القادمة لا تنتظر التأجيل، خاصة إذا ما تصنف العالم على أربع أو خمس قوى اقتصادية كبرى، وصارت تعرف كيف تنسق مواقفها، وتعلن اتفاقاتها، ويكفي تجربة بسيطة عن مشكلة فرض ضريبة تصاعدية على النفط تسمى «بالبيئة» أو الكربون. تكشف مدى ضعف الجانب الخليجي، والذي يعد مستهدفاً بهذا الموقف، إذ أن الدول الأوروبية تقدمت بهذا المشروع، وهي تعرف أنه وسيلة ضغط هامة، طالما ستجابه الدول المنتجة بكراسي مهتزة، وأفكار لا تتفق على قرار حتى لو كان يدخل صلب مصالحها أو يهددها..

دول الخليج في معرض الصراع القادم ستكون صغيرة قياساً بغيرها، ولكنها تستطيع أن تحتفظ بقوتها، إذا ما دخلت مرحلة التنسيق والعمل المنظور من خلال المجلس، والآ تظل تعالج الكيفيات، وتترك الأساسيات التي من شأنها إقامة تعاون يجسد معنى المجلس، ويحقق مشروعه الذي من أجله قام، وأريد له أن يضع حجر الأساس في الوحدة العربية، ولو من خلال عمل اقليمي..

الايام القادمة ستشهد لقاء وزراء التجارة والمالية بدول المجلس والذي نأمل الا تتردد فيه نفس الملازم وأوراق الملفات، وربما نفس الكلمات، لأن طابع السرعة في الخيارات الاستراتيجية لا تنتظر التأجيل، خاصة أمام مرحلة قادمة، لا مكان فيها لغير الأقوياء أو من هم يوازنهم بقوة المصالح والنفوذ..

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٢

جاء انشاء منظمة الامم المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية
ليعكس التغيرات الجذرية التي شهدتها النظام العالمي وليعبر عن
انتقال ذلك النظام من مرحلة الى مرحلة. وان كانت المرحلة السابقة قد
شهدت انشاء عصبة الامم التي اسست بعد انتهاء الحرب العالمية
الاولى والتي نظرت اليها الكثيرون في اوروبا، مركز النظام الدولي في تلك
المرحلة، على انها ستحول بون فيام حرب عالمية اخرى..



النظام الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة الدولي:

ولكن في تكوينها عكست عصبة الامم توازن القوى الأوروبية والتنافس بينها وجاء رفض مجلس
الشيوخ الأمريكي لانضمام الولايات المتحدة لها وكون الدول المؤثرة فيها أوروبية في الغالب ليمنع
عنها صفة العالمية وليحول دون تحقيق الاهداف التي كانت في اذهان واضعي اتفاقيات السلام التي انشأتها
وفي اذهان مؤيديها والذين لم تخف عنهم اوجه القصور في ادائها..

وجاء الفشل الكبير لعصبة الامم عندما تسببت
الحرب العالمية الثانية وتغيرت موازين القوى في
النظام الدولي ليدخل في اعقابها مرحلة جديدة كان من
ابرز معالمها ظهور القوتين العظميين، الاتحاد
السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وانشاء
المنظمة الجديدة، الامم المتحدة، والتي سعى واضعو
ميثاقها للاستفادة من تجربة عصبة الامم وتلافي
اوجه الضعف في ميثاقها وادائها..

وجاء انشاء منظمة الامم المتحدة ليعبر مرة
اخرى، عن الرغبة الانسانية المستمرة في استتباب
السلام والامن الدوليين وانهاء النزاعات والحروب
المدمرة.. ومثل عصبة الامم وغيرها من المنظمات
الدولية والاقليمية فان منظمة الامم المتحدة هي في
النهاية ممثلة للدول الاعضاء فيها وستعتمد قدرتها في
تحقيق اهدافها للظنة على رغبة الدول الاعضاء فيها
في تمكينها من ذلك وسيعتمد نجاحها وفشلها بصورة
رئيسية على مدى تجاوب الدول الاعضاء فيها
وتجاهها وتعاونهم فيما بينهم..

وكانت تجربة الحربين العالميتين الاولى والثانية
مائلة في اذهان واضعي الميثاق عندما اعلنوا ان الغاية
الرئيسية من انشائها هي حماية الاجيال القادمة من
مآسي الحروب وتنمية العلاقات بين الدول والتعاون
فيما بينها في حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والانسانية الدولية. ومثلما عكست عصبة
الامم واقع المرحلة التي انشئت خلالها وتميزت
بهيمنة الدول الأوروبية على النظام الدولي عكست
مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية واقع النظام
الدولي وهيمنة القوتين العظميين والمعسكرين اللذين
تقودانهما عليه. فكان انشاء مجلس الامن، اهم
اجهزة الامم المتحدة، ليضم في عضويته الدائمة



للقوى الخمس المنتصرة في الحرب وأعطى الميثاق تلك الدول حق الاعتراض على مشاريع القرارات في المجلس مما جعل كل واحدة منها قادرة على تعطيل قرارات المجلس في القضايا التي تكون - هي - أو إحدى الدول الحليفة لها طرفاً فيها وتخشى أن يكون لتدخل الأمم المتحدة تأثير سلبي على مصلحتها أو مصلحة الدولة الحليفة لها..

وكان لحق الاعتراض هذا تأثير كبير على الأمم المتحدة فالأمم المتحدة وجدت دورها محدوداً إن لم يكن معدوماً في كثير من القضايا الدولية التي كان يفترض أن تلعب دوراً كبيراً في حلها.. فاستعمال حق الاعتراض من قبل إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن كان يعني عملياً تعطيل إصدار قرار من المجلس وإذا صدر القرار فإنه يكون في الغالب قراراً غامضاً يحتمل أكثر من تفسير وتأويله. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك القرار المشهور رقم ٢٤٢ والمتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والذي صدر بعد مفاوضات مطولة بين الدول الدائمة العضوية وأطراف الصراع..

واختلفت الأمم المتحدة عن عصبة الأمم في جانب آخر مهم ألا وهو عالميتها. فبعبارة أخرى التي انحصرت عضويتها في الغالب على الدول الأوروبية فإن عدد أعضاء الأمم المتحدة ازداد من الواحد والخمسين دولة عند تأسيسها عام ١٩٤٥م ليتجاوز المائة في أوائل الستينات من هذا القرن مع انحسار الحقبة الاستعمارية ولبعض الآن إلى حوالي ١٧٥ دولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، والعدد قابل للزيادة مع تفكك دول مثل يوغوسلافيا وغيرها..

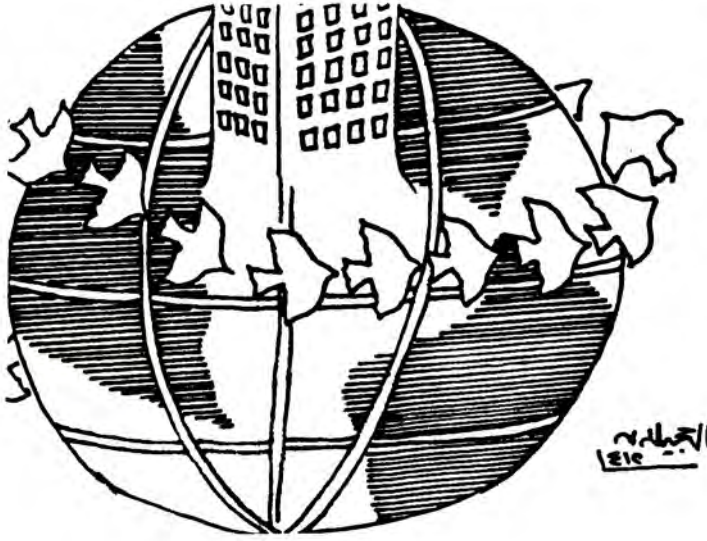
ورغم أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية في الحقوق والواجبات طبقاً للميثاق، إلا أن هذه

ورغم الانتقادات التي وجهت وتوجه للأمم المتحدة إلا أن دول العالم المختلفة حريصة على البقاء في عضويتها كما أن الدول الحديثة الاستقلال ترى في قبولها في عضوية الأمم المتحدة دليلاً على قبول المجتمع الدولي لها وأن كانت الأمم المتحدة لم تستطع تحقيق الكثير في المجالات السياسية فإنها كانت أكثر نجاحاً في المجالات غير السياسية وعبر المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها والتي تأثرها بالحرب الباردة أقل بكثير من تلك المنظمة الأم بها..

ومع بداية تفكك المعسكر الشرقي وانشغال القيادة السوفياتية بمشاكلها الداخلية الكثيرة وتخليها التدريجي عن الدور السوفياتي العنقادي والسياسي المعادي للغرب وإعلانها الضمني - في فترة حكم جورباتشوف - عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة لحل الكثير من النزاعات الدولية التي ساندت القوتان العظميان طرفيها، أمكن التوصل لحل الكثير

المساواة تبقى نظرية. فعلياً عكست الأمم المتحدة للعالم الذي تعمل فيه وتقتصر هذه المساواة على المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا تمتد إلى مجلس الأمن الذي تتميز فيه الدول العظمى بالقدرة على منع إصدار القرارات من قبله، ورغم الانتقادات التي وجهت إلى الأمم المتحدة منذ إنشائها وخاصة عدم قدرتها على التعامل مع الأزمات الدولية مثل الحرب في فيتنام والقضية الجزائرية أثناء حرب الاستقلال الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي والعدوان الثلاثي ضد مصر عام ١٩٥٦م وغيرها من القضايا فإن الحقيقة تبقى أن الأمم المتحدة أصبحت ملجأ أخيراً لكثير من النزاعات وأن كثيراً من النزاعات التي تعرض عليها تكون قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنازع وتعجز الأمم المتحدة عن الوصول إلى حلول مناسبة لها خاصة في ظل التنافس بين القوتين العظميين والمعسكرين الشرقي والغربي. ولعل تأثير الحرب الباردة بين المعسكرين يوضح ذلك وكمثال فإن الصين الوطنية احتفظت بمقعد الصين في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٤٩م - ١٩٧١م بسبب معارضة الولايات المتحدة لاحتلال الصين الشعبية - الأكثر سكاناً - ذلك المقعد، ولم تحتله الصين الشعبية إلا بعد تحسن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة.

ولقد حاولت الأمم المتحدة تطبيق بنود الميثاق المتطرفة بمواجهة العدوان من قبل دولة على دولة أخرى. فعندما هاجمت كوريا الشمالية خليفة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، كوريا الجنوبية، خليفة الولايات المتحدة في يونيو ١٩٥٠م استطاعت الولايات المتحدة مقاطعة الوفد السوفياتي لاجتماعات مجلس الأمن وأصدر المجلس قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى مواجهة الهجوم الكوري الشمالي وكانت النتيجة إرسال قوات تحت قيادة الأمم المتحدة تمكنت من إيقاف كوريا الشمالية ومنعها من تحقيق أهدافها. وفيما عدا ذلك لم تنجح الأمم المتحدة في التدخل العسكري إلى جانب دولة تعرضت لعدوان من قبل دولة أخرى واقتصر دورها على إرسال قوات دولية لحفظ السلام ومراقبين دوليين للهدنة في مناطق الحروب والنزاعات المختلفة في العالم من الشرق الأوسط إلى قبرص إلى كشمير إلى أفريقيا وإلى أمريكا الوسطى. كما أن قوات الطوارئ الدولية التي أرسلت إلى الشرق الأوسط عام ١٩٥٦م وإلى الكونغو خلال الفترة ١٩٦٠م - ١٩٦٤م سحب بعد أن نجحت في تحقيق بعض الأهداف الموضوعة لها..



من النزاعات الدولية المختلفة في أمريكا الوسطى حيث أجريت انتخابات حرة أدت إلى هزيمة النظام السانديستي وحيث تم الاتفاق على إنهاء الحرب الأهلية في السلفادور وفي أفريقيا حيث تم الوصول إلى تسوية للصراع بين حكومة لواندا وحركة يونيتا وتم التوصل في آسيا إلى اتفاقات حول أفغانستان وكمبوديا..

ولكن التحدي الأكبر جاء في منطقة الخليج العربي عندما غزت القوات العراقية الكويت. وبفضل الظروف الدولية المتغيرة تمكن مجلس الأمن الدولي من التعامل مع العدوان العراقي بفعالية وسرعة لم تعرفها الأمم المتحدة في تاريخها. ومع غياب التنافس الأمريكي - السوفياتي وحلول التعاون بينهما محلها أمكن حصار العراق سياسياً واقتصادياً بهدف إجباره على سحب قواته من الكويت وفي ظل العناد العراقي أعطت الأمم المتحدة غطاءً شرعياً للدول المتحالفة للقيام بكل الإجراءات المناسبة، بما فيها القوة، لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت وكانت النتيجة حرب عاصفة الصحراء وأصرار مجلس الأمن على تدمير القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية للنظام العراقي لضمان عدم تكرار عدوانه على الدول المجاورة. ومع امتناع النظام العراقي عن التجاوب التام مع قرارات مجلس الأمن فإن المجلس لم يرفع حظره عن الصادرات العراقية النفطية.. وفي قضايا تتعلق بالارهاب ضد المدنيين قام المجلس بإصدار قرارات تطلب الدولة المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية بالتجاوب مع مطالبه والا طبقت بحقها عقوبات دولية..

ويبدو الآن أن الأمم المتحدة وخاصة جهازها الرئيسي، مجلس الأمن، في طريقهما للقيام بدور أكبر في الساحة الدولية. وفي ظل غياب الدولة المنافسة لها عقائدياً وسياسياً فإن الولايات المتحدة ستلعب دوراً أكبر في الأمم المتحدة وهذا في الواقع انعكاس لدورها المتزايد في النظام الدولي فالأمم المتحدة في تاريخها جسدت التوازنات الدولية وتأثر أداؤها بتلك التوازنات. والملاحظ أن القرارات الهامة التي يصدرها مجلس الأمن تأتي بعد مشاورات بين الولايات المتحدة والدول الدائمة العضوية في المجلس وهي بالإضافة إليها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين. وبينما لا تجد الولايات المتحدة صعوبة في

اقناع فرنسا وبريطانيا وروسيا، والتي ورثت مقعد الاتحاد السوفياتي، فان اقناع الصين امر اكثر صعوبة لكن الضغوط الاقتصادية اثبتت حتى الآن نجاحها في اقناع الصين بعدم الاعتراض على اي مشروع قرار تؤيده الولايات المتحدة ومنع اصداره..

وفي ظل التغيرات الدولية الاخيرة يبدو ان مجلس الامن في تركيبته الحالية غير ممثل للقوى المؤثرة في النظام الدولي في المرحلة الجديدة. فمثل المانيا واليابان واللتين هما من اهم القوى الاقتصادية في العالم وما يترتب على ذلك من تأثير سياسي متزايد لهما، ليستا عضوين دائمين في المجلس. ولكن مع حلول الصين الشعبية محل الصين الوطنية وحلول جمهورية روسيا محل الاتحاد السوفياتي فانه لا يوجد نظريا على الاقل ما يمنع من ادخال المانيا واليابان في عضوية المجلس الدائمة وتمتعهما بدور مساو لدور باقي الدول الدائمة العضوية وتحقيق ذلك ممكن بموافقة اغلبية الدول الاعضاء في المنظمة الدولية وموافقة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن..

اما باقي اعضاء مجلس الامن وهي الدول العشر الاعضاء الاخرى فلان دورها في المجلس يتمثل في كونها اختيرت لعضوية المجلس كممثلة لمجموعة من الدول الاعضاء وهذا الدور الذي كان مهما خلال فترة الحرب الباردة بدأ في التناقص خلال السنتين الماضيتين واصبح مجال المناورة امامها محدودا للغاية..

●● والخلاصة ان دور الامم المتحدة في المرحلة الجديدة من مراحل تطور النظام الدولي سيكون انعكاسا لواقع هذه المرحلة وكيفية توزيع القوى فيها وستظل الامم المتحدة قادرة على القيام بوظائفها المختلفة وتحقيق اهدافها العديدة اذا ما رغبت الدول الاعضاء في ذلك وخاصة الدول المؤثرة في المرحلة الجديدة. اما اذا لم تتوفر تلك الرغبة فان الامم المتحدة ستظل كما كانت خلال المرحلة الماضية غير قادرة على النجاح في المجالات السياسية مثل نجاحها في المجالات غير السياسية. فهل يسمح لها بذلك من قبل اعضائها ام يستمر قصورها عن تحقيق اهدافها؟ هذا ما ستقرره الدول الاعضاء خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن وهذا ما ستبينه السنوات القادمة ويؤدي الى استمرارها او تطورها الى منظمة اقوى واكثر فعالية مما هي عليه الآن..

أطروحة النظام العالمي الجديد بين الاستبداد والمشاركة

بقلم : الدكتور محمد السيد سعيد



قطعت شوطاً بعيداً عندما اندلعت ثورات أوروبا الشرقية في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ .
وينجح هذه الثورات بفضل المساعدة النشطة من جانب جورباتشوف انتقلت تلك المنطقة من دائرة النفوذ السوفيتي إلى دائرة النفوذ الغربي . وفي سياق ذلك كله ، كانت القوى السياسية والاجتماعية والقومية الكبرى داخل الاتحاد السوفيتي نفسه تدفع في اتجاه الانسحاب التام بالغرب ، خاصة الولايات المتحدة عبر إسقاط الاشتراكية والتحول لنظام اقتصاد السوق من ناحية ، وتحقيق الاستقلال القومي بتشكيل دول مستقلة من ناحية أخرى .

ولم تستطع الدولة السوفيتية مقاومة هذه الضغوط ، الأمر الذي أدى إلى سقوطها ، ونهاية الاشتراكية كنهج عالمي قوي للرأسمالية .
لقد ترتب على هذه العواصف تغيرات كبرى في علاقات القوة في الساحة الدولية والتعاظم السريع للضغوط الغربية من أجل ترتيبات عالمية جديدة ، ليس على صعيد العلاقات بين الدول فحسب ، بل وعلى صعيد السياسات والأوضاع الداخلية في عشرات من الدول الصغيرة والضعيفة أيضاً .
غير أن السؤال الذي يبرز مباشرة هو : هل تعني تلك الترتيبات العالمية الجديدة نظاماً دولياً جديداً ؟

لا تزال فكرة النظام العالمي الجديد التي يكثر الحديث عنها تملك من الأسئلة أكثر مما تملك من الإجابات وفي هذا الإطار يطرح كاتب هذا المقال من الأسئلة والملاحظات ما هو جدير بتأمل القارئ .

نظرة تلاحقت العواصف على الساحة السياسية الدولية منذ تولي ميخائيل جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ . ففي البداية أحدث جورباتشوف تحولاً حاسماً في العلاقات الدولية من تفاعلات الحرب الباردة إلى تفاعلات الوداد ، وتركزت جهوده في البداية على التعاون مع الولايات المتحدة لضبط سباق التسلح النووي وتخفيض مستويات التسلح النووي والتقليدي لدى الدولتين العظميين .
ثم عرج جورباتشوف بعد ذلك إلى محاولة إخماد بؤر التوتر الإقليمي التي أفلقت استقرار العلاقات بين الشرق والغرب عموماً .
ولم تكن عملية تسوية الصراعات الإقليمية قد

القومية بحيث يمكنها في النهاية التأثير على مجريات السياسة الدولية في اتجاه هذا الحلم الكبير .

النظام والأخلاق

وعلى النقيض من هذا الأمل ، فإن الحديث من جانب الرسميين ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري في الدول الغربية الكبرى عن نشأة نظام عالمي جديد جاء ليقطع الطريق على تلك المبادئ الأخلاقية والسياسية الجديدة حقًا. وفيما يبدو فإن هناك نية لدى الولايات المتحدة على وجه الخصوص في الاستفادة من علاقات القوة الدولية الجديدة التي تسمح لها بالهيمنة على الساحة الدولية لإنشاء نظام عالمي جديد ، ليس بتطبيق مبادئ أخلاقية وقانونية أرقى ، بل بفرض مبادئ سياسية أدنى مما هو قائم بالفعل في الساحة الدولية .

فإذا شئنا أن نلخص الملامح الرئيسية لمشروع الولايات المتحدة لإنشاء نظام عالمي جديد يمكننا أن نشير للقواعد الرئيسية التالية :

ملامح المشروع الجديد

أولاً : فرض الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق على العالم أجمع . وينطلق هذا المبدأ من اعتقاد الولايات المتحدة أن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد الوحيد المشروع في العالم . ويتناقض هذا الاعتقاد مع الحاجة إلى التعددية في النظم الاقتصادية والاجتماعية وضرورة توافيقها مع الحاجات والظروف التوعوية والثقافات القومية في كل بلد أو منطقة من مناطق العالم الكبرى . والواقع أن الإطار العام لعملية الانتقال هذه تتم بإشراف مباشر من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى عبر شروط المعونة الاقتصادية ومفاوضات إعادة جدولة الديون المتركمة على العالم الثالث ، هذا إضافة إلى الإشراف غير المباشر عبر ما يسمى ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولي . وهي مؤسسات خاضعة للهيمنة الأمريكية والغربية . وتنتج برامج التكيف الهيكلي إلى نقل أعباء التحول إلى اقتصاد السوق إلى أكتاف المواطنين خاصة الفقراء منهم ، وتشمل إزالة المعونات الخاصة بثبوت أسعار

وإلى أي حد نستطيع أن نستبشر في العالم العربي والعالم الثالث بأطروحة النظام العالمي الجديد .

أصل المصطلح

المناداة بإنشاء نظام عالمي جديد قد صدرت أساسًا من بين صفوف العالم الثالث ، وانطلقت هذه المناذاة في البداية من خطاب حركة عدم الانحياز ، ثم تطورت في مجال محدد هو المجال الاقتصادي بالمطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهو الذي صدر به إعلان شهر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ، ولم يترجم هذا الإعلان في الواقع العمل إلا من خلال تنازلات قانونية صرف أمام صادرات الدول النامية لأسواق الدول الصناعية المتقدمة ، وهي التنازلات المعروفة باسم « النظام المعمم للتفضيلات » . إن التطبيق غير الأمين لهذه التنازلات منذ عام ١٩٨٩ لم يفض إلى تحسين وضع الدول النامية في التجارة الدولية . وبامتناء حفة من الدول الصناعية الجديدة ، اطرد تراجع نصيب الدول النامية عمومًا من التجارة الدولية ، وتآكلت مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي القائم بسرعة شديدة ، بل وتنهار اقتصاديات عشرات من الدول النامية ، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء ، وفي جنوب آسيا ، مما يضاعف المعاناة الناشئة عن البؤس والفاقة فيها .

الاقتصاد والسياسة

وبما يعود السر وراء تدهور مكانة العالم الثالث في النظام الاقتصادي الدولي القائم إلى استحالة تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه بدون تصحيح علاقات القوة السياسية وإقامة العلاقات السياسية الدولية على أسس مبدئية وأخلاقية جديدة . ولهذا فإن الحلم الحقيقي يتمثل في بناء نظام سياسي - لا اقتصادي فحسب - عالمي جديد يقوم على فكرة توازن المصالح والمستويات المشتركة للإنسانية والحق في المشاركة الجماعية في إدارة هذا النظام ومؤسسته الفاعلة . وقد عكفت مجموعات من الشخصيات العامة والمتخصصة في مجالات شتى على الدعوة لإنشاء نظام عالمي جديد New World order كعنوان لحركة عالمية كان الأمل أن تواصل التوسع والنمو عبر الحدود

خاصة ويسطع هنا تناقض فادح بين إقدام الولايات المتحدة على تكثيف الضغوط على دول معينة بهدف فرض التحول إلى الديمقراطية من ناحية ورعايتها لنظم تسلطية ومساعدتها على قهر النضال الديمقراطي الشعبي ، خاصة إذا كان مسلحاً في طائفة أخرى من الدول من ناحية أخرى . ويظهر هذا التناقض على نحو بالغ الشذوذ في انفراد الولايات المتحدة بالتصويت لصالح نظم تسلطية لدى مناقشة سجلها في مجال حقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة .

دور الأمم المتحدة

ثالثاً : إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية لتركيز السلطة فيها في عدد محدود من الدول وإعادة هيكلة مجالات نشاطها وأهليتها الفعلية بما يتناسب مع السياسات والأهداف الأمريكية بصورة أساسية ، والغربية بصورة ثانوية . وفي هذا السياق تبرز عملية إعادة هيكلة فعلية لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها . والملامح الأساسية لهذه العملية هي تهميش دور الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة للمنظمة الدولية في مقابل إبراز دور مجلس الأمن ، وكذا تهميش دور المنظمات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقابل التركيز على دورها في مجال الأمن الدولي .

وفي إطار عملية إعادة تركيز السلطة داخل هياكل المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة تظهر نزعة قوية لتعليق دور هذه المنظمات على طبيعة مواقفها المحتملة حيال القضايا الدولية بحيث يتم تغييب هذا الدور تماماً في مواقف إقليمية أو قضايا دولية بعينها وتوسيع هذا الدور في مواقف أو قضايا أخرى . وهنا لابد من الإشارة إلى التغييب المريب لدور الأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية لعدد من الصراعات الدولية ، وبصفة أخص الصراع العربي الإسرائيلي . وفي هذا السياق نفسه ، يبرز كذلك اتجاه لتوسيع أدوار أجهزة معينة داخل المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة بما يتجاوز أو يتناقض أحياناً مع الموانئ التأسيسية لهذه المنظمات . وربما نكون حالة قرار مجلس الأمن الخاص



□ محابيل حوربانوف

السلع الأساسية ، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض الإنفاق الحكومي والسيولة النقدية عبر رفع الأسعار وتقييد الائتمان المصرفي وتخفيض أسعار صرف العملات المحلية . إلخ . وعادة ما تزداد المعاناة الاجتماعية بسبب الإصرار على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق . وتطبيق وصفة جاهزة للسياسات الاقتصادية على جميع الدول دون مراعاة كافية لظروفها الخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

والأمر المهم الذي يكمن وراء الغرض المتجانس للانتقال الجماعي إلى اقتصاد السوق ، في العالم الثالث بصورة خاصة ، هو رفض الولايات المتحدة والغرب عمومًا والمنظمات الاقتصادية الدولية الاعتراف بمشروعية أي سياسات بديلة أو تعددية لهذا الاقتصاد ، حتى لو كان هذا الغرض تعسفياً وعتقياً .

الديمقراطية ومشكلة التلاعب

ثانياً : إطلاق شعار الديمقراطية والليبرالية السياسية من النمط الغربي كعلامة على نمط السياسات المرغوب فيها من جانب الغرب مع فرض التحول إليه بصورة انتقائية تبعاً للمصالح والرؤى الغربية والأمريكية

يسمى بالنظام العالمي الجديد ، وتركزت تلك الأفكار على تقييد سيادة الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات . ولاشك أن جانباً من تلك الأفكار يلتقي مع التطورات الحديثة في القانون الدولي التي تسعى لوضع نوع من الضمانات والحصانات والحماية الدولية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الأقليات ، غير أن هذا الالتقاء كان يمكن بلورته عبر تكوين مؤسسات ووضع صياغات تقوم على الإجمالي العالمي ومشاركة جميع الدول . ويتناقض ذلك مع احتكار مجلس الأمن لنفسه أهلية وضع أنظمة دولية جديدة ذات طابع سياسي لا تتفق مع ميثاق المنظمة الدولية بالضرورة ، فهذه المهمة هي بالتأكيد في نطاق الأهلية القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا ينبغي أن تحتكر من جانب مجلس الأمن أو أي طائفة أخرى من الدول . وبالتالي فإن هذا الاحتكار يفتح الباب أمام سحب جسم بالمبادئ القانونية الدولية .

القانون الدولي : الوحدة والازدواجية

ومن الملاحظ أن بعض هذه السمات أو الاتجاهات الجديدة للمشروع الأمريكي والغربي لتكوين نظام عالمي جديد يمكن أن تصلح أسساً معقولة لإجماع عالمي . ولاشك أن هناك قدراً كبيراً من التراضي العالمي حول الضرورة الحاسمة للانتقال إلى الديمقراطية السياسية . وهناك كذلك قدر كبير من التراضي حول طائفة من السياسات الخاصة بإحياء وإنعاش المبادرات الاقتصادية الخاصة كأحد محاور التطور التنموي على صعيد العالم ككل ، كما أن هناك حاجة عميقة للحد من العنف في العلاقات الدولية ، وحل الصراعات الداخلية والإقليمية بصورة سلمية .

فإذا كانت بعض الاتجاهات السابقة تصلح كمرتكزات لإجماع عالمي حقاً ، فلماذا لا تتم بلورتها في صياغات والتزامات قانونية محددة عبر مشاركة تفاوضية من جميع دول العالم من خلال منابر مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ ، الواقع أن ذلك بالتحديد هو ما تستعبده السياسة الأمريكية ، والغربية عموماً . ويبدو أن الرابطة المنهجية الوحيدة بين هذه الاتجاهات كلها هي السعي لتقنين الأمر الواقع ، أي إحالة النموذج السياسي والاقتصادي الغربي ، والمواقف والسياسات

بإجبار ليبيا على التعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بخصوص التحقيقات التي تجريها هذه الدول حول أعمال إرهاب دولي معينة بما ينطوي على إجبارها لتسليم مواطنين ليبين اتهمتهما السلطات الأمريكية والبريطانية بالإرهاب الدولي نموذجاً لهذا التجاوز الذي لفت نظر عدد كبير من فقهاء القانون الدولي .

ضبط التسليح

رابعاً : التقييد الانتقائي للعلاقات الدولية بتفويض الولايات المتحدة بالرقابة المباشرة وغير المباشرة على التجارة الدولية للسلاح . وتبرز في هذا السياق مبادرة الرئيس الأمريكي بوش المعلنة في يونيو عام ١٩٩١ لضبط صادرات السلاح العالمية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل . . وقد تمت صياغة هذه المبادرة بحيث لا تمثل في الواقع مدخلاً للسلام العالمي من خلال حجب تدفق الأسلحة على مناطق التوتر في العالم بصورة متكاملة ومتوازنة . ويبدو أن هذه البادرة قد أصبحت مدخلاً لتكوين كارتل عالمي لتجارة السلاح بين الدول الثماني عشرة المصدرة للسلاح وفي قلبها الدول الخمس المصدرة الأكبر للسلاح في العالم ، بحيث يتصرف هذا الكارتل بصورة تضمن تدفق السلاح على دول معينة بحكم ولائها الاستراتيجي للغرب وحجبه عن دول أخرى بحكم مجرد الشك في عمق ولائها الاستراتيجي للغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتصدق تلك السياسة على نحو أكبر فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط حيث يتناقض التعاون الاستراتيجي والتسليحي النشط بين الولايات المتحدة وإسرائيل مع الرقابة الحديدية المفروضة من جانب الولايات المتحدة على تسليح الدول العربية المؤثرة على التوازن العسكري العربي الإسرائيلي ، وتجريد هذه الدول - على خط المواجهة المحتملة مع إسرائيل - من الأسلحة المتقدمة تدريجياً .

خامساً : تقييد سيادة الدول القومية فيما يتعلق بمجالات معينة من شئونها الداخلية . وتبرز هنا الأفكار التي واجت في سياق عقد قمة مجلس الأمن بنهاية شهر يناير عام ١٩٩٢ بصدد وضع أسس ما

المدرسة، فإنه بفضل الصعوبات الاقتصادية الأمريكية والمشكلات والمنافسات التجارية، تنجته المنظومة الدولية إلى التبلور حول أقطاب ثلاثة وهي الولايات المتحدة، والجماعة الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا، واليابان. فإذا كانت واحدة القطبية قد حلت محل القطبية الثنائية، فإنها تنتهي بدورها لصالح منظومة متعددة الأقطاب، ولكن النقد الرئيسي الذي يجب توجيهه إلى هذه المدرسة هو أن العالم الثالث سوف يستمر مستبعداً في كل الأحوال، ولا يبدو من مناص إذا رغبتا في المشاركة وفي تحقيق العدالة في المنظومة الدولية وبناء نظام عالمي جديد حقاً سوى حل الأزمة الشاملة التي يعانيها العالم الثالث ككل وحل معضلات بناء تحالف عالمي للتقدم والسلام.

فالواقع أن التغيير الهائل الذي حدث في علاقات القوة داخل المنظومة الدولية يعود ليس إلى انهيار الاتحاد السوفييتي فحسب، بل يعود قبل ذلك إلى انهيار حركة التحرر الوطني في العالم الثالث. ويعزى هذا الانهيار بدوره إلى فشل الدولة الوطنية في حل معضلات تطورها، ومن بينها معضلة الاندماج القومي في الداخل والاندماج الإقليمي في الخارج. وما أن حصلت معظم دول العالم الثالث على استقلالها حتى اشتبكت في صراعات مريعة إما مع الأقليات العرقية والثقافية داخل حدودها أو مع الدول المجاورة، ولهذا السبب تركزت الحروب والانقلابات العسكرية والسياسية والمظاهر الأخرى للتحلل السياسي في العالم الثالث، الأمر الذي فاقم من ضعفه وتدهور مكانته في المنظومة العالمية.

ولا يبدو من أمل في إحياء مكانة العالم الثالث، بما فيه الوطن العربي، في المنظومة الدولية وفرض حقه في المشاركة في صنع السياسات الدولية من خلال مجرد الإفادة من تناقضات وتوازنات الكتل الكبرى للقوة في الساحة العالمية. فالإنجاز الداخلي فقط هو الذي يفتح الباب أمام تحقيق التطلعات المشروعة لشعوب العالم الثالث - خاصة الوطن العربي - في المنظومة الدولية، وهذا الإنجاز يعني حل معضلات إعادة البناء الاقتصادي والديمقراطية السياسية والازدهار الثقافي من خلال صياغات مبدعة تطلق الإمكانيات الهائلة لدى شعوب هذا العالم. □

العالمية للولايات المتحدة تحديداً إلى « سنة » كونه لا يسمح لأي دولة أو جماعة من الناس بالخروج عليها، أي باختصار إلى « نظام عالمي ».

والواقع أن النتيجة الجوهرية لهذا المسعى هي جعل القانون الدولي رهناً بالسياسة الأمريكية، وبالتالي إفقار القانون الدولي أهم خصائص القانون، أي وحدة وتجانس وتحديد القاعدة القانونية بمعنى قابليتها للتطبيق بصورة واحدة على المواقف الواحدة أو المتشابهة مهما تكررت أو تعددت أماكن وقوعها، فالولايات المتحدة تطبق قاعدة قانونية ما عندما تشاء، وبوضع القانون تحت يدها دون حاجة لتكييف قانوني محايد عبر محكمة أو جهة قضائية دولية. وهذا هو بالفعل الموقف الأمريكي من تطبيق القانون الدولي. ويتفق مع الأمر نفسه أن تحجب الولايات المتحدة القاعدة القانونية الدولية نفسها عن التطبيق عندما تشاء أيضاً.

وهذا هو ما نعانيه بالضبط في العالم العربي، إذ لا تتردد الولايات المتحدة في معاقبة أي طرف عربي متهم بالعدوان أو الإرهاب بغض النظر عن ثبوت التهمة، وتترك الحبل على الغارب لإسرائيل لتهارس العدوان والإرهاب كيفما شاءت دون عقوبة، حتى لو كانت التهمة ثابتة ومؤكدة بإجماع العالم كله.

الحق في المشاركة : نظام بديل

وهكذا يبدو أن المشروع الأمريكي يتلخص ببساطة في إنشاء نظام دولي جديد له طبيعة وخصائص الاستبداد. ولاشك أن خطورة هذا المشروع في اللحظة الراهنة هي أنه يتفق مع واقع علاقات القوة على الصعيد العالمي، خاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي، فهل هناك من سبيل أمام مشروع بديل لإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على وحدة وحيدة التطبيق لقانون دولي يعكس آمال الإنسانية كلها في التقدم والتنمية والسلام؟

الواقع أنه لا سبيل لإنشاء مثل هذا النظام الذي يقوم بالضرورة على المشاركة إلا بإنهاء أوضاع الاستبداد على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق هناك مدرسة تجمع بين عدد كبير من فقهاء السياسة تبشرنا بحتمية انتهاء الاستبداد الأمريكي بالشئون الدولية. ووفقاً لهذه

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢



قطعك .. والحقيقة ان النظام العالمي الجديد ممثل في مجلس الامن لايفرق بين اسود وابيض ولا مسلم وغير مسلم ولا عربي ويهودي ولا بين مواطن من العالم الثالث ومواطن امريكي واوروبي الا بالجنسية او يمدى استسلامه وتبعيته وهذا هو العدل بعينه والحكمة ذاتها .. ولعل ابرز دليل يؤكد نزاهة هذا النظام هو الموقف الكريم للشهم والشجاع الذي يقفه مجلس الامن الجديد من الاحداث الجارية في يوغسلافيا فالابادة والتشريد الذي يتعرض له المسلمون هناك على ايدى الصرب والكروات يبدو انها جزء من هذا النظام غير ان بعض المشككين يرون خلاف ذلك تكن رأى المشككين والحاقدين لاقية له . ولقد بحث مجلس الامن الجديد بمجموعة من «عساكر» يقدرون بنحو (١٤) رأسا في محاولة لتلافي تدهور الموقف . لكن النظام الجديد رأى سحب عساكره وابقاء الوضع كما هو لانه ناك من ان المسألة مسألة وقت فقط لآبادة المسلمين هناك .. لو كان الزعيم اليوغسلاقي «تيتو» على قيد الحياة لبصق الف مرة على هذا النظام . فالحمد لله انه مات !!!

واعتر نفسى من اكثر الناس «اعجابا» بالنظام العالمي الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا بالتعاون مع اسرائيل . ولا يشك «عقل» ابدا بانه نظام يحرص على تحقيق العدالة الدولية والسلام الدولى اما غير العاقل فقد ينتابه بعض الشك في صدق النوايا وفى جدية وجدوى هذا النظام العظيم لكن غير العاقل لا يحسب في العبر ولا في النفي وينطبق عليه المثل القائل «القافلة تسير والكلاب تنبح» . ولقد بدا النظام الذى يبدو انه من اختراع «هنرى كيسنجر» + شلميره اثر انهيار ماكان يسمى بالاتحاد السوفييتى وانفراد امريكا واتباعها بالتسلط على العالم المستضعف بمظاهر التسلط بطريقة قانونية تدعمها سلطة اتخاذ القرار وسلطة الدولار من خلال مايسمى «مجلس الامن الدولى» الذى نشط في الآونة الاخيرة واصدر جملة من القرارات في فترة وجيزة تعادل ماصدر عنه في سنوات تاريخه المجيد منذ تأسيسه بل تزيد عنها . ولعله في ذلك يمثل السرعة التى ينبغي ان يكون عليها النظام العالمى . فالوقت كالسيف ان لم تقطعه

النظام العالمى بين القديم والجديد

الجموعة الأوروبية واليابان .. واحتمالات منافسة القطب الأمريكى



د . ابراهيم دسوقي أباطة

هل هناك نظم على حديد انضمت ملامحه وبدأت هويته ؟
ام نحن امام مرحلة استقلبية نفوضت فيها اركان النظام العالمى
القديم وارتسخت بعض ملامح نظم على حديد ما زال في طور
الاكتمال ؟ ثم ما هي المتغيرات الكبرى التى أدت الى هذا
الانحلال الهام ؟ وما موقع العلم العربى منه ؟ هذه الدراسة
الموجزة مجرد محاولة لتأجيل على هذه التساؤلات التى تتردد
طويلا في المحلل الدولية



العالم العربى فقد أهميته النسبية بعد التحولات الجديدة

في النظام العالمى

لا شك ان التحول المفاجئ والمتسارع في دول
اوروبا الشرقية .. وفي الاتحاد السوفييتى نفسه قد
وجد ترحيبا وتشجيعا من الولايات المتحدة .. ومن
العالم الغربى كله .. الا ان هذا التشجيع والترحيب
كان مشوبا ببعض الحذر والترقب من جانب الولايات
المتحدة .. وقد برزت نتائج على العلاقات الامريكية
السوفييتية في العديد من نقاط الوفاق ثم الاتفاق
تحددت في النقاط الاساسية التالية :

- ١ - الوفاق والاتفاق من حيث المبدأ على توحيد
المانيا رغم كافة الصعاب والمخاطر التى تحيط بهذه
الفكرة .

- ٢ - الاتفاق والوفاق على مساندة دول اوروبا
الشرقية على النهوض من عثرتها الاقتصادية . وذلك
بفتح ابواب المساعدات والقروض من الولايات المتحدة
ودول اوروبا الغربية .

- ٣ - الاتفاق والوفاق على وقف الحروب المحلية في
دول العالم الثالث كحرب العراق وايران وحرب

لقد كانت محصلة كل هذه الانقلابات والتطورات تداعي اركان النظام العالمي القديم الذي كان يقوم على توازن القوى الكبرى .. في اطار من الردع النووي والحرب الباردة .. وبذلك ارتفعت الحدود التي كانت تفصل مناطق النفوذ بين العملاقين وانفردت الولايات المتحدة وحلفاؤها بحرية الحركة السياسية والعسكرية في كل أرجاء العالم .

وجاء غزو الكويت وما اعقبه من صراع ليقدّم النموذج العلمي على هذا التحول فلم تعد الولايات المتحدة تتدخل منفردة لحماية مصالحها ولم تعد الأمم المتحدة تلعب الدور السلسلي في الازمات الدولية .. ولم تعد الدول العربية بدورها تتحرج من تحديد مواقفها مع اوضاع الولايات المتحدة . لقد تلاشى الخوف من عواقب المواجهة النووية .. وتحرر الغرب كله من عقدة الحرب الباردة وما يستتبعها من اعباء ومخاطر .. ويمكن تلخيص السمات البارزة لهذا التحول في النقاط التالية :

١ - وضع مبدأ احترام الشرعية الدولية موضع التنفيذ .. وهو المبدأ الذي لم تحترمه يوما لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي على الاقل في علاقاتهما بالدول المستقلة التي تدخل في نطاق نفوذهما المباشر .. فقد اصررت الولايات المتحدة وحلفاءها هذه المرة على ضرورة استصدار قرار من مجلس الامن يدين ويفرض عقوبات على المعتدي ويبيح للولايات المتحدة وحلفائها التدخل المسلح لطرد العراق من الكويت .

٢ - اشراك الدول الصناعية الكبرى في الجهود الرامية الى تحرير الكويت وخلق الاستقرار في منطقة الخليج .. وقد كانت جهود فرنسا وانجلترا مباشرة في هذه الحرب بينما تركّزت جهود ألمانيا واليابان في المعونات والدعم المالي للدول المتدخلّة عسكريا وقد كانت هذه

افغانستان وحرب دول امريكا اللاتينية ٤ - الاتفاق والوفاق على حماية اسرائيل ودعمها بالمال من الجانب الأمريكي وبالرجال (المهاجرين السوفييت) من جانب الاتحاد السوفييتي ووضح ان هذا الاتفاق ينطوي على فائدة مالية هائلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معا فقد وفرت الدولتان مثلث المليارات من نفقات التسليح التي انهكت ميزانيات الدولتين .. الا ان هذه الوفورات سوف توجه على الاقل من جانب الولايات المتحدة واوروبا الغربية الى اعانة دول اوروبا الشرقية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من استراتيجية اوروبا الموحدة والتي لا يمكن فصلها عن قضية الامن الاوروبي

لقد الفت هذه العاصفة الهائلة من التحول المتوالي المنظم طلالها بشدة على عالمنا الثالث .. وبالذات على هذه البقعة الحساسة من الشرق الاوسط التي تعرف بالعالم العربي ذلك ان دوافع التقليد والمحاكاة تجرى بين الشعوب حتى في الانتفاضات والثورات وان اختلفت الطبيعة وتغايرت الظروف .. فقد كان النظر الى احداث اوروبا الشرقية انها تحرير للانسان المستبعد واطلاق فكرة وارادته من قيود المذهبية الجامدة .. ولا شك ان هذه المذهبية وبالذات الماركسية يتوابعها وذيولها قد وجدت اكبر صدى في العالم الثالث والعالم العربي بوجه خاص بل ان نماذجها الاقتصادية ونظمها السياسية وممارساتها القمعية قد نقلت نقلًا الى العديد من بلدان العالم العربي وطبقت في الحنجر من الاحيل بعنف وشراسة على واقعنا .. وكانت مصر في السنين اكبر مسرح لهذه النقل والتقليد .. فاعطام الاقتصاد المصري منقول بقطاعه العام ومركبيه المعرطة وتخطيطه الشامل عن النموذج الاقتصادي اليوغوسلافي والسوفييتي ..

اما النظام السياسي فهو انعكاس طبيعي ولازمة ضرورية للنظام الاقتصادي فقد ركز بين ايدي المحاكم كل السلطات سلطة القهر وسلطة التحكم في الارزاق وكانت النتيجة اسوا مما وقع في دول اوروبا الشرقية .. فقد نشأ الفساد وانهارت الادارة .. وتوقفت التنمية واثرت الطبقة الحاكمة .. وانتهت الوعود التي نادى بها الحكام الى تخلف وفقر وديون تهدد الشعوب العربية على امتداد المستقبل .

الملامح الرئيسية لنظام عالمي جديد :

٣ - تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول العالم العربي ومصر بوجه خاص ويبدو ذلك من خلال العلاقات التجارية العربية الأوروبية وسياسات الاستثمار والمعونات والقروض ويرشح المستقبل القريب كتلة ثانية بعد الكتلة الأوروبية .. وهي كتلة الشرق الأقصى التي تترجمها اليابان إذ لا يمكن أن ترى اليابان مستقبلها في عالم الكتل الكبيرة بغير التجمع مع

جيرانها أو بعضهم وخاصة النعمور الخمسة (هونج كونج - كوريا الجنوبية - سنغافورا - ماليزيا - تايوان) التي تحاول أن تجد لنفسها مكانا على خريطة العالم الصناعي ولا يمكن أن تغفل المخاض الكبير الذي يجري في العالم الإسلامي .. والذي يتمثل في مد إسلامي صاعد يحمله لتطرف حيناً والاعتدال أحياناً على رسم صورة للمستقبل .. ولا شك أن هذا المد هو الانجاز الطبيعي للنظم الشمولية التي حكمت معظم دول العالم الإسلامي والتي لم تتمكن إلا في النادر من علاج مشكلات الفقر والتخلف الذي تعانيه الشعوب الإسلامية .. وقد بدت محاولات الالتحام بين بؤر هذا المد في إيران والجزائر والسودان ومصر وغيرها بشكل ملحوظ خلال الاعوام القليلة الماضية وجاء انفجار الكتلة الشيوعية وتفتت جمهورياته الإسلامية ليعطى هذا المد بعداً جديداً في اتجاه آسيا .. وأوروبا الشرقية ولا شك أن هذا المد يبحث عن منطلق للتكتل بعدما استشعر وحدة الظروف .. ووحدة المصير في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة ولا للشعوب الفقيرة ..

ويعتبر نصيب العالم العربي من هذا المد أوفر نصيباً .. وذلك ليس مردوداً فقط لأسباب تاريخية .. ولكنه منسوب إلى العديد من نظم الحكم الشمولية التي فشلت في تحقيق أي تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن رغم كل القهر والفساد الذي تمارسه ..

ولا شك أن التطرف والعنف الذي تشاعده أحياناً المد الإسلام يستفيد

المشاركة عاملاً هاماً في نجاح التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة .. كما كانت حافزاً على تشجيع بعض دول المنطقة على اتخاذ موقف واضح من الأزمة .. ٢ - وقوف بعض الدول العربية المؤثرة إلى جانب الرعية الدولية والتزامها بقرارات مجلس الأمن (كمصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ودول الإمارات العربية) واشتراكها عسكرياً في تحرير الكويت .. بينما التزمت دول عربية أخرى بالحصار الذي فرضه مجلس الأمن حتى ولو كان هذا الالتزام ظاهرياً ..

وهكذا اتسمت ملامح تعاون دولي لاحتواء الأزمة وانهاؤها .. وإن كان هذا التعاون بزعماء الولايات المتحدة وتخطيطها .. وكانت المصلحة الأمريكية هي أولى المصالح التي تحرك هذا التعاون ..

غير أن هذه الملامح التي رسمت بعضها حرب الخليج لا تشكل الصورة النهائية للنظام العالمي الجديد فهذا النظام مازال في طور البناء فمُنظمة الأمم المتحدة التي تأسست عام ١٩٤٦ لم تعد بمواثيقها وانظمتها صالحة لمواجهة الانقلابات والتطورات التي اجتاحت العالم والتي أدت إلى نفط قوى كبرى وتجميع قوى صغرى .. وظهور تكنلات دولية جديدة لا تقل شأنًا عن القوى التي تفككت إن لم تفقها قوة ونفوذاً .. فإمامنا الكتلة الأوروبية التي تدعم يوماً بعد يوم خصوصاً بعد توحيد الألمانيتين وعودة إنجلترا إلى الحضيرة الأوروبية باستبعاد تاتشر من رئاسة الحكومة الإنجليزية ويبدو الاكتمال الوشيك للكتلة الأوروبية من خلال المؤشرات التالية ..

١ - انتهاء الدول الأوروبية الانتمى عشرة من اجاز معظم المراحل الأخيرة للسوق الأوروبية المشتركة بحيث أصبحت السوق بكل مكوناتها الاقتصادية والمالية حقيقة واقعة ..

٢ - تطوير وتنسيق السياسات الخارجية الأوروبية في مواجهة العالم الثالث والولايات المتحدة استناداً إلى المصالح الأوروبية المشتركة والنظرة المستقبلية المشتركة ..

ومعنى كل ذلك هو ضرورة ميلاد توجه سياسي اقتصادي جديد يستهدف مصالح الاغلبية العريضة ويهيء العالم العربي لدخول القرن الواحد والعشرين .. وهذا الدرس ينطبق تماما على مصر .. وسورية والعراق .. وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية .. وكل بلد عربي ساقته اقداره الى اعتناق المذهب الماركسي او تقليد نماذج الاقتصاديات والسياسية ..

خاتمة

نخلص من هذا التحليل الوجيز الى عدد من النتائج العامة التي ترسم صورة لاحتمالات المستقبل ..

١ - ان التوجه الى السلام سوف يكون بديلا محتملا للحرب .. وان لغة التفاوض التي تلعب فيها الامم المتحدة الدور الرائد سوف تحل محل لغة الصراع المسلح ..

٢ - ان التوجه الى اقتصاد السوق سوف يكون بديلا لاقتصاد الخطة وان مبادئ الحرية الاقتصادية سوف تعلق على مبادئ اقتصاد الدولة ..

٣ - ان الولايات المتحدة ستظل الى حين القطب الاوحد المنفرد بقيادة العالم .. الى ان تظهر كتل جديدة تبارزها هذه القيادة والى جانب هذه النتائج العامة يذكر استخلاص عدد من النتائج الخاصة بمصر والعالم العربي وذلك فيما يلي

١ - ان العالم العربي ومصر بوجه خاص قد فقد اهميته النسبية في صراع العدالة .. ولم يعد يمثل بالاهتمامات الدولية التي تؤدي الى تسابق العلاقات الى اسقاطه ..

٢ - ان مصر ربما تظل لمرحلة قادمة موضوع اهتمام العالم الغربي والولايات المتحدة لاسباب استراتيجية تتعلق بمخزون البترول بدول الخليج واصرار الولايات المتحدة على حمايه هذا المخزون انطلاقا من موقع مصر في العالم العربي ..

٣ - ان تدفق المعونات والمساعدات على دول العالم العربي قد تنخفض او تنقطع عن بعض دول المنطقة بسبب الالتزامات المالية الجديدة التي رتبها الدورات الجديدة على عاتق الولايات المتحدة واوروبا الغربية تجاه دول اوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق ..

٤ - ان مصر لن تتأثر بسياسات المعونات والقروض الخارجية الا تكتسبها وبالقدر الذي تستطيع به اصلاح هيكلها السياسية والاقتصادية

اكبر استفادة من اخطاء هذه النظم الشمولية .. ويجد الارض الصالحة والمناخ الصالح لاستقطاب الجماهير العاجزة عن إكفاء حاجتها وتحقيق طموحها ..

وفي ضوء هذه الظروف يبدو ان نجاح النظم الشمولية العربية في تطويق هذا المد الهائل محدود للغاية خاصة على المدى المتوسط حيث يضيق الامل في بدائل ديمقراطية حقيقية تعيد للانسان العربي حقه في الحرية والحياة الكريمة ..

ان العالم يتقدم نحو التجمع والتكتل وهذا امر مؤكد ومحتوم .. ولكن الى ان يكتمل هذا التحول وتستقر الصورة ستظل الاوضاع الدولية الراهنة مسخرة لخدمة الولايات المتحدة .. غير ان اوروبا الموحدة وقد بدأت تدرك الاهمية المتزايدة لوجودها ودورها على صعيد العلاقات الدولية لا بد وان تعيد النظر جذريا في روابطها القديمة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية بمنطقة الشرق الاوسط .. فهذه الروابط التاريخية خصوصا بالدول العربية والتي تمت خلال الحقبة الاستعمارية قد تقوضت وان ظلت بقاياها عالققة بالسياسات الأوروبية العربية ولن تستطيع الولايات المتحدة - مع اعتبارها الجديدة - بالقارة الابريقية ومشاكلها الداخلية لعب الدور المطلوب في تعاون دول منغر بين الشمال والجنوب او بين الاغنياء والفقراء .. فالعالم العربي يتطلع الى الديمقراطية ويهفو الى التنمية والنقد .. وهذه الاعباء ترشح اوروبا القوية الموحدة للدور الرائد في التعاون الدولي على امتداد المستقبل .. فالروابط التاريخية والموقع الجغرافي والاسواق الاستثمارية والاستهلاكية في عالمنا العربي يمكن ان تشكل املا كبيرا في الانطلاق والنهضة .. ولكن هذه التوقعات المتعائلة لا يمكن ان تتحقق الا بشروط اساسية تفرض على العالم العربي تحولات عميقة داخلية نتناول هياكلها السياسية والاقتصادية .. ورغم ما بذل من جهود في بعض الدول العربية فما زال النشردم العربي يفرض وجوده على الساحة العربية .. رغم الجامعة العربية ورغم الوحدة العربية ..

الصورة المستقبلية للإسلام في ظل النظام العالمي الجديد

بقلم: الصادق المهدي

التتال الأوروبي امريكا الى حلبة الوغى فدخلت طرفا مؤيدا للتحالف الذي قادت بريطانيا ضد التحالف الذي قادت ألمانيا. وانتصر التحالف الذي قادت بريطانيا واستطاعت أمريكا أن تطبع الفترة التالية للحرب بطابعها الليبرالي المثالي مما أدى إلى قيام نظام عالمي لأول مرة هو نظام عصبة الأمم.

كانت الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى مجحفة. وكان نظام عصبة الأمم هشاً وكان التنافس الدولي بين الدول الأوروبية شديداً. هذه العوامل دفعت العالم إلى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وبعدها اتفق على قيام نظام الأمم المتحدة وهو نظام يقوم على ميثاق الأمم المتحدة الملتزم بالعدل والسلام والتعاون الدولي. ويقوم على مجلس الأمن كهيئة تنفيذية للأمم المتحدة والجمعية العمومية كبرلمان لكل الدول في العالم الأعضاء في الأمم المتحدة. والهيئات المتخصصة وهي

هيئات مكونة من الأمم المتحدة للتخصص في الشؤون المختلفة كالثقافة (اليونسكو) والصحة (منظمة الصحة العالمية)، والزراعة والأغذية (الفاو) وهلم جرا.

هذا هو نظام الأمم المتحدة وقد نشأ تحت نظم كونتها الدول هي:

١ - التحالف العسكرية بين الدول المعنية مثل حلف الناتو الذي ضم دول شمال الأطلسي. وحلف وارسو الذي ضم دول شرق أوروبا. وهناك تحالفات عسكرية اقليمية أخرى وتحالفات ثنائية.

ب - وفي مرحلة ما لدى حرة التنافس بين ناتو وارسو نشأ معسكر عدم الانحياز في عام ١٩٥٤ م.

في الثمانين والعشرين من الشهر الماضي كان من المقرر ان يلقي السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الأمة محاضرة عامة في قاعة الشارقة في جامعة الخرطوم، الا ان سلطات الأمن الغتوها في آخر لحظة واستدعت المهدي لاستجواب طويل امتد بضعة ساعات. وقد تمكنت الشرق الأوسط من الحصول على نص لمحاضرة الممنوعة ونشره هنا كاملاً:

١ - لرسم معالم هذه الصورة ينبغي ان نحدد ماهية سوقف الاسلام في المستقبل المتطور وان نوضح معالم النظام العالمي الجديد، لنذكر فائتي أبدأ بطرح سؤال ما هو النظام العالمي الجديد؟ وما تتبين الاشياء المدخل لمعرفة النظام الجديد هو معرفة النظام العالمي القديم. كان النظام العالمي القديم يقوم على قوة الدول وسعيها لغرض هيمنتها على الدول الأخرى بمقدار تلك القوة. وكان التنافس بين الدول الساعية ليطغى هيمنتها يفرض توازناً دولياً تجري في ظله العلاقات الدولية.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي اخضعت الدول الأوروبية الكبيرة اجزاء المعمورة الأخرى لامبراطورياتها. وكانت هذه الامبراطوريات تتنافس في كل مكان وتلتقي أحياناً في اجتماعات دولية لتقسيم المصالح ومناطق النفوذ. فبان بجحت هذه الاجتماعات قسمت المناطق وتحددت المصالح وحفظ السلام والا وقعت الحرب.

كان العالم غالباً خاضعاً لنفوذ الامبراطوريات الأوروبية وعندما اخفقت في تقسيم النفوذ والمصالح بينها في أوائل القرن العشرين خاضت حرباً سميت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وقبل ان تنتهي الحرب جر

عند شروطهم. وجاء: ثلاثة الكفر والايمن فيهن سواء العهد. والامانة، والرحم فمن عاهدت فأوف له بالعهد مؤمنا كان أو كافرا.

هذا هو الممثل الاسلامي لنظام مثل نظام الامم المتحدة الحالي. ولكن النظام العالي عليه مأخذ كثيرة من زاوية العدالة والفاعلية أهم تلك المأخذ: ١ - الالتزام بميثاق الامم المتحدة اختياري.

ب - الدول الخمس التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية اخذت لنفسها حقوقاً في مجلس الامن - حق النقض - غير عادلة.

ج - تعادى النزاع بين المعسكرين المتنافسين الناتو والوارسو تماديا جعلهما يدوران حول الشرعية الدولية ويسعيان لتحقيق مصالحهما بوسائل تتناقض والشرعية الدولية. الشاهد الآتي هو وثيقة امريكية تكشف ما اباحته الدول الكبرى لنفسها تحدياً للشرعية الدولية. انه نص لما قالت لجنة امريكية كونت في عهد الرئيس الاسبق هاري ترومان. وكانت برئاسة هوبرت هوفر في عام ١٩٥١م جاء في النص:

«انه من الواضح الآن ان امريكا تواجه عدوا لا يخفي اهدافه في السيطرة الدولية. وعلمنا ان نحارب، وفي حربه معه ليست هناك قواعد تستحق الالتزام بها سواء من ناحية السلوك الانساني أو الاخلاق. فإذا كان على امريكا ان تنتصر في هذه الحرب، فإن القيم التقليدية للتعامل العادل يجب ان يعاد النظر فيها. ومن المحتم أن نتعلم دروس الانقلاب والتخريب وتدمير أي عدو بطرق أكثر مهارة واشد تعقيداً من أي طرق قد تستخدم ضدها».

لهذا المنطق كونت وكالة المخابرات المركزية (سي.اي.ايه) ولجنة امن الدولة السوفييتية (ك.ي.جي.بي) حكومتين خفيتا عن أي رقابة داخلية وخفيتا عن اعين الشرعية الدولية.

ج - ونشأت منظمات اقليمية مثل منظمة الدول الامريكية - مؤتمر الدول الاسلامية - جامعة الدول العربية - منظمة الوحدة الافريقية... الخ.

د - ونشأت تكتلات ذات طابع اقتصادي بعضها متفرع من الامم المتحدة مثل البنك وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة. ومنها ما هو خارج نطاق الامم المتحدة. مثل المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (O.E.C.D) والايك واتفاقية لومي (للتعاون بين دول غنية وفقيرة) ومجموعة الـ ٧٧. هذا النظام القائم على الامم المتحدة وما نشأ في ظله من نظم واتفاقيات تراعي ميثاق الامم المتحدة هو الذي صار يشكل الشرعية الدولية. لقد انتقل العالم من وضع عالمي تخضع العلاقات الدولية فيه للقوة والهيمنة والتوازن الى عالم يحاول اخضاع القوة والهيمنة والتوازن لمبادئ ونظم الشرعية الدولية.

٢ - الدولة الاسلامية التاريخية كانت جزءاً من النظام العالمي القديم. واساس سياساتها في ذلك الزمان مفصل في كثير من كتب الفقه مثل كتاب السير للامام محمد بن الحسن الشيباني احد صاحبي ابي حنيفة. وخلاصة رأيه هو ان بلاد الاسلام هي دار السلام اما البلاد الاخرى فهي دار الحرب وليس بين الدارين الا القتال حتى يستسلم من في دار الحرب ويؤدوا الجزية للمسلمين. انها سياسة تلائم ظروف دولة عظمى تسندها القوة وتتنافس مع الدول الاخرى لبسط الهيمنة. ولكننا اذا بحثنا النصوص الاسلامية القطعية لما وجدنا اساساً اسلامياً ملزماً لاتباع تلك السياسة بل لوجدنا دلائل اسلامية لسياسة دولية تقوم على السلام العادل والتعاون الدولي والشاهد على ذلك: قال تعالى: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم. ان الله يحب المقسطين». وجاء في الحديث: المسلمون

٣ - ولكن في عام ١٩٩١م وقع حدثان مهمان: الأول هو انهيار المعسكر السوفيياتي، والثاني هو غزو العراق واحتلاله لدولة عضو في الامم المتحدة هي الكويت. الحدث الأول وضع حدا للحرب الباردة، وأزال الوزن المضاد للمعسكر الغربي. والحدث الثاني مكن الولايات المتحدة كقائد للمعسكر الغربي من تبني موقف الشرعية الدولية وقيادة الأسرة الدولية في اتجاه ما يحقق الشرعية الدولية ويمكن امريكا من تحقيق اهدافها القومية في المنطقة. ان النظام العالمي الجديد في نذر كثير من الامريكيين هو تطابق بين السياسة القومية الامريكية والشرعية الدولية. تطابق اظهره وجعله ممكنا انهيار المعسكر السوفيياتي والعدوان العراقي على الكويت. هذا التصور جعل امريكا ومعسكرها في مكان الشرط العالمي. وهناك تطورات اخرى في الساحة العالمية بعضها حسن وبعضها قبيح، اذكر منها:

١ - ان ما حدث للمعسكر السوفيياتي قبيح من حيث انه ازال عهد التوازن في السياسة الدولية. ولكنه حسن من حيث انه ازال باطلا. لعل انهيار المعسكر السوفيياتي من الاحداث انقلبية التي قررها التحليل الماركسي. قال جورج بولكنخوف: ان مقولة ماركس ان الانسان هو الذي يصنع تاريخه مقولة صحيحة، ولكن هذا يحدث في اطار الواقع المادي والموضوعي المحيط بالانسان. لذلك فالمفتظر ان تتطور الرأسمالية في روسيا لتبلغ درجة معينة من النضج ثم تفضي للاشتراكية سواء عن طريق التطور او الثورة. ولا سبيل للقفز فوق هذا الواقع المادي والاجتماعي. وان حدث فسيؤدى لتفشي عكسية. ولكن لينين رفض هذه الصوابية. وقال ان فلاديمير روسين من حيث ميسار القيصرية والهزيمة في الحرب الاولى تفتح فرصة للقيادة الثورية والحزب الثوري لاستلام السلطة السياسية ومن موقعها بناء الاشتراكية.

د - ومما زاد من قلة فاعلية الامم المتحدة ان الدول الاعضاء دول ذات سيادة، ومفهوم السيادة هذا مكن الدول المعنية من ارتكاب ما تشاء من جرائم ضد شعبيها باعتبار ذلك مسألة داخلية. كذلك زاد من قلة فاعلية الامم المتحدة ان اى عضو من اعضائها يمكنه تجنب المسألة الدولية اذا كان متحالفا مع احد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، لان العضو الدائم بإمكانه حماية حليفه من قرارات مجلس الامن باستخدام حق النقض.

هـ - المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للامم المتحدة عانت في البداية من هيمنة الدول الكبرى عليها، ولكن مع زيادة عضوية الامم المتحدة، ومع تعاظم دور الدول المتوسطة والصغيرة غلبت الصفة الديمقراطية على كثير منها مثل اليونسكو والفاو... الخ.

و - المنظمات الاقليمية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تعاني من قلة الفاعلية في تحقيق اى عمل مشترك.

ز - بلغ تسلسل التسلسل بين المعسكرين مدى بليغا بحيث يستطيع كل معسكر ان يدمر المعسكر الآخر تدميرا تاما. ولا يشفع لاحدهما ان يوجه الضربة الاولى، فكلاهما يستطيع ان يتلقى الضربة الاولى ويرد عليها.

هذا التوازن في الرعب النووي منع تطور المواجهة بينهما الى درجة اطلاق النار، لذلك اتخذ التنافس بينهما طابعا غير ساخن. مثل الحرب بالوكالة، وبذل الدعم العسكري والاقتصادي للأصدقاء والتنافس بكل الوسائل ما عدا الاشتباك الناري المباشر. هذا الصراع هو الذي سمي الحرب الباردة التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥م حتى عام ١٩٩١م.

هذه العوامل السبعة هي التي شوهت النظام العالمي القائم على الشرعية الدولية، وانبرى الكتاب في مناطق كثيرة يرسمون صورة نظام عالمي خال من هذه التشويهات ويتطلعون لإصلاحات تدققة.

و - أن انهيار المعسكر السوفيياتي وانحسار مفاهيم النظم السياسية الشمولية، وبروز جدوى اقتصاد السوق الحر هي العوامل التي دفعت بعض المفكرين الغربيين إلى اعتبار أن تطور الإنسان التاريخي قد انتهى إلى الليبرالية سياسياً، وإلى اقتصاد السوق الحر اقتصادياً، وكتب المفكر الأمريكي فرانسيس هوكينز ما مفيداً بنهاية التاريخ الانساني. ان الشرعية الدولية كما يمثلها نظام الأمم المتحدة المبرأ من التثبيات هي المراتب الدولية للنظام الليبرالي وشرعيته الدستورية على الصعيد النظري. هذه الشرعية الدولية المبرأة من التثبيات هي ما يقتضيه منطق التطور التاريخي وما تتطلب اليه التيارات المستتيرة في الغرب، انها النظام العالمي الجديد في نظر تلك التيارات المستتيرة وفي نظر البلدان المستضعفة. ولكن تيارات أخرى في الغرب ترفض هذه المفاهيم وتتصور النظام العالمي الجديد في شكل هيمنة غربية يلعب فيها معسكر الناتو دور الشرطي للعالم. ان النظام العالمي الجديد الذي يليق بإخاء الإنسان وكرامته هو الذي يقوم على الشرعية الدولية المبرأة من التثبيات.

• يدعمه توازن جديد بين القوى العالمية يحول دون الهيمنة.

• يدعمه تطور منظمات الأمم المتحدة المتخصصة نحو مبريد من الديمقراطية والفاعلية

• يدعمه تطور المنظمات الإقليمية نحو عطاء اكبر.

ان في الغرب توجهها استيعافياً خطته الهيمنة والاستغلال، ولكن هناك تيار آخر ينشد صالحة ويدرك أن ذلك لن يتحقق الا اذا روعيت سممات الآخرين، هذا هو تيسار المصلحية المستتيرة ولكني نلقي الضوء على أهم المصالح الغربية في مفاوضاتنا ومتجيب الاحكام البسيطة الساذجة اوضح اهم المؤثرات على السياسة الغربية في المنطقة العربية الاسلامية، انها.

أ - كسبر من التيارات الفكرية والدينية والوطنية في الغرب تتعامل مع العالم الاسلامي بنوع من البسائر انوية وتظهر هذه العنيدة في مفاصل عديدة

ب - لقد ادى انهيار المعسكر السوفيياتي الى تحرير كثير من الشعوب المغلوبة على أمرها، المجسشرة على الامتثال لشعارات وسياسات خيالية ارفقتها كثيراً واسفنزفتها كثيراً.

ج - لقد صارت الشيوعية بوجهها اللينيني والستاليني - وبصرف النظر عن انتماها الماركسي - خطة اتاحت للثوريين برنامجاً لاستلام السلطة السياسية والحفاظ عليها عن طريق القهر، وبرنامجاً للتنمية الاقتصادية الخاضعة للتوجيه المركزي، المطروحة باسم الفقراء والمستضعفين بصرف النظر عن صحة ذلك. هذا البرنامج السياسي الاقتصادي الامني تعلق به عقول وقلوب الكثيرين لاسيما في البلاد، ان التي تواجه الانتقال من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات حديثة.

الانقلاب المدني، والانقلاب العسكري، والحزب الواحد والخطة الخمسية، وسيطرة القطاع العام، والدولة انبوليسية، هي الوسائل التي انتشرت في مناطق كثيرة تبشر بانتقال سريع الى حياة اعدل وافضل، هذا البرنامج اصيب بضرية قاضية بانهياره في الاتحاد السوفيياتي وفي شرق أوروبا.

د - لقد كانت ضرورة التماسك في وجه المعسكر السوفيياتي سبباً في امتثال المعسكر الغربي لقيادة واحدة وسياسة واحدة. ولكن مع غياب الخطر السوفيياتي فإن دول المعسكر الغربي بدأت تتصرف بمرونة أكثر وحرية اكبر، مما سيؤدي لبروز مراكز جديدة في الغرب. هذا سوف يؤدي حتماً لتوازن جديد في كل المجالات، توازن تلعب فيه اليابان والمانيا وفرنسا وغيرها دورا اكبر.

هـ - ومن النتائج الخطيرة للتطورات المذكورة تحقيق حرية الحركة لليهود في اقليم شرق أوروبا وفي الاتحاد السوفيياتي حيث يوجد ثاني اكبر تجمع سكاني لليهود في العالم. ومع أن تطلع غالبية هؤلاء ان ينزحوا الى الغرب فإن اسرائيل والوكالة اليهودية عملاً على توجيه النزوح نحو اسرائيل، فارتفع عدد النازحين الى اسرائيل الى حوالي نحو ثلاثمائة الف شخص في العام.

يوميته، وفيها قال - مشيراً إلى امره بانزال قوات امريكية في لبنان عام ١٩٥٨ - «لا ارى ان لبنان معرض لخطر، فشمعون (الرئيس اللبناني في ذلك الوقت) قد قرر فعلاً انه لن يعدل الدستور، ولن يسعى لتجديد رئاسته ولا املك دليلاً على اشتراك الروس أو المصريين في ما حدث في لبنان (يقصد الثورة التي هبت في لبنان ضد سياسات كميل شمعون)، أو في ما حدث في العراق (يقصد ثورة ١٤ تموز في العراق)، ولا ارى خطراً على مصالحنا الحيوية. فلماذا انحن حشدت كل هذه القوة في لبنان؟ بالتأكيد ان هذا الاجراء ليس موجهاً للسوفييات، فالسوفييات يملكون من الوسائل ما يعرفون به ما يجري تحت السطح، ان الهدف الحقيقي من هذا الاجراء هو ناصر. انني اريد ان اعطي جمال عبده الناصر مادة للتفكير.

ز - لقد تعددت اسباب قيام اسرائيل، فالنشاط الصهيوني لعب دوراً كبيراً ذاتياً في الاستجابة لعداء هرزل لتكوين دولة يهودية، والعقيدة الغربية نحو السهود اذ اضطدهم الاوروبيون اضطهاداً كبيراً في كل مكان: في اسبانيا، وفي فرنسا، وفي بريطانيا، وفي روسيا، وبلغ مداه على يد النازية في المانيا، هذه العقيدة الغربية تجاه اليهود شكلت مسبباً خارجياً لدعم قيام اسرائيل ابتداء من وعد بلفور في ١٩١٨م، وما تبعه من دعم الصهيونية انتهى الى قرار الأمم المتحدة لصالح الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨م. اقول، مع أهمية هذين السببين الداخلي والخارجي لقيام اسرائيل فإن هناك سبباً استراتيجياً مهماً دفع قوى الهيمنة الدولية والاستعمار لتأييد قيام اسرائيل، أي أرض فلسطين لتكون حليفاً دائماً لسيار التفريق والهيمنة، وعدوا دائماً لحركات التحرير والتمرد في المنطقة.

مثل الخوف من كل ما هو اسلامي، أو تعبئة شؤن الشرق الاسلامي في قوالب ذاتية تحجب الرؤية الموضوعية على النحو الذي كشفه ايوارد سعيد الكاتب الفيلسوف في كتاب «الاستشراق»، وتثير مظاهر الحركة والنشاط في الاوساط الاسلامية مخاوف في الغرب تكشفها عناوين الكتب التي صدرت في الثمانينات عن حركات البعث الاسلامي، مثل: خنجر الاسلام - الاسلام المتصدي، وهم جرا.

ب - ان للمنطقة نفسها أهمية خاصة لانها مهبط اوسع الاديان العالمية اثراً، وفيها مقدسات الاديان الابراهيمية: اليهودية، والمسيحية، والاسلام.

ج - أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية من حيث وقوع اهم الممرات المائية والبرية والجوية فيها، ومن حيث وقوعها في قلب العالم القديم اسيا وأوروبا وأفريقيا.

د - بالأضافة لهذه الأهمية التاريخية والجغرافية والثقافية فإن للمنطقة أهمية قصوى من حيث مواردها الطبيعية لاسيما النفط، الوقود المختار للالة المدنية والعسكرية الحديثة في الوقت الحاضر وفي المستقبل المزمع، إذ ان ٧٥٪ من احتياطي البترول في العالم يقع في المنطقة.

هـ - والمنطقة سوق مهم للمنتجات الغربية لأن فيها قوة شرائية هائلة، وضعفاً في الإنتاج الصناعي والغذائي مما يجعلها سوقاً ضخماً لمنتجات المنسجات الصناعية ولمنتجات المواد الغذائية في الغرب.

و - هذه العوامل التسارعية، الجغرافية، الثقافية، الاقتصادية جعلت كثيراً من سياسة الغرب حريصين على ألا يسمح لاية دولة أو مجموعة دول بتهميد المصالح الدولية. مكتب دوليت أيزنهاور الرئيس الأمريكي الأسبق

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٢

النظام العالمي الجديد امام الرق السياسي من خلال نموذج ليبيا - القذافي وما يشبهه

عبد الحميد البكوش *

تلك الاسواق راجا اسواق دول العالم الثالث الكتيب.

ان معظم شعوب العالم الثالث خصوصا تلك التي يحكمها عتداء او فرقاء او لواءات يمارس فيها نظام للرق الجماعي السياسي بلا حدود، حيث يفقد الرقيق انسانيته لصالح السيد، واذا كان الشعب في ظل رق الاستعمار يفقد استقلاله ففي الرق السياسي يفقد كل المواطنون حرياتهم واراتهم لصالح الحاكم الوطني المهيمن.

دعونا نلق نظرة على كثير من دول العالم النامي التي حصلت على استقلالها في اعقاب الحرب العالمية الثانية او قبلها بقليل والتي تزدهم بمعنوبيها اربعة الامم المتحدة في نيويورك، ويستهلك حكامها ثلاثة ارباع ميكروفونات العالم وينتجون تسعة اعشار ما يلقى فيها من خطاب وما يذاع من تصريحات.

ما الذي يتمتع به المواطن في تلك الدول من حريات؟ واي دور له في اتخاذ اي قرار؟

ان القلة القليلة من تلك الدول تسمح حكوماتها للمواطنين بالحديث في شؤون السياسة او توجيه النقد في حياء الى تصرفات المسؤولين، ولعله يمكنني هنا ان اضع الهند قوسا في جانب وليبيا (الجمهورية العظمى) قوسا في جانب آخر، وبين القوسين تقع باقي دول العالم الثالث العتيد. فقد عاشت وازدهرت الديموقراطية في الهند منذ استقلالها ونجحت تجربة الديموقراطية الليبيرالية المعروفة بما لا يدع مجالا للشك في امكان نجاحها في دولة نامية، هذا قوس، اما القوس الآخر فهو ليبيا التي يحكمها فرد واحد يسيطر على كل مقدراتها بل حتى على تنفس الحياة فيها. فعلى سبيل المثال لا الحصر يتخذ العقيد معمر القذافي كل قرار في البلاد وتقوم بتنفيذ قراراته لجان شعبية ولورية يختارها

■ علمتنا قراءات التاريخ ان الانسان قد استعبد لشاء الانسان منذ زمن بعيد. واذا كانت بداية استرقاق انسان لانسان قد قامت على القوة المادية التي مكنت المسترق (مكسر الراء) من السيطرة الكاملة على المسترق (يفتح الراء) فإن للحضارات القديمة سرعان ما اضافت الى مبررات القوة المادية مبررات معنوية تنوعت بتنوع تلك الحضارات. اذ لم يعد الرقيق نكرا كان ام انثى خاضعا لسيد مجرد تفوق قوة ذلك السيد م وانما ايضا للافتراض بان لذلك السيد حقا عليه، حقا يحميه سياج من الاعراف والقوانين بل حتى قواعد من التراث والقيم، فضلا عن قيام السلطة بفرض احترام حق السادة على الجميع حتى اصبح للرق نظاما مستقرا في فترات معروفة من التاريخ. ولم تفلح في التخفيف من ماسية ثورات الزقاء في كثير من الوحدات السياسية في العصور الوسيطة. ولعل ثورة الزنج على دولة بني العباس وثورة اتباع سبارتاكوس على اباطرة روما من ابرز الامثلة على تمسك العالم القديم بنظام الاسترقاق.

بانتهاء حروب نابليون في منتصف القرن التاسع عشر ظهر نظام اوروبي جديد يمكن اعتباره نظاما عالميا لما كان لدول اوروبا في ذلك الوقت من سيطرة على مجريات الاحداث في العالم كله. وتزامن مع ظهور النظام المنكسر نضوج في المشاعر الانسانية صاحب انتقال للنظم الاقتصادية من الاقطاع الى الرأسمالية وانتشار الروح الليبيرالية.

نعم بقي الرق السياسي مزدهرا وقائمة اسوائه في كثير من ارجاء عالم البود على قدم وساق، ولعل اكثر

وغيرهم بشار اليهم بوظائفهم من دون ذكر اسمائهم. بل ان لاعبي كرة القدم لا تذكر اسمائهم في اية مباراة مذاعة ويشار اليهم فقط بأرقامهم من اول المباراة الى آخرها.

هذه هي صورة القوسين: الهند التي تغار منها وليبيا التي تدعو لها بالشفاء. اما ما بين القوسين فتقع دول كثيرة من العالم الثالث. غير انني وقبل ان استطرد في الحديث اريد ان اعترف بانني لا يمكن ان انكر على حكومات بعض دول ذلك العالم ما تتميز به من انفتاح على روح العصر وما تسمح به لشعوبها من حرية وما تمارسه من احترام لحكم القانون. تلك الحكومات القليلة التي تصبح مناقشة المشكلة معها مناقشة للديمقراطية وللحقوق المطلوبة تطبيقها منها، اما باقي حكومات العالم الكئيب فالقضية معها ليست بعد قضية الديمقراطية او المشاركة في اتخاذ القرار بل هي قضية انتهاء الرق السياسي الذي تمارسه على اوسع نطاق.

فبعد ان طويت خيام نخاسي اسواق العبيد وانزلت اعلام الاستعمار اسرع كثير من حكومات العالم المنكسور الى تامين الرق السياسي وافتتحت له اسواق جديدة، خصوصا في تلك الدول التي يحكمها منذ ان استقلت، او بعد استقلالها بقليل، حكام عسكريون استولوا على السلطة بالقوة مدعين انهم جاءوا لتحرير الشعوب وتسليمها امر مصيرها، غير انهم وما ان استتب لهم الامر حتى تحولوا طغاة لا يرحمون. وبينما يتهم اسلافهم غير العسكريين بانتهاك حريات الشعوب وتزوير الانتخابات والقائيل على القضاء، فإن العسكري الهمام يلغي كل حرية ويوجد بين شخصه وشخصية الدولة، بل يتصرف على انه هو الشعب من دون ان يخفي حزمه وجبروته. فلا رأي إلا رايه ولا حرية إلا له وهو الذي يملك مسال الدولة وهو الذي يقرر

من بين اسوأ فئات الشعب التي لم تسمح لها ظروفها بان تكون لها قدرة على غير القتل والارهاب، وهو لا يسمح بأبداء اية وجهة نظر تخالفه. ويبرر ذلك بأنه لا يحكم شخصا وانما الشعب الليبي هو الذي يحكم نفسه بنفسه. ولذلك فإن كل صاحب وجهة نظر مخالفة عدو للشعب وجدير بالشنق او الاغتيال.

ليس هذا فقط بل ان العقيد القذافي يملك باسمه اربعة بخل ليبيا من البترول جميعها ولا يسمح لأحد ان يعرف ولا لأحد ان يسأل عن بخل البلاد او مقدار مصروفاتها، متجاوزا بذلك كل ما كان يأخذ على بعض حكام عرب منذ قرن مضى، وميزانية البلاد عبارة عن قائمة باحتياجاتها يتم وضعها في تجمع للجان الشعبية ثم يعرض كل وزير على القذافي - ومن حين لآخر - ما تحتاجه وزارته من مال. وبعد ان يشطب العقيد ما لا يوافق عليه يامر بتحويله من حساباته في الخارج الى بنك ليبيا المركزي. وفي ليبيا التي اطلق عليها حاكمها اسم الجماهيرية العظمى، لا يسمح باصدار الصحف ولا تشكيل الأحزاب، فشعار الدولة «من تحزب خان» والانتخابات يرونها عملا متخلفا ولا وجود للقوانين او اوامر مكتوبة، فالقانون ايضا عمل متخلف والبلاد تحكم شفويا من قبل رجل واحد، اما القضاء فهو شعبي يتبع السلطة واما الدستور فهو تقليد رجعي شطبته ثورة سبتمبر الشهيرة وحل محله كتيب اخضر يحوي كلاما غير مفهوم يقول عنه مؤلفه العقيد انه يحوي الحل النهائي لمشاكل البشرية جميعها.

وزيادة في توضيح صورة الحكم الشاذ في ليبيا ازيد فانكر الحظر الرسمي على ذكر اي اسم لمواطن كائن من كان. ففي الاذاعة كما في التلفزيون كما في صحف الحكومة لا يذكر اسم اي ليبي، وحتى المسؤولين من وزراء

عسكري جديد.
ومثلما كان الإرقاء عبر التاريخ
وحتى خلال القرن الذي مضى
عاجزين عن الثورة لتحرير أنفسهم،
ولم يتحرروا الا على يد نظام عالمي
كان من بين قناعاته مهما اختلفنا على
دوافعه ضرورة انهاء الرق وتجارة
الرقائق، فإن ارقاء السياسة اليوم في
بعض دول العالم الثالث اذا لم نقل
في معظمها هم ايضا عاجزون عن ان
يتحرروا انفسهم من هذا الرق
العصري، ولا بد للنظام العالمي
الجديد من ان يعمل على تحريرهم
بانهاء سطوة العقدا والفرقاء
واللوات.

ان في ضمير كثير من المهتمين
بالشؤون العامة والانسانية في دول
العالم المتقدم والتي تشكل هيكل
النظام العالمي الجديد قناعات بان
الرق السياسي القائم امر مرفوض
ويتنافى مع انسانية البشر ومع ثمر
جهود الدنيا كلها من اجل احتر
حقوق الانسان. وكثير من حملة الراي
من كتاب ومفكرين ومعهم ايضا عدد
غير قليل من المشتغلين بالسياسة في
عالم اليوم المتقدم يعرفون عن مأساة
انظمة الحكم الشاذة وقد دعوا الى
مواجهتها في مجال نشاطاتها
الدولية، وحين الوقت لان يعلموا ان
نشاط تلك الانظمة الدولية الشاذة
امتداد صغير لشنود حكمها في داخل
بلدانها وان على دول النظام العالمي
ان تضع ميثاقا دوليا لتحرير الرق
السياسي وتجريمه ومواجهة من
يمارسونه بالقوة.

لقد صارت نظرية سيادة الدولة
نظرية بالية امام استفحال هذا الرق،
فالسيادة في حقيقتها لم تعد سيادة
حكومة تمثل الشعب بل صارت حكرا
لحاكم عسكري يعتبر نفسه هو الدولة
وهو السيد الوحيد على شعب من
الاماء والعبيد، فاية سيادة هذه
نتحدث عن احترامها؟
ويجب ان لا يسمح النظام العالمي

مضير شعبها، وهو الذي يتدخل في
أخص شؤون المواطنين حتى تصبح
سلطته شريكا في فراش كل منهم.
وعلى رغم افتقار ذلك العسكري إلى
اية مؤهلات سوى مؤهل القوة
والمغامرة فإنه وحده الذي يتخذ كل
قرارات السياسة والتجارة والزراعة
والصناعة وجميع القرارات التي
تتعلق بأي شأن من شؤون المواطنين،
ولم لا؟ فهو القائد المؤمن الملهم العزيز
المهاب.

وإذا كانت صورة الحياة في بلد
من بلدان عالمنا الثالث الثامي بهذا
القدر من القسوة والكابة، الملا تعتبر
ذلك رقا سياسيا وعبودية سياسية؟
وما الفرق يا ترى بين رق الرقية الذي
يستعبد فيه جسم الإنسان، ورق
الاستعمار الذي يجرد فيه الشعب من
الاستقلال، وبين الرق السياسي الذي
يحرّم فيه الإنسان من صفته كمواطن
ويعامل على أنه رهينة يجب عليها أن
تطيع سيدها طاعة كاملة لا لسبب
سوى أن ذلك السيد يملك القوة المادية
الغاشمة لفرض سياسته.

إن الكثير من شعوب العالم الثالث
يعاني من الرق السياسي قبل ان
يعاني من غيبة الديمقراطية
فالحكام العسكريون لا يجرمونها فقط
حقها في المشاركة في اتخاذ القرار،
وإنما يملكون عليها حق الحياة
والموت ويتصرفون حتى في
خصوصياتها اليومية وفي شؤون
عيشها وتعليمها وثقافتها، بل حتى
في علاقات الزواج والطلاق في ما بين
المرأه.

إن أولئك الحكام من حملة النوط
والنياشين يفوضون في شؤون
الشعوب التي يحكمونها حتى العظم
بما يحصل المواطنون الى رقيق
سياسي كامل، بل انه رقيق محروم
حتى من ان يباع لسيد اقل قسوة،
فهو في العادة ينتقل من يد حاكم الى
آخر بالجان وعن طريق الانقلاب، فهو
غنيمة تنتقل من عسكري مضى الى

الاستعمار، حان الوقت، ونحن نقف أمام بوابة القرن الواحد والعشرين، أن تكون أقدس مهمة للنظام الدولي الجديد عقد ميثاق لتحرير الرق السياسي وتجريمه، والتحالف علنا لمواجهة أي حاكم شاذ يهدر حقوق الإنسان ويمارس الرق السياسي من دون السماح له بالاحتشاء بنظرية السيادة أو الاختباء وراء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولعل قائلا يقول إن عدم التمسك بنظرية سيادة الدولة والتخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر قد يفتح الطريق لسوء استخدام دول كبرى قوتها وقبامتها بالانتقاص من استقلال دول صغيرة بدعوى إنهاء الرق السياسي والقضاء عليه. وأنا أقول إن هذه مسألة يمكن البحث لها عن علاج آخر، ولكن حتى إذا لم يكن بالإمكان معالجتها فإن ما قد تعانيه الشعوب المسترققة سياسيا من جراء تجاوزات دول كبرى هو أقل بكثير مما تعانيه بالفعل نتيجة السماح لحاكم عسكري مغامر بالاستمرار في الإمساك بخناقها. وقد يكون دواء المرض العضال مرا ومؤلا ولكن مذاقه بلا شك أقل مرارة وإيلاما من تماريح المرض العضال.

• رئيس وزراء ليبيا الأسبق

الجديد لطاغية فاقع الألوان بأن يدعي سيادة لدولة يحكمها، فهو بالمعايير كلها ليس رئيس دولة وإنما هو كما نعرف قد خطف شعبا كاملا تماما كما تخطف الطائرات، وأهدر مفاهيم الدولة والسيادة والاستقلال كلها، وبفاعة الوحيد أنه خطف أناسا ينتمي إليهم وكأنه من حق الحكام ما داموا وطنيين أن يمتلكوا مصائر الشعوب. وإذا كان على النظام العالمي الجديد ألا يسمح باستخدام نظرية السيادة ملاذاً يتحصن وراءه عسكري مغامر يسترق أحد الشعوب فإن على النظام الجديد أيضا أن يعترف بالهمم الحديث لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فحقوق الإنسان أمر يهم الإنسان في كل مكان على الأرض ولا معنى لتلك الحقوق في بلد إذا اهدرت في بلد آخر، ويجب أن يكون من حق أعضاء النظام الدولي العالمي الجديد بل من واجبهم أن يلغضوا على الحاكم المغامر احترام حقوق الإنسان في بلاده بكل وسيلة ولو بالقوة إذا لزم الأمر، من دون أن يعد ذلك تخلا في شؤونه الداخلية.

وكما تضامن العالم في فترة من فترات تاريخه الحديث لإنهاء رق الرقبة وتجريمه وتجريمه، وكما تضامنت الشعوب لإنهاء رق



محمد صلاح الدين

في كتمير المسلمة. ثرتك القوا
المسلحة الهندية ابشع المجازر الدموية.
وتتجاوز كل القوانين الدولية والمبادئ
الاخلاقية. وذلك باغتصاب النساء وهن
بطونهن وحرق القرى والناس اجزاء
وتعذيب الاسرى حتى الموت وتدمير
المباني. وانكار ابسط الحقوق الانسانية
حتى للأطفال والنساء والشيوخ.

يحدث كل ذلك مع وجود عشرين
القرارات الدولية بحق سكان كتمير.
تقرير المصير. فلا يرتفع صوت عالمي
بالاستنكار. ولا تتحرك الهيئات الدولية.
ولا يحزن لذلك سواء السكرتير العام للأمم
المتحدة السيد بطرس غالي. فوبسا
الغائبين.

هل يحتاج المرء الى ان يذكر ما يجري في
بورما ضد مئات الالوف من مسلميها الذين
المساكين او ما يصيب المسلمين في كل
وكن من اركان المعمورة.

لنعلن سقوط النظام العالمي الجديد.
على الاقل بالنسبة لنا نحن المسلمين.

اذا سال المرء ما هي ابرز معالم
ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فان
الجواب سيكون دون تردد هو حق
الشعوب المطلق في السيادة وتقرير
المصير. ثم ولجأ الاسرة الدولية في ردع
اي عدوان او تهديد مسلح لهذا الحق.

حدث ذلك في كارثة الخليج. التي كانت
فتحة بزوغ هذا النظام العالمي الجديد.
ثم تم تطبيقه على اوروبا الشرقية وبول ما
كان يسمى بالاتحاد السوفييتي بدءاً بدول
البلطيق الثلاث الصغيرة.

لكن من حقنا نحن - المسلمين - ان
نتساءل لماذا ينهار هذا النظام الجديد ولما
يبدأ بعد ذلك وتحتل الاسرة الدولية خاصة
الدول الكبرى من التزاماتها القانونية
والخلفية والموالية. حينما يأتي الامر لحق
الشعوب الاسلامية في السيادة وتقرير
المصير. حين يتعرض هذا الحق للعدوان
المسلح القاتم.

يحدث ذلك في البوسنة والهرسك.
ويحدث ذلك في بوسنيا. ويحدث ذلك في
كتمير. ولا نريد ان نذكر فلسطين. لان
الدولة الصهيونية مستنسة من القوانين
الدولية والانتظمة العالمية والالتزامات
الاخلاقية بالثقاق وتواطؤ الدول الغربية
الكبرى.

ان العالم كله يلف متعرجاً على حرب
ابادة عنصرية مجرمة يتعرض لها
المسلمون في يوغسلافيا والبوسنة
والهرسك. وهي حرب ابادة لا تقتصر على
التصفيّة الجسدية الهجينة والمذابح
الجماعية حتى الاطفال والنساء
والشيوخ. بل تستهدف محو المناطق
الانثوية للمسلمين وهدم مساجدهم التي
يمتد عمرها الى عدة قرون. وتدمير المكتبات
التاريخية التي تمثل بالوثائق عبر تاريخ
المسلمين وجذورهم العميقة في البلاد.

في العاصمة اليوغسلافية بلجراد كان
للمسلمين حتى نهاية القرن السادس عشر
حوالي ٣٧٠ مسجداً و١٧ مكتبة و٨ مدارس
اسلامية و٩ دور للحديث و٢٧٠ من
كتاتيب القرن الكريم للأطفال. انتهت
جميعها ولم يبق للمسلمين سوى مسجد
واحد يتعرض للاعتداءات من حين لآخر.



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٥ يونيو ١٩٩٢

وجهة نظر مختلفة في النظام العالمي الجديد (١ من ٣)

التعرف على الطرح الاميركي للشعار

احمد صدقي الدجاني *

■ كان موضوع النظام العالمي الجديد احد مواضيع ثلاثة نالقتها حوار عربي - صيني جرى في كين يوم ٩/٥/١٩٩٢، بدعوة من «اللجنة المصرية للتضامن» و«الجمعية الصينية للصدقة مع الدول الأجنبية»، وشارك فيه عدد من الشخصيات العامة العربية وعدد من الدبلوماسيين والخبراء الصينيين المختصين. وقد دعاني هذا الحوار الى بلورة افكاري حول هذا الموضوع الذي تابعت منذ طرحه وتقديمه في ورقة عمل.

تتضمن ورقة العمل هذه نظرية عربية الى «النظام العالمي الجديد»، وفيه نبصره وننامله ونستبهره ونفكره، في اطار حوار عربي - صيني، بينما يشهد عالمنا دخول الامم المتحدة مرحلة جديدة من تاريخها في اعقاب تحولات حدثت على الصعيد العالمي وبفعل زلزال اوروبا الشرقية والخليج. لقد ادت تحولات اوروبا الشرقية الى تغيير معادلة التوازن بين ما كان يطلق عليه في الغرب العالمين الاول والثاني، وبدء صفحة جديدة شهدت توقيع معاهدة باريس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ لترتيب «البيت الغربي»، وعلان انتهاء حرب باردة استمرت بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كما ادى زلزال الخليج الى تغيير في العلاقات القائمة بين ما اسماء الغرب «العوالم الثلاثة».

ان هذا الحوار الذي يستهدف تعزيز العلاقات بين امتين قديمتين وحضارتين عريقتين من اجل اسهامهما الفعال في تعمير عالمنا، يدعو الى الفهم خواطر كثيرة، من بينها ان هذه العلاقات موعلة في القدم، فهي كما يقول المؤرخون ترجع الى بضعة قرون قبل الميلاد حين قامت صلات تجارية بين بلاد العرب وبلاد الصين، واصبحت وليقة في القرون الاولى بعد الميلاد، وان لم تدون الا في اواسط القرن الخامس الميلادي. وقربت بعد ظهور الاسلام في القرن الهجري الاول، السابع الميلادي واقترب اسم الصين في اذهان العرب بصورة كثيرة من خلال التفاعل الحضاري الذي حدث والامر لمارا طيبة. وتردد في لوساطنا القول المأثور «اطلب العلم ولو في الصين»، والتسقى حكماء صينيون وعرب على الفكر الفلسفي من بينهما فكرة «الطريق» الروحي «تأو»، المتصلة بالحقيقة القصوى وبالرحلة اليها. وقد راينا هذه العلاقات وهي توطد في عصرنا اثر تفجر ثورة التحرير في اسيا وافريقيا وتدفق موجاته وسط ظروف صعبة وفي مواجهة تحديات قوية على صعيد عالمنا.

سنحاول في هذه الورقة الوقوف على ما هو مطروح اليوم بشأن «النظام العالمي الجديد»، والنظر في سبب بروز فكرته، ثم نعالج عددا من القضايا المتصلة به. يتردد الحديث بكثرة في عالمنا عن «النظام العالمي الجديد»، ويستخدم للتقاش حول هذا المصطلح في اسمه ومضمونه. وسط اعلام مكثف ونجد في هذا الحديث من يرى ان هذا النظام العالمي الجديد قد قام

الحليفة لأميركا وغير الحليفة على السواء تستطيع دعم السياسات الأميركية أو قبولها على الأقل إذا كانت تصرفاتنا مرئية على أنها تستند إلى قانون يلزمنا كما يلزمهم. وبرز في النقاش أيضا تحذير عدد من اتباع المدرسة الواقعية، الرئيس بوش من أنه «سيندم على سيره في طريق القانون الدولي والالتزام بالنظام العالمي الجديد الذي تحدث عنه». على حد قول جورج وبل، «لأن هذا الالتزام سيغني أن نسلم بالتخلي عن حرياتنا في العمل في مناسبات ونسمح لتقويضاتنا القيمة لكل حالة بمفردها أن تحدد بقواعد يمكن أن تجاهلها كمخطنين، كما سيغني احترام سيادة حكومات نحن لا نرغب فيها. وسيعني السماح لأحكام أمم أخرى أن تمسك بأيدينا أحيانا عن الحركة حتى حين نلظ أن تلك الأحكام خاطئة. تلك أن القانون الذي لا يطاع إذا لم تتلف معه ليس بقانون. والمناداة بالقانون الدولي حين يتلاءم مع مصالحنا تعني أن نحترمه حين لا نريد ذلك». كما اختتم مايكل ماكيني حديثه. ويصف هؤلاء احلام النظام العالمي الجديد بأنها زائفة مجادلين بأن الوضع الذي برز في مجلس الأمن إبان أزمة الخليج ليس مستقرا، وأن النجاح الأميركي في إقامة التحالف الدولي ليس من الممكن تكراره. وهم يرون أن على الولايات المتحدة أن تكون منتقبة وتعتمد توازن القوى أساسا. تحالفاتها وتعتمد توازن القوى أساسا. وينكرون بأن هذا الأساس جعلها تكسب الحرب الباردة. ويدعون الأميركيين إلى إعادة النظر في اعتراضهم على مبدأ توازن القوى بسبب حيادية القيمي الظاهر لأنه الأساس العملي المناسب. كما أوضح هنري كيسنجر في مقاله «جدول أعمال لما بعد الحرب» الذي نشره في «نيوزويك» بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣.

كان واضحا في طرح الرئيس بوش لمصطلح «النظام العالمي الجديد» أنه يريد به نظاما تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقيادة. وتعمل فيه باسم «الشرعية الدولية» مستخدمة منظمة الأمم المتحدة. وقد توقف إيريل كويل رئيس تحرير «كريستيان ساينس مونيتور» في مقال نشره في آذار ١٩٩١ أمام تصريح صادر عن البيت الأبيض أشار إلى «أن جورج بوش يريد جعل عام ١٩٩١ مفرقا تاريخيا مثل عام ١٩٤٥ في إطار تغيير العالم». وقال كويل أن استخدام مصطلح «النظام العالمي الجديد» ليس مجرد شعار حملسي أثناء الحرب. بل هو جواز يريد بوش أن يدخل به سجل التاريخ. وهو يعتقد بإمكان اللجوء لاستخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لوقف النزاعات وفرض السلام. لأنه يشعر بأن الوقت سيطول إلى أن يؤيد الرأي العام الأميركي مرة أخرى لقتل قوات أميركية ضخمة مثل تلك التي أرسلت إلى الخليج أيا كانت تكلفة تلك الحرب ولهذا فهو يريد إيجاد مخرج لاستخدام الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى لحل الأزمات. وتجميع تحالفات متوازنة لفسوس العالم وتقوم بدور الشرطي العالمي. والمشكلة التي تواجه هذا التصور هي نفسها التي واجهت النظام العالمي في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، فالأمم المتحدة تؤدي دورها كما يريد القوى

فعلا. ولذا يستخدم هؤلاء المصطلح معروفا ويتحدثون عن سمات النظام وعناصره وفعاليته وما إلى ذلك. كما نجد آخرين ينكرون قيامه مؤكدين «أن ما هو حادث اليوم إنما هو تدمير نظام وتوازنات القيمة منذ مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على حد قول دومنيك شيفالين المؤرخ الفرنسي للأهرام. «فلا يوجد اليوم نظام عالمي جديد». وقد عمل السفير شارل ليخستين رئيس تحرير مجلة «غلوبال أفيرز» إلى تغيير عنوان بحثه في مؤتمر علمي عقد في بروكسل في آذار (مارس) ١٩٩١ حول حلف الأطلسي، من «نحو نظام عالمي جديد» إلى «الابتعاد عن النظام العالمي الحالي». ونجد أيضا من يرى أن النظام العالمي يشهد اليوم تغييرا بفعل تفكك إحدى الدول الكبرى وتطلع دولة كبرى للانفراد في التحكم فيه. مما يزيد في أزمته. وينذر بتفجيره. ويدعو الأسرة الدولية لإعادة النظر فيه وتعديله بصورة تضمن سيادة العدل في عالمنا وتوفر الأمن للإنسان وامة الأرض.

الذين هذا المصطلح بالرئيس الأميركي جورج بوش الذي دأب على طرحه منذ انتهاء حرب الخليج. وكان قد تحدث يوم ١٩٩١/٧/٢٦ وهو يعلن بدء العمليات القتالية ضد العراق عن «نظام عالمي جديد» يدعو للفرصة سانحة لإقامته. ووصف هذا النظام بقوله «حيث يكون حكم القانون هو ما يحكم تصرفات الأمم. وحيث نستطيع أمم متحدة تتوافر لها الصداقة استخدام دورها كصانعة سلام لإنجاز وعد موجدتها وتحقيق رؤاها». وكان الرئيس بوش أشار إلى فكرة النظام العالمي الجديد حين أعلن امتنعه للاجتياح العراقي للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠ وقال «أن ما يتعرض للخطر ليس بلدا صغيرا فحسبه بل فكرة كبيرة حيوية هي فكرة النظام العالمي الجديد». ويومها أكد الرئيس بوش على أن أميركا والعالم يجب أن يدعما حكم القانون. ونحن سنفعل. وأوضح بجلاء في خطبه الذي أعلن فيه بدء الهجوم «أن الولايات المتحدة وحدها من بين أمم العالم هي التي تتوافر لها على حد سواء المكانة اللغوية والوسائل اللازمة لعملية النظام العالمي الجديد».

أثار طرح الرئيس بوش فكرة «نظام عالمي جديد» نقاشا محتدا دخل الولايات المتحدة وخارجها. وبرز في النقاش الذي جرى في الساحة الأميركية فريق تساعل «هل الحديث عن القانون الدولي يرد فقط حين يكون مناسبا لنا نحن الأميركيين». واستذكر أن مبدأ ريفان كان رفضا واضحا للقانون الدولي. وأن فكرة «النظام» كقيمة عليا تمثل مساحة من الفكر في قلب القانون الدولي ولكن الولايات المتحدة لم توليها عناية طوال عقد الثمانينات. وأن ادارتي ريفان وبوش أولتا انتباهها ضئيلا في غرينادا ونيكاراغوا وبنما لإعتبارات سيادة الدول. واستشهد مايكل ماكيني وهو يطرح هذه الآراء في «واشنطن بوست» يوم ١٩٩٠/٩/٣ بما كتبه دانييل مونيهان في كتابه الجديد «حول قانون الأمم» من «أن لاشي يمكن أن يقارن بخلشي فكرة قانون الأمم من العقل الأميركي». وأن الدول

للكويت، على أنه «ملا بوش عزما وتصميما، حيث اوضحت ثابتر ان القيادة العراقية لا تفهم الا القوة واشارت انه يتعين لرسال قولت الى للنطقة فوراً والى ان الامم المتحدة يجب ان تقوم في الفضل الاحوال بدور المساندة في هذا الجهد. وقد شاركت بريطانيا للولايات المتحدة في اقامة تحالف دولي تولى تنفيذ ذلك في اطار الامم المتحدة.

واذا كان اعضاء الجماعة الاوروبية الآخرون قد دخلوا في هذا التحالف الدولي، الا ان مؤلفهم لم تتطابق مع موقف الولايات المتحدة وبريطانيا في عملية ازالة الازمة ويجاد حل لها، وبدا واضحا ان لدى كثيرين من الدول الاوروبية ملاحظات وتحفظات على الطرح الاميركي لفكرة «النظام العالمي الجديد، اثناء الازمة والحرب وفي اعقبهما. واشتدت هذه التحفظات اخيرا في اعقاب اعلان وثيقة وزارة الدفاع الاميركية (البنطاغون) التي تتضمن استراتيجيات الولايات المتحدة حتى مطلع القرن المقبل وتحولت الى انتقادات. وتقول الوثيقة ان الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي الجديد بفعل تفوقها العسكري والنووي والتقني، وان عليها الحفاظ على ذلك ولو ادى الى استمرار الانفاق العسكري والغضب دول اخرى مثل لمانيا واليابان. وانتقدت وزارة الخارجية الفرنسية الوثيقة على لسان وزيرها. وكشفت الاسئلة التي وجهت الى جيمس بيكر وزير الخارجية الاميركي في اعقاب اجتماع مجلس التعاون لحلف

اعضاؤها ووفق ما يحلق اغراضهم. ولكن كان من الصعب الحفاظ على هذا التوازن طويلا، ويلاحظ جيري ساندروز من جامعة كاليفورنيا في مقاله «التراجع من النظام العالمي» الذي نشره في مجلة «السياسة العالمية» في ربيع ١٩٩١، «ان رؤية الرئيس بوش للنظام العالمي الجديد مكونة من الفرعة للعاطفية القومية المتطرفة نفسها مثل فكرته عن ان هناك الف نقطة ضوء، وهي رؤية مكونة من اجزاء متساوية من الوهم والاسطورة. ويتسمثل الوهم في الاعتقاد بان المكانة المعنوية الفريدة لأميركا صالحة على المستوى الكوني، وتتمثل الاسطورة في ان الولايات المتحدة لديها وسائل ليس لها نظير لحماية هذه المكانة والوهم الكوني واسطورة القطب الواحد سيقضيان لمانا فادحا من النظام العالمي ومن موارد الولايات المتحدة لو اصبحتا حقا دعائمي المفاهيم التي تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة.

حين نتأمل في النقاش الذي احتمد حول فكرة «النظام العالمي الجديد» في فترة الغرب الأوروبي على الصعيد الرسمي، نلاحظ ان للملكة المتحدة كان لها دور خاص في تشجيع الرئاسة الاميركية على هذا الطرح وعلى التصرف من وحيه من دون ان تعبر لانتباهها كغيرها لتحفظات الدول الأوروبية الأخرى على الفكرة. ويشير بخاصة في هذا الصدد الى الاجتماع الذي جرى بين الرئيس بوش ومارغريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك، ولم يكن مخططا له في اعقاب الاجتياح العراقي

وعلى رغم تحفظاتها، وإضاف استقلالهما هذا وزنا كبير للحشد الذي يدفع عالم ما بعد الحرب الباردة في اتجاه هيكل متعدد الاقطاب، ويلفت النظر ان عنوانا رئيسيا في صحيفة «نيويورك تايمز» كان بعد تلك القمة الاقتصادية يشير الى «بروغ ميزان جديد للقوة مع انتهاء المانيا الغربية للقوة الاميركية»، وان عددا من المعلقين الصحافيين تسائل عما اذا كانت هذه هي حقا الايام الاخيرة في «السلام الاميركي»، وان ردود الفعل قدمت جوابا يؤكد على «ان اميركا مقضي عليها بان تفقد في القرن الحادي والعشرين بشرط ان تكون قوة عالمية، وبشرط ان يرى الآخرون ان هناك اخطارا تهدد امنهم ومصالحهم تيرر لهم ان يكونوا من التابعين».

• كاتب وسياسي فلسطيني

اولها، تركيز عملية صنع القرار في البيت الابيض والبنشاعون، مع قصر دور مجلس الامن على مجرد القيام بالعلاقات العامة وتوفير الدعم. والثاني، الحماس المبيت لاستخدام القوة العسكرية والاحتكار الواضح للديبلوماسية والعقوبات. والثالث، التصميم ليس على مجرد رد العدوان العراقي وفق قرارات مجلس الامن فحسب بل جعل «صدام حسين عبوة». وراى سنديز ان فهم السبب في هذه المعالجة يقتضي الانتقال من مملكة المبادئ والايديولوجيا الى مجال المصالح والقوة فقبل شهر من غزو الكويت شهدت قمة هيوسن الاقتصادية للدول للصناعة المانيا واليابان وهما يتصرهان بطريقة غير مسبوقة في توكيد المكفة وتطرحان سياسات تجاه الاتحاد السوفياتي والصين على التوالي بمعزل عن قيادة الرئيس بوش

الاطلسي في بروكسبيل في اذار ١٩٩٢ عن مشاعر القلق التي تنتاب الاوروبيين ازاء «النظام العالمي الجديد»، ومن نزعة اميركية للهيمنة من خلاله. لعل اكثر ما يسبب قلق كثيرين من اعضاء الاسرة الدولية فيما هو مطروح حول هذا النظام ان ازمة القيم التي يعاني منها «النظام العالمي» منذ نشأته في اوروبا لا تزال تحكم التوجه الجديد، وان حرص الطرح على الحديث عن المبادئ والقانون وحقوق الانسان والاخلاق، وتتجسد ازمة القيم هذه في تحكم الاستشارة المصلحي، وسيطرة منطق «القوة الغاشمة». وقد لاحظ جيرري سوندرز في بحثه ان الرئيس بوش حرص على ان يعلن ان هدف اميركا من التدخل في ازمة الخليج هو «حماية الحرية، وحماية مستقبلنا، وحماية الابرياء، ولكن معالجة ادارته للارزمة تميزت بشواوب بثلاثة



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٦ يونيو ١٩٩٢

شمس اليابان الشارقة

اخيراً حازت امبراطورية الشمس الشارقة امرها وقررت الخروج من ظل هزيمة الحرب العالمية الثانية الى شمس النظام العالمي الجديد. واذا جرت الأمور كما تشتهي حكومة كيشي ميازاوا وأقر البرلمان الياباني التعديل القانوني الذي يسمح للقوات اليابانية المسلحة بلعب دور أمني خارج حدود بلادها تكون اليابان قد طوت صفحة عزلة قسرية واختيارية عاشتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية برضى الأمريكيين وارتياح جيرانها الآسيويين.

رغم أن التعديل الجديد يحصر دور القوات اليابانية المسلحة في الخارج بمهام غير قتالية فهو يشكل خطوة أولى في مسيرة استكمال اليابان «شخصيتها» الدولية... فمعنق قنبلة هيروشيما و«الشخصية» اليابانية تؤكد ذاتها في شتى المجالات الممكنة ما خلا المجال العسكري فكان أن تحولت صورة اليابان في الخارج الى مارد اقتصادي وقزم دبلوماسي.

وحتى بعد أن افسحت الولايات المتحدة المجال لتطوير قوة ضاربة يابانية، فصّلت طوكيو ثوبها على مقاس احتياجاتها الدفاعية المباشرة تاركة مسؤولية حماية مصالحها الاستراتيجية الخارجية للمظلة النووية الأمريكية فبقيت «الشخصية» اليابانية «شخصية» منتقصة تعاني من خلل ظاهر بين قدراتها الاقتصادية وطاقاتها العسكرية.

وكان هذا الخلل يزداد وضوحاً مع ازدياد العبء الاقتصادي للتطوير التكنولوجي العسكري في العالم والذي حول الآلة العسكرية الحديثة الى امتياز للأغنياء وحسب في وقت تحتل فيه اليابان رأس قائمة هؤلاء الأغنياء.

الا أن حرب الخليج عام ١٩٩٠ كشفت استحالة استمرار «الخلل» المفروض على الشخصية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتالي استحالة بقائها دولة عظمى اقتصادياً بلا مخالب دبلوماسية.

ورغم أن مساهمة اليابان المادية في اعباء حرب الخليج (١٣ مليار دولار) لم تكن ضئيلة فإن قصورها عن تقديم أي مساهمة ميدانية أثار تساؤل الاسرة الدولية عن جدوى «العظمة» اليابانية في ظل متطلبات النظام العالمي الجديد مما فرض على طوكيو إعادة تقييم أكثر واقعية لدبلوماسيتها الخارجية.

ولكن إذا كانت تجربة حرب الخليج المناسبة التي اتاحت لليابان فرصة الخروج عن عزلتها العسكرية فإن النظام العالمي الجديد حدد اطار الدور العسكري المطلوب منها وربطه بتغطية دولية من الأمم المتحدة.

بمنظار استراتيجي تبدو عودة اليابان الى لعب دور عسكري خارج حدودها نتيجة طبيعية لانهايار نظام الاستقطاب الدولي الى قوتين عظميين متنافسين وانتهاء عصر الحرب الباردة وتوازناتها. ولكن الضوء الأخضر الأمريكي الذي مهد الطريق لعودة الدور الياباني العسكري يوحي بأن هذه العودة قد تكون مؤشراً اولياً لقيام نظام «القوى العظمى» الإقليمية، المرشح لخلافة نظام القوتين العظميين في تحمل مسؤولية الأمن الدولي في اطار النظام العالمي الجديد.

وليد أبى مرشد

حقائق القوة .. أم اعتبارات العدالة؟

محمود توفيق *

وبدا التطلع إلى تطبيق هذه الشريعة على إسرائيل وإيجاد حل عادل لقضايا احتلالها للأراضي العربية. لكن سارت الأمور بعد انتهاء حرب الخليج على خلاف ما كان يأمل به المتفاوضون بل إن الولايات المتحدة قد عادت مرة أخرى إلى موقعها القديم القائل بأن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم القضية الفلسطينية، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال المفاوضات. أي بما يرتضيه الطرفان. فإذا علمنا أن أحد هذين الطرفين هو طرف معتد مغرور بقوته العسكرية والسياسية، وبالدعم الأمريكي الغربي الكبير الذي يلقاه في السر والعلن، شأ أن المطامع في الأرض العربية التي يحتلها، وفي غيرها من الأراضي والثروات العربية، هي أطامع بلا حدود، لا يمكننا أن نتطيق الوحيد الممكن لدعوى الحل التفاوضي، هي استسلام العرب للمطامع الإسرائيلية. على أن دعوى الحل التفاوضي، كطريق وحيد لحل المنازعات بين الدول إنما تتناقض تناقضا جذريا مع دعوى «الشريعة الدولية»، وبالمطامع العالمية الجديدة، بل تتناقض مع الاعتراف بوجود أي «شريعة دولية»، حتى في حدود تلك الشريعة المخصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتي ترفض العدوان واحتلال أراضي الغير بالقوة، وتضع في الفصل السابع من ذلك الميثاق وسائل واليات العمل الدولي على رد العدوان وإزالة آثاره، ولو بالقوة المسلحة. وقد كان المتصور أن شعار «النظام العالمي الجديد» يعني قيام سلطة دولية أكثر فعالية في مواجهة العدوان وأكثر قدرة على إصدار قرارات إلزامية واجبة النفاذ على كل الأطراف.

ثم بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات العربية الإسرائيلية سعيا إلى هذا الحل التفاوضي، وهي مفاوضات استبعدت منها الأمم المتحدة - ممثلة الشريعة الدولية - منذ البداية، ووصفت تحت إشراف ورعاية الولايات المتحدة بصفة رسمية وفعلية، وإن شاركت فيها الدولة الروسية الجديدة بدور شكلي ورمزي لا أكثر. والهدف من ذلك كله واضح، وهو الحرص على ألا تخرج هذه المفاوضات عن الإطار المقرر لها، وهو إطار «الحل التفاوضي»، وألا يمارس فيها أي ضغط ولو مغنويا على إسرائيل.

وقد مضت شهور ستة أو يزيد على بدء هذه المفاوضات في مؤتمر مدريد، تعددت خلالها أشكال الاجتماعات مابين ثنائية ومتعددة الأطراف، كما تعددت أماكن انعقاد وجداول الأعمال، بحيث بدأ الأمر وكأنه مسلسل تلفزيوني متعدد المراحل والحلقات، لا يكاد ينتهي حني يبدأ من جديد، وخلال هذا العرض المستمر، لامتداد المفاوضات إلا تعثرا وتعقيدا، ولايزداد الموقف الإسرائيلي إلا صراوغة وتعسدا، ولايزداد الموقف الأمريكي إلا ميوعة وتناقضا.

حملت صحافيا العربية منذ فترة، وحتى الآن، بأحاديث لا تساند نقطة عن «النظام العالمي الجديد»، وقد تناول المثبرون من أكتئاب هذا النظام، بالشرح والتعليق كلما استجد حدث أو حادت مناسبة يمكن أن ترتبط به من قريب أو بعيد متطورات «عملية السلام» العربية الإسرائيلية، ومراوغات إسرائيل في تلك العملية، وتناقضات الموقف الأمريكي وصوغته في تلك العملية... كل ذلك يؤدي بالكتاب والمعلقين إلى أن يعمدوا طرح مسألة «النظام العالمي الجديد» على بساط البحث كل يوم تقريبا. وكذلك الحال بالنسبة لقضايا متعجزة وصارخة أخرى مثل تصاعد عمليات القمع الوحشي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، وتصاعد أعمال العدوان الإسرائيلي العسكري ضد الشعب اللبناني، في حين يطبق الصمت العميق من جانب الأمم المتحدة، ومن جانب القوى الدولية الكبرى التي طالما تحدثت باسم «الشريعة الدولية»، و«النظام العالمي الجديد»، وهماي أحداث العدوان العاشم المتواصل، والمذابح اليومية الدائرة منذ عدة شهور في سراييفو وغيرها من مناطق «البوسنة والهرسك»، والتي يمارسها الصرب اليوغوسلاف ضد المسلمين هناك، في حين تتلصق الأمم المتحدة، والقوى الدولية الكبرى طويلا في اتخاذ الموقف المطلوب لردع العدوان ووقف المذابح، وحين تضطر أخيرا إلى اتخاذ قرار، نراه يصدر ضعيفا عاجزا عن ردع هذا العدوان، ونجدة المعتدى عليهم.

إن تعبير «النظام العالمي الجديد» قد أخذ يتردد مع بداية تفكك المعسكر الاشتراكي، ومع الاتجاه المتزايد في الاتحاد السوفييتي السابق إلى التقارب مع الغرب، وخاصة مع أمريكا، وما صاحب ذلك من اتفاقات متتالية، لخفض التسلح النووي والتقليدي، ولحصص القوات في أوروبا، وذلك في إطار سياسة الوفاق وتعاوي المواجهات وأسباب التوتر. وهذا مادعا الكثيرين إلى القول بأنه في ظل هذا التحول الجذري، فقد انتهت فترة الاستقطاب الدول، وانقسام العالم إلى معسكرين. وبدأت مرحلة جديدة تقوم على تضامير القوى الدولية من أجل العمل المشترك على تحقيق الأمن والسلام العالمي، وعلى تعزيز وتنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية والرخاء والتقدم وهذا مايشتر به الكثيرون، وما أطلقوا عليه تعبير «النظام العالمي الجديد».

على أن هذا الشعار قد تزايد استخدامه إلى أقصى حد بعد العزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، كمنشاء شرعي للحركات التي هبت لمواجهة وردع هذا الغزو. وقد اعتبرت هذه التحركات تعبيرا عمليا عن حصائص وحقائق «النظام العالمي الجديد»، وتطبيقا نموذجيا «للشريعة الدولية»، القائمة على أساس هذا النظام.

إزاء ذلك كله كان لابد أن تتزعزع كقناعة الكثيرين ممن كانوا قد سارعوا إلى التشير بشعار «النظام العالمي الجديد» الذين أخذوا يعبرون - بصراحة متزايدة - عن خيبة أملهم وشعورهم بالاحباط. بعد أن لاحظوا مدى التباين والتناقض في المعايير المختلفة التي تطبقها الولايات المتحدة وحلفائها من أعمدة النظام العالمي «الجديد»، وفي المواقف التي تتخذها المنظمة الدولية بني على ذلك في شتى المنازعات. والتي تتفاوت باختلاف المتنازعين. وبدأ واضحا أن الشرعية الدولية، تكيل بمكبالين.

وهكذا أخذ الكثيرون يراجعون تقديراتهم ويقارنون بين الاحلام والتمنيات، وبين حقائق الواقع الملموس. وأخذوا يسألون أنفسهم عن حقيقة الأمر. هل هناك نظام عالمي جديد حقا، وماهي مقوماته وخصائصه؟ وهل يعمل هذا النظام فعلا على فرض الشرعية الدولية، وتحقيق العدالة، والتكبير للتعاون الدولي البناء، أم إن كل تلك الدعاوى العريضة ليست إلا ستارا جديدا من دخان، وظيفته الحقيقية هي إخفاء الحقائق القديمة المسيطرة على الحياة الدولية، والمنفعة و غلبة القوة وسيادة المصالح والاهواء؟

ولاشك أن الإجابة الدقيقة على هذه التساؤلات إنما تحتاج إلى مزيد من البحث والتعمق في دراسة المفولة المرسلة عن النظام العالمي الجديد، بل وفي دراسة فكرة النظام العالمي أصلا.

✳ السكرتير العام للجنة المصرية للنظام الإفريقي الاسيوي

وشيثا فشيئا أخذ كتابنا المنفصلون بالنظام العالمي الجديد، والمبشرون به، يتململون متسائلين عن حقيقة الأمر. وبدأ وكأنهم يشفقون من مواجهة الحقيقة.

ثم جاءت قضية «لوكربي»، والأزمة المفاجئة في العلاقات بين ليبيا من جانب، والولايات المتحدة وحلفائها ببريطانيا وفرنسا من جانب آخر. ورغم أن الحالة تختلف اختلافا جذريا عن حالة العزو العراقي للكويت، إلا أنه بدأ واضحا أن عاصفة جديدة - كما صفة الصحراء - توشك أن تهب على ليبيا، أو هي قد بدأت هيويها بالفعل، فالقضية المثارة - على ما هو معروف - لا تتضمن وقوع أي غزو أو عدوان لبيى على أراضي أية دولة أخرى. ولا أي تهديد للسلام أو إخلال به، ما يسمح بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمنسوب إلى ليبيا، واقعة كان قد مضى على وقوعها عدة سنوات، ولم تثبت بأي درجة من درجات اليقين مسئولية ليبيا أو أي من مواطنيها عنها. كما أنه قد وقعت قبل ذلك العديد من الأحداث المماثلة، كانت المسئولية عنها ثابتة دون جدال على دول شتى، منها أمريكا، وإسرائيل، والاتحاد السوفيتي، بصرف النظر عن التفاصيل، دون أن تعقب أي منها مثل هذه العاصفة العاتية. ورغم ذلك كله فسرعان ما بدأت عجلة الأحداث دورانها وفقا لنفس السيناريو الذي جرى تنفيذه في أزمة الخليج. وسرعان ما دعى مجلس الأمن للانعقاد ليصدر قراراته المعروفة في حق ليبيا وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، والأمر لليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا لمحاكمتها هناك. وهو مطلب لا يتفق بحال مع نصوص أو أعراف الفاسون الدول وسرعان ما طبقت على ليبيا الأحكام والعقوبات المنصوص عليها في المادة العادية والاربعة من الميثاق. وقد مضت عدة شهور على تطبيق تلك العقوبات على ليبيا، ولم يبق إلا الانتقال إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من الميثاق، والسابق اتخاذاها مع العراق. مالم تخصص ليبيا للمطالب الأمريكية الأصلية، أو المستحدثة. ولعل وقوع أحداث «لوس أنجلوس» ومنتج عنها من آثار داخل الولايات المتحدة وخارجها، واحتدام معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، لعل ذلك هو ما أدى إلى تأخير اتخاذ الإجراءات العسكرية ضد ليبيا. وفي نفس هذه الفترة تقريرا برزت إلى الوجود قضية العدوان الفطيع الواقع من جانب الصرب المدعومين ببقايا الدولة اليوغوسلافية المنهارة، على دولة البوسنة والهرسك الوليدة، وماتت عرض له الاعلبي المسلمة في هذه الدولة من ذبح وتشريد على نطاق محيف. وفي مواجهة صرخات الاستغاثة الصادرة من صحابيا هذا العدوان الوحشي المتواصل، ونداءات التوسل والشفاعة المتصاعدة من مختلف الدول الإسلامية وشعوبها، بل ومن كل ذوي القلوب الرحيمة في العالم، نجد أن الأمم المتحدة قد ظلت لائدة بالصمت الطويل، وكذلك مجلس الأمن. أما الولايات المتحدة فقد أخذت تتلمس من القيام بأي دور في مواجهة هذا العدوان، معذرة بأن أمريكا ليست «رجل البوليس» في هذا العالم، وأنها ليست مستعدة للتدخل في مثل هذه الصراعات إلا إذا شعرت بأن مصالحها مهددة. وأخيرا، فإنه بعد طول تهرب وامتناع، فقد صدر قرار الهيئة الدولية - بأغلبية ضئيلة - يشجب العدوان، وتهديد دولة الصرب بتوقيع العقوبات «المدنية» عليها، دون أي إشارة إلى الإجراءات العسكرية المطلوبة على جناح السرعة لموقف العدوان. وغنى عن البيان أن مثل هذه الإجراءات لم تحدث أي أثر على المعتدين، فمزال عدوانهم الدموي قائما ومستمرا على مسلتي البوسنة والهرسك حتى الآن.

المصدر: البيان

التاريخ: ١٨ يونيو ١٩٩٢

اضواء على النظام الدولي الجديد نهاية مفهوم العالم الثالث طالعالم يعد هناك عالم ثان!

مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور نظام عالمي يهيمن عليه قطب واحد، ينتهي عصر تقسيم العالم الى «عالم» ثلاثة: العالم الاول بزعامة الولايات المتحدة، والعالم الثاني بزعامة الاتحاد السوفييتي - سابقا - والعالم الثالث المكون من الدول النامية والفقيرة. فلم يعد من الممكن الحديث عن عالم ثالث بعد اختفاء العالم الثاني.. وتلك حقيقة لم يدركها الباحثون والمعلقون الذين ما يزالون يستخدمون مصطلح العالم الثالث. كما ان الحديث عن دول عدم الانحياز اصبح وهما.. فلا وجود الان لمعسكرين مختلفين يدفع الدول النامية الى الحياد بينهما، واستخدام مصطلح عدم الانحياز. فعالم اليوم لا يعرف الحياد او عدم الانحياز.. بل يلزم جميع الدول التي كانت غير منحازة، بالانحياز والالتزام الكامل بما تحدده وتقرره القوى المسيطرة على النظام الدولي الجديد. تحت اسم جديد، اسمه الشرعية الدولية.

مصطفى طييه

وقال فريق آخر، ان ظهور الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى، جاء بعد ظهور وهيمنة اوروبا ثم الولايات المتحدة على العالم، لذلك فان هذا المصطلح يشير الى ظهور عالم ثان، يتميز بخصائص فكرية واجتماعية وسياسية مختلفة ومتناقضة مع العالم الفكرية والاقتصادية والسياسية للعالم الاول. وفي اعتقادي ان التفسير الثاني، هو الاقرب الى الانسان مع ظهور مصطلح العالم الثاني.

ومع انطلاق وتصاعد حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث: افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية، ظهر في الساحة الدولية ما اطلق عليه اولاً الدول المستقلة حديثاً، ثم الدول غير المنحازة واخيراً دول العالم الثالث. فمصطلح العالم الثالث، جاء من وجود عالمين يسيطران على مصير العالم.

كما اسفرت هذه الحرب عن بروز الاتحاد السوفييتي سابقا كقوة كبرى اسهمت في هزيمة المانيا النازية، بل ومطاردة الجيش الالماني حتى اقتحام العاصمة برلين، وكانت اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥ بين الحلفاء معبرة عن ظهور نظام عالمي يتكون من قطبين: دول اوروبا الغربية بقيادة الولايات المتحدة من ناحية، والاتحاد السوفييتي ومعه دول شرق اوروبا من ناحية اخرى. ومن هنا ظهر ما اطلق عليه العالم الثاني.. المتمثل في القطب السوفييتي وحلفائه في مواجهة العالم الاول الامريكي الاوروبي الغربي.

ويختلف المعلقون حول اسباب اطلاق اسم العالم الثاني على الاتحاد السوفييتي وحلفائه. فقال البعض ان التقدم الاقتصادي هو العنصر الحاسم في هذه التسمية. فالعالم الامريكي الاوروبي كان متقدما اقتصاديا وتكنولوجيا، بينما الاتحاد السوفييتي ومعه دول شرق اوروبا - اي العالم الثاني - كان متخلفا في هذا الميدان.

وتلك قضية كبيرة، ينبغي اولا لقاء الاضواء على الظروف العالمية التي انتجت من مراعاتها تعبيرات او مفاهيم العالم الثالث او عدم الانحياز.

خلال القرن التاسع عشر باكلمه، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، كان مفهوم العالم تحده الدول الاوروبية المسيطرة عليه. اي انه كان بالدرجة الاولى ينحصر في دول اوروبا المتقدمة، وعلى هامشه مستعمراتها او توابعها في القارات الثلاث، اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

ولم يكن للولايات المتحدة في ذلك الحين دور يذكر في تحديد مفهوم العالم. لكن اشتعال الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة كقوة كبرى وخاصة بعد امتلاكها للقنبلة الذرية، ادى الى تحولها نحو القارة الاوروبية، بل وقيادتها لدول اوروبا الغربية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية ضعيفة لا تستطيع الحفاظ على دورها القيادي القديم.

ما ينطق به مجلس الأمن من قرارات، هو تعبير عن الشرعية الدولية، لأنه لسان الشرعية الدولية.

بمعنا يرى فريق آخر من اسانذة القانون الدولي أن مجلس الأمن هو مجرد أداة لتنفيذ الشرعية، وليس ناطقا باسمها، فممثل الشرعية الدولية، هو محكمة العدل الدولية.

فالقانون الدولي يحدد بوضوح

حتى الآن.. قد تكون ازدواجية في اتخاذ القرار هي الصفة الغالبة على شكل النظام الدولي الجديد.

أن هذه المحكمة هي الجهة التي تملك حق تحديد ما هو قانوني وشرعي، وما هو خارج عن نطاق القانون والشرعية.

لكن هذه الخلافات تراجعت بعد ظهور النظام الدولي الجديد احادي القطب، واصبح مفهوم الشرعية الدولية لا يتحدد على اساس قانونية، بل لاعتبارات سياسية، ولعل الموقف الاخير من ليبيا، هو خير تعبير عن هذه الحقيقة.

فمجلس الأمن تجاوز حدود اختصاصه واتخذ قرارا سياسيا من نزاع قانوني، بينما يقرر ميثاق الأمم المتحدة وبوضوح عرض هذه المشكلة على محكمة العدل الدولية وليس مجلس الأمن. فالخلاف حول الجهة التي يجب أن يحاكم امامها المتهمان الليبيان هو خلاف قانوني، ينبغي معالجته في اطاره الصحيح بدلا من طرحه على

وفي هذا الميدان - أي الأمم المتحدة - نلاحظ التغير في اتجاهات هذه المنظمة الدولية، وبدء توظيفها لتنفيذ سياسة القطب الوحيد المنفرد بالسيطرة على النظام الدولي الجديد.. وقدرته على استخدام مجلس الأمن ليكون أداة في تقرير معيار الشرعية، أو التمرد عليها، لكل دول العالم.

ومن أبرز سمات هذه السيطرة، فرض معايير مزدوجة للنزاعات الدولية الإقليمية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الأمريكي الليبي.

في الصراع الأول يتم تجاهل العديد من قرارات الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن.. لتدخل كلها في باب القرارات غير الملزمة.. وتكون بعيدة عن الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة بقراراته الملزمة والمصوبة بعقاب دولي صارم.

بينما يصبح الخلاف القانوني حول الجهة التي يجب أن يحاكم امامها متهمان ليبيين بتفجير طائرة أمريكية من الموضوعات التي تدخل في الباب السابع للعقوبات.

ومثل هذا السلوك للولايات المتحدة، يعبر عن الكثير.. وينذر بتحويل المنظمة الدولية إلى أداة سياسية، تحمل العصا الغليظة لكل من تراه «متمردا» من دول العالم الذي كان ثالوثا، ويحيط تطلعات هذه الدول في وجود عالم جديد، تتم فيه تصفية الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية من خلال التسويات السلمية، وقواعد القانون الدولي.

ومن جهة أخرى، فإن مفهوم الشرعية الدولية يخضع لخلاف بين المفكرين وخبراء القانون الدولي. فهناك من يرى أن الشرعية الدولية تتمثل في المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، وأن كل

وظهور هذا المصطلح كان معبرا عن وضع عالمي محدد بتجسيد التمايز بين العالمين الأول والثاني.. وباختفاء العالم الثاني، وانتهاء عصر النظام الدولي القديم الذي استمد معالمة من وجود تصارع قطبين وعالمين، لا بد أن يزول مصطلح أو مفهوم العالم الثالث.

فمع تصاعد ملامح النظام الدولي ذو القطب الواحد ونهاية الحرب العالمية الثالثة الباردة التي استمرت أكثر من ٤٠ عاما بانتصار العالم الأول بقيادة الولايات المتحدة، وهزيمة خصمه من الداخل بالضربة القاضية.. دون الحاجة إلى إطلاق رصاصات واحدة، يخفي أيضا مصطلح عدم الانحياز.. الذي نشأ من أعماق صراع بين عالمين ونظامين مختلفين، اختارت الدول المستقلة حديثا، الحياد بينهما، وعدم الانحياز لأي منهما.

وإذا كان لكل نظام دولي عرفه العالم أقطابه وتناقضاته، وأثره على جميع دول العالم، فإن هدفنا من هذا المقال هو التركيز على مستقبل الدول التي كانت تسمى «العالم الثالث» في ظل النظام الدولي الجديد.. بعد اختفاء القطب الثاني، الذي كانت تعتمد عليه أحيانا في ظل النظام القديم، أو تستفيد من تناقضات القطبين، عندما كان كل قطب يحاول جذبها إلى عالمه.

وهنا تبرز ثلاثة مبادئ، ستعكس عليها هذه التغيرات بما تحمله من آثار.. هي: الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ومحنة السديون والتخلف التكنولوجي لهذه الدول.

ونكتفي هنا بالميدان الأول، وهو الأمم المتحدة.. على أن نتناول في مقال مقبل الميدانين الآخرين.

القضية الفلسطينية.

لقد تراجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن دورها وعن أحد قراراتها المهمة، وهو مساواة الصهيونية بالعنصرية.. حيث اندفعت أصوات الغالبية الساحقة من أعضائها تؤيد إلغاء هذا القرار، وهي الأغلبية نفسها التي سبق أن أصدرت هذا القرار في ظروف عالمية مختلفة.

ذلك هو الأثر الأول للنظام الدولي الجديد، على دول كانت تسمى بالعالم الثالث فيما يختص بالأمم المتحدة، فلم تعد هذه الدول قادرة على ممارسة دورها القديم، فاختفاء القطب الثاني يعني انفراد القطب الأول بالسيطرة على مجلس الأمن وإصدار ما شاء من قرارات دون تردد، تتخذ من الشرعية الدولية واجهة لها.

* * *

ومن أبرز الأمثلة على تجاهل وظيفة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن شهر يناير الماضي شهد انعقاد ما وصف باجتماع قمة لجميع أعضاء مجلس الأمن، أي الأعضاء الخمسة الدائمين ممن يملكون حق الفيتو، والأعضاء العشرة المتغيريين. ورغم أن الهدف المعلن لهذه القمة، كان النظر في تطوير وتنشيط منظمة الأمم المتحدة، بأعضائها الـ ١٧٠ دولة، فإن أصحاب الدعوة إلى هذه القمة، وهم الدول الثلاث المسيطرة الآن على المجلس، أميريكيا وبريطانيا وفرنسا، لم يدر بخاطرهم دعوة أعضاء الجمعية العامة لمناقشة هذه القضية، بل جرى تجاهل كامل لهم، وانحصر الاجتماع في الدول الـ ١٥ أعضاء

لكن انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى وظهور النظام الدولي الجديد، أحدث تغييراً في هذه المنظمة، تمثل في اختفاء صوت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبروز مجلس الأمن وحده بما يحمله من شعار اسمه الشرعية الدولية.

ففي عصر النظام الدولي القديم، كانت الدول الحديثة الاستقلال تستفيد من تناقضات التطبيق، واستطاعت هذه الدول خلال الفترة من الستينيات حتى الثمانينيات توحيد جهودها بأشكال مختلفة خارج وداخل الأمم المتحدة، فالمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسكو، كانت تستخدمها دفاعاً عن حقوقها في مواجهة القوى المسيطرة على اقتصاد وتجارة وثقافة وإعلام العالم، وهي دول العالم الأول.

وخلال تلك الفترة ظهرت وتطورت منظمة الدول غير المنحازة، التي كانت تضم أكثر من مائة دولة. وتزايد نفوذ هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي تمثل في إصدار قرارات تاريخية، من بينها القرار الصادر عام ١٩٦٢، ويقضي بمنح الاستقلال للبلاد الواقعة تحت نير الاستعمار.

فضلاً عن القرارات الخاصة بمقاومة التفرقة العنصرية، ومقاطعة دولة جنوب أفريقيا، وإدانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب بالأمم المتحدة، ودعوة ياسر عرفات لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة، إلى جانب عشرات القرارات المؤيدة للدول التي كانت تسمى غير منحازة، التي وقفت دائماً مع العرب وضد إسرائيل، وتأييد

مجلس الأمن، وكان هذا الخلاف يمثل تهديداً للسلام العالمي، وعدوان صريح لدولة على دولة أخرى مما يستوجب الالتجاء إلى الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة، والزام جميع دول العالم بتنفيذ العقوبات ضد ليبيا باسم الشرعية الدولية.

* * *

والقضية الليبية هي مجرد مقدمة أو مثال، فالمشاكل الدولية تعالج الآن بمعايير لا ضابط ولا قانون لها.. بل تتحدد أساليب معالجتها، وفقاً لما يراه الأمم المتحدة في ظل الأوضاع العالمية الجديدة.

في ذلك العصر، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الفرعية التابعة لها، تخضع لنفوذ الدول النامية.. وكانت الولايات المتحدة بصفتها خاصة تشكو مما اسمته بالأغلبية العددية، وتلجأ إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ضد ما تصنعه بسيطرة هذه الدول على المنظمة الدولية، بتأييد ومساندة القطب الثاني في النظام الدولي القديم، وهو الاتحاد السوفياتي، ووصل الأمر إلى حد ممارسة الضغط السياسي والمادي ضد الأمم المتحدة، وبدأ بانسحاب الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وسنغافورة من منظمة اليونسكو، وبذلك فقدت ٣٠٪ من مصادر تحويل هذه المنظمة، وكان الانسحاب مصحوباً باتهام هذه المنظمة بأنها أصبحت هيئة تخدم مصالح الدول الاشتراكية والنامية.

وتخضع للأغلبية العددية التي تتمتع بها هاتان الكتلتان، أي دول العالم الثاني ودول العالم الثالث.

السلام تستند الى قرارات مجلس الامن، وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة.

* * *

والهدف من تضخيم دور مجلس الامن في الازمة الامريكية الليبية، وتحجيم دوره في الازمة العربية الاسرائيلية، لا يخفى على احد. فاسرائيل اعلنت انها لا تتفق في الامم المتحدة، ولا تعترف بمؤتمر للسلام تشرف عليه المنظمة الدولية، وتفرض شروطها لمشاركتها في محادثات السلام. تنطلق من استبعاد الامم المتحدة ومجلس الامن!

وكان لاسرائيل ما ارادت .. الامر الذي دفع السكرتير العام للامم المتحدة الى رفض مشاركة الامم المتحدة «كمراقب» في محادثات موسكو، بسبب يصعب تجاهل منطقته. وهو ان من المستحيل شرعيا، ان تؤسس عملية السلام على قرارات الامم المتحدة، ثم ينحصر دورها في الحضور كمراقب لا يملك سلطة الاشراف او توجيه عمل هذا المؤتمر.

المجلس، وانتهى بمطالبة السكرتير العام للامم المتحدة بوضع تقرير يحدد فيه تصوره لما يجب ان تكون عليه الامم المتحدة في ظل التغيرات الدولية الجديدة.

والمفارقة المعبرة عن تراجع دور الجمعية العامة، المعبرة عن الدول النامية، وتصاعد منهج المعايير الزوجية التي تحكم قرارات مجلس الامن الان، كثرة ومثيرة للعجب والتأمل. فالولايات المتحدة، تستعين بمجلس الامن في الحالات التي تخدم او تتفق مع سياستها، وتتجاهله في الحالات التي تستلزم مراعاة «شعور» حلفائها، وخاصة اسرائيل.

لقد استعانت بمجلس الامن في كافة التحركات التي واجهت بها غزو العراق للكويت.. واستعانت به في القرار الخاص بليبيا. لكنها رفضت مشاركته او الالتجاء اليه بشأن عملية السلام المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي.. بل ورفضت مشاركة الامم المتحدة رسميا في هذه العملية، واكتفت باشارك المنظمة الدولية، والمجموعة الاوروبية بصفتها «مراقبين» فقط.. رغم ان عملية

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٢

«الحدود» السياسية والقانونية للنظام الجديد



بسام الجرار

استسلام يوريس يلتسن أمام الكونغرس الأميركي، وإعلانه «موت» الشيوعية لا يوازيه في الخطورة، من جهة أخرى، عير ليس «الرفيق» غورباتشوف القلسوة اليهودية، أثناء زيارته لاسرائيل، وإعلانه عن عدم رغبته في الاجتماع بممثلين عن الفلسطينيين، لأن موقفهم من حرب الخليج لم يكن سليماً؟

«الله الله، يا بني»، كما يقول المثل اللبناني، وسبحان مغير الأحوال... زعيم الحزب الشيوعي السوفييتي «نصير العمال والمسخوفين والمستغلين» في العالم، كما كان يردد ملايين «المؤمنين» في العمام (ومن بينهم، عشرات الآلاف من العرب) أصبح يتنصع بالدولة التي قال عنها، ذات يوم، أنها قاعدة استعمارية ودولة عنصرية وعدوانية؛ ورئيس ثاني دولة في العالم، أصبح يستجدي من الدولة التي كانت دولته، منذ سنوات، تطلق عليها إشع الأوصاف، كما يستجدي أي رئيس لأي أصغر دولة في العالم!

إن يكون العالم انقلب، رأساً على عقب، في السنوات الثلاث الأخيرة، تلك حقيقة مسلم بها، أما إن يكون هذا الانقلاب لمصلحة السلام والالسان والحرية والتقدم، فذلك موضوع آخر، فيه ما يقال.

لن من يقرأ العناوين الكبرى في الصحف، يفتش من ظواهر ثلاث:

١ - تعدد وتفشي الانفجارات القومية والعرقية والمذهبية، الداخلية والإقليمية، إثر إعلان انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. كلما خطر الحرب العالمية كان، يلجم، للصراعات «الصحفيرة»، ويحطل الانفجارات الإقليمية، قبل ترى يحتاج للعالم، دائماً، إلى قوتين متكافئتين في القوة ومتحنتين، كي يمان السلام فيه؟

٢ - تناقضات موقف واشنطن من الصراعات والأمجارات، فهي تتدخل هنا ولا تتدخل هناك وتوعز إلى الأمم المتحدة بالتدخل في مكان ثالث، كفتما تصدر للولايات المتحدة بـ «مراقبة» النظام العالمي الجديد، عبه لا تريد حملته، كل الوقت، أو مسؤولية تعرض على اشرك غيرها معها في تحملها.

٣ - ابتعاد أو اعتراش أو حيرة العرب والمسلمين، بوجه عام، إزاء هذا العالم الجديد، وهذه القواعد الجديدة للسياسة الدولية.

ولقد عدنا، نحن العرب، إلى القرن التاسع عشر، إلى ما قبل «النهضة المصرية» المبدئية، بعد فشل كل محاولات الوحدة والاتحاد والتحرير، وتغافم خلافتنا وانقساماتنا عند حدود العبث.

له من السهل تحميل أسباب مصائبنا للغير، أي للحرب واسرائيل وهلعاء العرب والمسلمين، وأسهل من تلك القول أو الاعتقاد، بأن العالم كله على خطأ، وبأننا على حق وأسهل من هذا وذلك، تعطيل الحريات والنماء، دور العقل والفرد والتعكير، بحجة «ضع العقدة» أو «وحدة الصف» أو «امتنال للوئمة الاسرائيلية - الاسيرالية» إلخ. ولكن الحقيقة ليست بمثل هذه السهولة، «العدو»، اليوم، في جنوب السودان، بالنسبة للمقاتلين فيه، ليس اسرائيل، وبالنسبة لأكراد العراق أو لبناء الكويت، ليست واشنطن بـ «شيطان كبير» وأما اللبنانيون، فالعدو هو، وقد يصبح أكثر فأكثر، ذلك الفريق الذي يحصل دور خروج بلاهم من الحرب رجوعة السلام والأمن إلى ميلهم، أيأ كان اسمه.

لما العودة الحفيفية إلى القرن التاسع عشر، فتجلى في هذا التجاوز أو «الغلاء» للقانون الدولي ورفض الدول الغربية لواءه عالياً طوال قرن فلفقد اقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق السلطات الأميركية في تطبيق القانون الأميركي على أراضي دولة مستقلة أخرى كما رفضت الحكومة الأميركية، أيضاً، منح سورية حق «العاملة العضلة التجارية» بحجة أنها «لا تحترم حقوق العمال» كما استطاع الأكراد في العراق إجراهم لانتخابات بالرغم من الحكومة المركزية التي ما زالوا تابعين لها مستقراً.

فقول لغتراق، وبوجه عام، لأن ثمة من لترك، بين المسؤولين في البلاد العربية والإسلامية، حقيقة التحولات المصنفة والشاملة التي حدثت، منذ ثلاث سنوات، ولكنهم فلة، ولأن ما يجري في العالمين العربي والإسلامي يسير عكس ما تنهتعه الدول والمجتمعات في أسماء أخرى من العالم.

والأكيف تفسر استمرار القتال في السودان، والوضع في الجنوب اللبناني، والحرب الداخلية الجديدة بين بعض الأنظمة العربية وما يطلق عليه اسم «المد» أو «الحركات» أو «الجماعات»

الاسرائيلي والتباطؤ، الأميركي وعجز مراكز القرارات في الغرب، عن التحرر من النفوذيين اليهودي والاسرائيلي ولكن عدداً متزايداً بين المسؤولين والمفكرين للعرب والمسلمين، بات مقتنعاً بضرورة ركوب الموجة الأميركية الجديدة وعدم ترك اسرائيل، كما جرت العادة حتى الآن، تتفرد باستغلالها، والاستفادة منها.

وانه لرهان صعب، ذلك الذي قام أو سيقوم به فريق الواقعيين العرب لدخول القرن الواحد والعشرين من خلال النظام العالمي - الأميركي الجديد. لا سيما ان واشنطن ليست راغبة ولا قادرة على اعطاء أكثر مما أعطت، وهو دون الاساني والحقوق العربية المشروعة أو المعقولة. ولكنه رهان أخطر بكثير، ان لم نقل مغامرة جنونية، ذلك الذي يفكر في القيام به بعض المتطرفين في «اعلانهم الحرب» على الغرب والولايات المتحدة واعتبارهما عدواً دائماً للعرب والاسلام.

إن مسألة تحمل العرب والمسلمين للنظام العالمي - الأميركي الجديد، أو ملاحمة النظام للمصالح والاماني العربية والاسلامية، انما هي مسألة «حدود» فالحدود، في نظر واشنطن، بين الشعوب والدول، لم تعد حدوداً جغرافية، تفصل بينها، بل أصبحت حدوداً من نوع آخر: حدوداً انسانية، اعلامية، قانونية، صحية، قيمية، اخلاقية. بينما المشكلة في الجانب العربي، ما زالت مشكلة أرض وحدود وتاريخ وجغرافيا.

تلك مشكلة. اما المشكلة الأخرى والاهم، فهي ان قضية القيم والاخلاق والاولويات في الحياة العامة والخاصة، لم تحسم، بعد، بين العرب والمسلمين انفسهم. بل ان «معركتها» هي على اشد ما تكون من الاحتدام.

ومشكلة واشنطن، الأخرى، هي في انها لا تستطيع التدخل في هذا الجدل العربي - العربي، والاسلامي - الاسلامي، حول الاولويات والقيم والنسب والأخوة.

وبين «الحدودين»، لسوء حظ العالم والمسلم، مجال واسع لن تحرم اسرائيل نفسها من استغلاله.

لقد علمت أوروبا، بل العالم، في القرن التاسع عشر، ومما على متبة القرن الاعد والعشرين، ميوغوسلافيا تفككت وتعود الى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، والاتحاد السوفياتي، الذي استمر قائماً، سميحاً عاماً، وكسب الحرب العالمية الثانية، ما هو ينقسم الى جمهوريات مستقلة قائمة على اساس الدين أو العرق أو اللغة أو الواقع الجغرافي أو الاقتصادي الخاص بل ان أوروبا الغربية التي كانت تتجه تدريجياً، نحو الاتحاد أو الوحدة، ما هي تتمثر وتردد وتستيقظ فيها النزعات والتباينات المحافظة أو المتشعبة قومياً أو وطنياً.

في الواقع لا يقتصر النظام العالمي الجديد على «المحيط الكبيرة»، أي السلام ومنع التسليح النووي ومرافقة التسليح في العالم، وربط الديموقراطية بالانتماء ومنع تغيير الحدود بالقوة، بل انه يشمل مقاومة زراعة الحشيش وتجارة المخدرات وحماية حقوق الاقليات ومراقبة «احترام حقوق الاسلحة» وطريقة انفاق الدول لموازناتها ووضع شروط معينة للمساعدات الدولية.

لها وصاية، بكل ما في الكلمة من معنى، تمارسها الولايات المتحدة الأميركية ولكن بشكل «قانوني»، أي بوسطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغير المؤسسات الشرعية. وتختار في الوقت، وكان المناسب لمارسها ومما لا ريب فيه ان الشرق الاوسط يجد نفسه امام العالم الجديد، ولعبة اسباب، قد يكون من أهمها: أهمية لمعط الاستراتيجية، وجود اسرائيل فيها، لو بالأحرى تأثير اللوبي اليهودي على سياستها الداخلية والخارجية. وضوح مليار مسلم من سبباتهم والمسؤول الذي يرتفع في كل مكان من: هل يؤدي تطبيق هذا النظام الأميركي الجديد للعالم، الى اصطدام حتمي بالعرب والمسلمين؟ أم انه بالعكس، سوف يساعد العرب والمسلمين على اجتياز هذه المرحلة الأكثر من صعبة، في تاريخهم؟

إن الانسان العربي المعادي، أو ما يطلق عليه، عادة، اسم «الشارع» أو «الجمامير» العربية، لا يستطيع، نظر للسؤال، إلا ان ترى في الاستراتيجية الأميركية الجديدة، خطراً على المصالح والأمن. ويذكر هذا الاعتقاد، الصلف

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٢

نظام هرمي .. أم متعدد الرؤوس ؟

د. رفعت لقوثة *

الاوروبي (فرنسا- ألمانيا- إيطاليا) ولسفأبروسيا.. والتي تدعو الآن وكأنها تركع على قدميها، ولكن دعونا نتأمل مفارقة التقاطع في السياق التالي قيمة مليون دول رابطة الكومنولث تبلغ في أقصى تقدير لها حوالي ٦٢ مليار دولار وهو رقم ضئيل نسبياً مقارنة بالمشكلات دون الرابطة، فهل يعقل ان الاحتياطات النقدية للاتحاد السوفييتي -سابقا- والموزعة بين بنوك العالم لا تقى بسداد هذا المبلغ. لا لظن. ولكن الطغشون تأخذني إلى القول بأن هذه الاحتياطات مدخرة -إذا ما اقتضت الضرورة- لإدارة صراع تخشله واشنطن. وأغنى به الصراع ضد برنامج حرب النجوم. فلقد كان هذا البرنامج هو الأرق الذي يلهب بصفته رأس جورباتشوف.. ويلهب الآن ولي بالسنين ولذلك فإن هدف موسكو الذي لا يتحدد عنه هو.. احتواء برنامج حرب النجوم. وإذا سلعت موسكو بالنظام العالمي الهرمي مكانها تسلح بالقبول بالفتلج الأخيرة للبرنامج. والتي تضع في محصلتها الأمن الاستراتيجي للروسى كله في قبضة الرحمة الأمريكية. ولذلك فإن ملف العلاقات الروسية- الأمريكية ملزأل مطلقاً بمسألتي: الأحوال التي تم تهيئتها من الاتحاد السوفييتي -سابقا- والتي تخضع لسيطرة المؤسسة العسكرية وجهاز الب- كى جى. بى. من ناحية ولسماء عملاء من تلمحية أخرى. وواشنطن تطلب معلومات تفصيلية في هذا الخصوص.. وموسكو لن تعطىها قفزة البيان بالمعلومات. وصحيح ان روسيا تطلب المعونة الاقتصادية من الغرب. ولكن صحيح أيضاً انها ما زالت تحك أوراقا للضغط.. تحت المائدة.

وعلى نحو مغاير.. فإن بريطانيا تبدو وكأنها القوة الدولية الوحيدة التي توارر الانشاء الهرمي للنظام العالمي الجديد. فالمحاسب البريطاني- ومنذ عهد تشرشل- يطلق دائماً المصير الانجلو- سكسونى بأفكار القوة الأمريكية. وتكتفى ليدن بدور مستشار الملك. وهي مؤهلة بالفعل لادله. بحكم كونها مركزاً دولياً للمعلومات. وبحكم خبرتها التاريخية على الصعيد السياسى العالمى. وبحكم طبيعة نشاطها الاقتصادى ذى الطابع النقدي. وفي ظل نظام عالمى هرمى على رأسه الولايات المتحدة فإن استثمار المركز والخبرة والنشاط.. يبدو أكثر امناً وأوفر عائداً.

وإذا كانت بريطانيا تقف في خندق واحد مع الولايات المتحدة، فإن هناك قوى دولية أخرى تقف في الخندق المضاد وهي دةوبة في محاولة نسج خيوط نظام عالمى شبكى. وقد لاتفصح المحاولة عن نفسها بالاعلان.. وقد تحتجب بالصمت. ولكنها حاضرة بين كواليس الحدث.. كما انها كاشفة بين سطور التلمل. وهذه القوى هي: روسيا والصين وبلسدان القلب

ظلت قضية النظام العالمى تحتل أولوية خاصة في جدول الاهتمامات الأمريكية طيلة القرن العشرين. فمشية الحرب العالمية الأولى كان الاقتراح بإنشاء عصبة الأمم هو عصب الجهد الدبلوماسى للرئيس ولسون في مؤتمر فرساي. ثم كلفت مسودة الأمم المتحدة هي نخب المختصين على شرف الرئيس روزفلت في مؤتمر يالطا. وعلى أبواب التسعينات وفي أعقاب التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية، ثم تفكك الاتحاد السوفييتي وانهاره. بدأ الأمر وكان واشنطن إزاء أحد احتمالات:

أولاً - نظام عالمى هرمى على رأسه الولايات المتحدة، ثم تتابع خلفاته التي تشمل مرعياً القوى الدولية المسادة (أوروبا الغربية- اليابان- روسيا- الصين). حتى تصل إلى القاعدة التي تتلاحم بسلسلة متصلة من القوى الإقليمية ليلفن العالم الثالث.

ثانياً - نظام عالمى شبكى. لاتعود فيه الولايات المتحدة هي مركز التوجيه. ولكن تتصامم في أطواره علاقات الأطراف المختلفة (الدولية والإقليمية) في ظل توازن المصالح لا توازن القوى. ويثير ذلك قضية مواقف وأدوار القوى الدولية الأخرى ولعلنا نسمع بالموقف اليابانى. فهو أمر يثير الكثير من الجدل.. فاليابان هي بالفعل خصم للهيمنة الأمريكية.. وبالتالي فهي قوة متأثرة للنظام العالمى الهرمى. ولكنها لاتذهب إلى حد التبشير بالنظام العالمى الشبكى والالتصاق به. وفي ظنى.. فإن استراتيجية الاداء اليابانى تستهدف احتلال موقع «الأول مكرره».. أى تستهدف نظاماً عالمياً ثنائى القوة تحتل قمته بجانب الولايات المتحدة. وكل ما يمينها الآن هو ان تنفزع من واشنطن الاعتراف بشرعية موقع «الأول مكرره» سواء داخل المؤسسات المالية الدولية أو داخل مجلس الأمن.

ويغلب عندى الظن بشواهد ان إيطاليا أكثر نشاطا من ألمانيا وفرنسا في مواجهة النظام العالمى الهرمى. فالأسباب لديها تضغط بالحاج فإيطاليا جغرافيا هي شبه جزيرة تكثر فيها الموانئ وهي بطبيعتها نقاط اتصال حر في دورة المبادلات التجارية فتش تداول كل السلع ولكنه فإن الاقتصاد الإيطالى بالضرورة يسمي إلى اقتصر من الالتزامات القانونية الداخلية والخارجية. وليردمج أكثر فأكثر في شبكة الاقتصاد الحى في العالم.. وعندئذ يبدو النظام العالمى الشبكي وكأنه المخرج - الملائم وليس البعد الاقتصادي منذر للنظير الإيطالى ولكن أيضا لجمع الأمن. فالاشتراطات العامة في دول اللقان تهدد الأمن الإيطالى. خلصة عندما يتدفق آلاف المهاجرين إليها ومعهم يتدفق السلاح لتصفية الحدابات بين الفصائل البلغانية للتناحر. والخبرة الإيطالية تقول إن لى معادلة أمنية مركزية لاستطيع أن تحاصر مجال نشاط المجموعات الارهابية الصغيرة ومن ثم لابد من وجود معادلة أمنية اقليمية تشترك فيها كل الفعاليات في حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن هنا جاءت وبالبحاج الدعوة الإيطالية إلى مؤتمر عام وتعاون البحر الأبيض المتوسط. وهذه الدعوة بعدلونها هي تكريس لشرعية النظام العالمى الشبكي فالأمن الإيطالى لا يتحقق في ظل نظام عالمى هرمى. وبعد فالنظام العالمى مازال في طور التشكيل. والرهان المبكر هو أن قوة بلانها قد تفردت بالهيمنة على هذا النظام. هو محض تخمين معلق في الهواء.

★ استاذ بجامعة الاسكندرية

ولما كانت لروسيا اسبابها في سلوطة النظام العالمى الهرمى دعما لنظم عالمى شبكي. فإن الصين - هي الأخرى - تحتفظ بأسبابها ولعل أهمها ان النظام العالمى الهرمى - على عكس النظم للعالمى الشبكي - سوف يسمح للولايات المتحدة أن تسيطر وبالتوجيه المركزى على دورة تداول المعلومات العية والسلع التكنولوجية الطليعية. لتضع الصين في موقف المفارص الضعيف نظرا لشدة حاجتها إلى التكنولوجيا المنظورة لاستكمال خطواتها على طريق التحديث. ولقد كانت هذه النقطة بالذات هي أهم بنود الحلف الصينى - الأمريكى التى حلت بها وقت مبكر مباحثات وزير الخارجية الأمريكى الأسبق شولتز أثناء زيارته لبيكين في عام ١٩٨٤.

وتقرب الآن من القلب الأوروبى (ألمانيا - فرنسا - إيطاليا). والثلاثة لا يمتنعون صراحة أى تعاطف مع النظام العالمى الهرمى وينحازون بمنطق تحجير المصلحة. وبإسلاء التوازن الجيوبوليتيكى إلى ترجيح كفة النظام العالمى. فالتشكيل الهرمى يحرم ألمانيا من مقعد دائم في مجلس الأمن. وهو

موقع تؤمن بيون بحفظها المكتسب فيه. كما أن التشكيل الهرمى يفرد إلى إعادة هيكلية حلف الأطلسي في ضوء تنوعات وطبيعة تحتكر فيها الولايات المتحدة لنفسها موقع السكترية العام للحلف. أى تحتكر لنفسها قرار الحرب والسلام فوق مسرح للعمليات بات يقترب كثيرا من الحدود الجيوبوليتيكية لألمانيا. ومن تخوم مصالحتها الاقتصادية في أوروبا الوسطى. ولذلك طقد كانت ألمانيا الأكثر استجابة للاقتراح الفرنسى بإشياء جيش لوروبى مستقل. والاقتراح بمضمونه الاستراتيجى هو اشهار صامت لوثيقة الطلاق بين جناحى الاطلنطى. ومنذ عهد ديغول وفرنسا تسعى إلى اشهار وثيقة الطلاق تحت شعار أوروبا السواعدة من الاطلنطى إلى الأورق. ولكن الشعار لن تختبر مصداقيته إلا يتامين ثلاثة شروط. عملة أوروبية موحدة. وجيش أوروبى مستقل. ثم مشروع أوروبى موافق لمشروع حرب النجوم وتشارك فيه التكنولوجيا الروسية. وأذن.. أن هذه الشروط يطلفاتها الثلاثة هي موضوع مداولة في أروقة قصر الإليزيه. فهي نقطة فاصلة بين ماعز هرمى وماعز شبكى. في النظام العالمى

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٢



المنظومة الدولية الجديدة ومستقبلنا الحضاري

د. محمد العيسى الذكير

وأصبح «حكماءهم» لا يتورعون عن الجهر والاشارة لمخططاتهم، وفي الغالب لا يجهر الانسان بالقول الا عندما يكون في موقف قوة وتحب. وقد اورد الأستاذ عبدالله الجفري الذي يحمل هموم أمته ويدافع عنها كغيره من الكتاب المخلصين تحذير الرئيس الامريكى السابق رتشارد نكسون «العالم من الصهوة الاسلامية التي وصفها بأنها الخطر القادم الذى يهدد النظام العالمى الجديد بعد سقوط الشيوعية». الحياة العدد ١٠٦٨٥

وقول هذا الرئيس السابق ليس جزافا بل جاء عن استنتاج مخطط ومقصود وعليها

ضريبة الكربون التمييزية ضد النفط التى طلع العرب علينا بها في هذه الايام هى وجه جديد من أوجه الكيل بمكاييل بعد ان تم تجاوز مسألة انكياالين. وهذا الوجه الجديد واحد من اوجه عديدة سوف تطالعنا بها المنظومة الدولية الجديدة المستترة خلف ما يسمى «النظام الدولى الجديد». وبين فترة واخرى من المستقبل المنظور سوف ننوق حدوث أشياء واتخاذ قرارات وتنفيذ اجراءات لا تنسجم مع ما يتطلع اليه العرب والمسلمون من نهضة حضارية تخرج العالم من الجاهلية الحديثة. وهذه المنظومة الدولية الجديدة لم تأت من فراغ بل من تخطيط ظل يجرى على مدى سنوات وعقود وكشفت عن وجوهها المتعددة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تدور في فلكه وبعد أزمة الخليج التى أدت الى تدمير القدرات العربية وتشقيتها. وتسعى المنظومة بكل قوة وفي كافة الاتجاهات حتى لا يصبح للامة الاسلامية اى دور في البناء الحضارى. ومن لا دور له في البناء عليه العيش في العراء حتى ينقرض ويصبح من الاحافير النادرة التى ترحف على الارض مثل أحافير الهنود الحمر»

وسعى المنظومة في هذا الاتجاه يأتى من خلال زيادة قبضتها وهيمنتها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتحكم بالاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقنية المتطورة والثروات والقوة ورسم الخطوط الجغرافية والسياسية والتدخل في شؤون الآخرين الداخلية وفرض المقاطعات والجزاءات وإحكام الحصار واستخدام القوة اذ تطلب الامر ذلك. وباختصار فهى تطبيق منهج معلمهم «ميكافيلي».



التنبه لذلك وفتح عيوننا ثلاثمائة وستين درجة لاننا نعيش في فترة دقيقة وحساسة من تاريخ امتنا الاسلامية. ونأتي الآن بقول آخر قاله هذا «الرتشارد» قبل اكثر من اثنتي وثلاثين سنة حتى يكون عبرة لنا في مستقبل الايام. كتب رئيس تحرير مجلة العربي الكويتية الدكتور احمد زكي يرحمه الله في عدد صفر ١٣٨٠ هـ «أغسطس ١٩٦٠ م» قائلا: «جاءت الاخبار تقول. أن رتشارد نكسون. نائب رئيس الولايات المتحدة الآن وطالب الرئاسة في الانتخابات القادمة، بعث خطاباً الى رئيس احدى الجمعيات اليهودية قال فيه انه يرى أنه يجب على الولايات المتحدة ان تستمر في السعي من اجل حرية الملاحة في قناة السويس لاسرائيل، وأن تستمر في الضغط من اجل تنفيذ ذلك».

وعلق الدكتور احمد زكي على هذا الخطاب قائلا: «وهل قال نكسون شيئاً عما اغتصبه اليهود في فلسطين؟ وهل ذكر شيئاً عن قرار هيئة الامم بعودة اهل فلسطين الى ارضهم السليبية، وإلى دورهم، ومدارج آبائهم واجدادهم في الذي درج من قرون؟ بالطبع لا. إن هذا لا يتلاءم والانتخابات الجارية. إنه يشترى اصواتنا بوعود».

إن الذي قدم تلك الوعود أصبح رئيساً فيما بعد كما هو معروف، وعلينا ان ننظر الآن ماذا تحقق خلال الفترة من قول نكسون في عام ١٣٨٠ هـ وما يقوله في هذه الايام؟ سفن اسرائيل تجري بحرية في قناة السويس، وسيناء منزوعة السلاح، والقدس الشريف والضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان تحت الاحتلال الاسرائيلي، والمسلمون متباعدون عن الاعتصام بحبل الله، وجروح تنزف دماً في الامصار الاسلامية. ومن هنا يتضح بان ما قاله نكسون في عام ١٣٨٠ هـ لم يكن سوى إشارة بسيطة لما كان ادهى وأمر. فعل الشعوب العربية والاسلامية أن تكون نقطة في هذا العصر لمخططات اعدائها الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وكثير من هذه المخططات موجودة تحت الاغطية ولا يكشفونها الا عند ساعة المواجهة حتى تكون تصرفاتنا كردود أفعال أنية طبقاً للشق الاول من أحد قوانين الحركة. لكل فعل رد فعل!! ومن المعروف ان هذا القانون تمت صياغته للجماد وليس للناس إلا إذا أصبحوا جامدين كالجماد!!

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٢

النظام العالمي الجديد بين الشكل الأمريكي والمضمون الإنساني

د. فتحي عبد الفتاح *

الإدارة الأمريكية، ومعجزو الرهائن وتجار المخدرات وتشمل حتى قوائم التهريب من الخراشيب..

قرار مسبق

القرار إذن هو قرار الإدارة الأمريكية وليس مجرد شطحة من شطحات القضاء الأمريكي، وقد فُضح القضاء الثلاثة الذين صوتوا ضد القرار هذه المناورة المكشوفة من جانب الإدارة الأمريكية وهم جون بول ستيفنس وهاري بلاكان وساندرا داي حين قالوا إن قرارا ممجيا مثل هذا ما كان ليصدر لولم تكن هناك ضغوط ومناورات كثيرة قد جرت في الكواليس. وليس صحيحا أننا بإزاء قرار غير مسبق متعا نهب الكثير من التعليقات حتى داخل الولايات المتحدة نفسها ولعل أيسر هاريل رئيس الموساد الإسرائيلي السابق قد ساعد على مضاعفة الإحساس بالصدق ولدى الأمريكيين بشكل خاص حين أعلن في القدس أن القرار الأمريكي الأخير قرار ثوري ومشروع وإن كانت إسرائيل تعتبر الرائدة في هذا المجال إذ أن القضاء الإسرائيلي ومنذ الخمسينات أعطي الحق للموساد في ملاحقة أي متهم لعب دورا في اضطهاد اليهود وخطفه واحضاره لإسرائيل للمحاكمة. والسؤال المحير الذي يفرض نفسه على كثير من المراقبين والراسخين

بل إن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في محاولته لتهدئة وتطمين بعض الدول المحتجة ولقي يعتبر بعضنا من أقرب حلفاء أمريكا فلم يفعل سوى التأكيد على القرار الذي أصدرته المحكمة العليا الأمريكية حين قال «إن رؤساء الولايات المتحدة يجرون دائما توازنا بين متطلبات السياسة الخارجية والقوانين والالتزامات» والواقع أن ما قاله جيمس بيكر كانت تعارسه الإدارة الأمريكية بالفعل حتى قبل صدور قرار المحكمة العليا. فهناك حالات عديدة شهدتها المحاكم الأمريكية قدم فيها مواطنون من بلدان أخرى تم احضارهم على الأراضي الأمريكية بوسيلة أو بأخرى لعل أشهرها المحاكمة التي تجري حاليا لرئيس بنما السابق «نوريجه» والذي تم اختطافه منذ سنوات بعملية عسكرية.

وقد كشفت الصحف الأمريكية عن وجود قوائم طويلة ومعدة بالفعل تتضمن أسماء من يحق اختطافهم ولذا للقرار الأمريكي الأخير ومصنفين تحت بنود مختلفة أهمها الإرهابيون ومع ملاحظة مواصفات الإرهابي لدى

إننا أمام قرار يمكن أن يؤدي إلى قطع من المخاطر وإزالة أعمال العنف المضادة، فلا يمكن وبأي حال أن تكون هناك شرعية للاختطاف.

ويبدو أن قضية المحكمة الدستورية العليا الستة الذين أصدروا هذا الحكم بخطف واحضار أي شخص من أي بلد أمام المحاكم الأمريكية مادام متهما أو مشتبهيا في أمره، قد نسوا أنهم لا يمنون بقراراتهم هذه الولايات الأمريكية بل الأمر يتعلق بأكثر من ١٦٠ دولة مستقلة ذات سيادة ليست حتى الآن ولايات داخل الإطار الأمريكي. إن الخطر الحقيقي لهذا القرار يأتي من توافقه مع الرغبة التي أبدتها وسعت إليها الإدارة الأمريكية نفسها.

الأمريكية لإزاء قرار المحكمة العليا والترحيب به باعتباره جسد في النهاية مطلبها..

فبينما وجدنا الرئيس الأمريكي جورج بوش عشية انتفاضة لوس انجلوس يعلن ادانته للحكم الذي أصدرته المحكمة الأمريكية بل ويصدر قرارا بضرورة إعادة المحاكمة ووقف الحكم السابق.

نجد الإفارة الأمريكية هذه المرة غير عابئة بالإحساس بالصدمة ورد الفعل العالمي العنيف إزاء هذا القرار الخطير والذي صغرت به بيانات من وزارة الخارجية في كندا وسويسرا والمكسيك وعدد آخر من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية تدعين القرار بشدة وتعتبره خروجاً على كل القواعد والقوانين والأعراف الدولية بل وتعتبره «عملاً إجرامياً» مثلما جاء في بيان وزارة الخارجية الكندية..

لقد سبق وقدمت الفكرة في شكل مشروع قانون في أوائل ثمانينيات أثناء حكم الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان ونائبه في ذلك الوقت جورج بوش، وتمت دعوى طائفة الأهراب وخطف الطائرات وتجارة المخدرات ولكن الكونجرس الأمريكي رفض المشروع باعتباره تعقلاً مسافراً في شئون الدول الأخرى.

وتكررت نفس المحاولة من جانب الإدارة الأمريكية سنة ١٩٨٥ بعد حادثة الباخرة الإيطالية اكيل لورد وقامت الولايات المتحدة بالفعل بتغيير مسار الطائرة المصرية وأجبارها على الهبوط في قاعدة أمريكية في إيطاليا تحت دعوى القبض على بعض الإرهابيين.

ولكن الكونجرس رفض مرة أخرى إصدار مثل هذا القانون.. ويبدو هذا الأمر واضحاً من رد فعل الإدارة

المجالات التي تشغل البال والهم
الإنساني وخاصة بالنسبة لدول
الجنوب..

ووقف الرئيس الأمريكي جورج
بوش وحده في قمة «ريو» وهو يقدم
خطابه الذي فسر به المشاكل
الاقتصادية والبيئية التي يواجهها
العالم من زاوية واحدة هي مصالح
المستهلك الأمريكي فقط مع أن
المسئولية الأمريكية في تلويث البيئة
العالمية تضعها في الصدارة هذه المرة
وبصدارة. ثم جاء القرار الأخير
للمحكمة الأمريكية العليا بلطيفة خلط
أي مواطن من بلده تحت دعوى
مساهمة بالمصالح الأمريكية ليكشف
الوجه الحقيقي لتسوية المبادئ
الأمريكية التي تسمى إلى قيادة العالم
من خلالها..

فهو تلقن مبادئ الاختطاف
والإرهاب باسم محاربة الإرهاب،
وتفتح الباب وأسماء للفوضى الدولية
على حسب تعبير بيان وزارة الخارجية
السومرية تحت دعوى وضع أسس
تابعة لنظام دولي جديد.

ولا يبقى من مقومات الزعامة
الأمريكية سوى عامل القوة.

ولي هذا العامل ليس مطلقا فما زالت
هناك قوى دولية أخرى صغيرة أو
كبيرة تملك ترسانات مدمرة وتمثل
خطرا وتهديدا على الأمن الأمريكي.
لقد كانت وما زالت فكرة النظام
الدولي الجديد تبشر بثورة في ثلاثة
مجالات رئيسية هي حقوق الإنسان
والحفاظ على البيئة تحت شعار عالم
واحد والثورة العلمية والتكنولوجية وما
تلقته من افاق واسعة ورحبة للتطور
البشري..

والواضح حتى الآن أن الولايات
المتحدة وبسياساتها المظنة تعمل على
تعميم وتفسر هذه المجالات الأساسية
في قالب أمريكي شبق وفقا للمصالح
الذاتية..

وهنا يأتي التناقض بين المضمون
الحقيقي لأي نظام عالمي جديد وبين
الشكل الذي تحاول فرضه الدولة التي
تطمح وتسعى لصياغة هذا النظام..
وهو تناقض لن تستطع فيه القوة
العسكرية البحتة أن تكون هي العامل
الحاسم والمحدد..

لقد واجه الاتحاد السوفييتي هذا
التناقض الحاد ولم تكن القيادة قادرة
على إيجاد حلول فانهل تماما رغم أن
قوته العسكرية الهائلة لم تمس..

ومن قبل حاولت ألمانيا النازية
الاستخدام المطلق لقواصل القوة
العسكرية لفرض نظم جديد يفند
المضمون الإنساني وفشلت..
تبقى أي طريق اختارته القيادة
الأمريكية!!

✽ كاتب ومصحفي مصري

للتطورات التي تجرى على الساحة
الدولية والأمريكية بشكل خاص هي
المدلات السريعة لتدهور مصداقية
الزعامة الأمريكية للنظام الدولي الجديد
التي كانت تلمح في قيادته حيث كانت
كل الظروف المساعدة متوافرة من أجل
تحقيقه وخاصة بعد أزمة وحرب
الخليج التي استطاعت فيه الولايات
المتحدة أن تقود تحالفا عريضا وبجحاح
في المجالات السياسية والعسكرية لدعم
الشريعة الدولية.

معارك خاسرة

فهو يخسر في معركة الاتصال
والسوق الحر الذي قادته ولسنوات
طويلة لقام المسكر الآخر الذي كان
قائما: بعد زوال الاتحاد السوفييتي
وانهيار ما كان يسمى بالمعسكر
الاشتراكي الأوروبي وفتح الطريق
واسعا أمام القيادة الاقتصادية
الأمريكية ليكتشف العالم بما فيهم
الشعب الأمريكي نفسه أن هناك دولا
أخرى كثيرة كانت تمضي في السابق
تحت لزعامة الاقتصادية الأمريكية قد
أصبحت تمثل هاجسا مزعجا لها بعد
أن سبقتها وتسوقت عليها في الكثير من
المجالات الاقتصادية..

فالاقتصاد الياباني، ومع
الاقتصاد الألماني والذين خرجا كلاهما
من مهبلة الاقتصاد الأمريكي في أعقاب
الحرب العالمية الثانية أصبحا يمثلان
منافسا قويا وخطيرا وخاصة بعد
تحقيق السبق والتسويق في مجالات
صناعية وتجارية عديدة بينما حصر
الاقتصاد الأمريكي في موجة انكماش
طويلة جعلته يربض عند مستويات
متخلفة في معدلات الإنتاج والابتكار
والتصنيع يقابلها ارتفاع مضطرب في
نسبة البطالة والتضخم الأمر الذي
وصل إلى أن رئيس الوزراء الياباني
يتمهم الأمريكيين «بالكسل والتراخي»
مما أدى إلى افتقاد القدرة على التجهيز
والابتكار، وهو يرد على قائمة
الانتقادات الأمريكية لليابان بأنها أحد
أسباب التدهور الاقتصادي الأمريكي.

وتدخل الولايات المتحدة في حرب
تجارية طويلة، وخاسرة حتى الآن مع
القوى التصديرية النشطة لليابان
وألمانيا وتخسر العديد من الأسواق فيما
عدا سوق السلاح..

مع أن المعركة تجرى على أسس
الاقتصاد الحر المفتوح والبيات
السوق..

الشكل والمضمون

ويهم الموقف الأمريكي في مؤتمر قمة
الأرض والرائض لتقديم أي مساعدات
لملحمة والمساهمة النشطة في الحفاظ
على البيئة ورفض توقيع معاهدة
التتبع الاحيائي وكذلك المعاهدة
الخاصة بالانحياز ليماصر إمكانية
الزعامة الأمريكية في مجال من أهم

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١١ - يوليو ١٩٩٢

تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة



عمرو مصطفى كمال حلمي

الى خطأ في سرعة تنفيذه للاصلاحات التي كان ينشدها او الى عدد محدود من العوامل الداخلية المحلية ... فمما لاشك فيه ان انهيار النظم الشمولية قد حدث لانها كانت تحمل في طياتها اسباب فشلها في تحقيق التطور والتقدم الحقيقي للمجتمعات ، هذا فضلا على ما سببه سباق التسلح المحموم من استنزاف للعديد من الطاقات والموارد خاصة في الاتحاد السوفييتي . يضاف الى ذلك ما فرضه التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي نجحت الدول الغربية في تحقيقه من تحديات حيث اظهر مدى اتساع الفجوة العلمية والحضارية بين الغرب والشرق ، ولا يجب ان يقرب عن الازهان ايضا مجموعة اخرى من العوامل الخارجية الاخرى السياسية والاقتصادية والعلمية التي افرزت حقائق ومفاهيم جديدة باتت تؤثر بدرجة كبيرة في شعوب العالم اجمع .

وفيما يلي نتعرض الى بعض التطورات الاقتصادية الحديثة التي باتت تسهم بشكل ملحوظ في إعادة تشكيل العلاقات الدولية بمعناها الواسع المتكامل :

اولا : التقدم العلمي والصناعات ذات المعرفة المكثفة :

يشهد الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة تغيرات

تشهد العلاقات الدولية منذ بضعة اعوام تحولات سياسية واقتصادية هائلة ... ويعتبر انهيار حائط برلين ووحدة الالمانيتين والتغيرات التي تشهدها دول اوربا الشرقية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي وانهايار النظام الشيوعي بمؤسساته السيلسية والاقتصادية والعسكرية وتواجه الدول التي كانت تتبعه الى محاولة تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وسعيها الى الانضمام لمؤسسات النظام الاقتصادي الدولي وانتهاء الحرب الباردة من اهم التطورات التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما يمهّد الطريق امام ظهور نظام دول جديد تعكف مجموعة من الدول المؤثرة على رسم ملامحه ، وتحاول بعض الدول الاخرى المشاركة في تشكيل اساسه ، وتقوم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في العديد من دول العالم بالترويج لمبادئ جديدة في محاولة لجعل النظام الدولي الجديد اكثر عدلا واتصافا .

ورغم صعوبة حصر كافة الاسباب التي ادت الى انفراط عقد الاتحاد السوفيتي بهذا الشكل المأسوي وانهايار الشيوعية كعقيدة سيلسية واقتصادية واجتماعية كانت تسيطر على عدد من الدول ذات الثقل في العالم ، الا انه من المستحيل ان نرجع ذلك الى شخصية فرد واحد او



هيكلية ديناميكية كبيرة تتنوع من الآلية الكاملة الى ادخال اساليب جديدة في ادارة الانتاج الى تطوير الصناعات القائمة وتحديث الفن الانتاجي المستخدم الى ظهور صناعات جديدة فأصبح الانتاج الصناعي في تلك الدول يعتمد اكثر من اى وقت مضى على كثافة المعرفة KNOWLEDGE INTENSIVE . فصناعة وسائل الاتصال والمعلومات ووسائل المواصلات والالكترونيات وصناعة الادوية والبتروكيماويات ما هي الا امثلة محدودة من تلك الصناعات التي اصبح عامل كثافة المعرفة من اهم عوامل انتاجها بشكل يسبق بكثير اهمية اليد العاملة التقليدية او المواد الخام المعروفة ... ويكفى ان نعلم ان نفقة انتاج الحاسب الالى ترجع ٧٠٪ منها الى قيمة البحوث والتطوير والتجربة ، في حين ان اليد العاملة لا تمثل سوى ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائي وفي صناعة الادوية تمثل نفقة البحوث العلمية والتطوير والتجربة اكثر من ٦٠٪ واليد العاملة اقل من ١٥٪ فقط من تكلفة المنتج النهائي وفي صناعة السيولوت وباستخدام الفن الانتاجي الحديث اصبحت اليد العاملة لا تمثل اكثر من ٢٠٪ فقط من اجمالي تكاليف الانتاج .. وبذلك اصبحت الامكانيات العلمية والقدرة على التطوير والتجربة اهم عامل من عوامل الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات ذات الاهمية النسبية للكبيرة في التبادل التجاري الدولي وفي القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية .

وقد ساهم التطور العلمي الهائل في اقتحام مجالات جديدة وطرح سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل واصبح الذكاء الصناعي ، يستخدم في تصميم العديد من المنتجات منها السيارات والطائرات والسفن وامكن عن طريق التقدم العلمي التوصل الى مواد جديدة ، تستخدم بكثرة في الصناعات الحربية ، بالذات هذا فضلا عن الافاق الواسعة التي تنتظر تطويع استخدامات اشعة الليزر ، في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء ويضاف الى ذلك التطور العلمي الهائل الذي تشهده وسائل الاتصال هذا التطور الذي جعل عالم اليوم اشبه بقرية صغيرة متقاربة الاطراف تنتقل فيها الانباء ورؤوس الاموال بسرعة هائلة .

وقد صاحب مثل هذه التطورات تغيرات جذرية في مرونة الطلب العالمي على العديد من المواد الخام ، اذ ساهمت الثورة الصناعية الثالثة ، في خفض الاهمية النسبية للمواد الخام في العديد من الصناعات الرئيسية . فعلى سبيل المثال ادى التوسع في استخدام لدائن البلاستيك الى خفض نسبة الصلب التي كانت تستخدم في صناعة السيولوت وحدها بنسبة ٢٠٪ هذا في نفس الوقت الذي اصبحت فيه ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية يقوم بنفس الوظيفة التي كانت تتطلب اكثر من طن من الاسلاك النحاسية وقد انعكس ذلك بدوره على استهلاك الطاقة في الدول المتقدمة ان

يحتاج إنتاج ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الاليف الزجاجية الى حوالى ٥٪ فقط من الطاقة الواجب استخدامها لإنتاج طن واحد من الاسلاك النحاسية . وقد امتد نطاق هذه التطورات الى مجال الانتاج الزراعى فامكن عن طريق الهندسة الوراثية استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول - خاصة بالنسبة لبعض المحاصيل الهامة مثل القمح والارز - وتم ادخال تغييرات هائلة على صناعة الاسمدة والمبيدات وامكن التوصل الى وسائل جديدة للرعى وطرق مستحدثة لاستصلاح الاراضى الصحراوية ومعالجة التربة المالحة وزيادة انتاجية الوحدة الزراعية بدرجة ان المخزون الغذائى لدى دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية من الحبوب ومنتجات الالبان اصبح يمثل مشكلة في حد ذاته ولم يقتصر نطاق هذه التطورات على هذا فقط ، بل شهد هيكل العمالة في القطاع الصناعى في الدول المتقدمة تطورات كبيرة إذ زادت نسبة الخبراء والعلميين - الذين يعملون في ادارات البحوث والتطوير والتجربة - بشكل كبير مقارنة بعدد العاملين التقليديين وزادت اهمية مراكز الابحاث العلمية والدور الذى تقوم به في عملية الانتاج سواء في مجال تطوير الفن الانتاجى المستخدم او تحديث المنتج وخفض نفقة الانتاج او ابتكار منتجات جديدة واصبح بيوت الخبرة في مجال التسويق دور لا يقل اهمية عن اهمية البحوث العلمية وعوامل الانتاج المستخدمة فاصبح لعملية دراسة الاسواق وكيفية طرح المنتجات وشكل المنتج واسلوب عرضه من العوامل الرئيسية في نجاح استمرارية عملية الانتاج ذاتها .

واصبح رشيد الدول من العلماء والخبراء والفنيين المتخصصين من اهم المؤشرات التى يمكن البناء عليها في تحديد درجة التقدم الذى يمكن ان يحققه الدول والتى تحرص في ذات الوقت على إعداد أجيال جديدة في الجامعات والمعاهد المتخصصة ليقوموا بدورهم في المستقبل كما اصبح عدد مراكز البحث العلمى وتنوعها وامكانياتها ونتاج اعمالها محل مراقبة ومقارنة فيما بين الدول المتقدمة .

ويعتبر تحول الانتاج الصناعى في الدول المتقدمة من الاعتماد على صناعات كثيفة العمالة الى صناعات تعتمد على كثافة المعرفة ضمن اهم التطورات التى تؤثر في اتجاهات التبادل التجارى العالمى وتقسيم العمل الدولى والتى توضح ان التخصص في الانتاج في الدول النامية على اساس انخفاض تكلفة اليد العاملة - رغم ما تمثله من ميزة نسبية الان - الا انها قد لا تستمر في تحديد قيمة المنتج النهائى مستقبلا وبالتالى قدرته على المنافسة في الاسواق الدولية هذا في نفس الوقت الذى تتغير فيه مرونة الطلب على امراء الخام بدرجة كبيرة نظرا للتطور العلمى الهائل الذى تشهده والذى ادى في حالات عديدة الى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام في عدد من

الصناعات الهامة .

وتفرض هذه التحولات الجذرية تحديات هائلة على اقتصاديات الدول النامية التي تتخصص بصفة عامة في تصدير للواد الخام أو في تصدير السلع المصنعة وشبه المصنع على أساس الميزة النسبية التي توفرها انخفاض تكاليف اليد العاملة - بالمقارنة بما هو قائم في الدول المتقدمة - وفي الواقع ان قدرة الدول النامية على التكيف مع هذه التغيرات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة التي تسود عالم اليوم ومدى امكانية تعاملها وتفاعلها مع هذه الحقائق والمتغيرات والتي يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

١ - فشل كافة النظم الشمولية في تحقيق التقدم والتطور الحضاري للمجتمعات وإن المنهج الذي يقوم على ملكية الدولة « لكافة » وسائل الإنتاج قد ثبت بالتجربة عدم نجاحه في تحقيق التقدم الاقتصادي الحقيقي أو في دفع التنمية المتوازنة .

٢ - إن تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الدور الذي يمكن ان يقوم به وتوفير المناخ اللازم لنموه وتشجيع روح المبادرة والمنافسة أصبح ضرورة حيوية لدفع النشاط الاقتصادي وتطوير ادوات الإنتاج هذا بالطبع مع توفير الضوابط اللازمة حتى يمكن لهذا القطاع ان يقوم بدوره وفقا للظروف الخاصة بكل دولة ... وإن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر القائمة على تفاعل قوى السوق أصبح من الامور التي تستوجب تفاعل حكومات الدول النامية معها حتى يمكن تنفيذ هذه التوجيهات الجديدة وفقا لمرحلة زمنية متعقبة للتقليل من الآثار التي يمكن ان تنعكس على الاستقرار الاجتماعي في تلك الدول من ناحية والانطلاق في تحرير الاقتصاد الوطني من ناحية اخرى .

٣ - ان تعبئة الموارد المحلية عن طريق تطوير النظام المصرفي وخلق الوعي الادخارية وتحرير اسعار الصرف وتشجيع الاستثمار وتوفير كافة الضمانات اللازمة له وتطوير النظام الضريبي أصبحت من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق حكومات الدول النامية حتى يمكن توفير اكبر تمويل ذاتي ممكن للمشروعات الوطنية قبل التوجه الى الاقتراض من الخارج .

٤ - ان تنمية الصادرات تتطلب دراسة جادة للأسواق الخارجية فقد نجحت مجموعة من الدول الاسيوية الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند في التواجد في الأسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة من السلع المصنعة وشبه المصنعة وكمن لدراسة الأسواق وحسن الادارة من أهم العوامل التي ادت الى نجاح مثل هذه الدول في تنمية صادراتها خلال فترة زمنية وجيزة .

٥ - ان تطوير نظم التعليم بشكل مستمر والاهتمام ببرامج نقل التكنولوجيا في مجالات محددة بهدف توفير الخبراء المتخصصين القادرين على استيعاب التكنولوجيا

المتقدمة والاهتمام بمراكز البحث العلمى ووضع برامج للتعاون فى هذا المجال مع الدول الاخرى تعتبر من الامور التى تساعد على تنمية رأس المال البشرى اللازم لتحقيق التنمية .

فلانيا : ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة :
يشهد العالم فى هذه الأونة ثلاث محاولات للتكامل الاقتصادى الحقيقى ففى أقصى الغرب هناك محاولة لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، وفى أقصى الشرق هناك محاولة لاعادة احياء فكرة اقامة تعاون اقتصادى بين اليابان من ناحية وبعض دول جنوب شرق آسيا من ناحية اخرى ، وتشهد القارة الأوروبية اكبر تجارب الاندماج الاقتصادى والسيسى والتى تتمثل فى اقامة السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ... وتعتبر اقامة السوق الأوروبية الموحدة من احدث التطورات التى تشهدها العلاقات الدولية اذ ستصبح دول اوربا الغربية عام ١٩٩٣ اكبر القوى الاقتصادية فى العالم من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية مما سيكون له تأثيرات بالغة الاهمية على تطور اتجاهات التبادل التجارى الدول خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان اقامة هذا السوق الموحد لم يعد يضم الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية بل انه سيشمل ايضا الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA بما يمهّد ظهور قوة عظمى اقتصادية جديدة تتمثل فى « الفضاء الاقتصادى الأوربى » الذى يمكن ان ينمو مستقبلا ليشمل بعض الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بدول المعسكر الاشتراكى ومنها على سبيل المثال المجر وتشيكوسلوفاكيا .

وقد قامت فكرة لاقامة السوق الأوروبية الموحدة على أساس مجموعة الحقائق التى تمثلت فى انه رغم الانجازات الكبيرة التى تحققت على أساس معاهدة روما عام ١٩٥٧ ورغم الجهود الجادة التى قامت بها المؤسسات الأوروبية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادى الأوربى ، الا ان هذه الانجازات والجهود كانت تركز بدرجة رئيسية على محاولة التنسيق بين « كيانات اقتصادية منفصلة » من ناحية البحوث العلمية ورؤوس الاموال والخبرات والعمالة وحتى الاسواق الدولية التى يمكن ان تدخل اليها المنتجات الأوروبية وان غياب اطار « اقتصادى موحد » فيما بين الدول الأوروبية قد اثر سلبيا على قدرتها التنافسية وعلى انتاجيتها وعلى امكانية التطوير والتحديث بما يعنى عرقلة طرح منتجات جديدة مبتكرة فى الاسواق الدولية ورغم التطور الذى احرزته بعض الصناعات الأوروبية الا ان هذا التطور لا يمكن تأمين استمرارية فى غياب سوق أوروبية موحدة يمكن ان توفر قدرة انتاجية لكثير تنوعا وطاقة استيعابية اكثر

ضخامة .. كل هذه الاعتبارات قد نيهت الانهال الى أهمية نقل التجربة الاوروبية من مرحلة « التكامل » الى مرحلة « الاندماج الفعلي للحقيقي » خاصة بعد أن وضع لن التكلفة السياسية والاقتصادية لاقامة السوق الموحدة تبدو اقل بكثير من المنافع الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من جراء هذا المشروع للعلاق وقد ظهرت بالفعل آراء داخل البرلمان الاوربي تطالب بضرورة اقامة للسوق الاوروبية الموحدة بما يمكن من تحقيق نهضة لوربية جديدة وذهبت بعض الآراء الى حد وصف اقامة سوق موحدة بأنها السبيل الوحيد لضمان مستقبل ومكانة لفضل لاوروبا في عالم القد .

ول الواقع ان تجارب التكامل الاقتصادي الاوربي التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية - منها تجربة مجمع الفحم والحديد عام ١٩٥٢ ومعاهدة روما لعام ١٩٥٧ قد قامت على مجموعة من الاهداف منها الحيولة دون نشوب حروب جديدة بين الدول الاوروبية والرغبة في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والتقال بعد ان شهدت المدن الاوروبية دمارا لم يسبق له مثيل في الحرب العالمية الثانية وأهمية استثمار الرصيد التاريخي المتنوع الذي أفرزته التجارب الاوروبية المختلفة اذ قدمت الفلسفة اليونانية مفهومها عن « الحرية » وساهم الفيلسوف الروماني في توضيح فكرة « النظام » وقدمت الثورة الفرنسية مفهومها المتميز عن الحرية والعدالة والمسئولة وبك واضحاً ان « الحرية » بدون « نظام » يخلق حالة من الفوضى والنظام بدون حرية يخلق حالة من الدكتاتورية وان « الحرية » وه النظام » هما السبيل الامثل لتحقيق تقدم المجتمعات وازدهارها لذلك راعت المؤسسات الاوروبية المختلفة (المجموعة الاوروبية - المجلس الوزاري - المجلس الاوربي - المفوضية الاوروبية - البرلمان الاوربي - محكمة العدل الاوروبية) بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات السياسية أهمية ديمقراطية القرار وضرورة الدراسة العلمية لكيفية تطوير التجربة الاوروبية ونقلها من مجرد مرحلة التكامل الى مرحلة الاندماج السياسي والاقتصادي بما يمهّد الطريق امام ظهور قوة عظمى اقتصادية لتفرض نفسها على خريطة العالم بشكل أكثر وضوحاً عما كان عليه الوضع من قبل .

ول الواقع ان دراسة التطورات الخاصة باقامة السوق الاوروبية الموحدة يجب الا تقتصر على مجرد محاولة حصر الانعكاسات التي ستنتج عن هذا المشروع وتأثيراته على مصالحنا الاقتصادية وعلى إمكانية الاستمرار في الحصول على مساعدات بل ان الامر يجب ان يمتد الى دراسة المنهج والاسس والمراحل الخاصة بالتجربة الاوروبية حتى يمكن الاسترشاد بها في أي توجه جاد يرمى الى اقامة تعاون اقليمي - أو ماديون الاقليمي - على نفس علمية موضوعية وواقعية مع فهم واضح

للتطورات التي تشهدها البيئة الدولية .. ومن غير المستبعد ان تنشأ تكتلات اقتصادية اخرى في مناطق عديدة من العالم خاصة في افريقيا اذ يمكن لجنوب افريقيا - بعد انتهاء نظام الابارتهايد وانضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية مستقبلا - ان تجذب اليها مجموعة من الدول الافريقية لتشكل كتلة اقتصادية جديد تلعب فيه جنوب افريقيا دور القاطرة الدافعة للنمو في افريقيا .

وفي الواقع ان ظهور ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة انما يمثل في حد ذاته تحولا نوعيا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية .. وعلى الرغم من حرص المسؤولين في اوربا على تأكيد ان اقامة السوق الاوروبية الموحدة سوف لا تؤدي الى الاضرار بمصالح الدول الاخرى خاصة الدول النامية ، الا انه مما لا شك فيه ان وجود مثل هذه التكتلات الاقتصادية بكل ما تتمتع به من طاقة استيعابية كبيرة ومن قدرة انتاجية هائلة سوف يؤدي حتما الى زيادة حدة التنافس على الاسواق الدولية بما قد يؤدي الى تزايد خطورة المنازعات التجارية والتي تصاعد النزعة الحمائية التي تمثل الخطر الرئيسي الذي يواجه النظام التجاري الحر والمفتوح . وان تطبيق قواعد « الجات » الخاصة بعدم التمييز وشرط الدولة الاولى بالرعاية وتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات والغاء القيود الحمائية بكافة انواعها ستكون عملية بالغة الصعوبة اذا ما تكثفت حدة المنافسة فيما بين التكتلات الاقتصادية الكبيرة .

وامام هذا التحول النوعي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية فان على الدول النامية ان تفكر في طرق مستحددة وجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بينها والتوجه الجاد من اجل تنفيذ العديد من مشروعات التكامل التي تم التوصل اليها في اطار المنظمات الاقليمية المختلفة هذا فضلا عن طرح تصورات جديدة للتعاون الدولي من اجل تحقيق التنمية ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد ببعض التجارب الناجحة التي تحققت في هذا الميدان والتي تم تنفيذها بالفعل في بعض الدول النامية وتود في هذا الصدد ان تشير الى نجاح بعض دول امريكا اللاتينية في الزام الشركات الاجنبية التي تستثمر في مشروعات بها بتولي مهمة تصدير نسبة من ناتج هذه المشروعات الى الاسواق الدولية حتى يمكن توفير مصادر التمويل التي تضمن استمرار انتاجية هذه المشروعات من ناحية وتسهيل مداخل لصادرات هذه الدول في الاسواق الدولية من ناحية اخرى ، هذا مع توفير برامج التدريب اللازمة لخلق قاعدة وطنية من الفنيين والخبراء كما يمكن التفكير في اقتضاء مشروعات مشتركة جادة مع الدول المتقدمة في مجالات محددة بما يسهل من عملية اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي .

ثالثا : مركزية الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز :

شهدت الاعوام الماضية تطورا ملحوظا في نطاق الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) سواء في كيفية معالجة الاختلالات المالية الخارجية او في التفاعل مع أزمة المديونية التي اختلقت طبيعتها عما كان عليه الوضع من قبل ... وفي الواقع ان مسألة المديونية لا تعتبر بمثابة قضية جديدة ، فهي محل بحث ودراصة من قبل العديد من الاجهزة الدولية منذ منتصف الستينات حيث كانت مشاكل خدمة الديون واللجوء الى اعادة الجدولة بمثابة الاستثناء لا القاعدة وكانت فضلا عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبيا مستحق غالبيتها لدائنين رسميين اما بالنسبة لازمة المديونية المعاصرة فهي تؤثر في عدد كبير جدا من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة جزء كبير منها مستحق للبنوك التجارية وقد اقترن تغير حجم أزمة المديونية بتغير بعدها النوعي ، فهي الان لاتمس دول مدينة معينة ودائنها فحسب بل انها اصبحت تؤثر بشكل خطير في عملية التنمية وعلى نظام التجارة والمدفوعات . ففي بادئ الامر ظهرت مشكلة المديونية في صورة أزمة مدفوعات خارجية بدأت وكأنها ظاهرة مالية صرفه تثير قلق المتخصصين في هذه المسائل فقط ، ولكن المشكلة انتقلت - عندما امتد نطاقها - الى مسالك اخرى ... الى الاسعار والانتاج والصعلة والاستثمار في الدول المدينة والى النظام التجاري المتعدد الاطراف وعلى ذلك فان الديون - التي تبدلت ملامحها - اصبحت أزمة تنمية ومشكلة نقل للموارد .

وفرضت أزمة المديونية نفسها على مجتمع الامم بأكمله بوصفها من لخطر الازمات للقائمة بين الجنوب والشمال .. فاصبحت عاملا مهيما يؤثر بشكل حاسم على النظام النقدي الدولي وعلى النظام التجاري المتعدد الاطراف ، واصبح لها دور مؤثر وخطير في امكانية تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي ، وقد ادت التطورات التي شهدتها دول اوربا الشرقية والمتمثلة في انفراط عقد الاتحاد السوفيتي وتوجه كافة الدول التي كانت تنتمي في الماضي الى ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي الى اخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق الى فرض تحديات كبيرة وضغوطات هائلة على كيفية تفاعل مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مع هذا الحدث الكبير خاصة بعد ان ظهر مدى التدهور الاقتصادي للهائل التي تعاني منه هذه الدول وحجم الموارد المالية الضخمة التي يجب توفيرها من أجل انعاش اقتصادياتها من ناحية وتوفير المساعدات الغذائية العاجلة لشعوبها وتقديم المساعدة الفنية لحكومات هذه الدول حول كيفية تحول انظمتها الاقتصادية من اسلوب التخطيط المركزي الى

الآخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قمة لندن للدول الصناعية السبعة الذي انعقد في يوليو ١٩٩١ حيث ناقش هذا المؤتمر الدراسة التي شارك في إعدادها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD والبنك الاوربي للتعمير والتنمية (EBRD) عن ملامح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتعين على الاتحاد السوفييتي اتابعه والتي تركزت بصفة رئيسية على إلغاء اسلوب التخطيط المركزي الذي ثبت والتي تركزت بصفة رئيسية على إلغاء اسلوب التخطيط المركزي الذي ثبت فشله وعدم صلاحيته وبذل الجهود من أجل تحرير النظام الاقتصادي . وقد ساعد على توضيح مركزية الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي) في التفاعل مع القضايا المالية والنقدية العالمية كما توضح ان انشاء البنك الاوربي للتعمير والتنمية قد جاء نتيجة لرغبة دول اوربا الغربية في القيام بدور فعال في انعاش اقتصاديات دول اوربا الشرقية ... ويعتبر انضمام دول اوربا الشرقية الى مؤسسات بريتون وودز - خاصة صندوق النقد الدولي - بمثابة اعلان عن عزمها تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وبأنها تسعى الى الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد ان ظلت لفترات طويلة غائبة عن تلك المؤسسات التي تمثل ركائز النظام الاقتصادي الدولي . مما يؤدي الى زيادة مركزية الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز في معالجة القضايا المالية والنقدية للدول النامية والدول التي كانت تنتمي في الماضي الى المعسكر الاشتراكي .

- ومن المفيد في هذا الصدد ان نشير الى مقاصد صندوق النقد الدولي كما نصت عليها المادة الاولى من مواد اتفاقية الصندوق وهي :
- ١ - تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة تهتم الاجراء اللازمة للتشاور بشأن المشاكل النقدية الدولية .
 - ٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والاسهام بالتالي في توفير مستويات مرتفعة للعمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الاعضاء باعتبارها غايات اساسية للسياسة الاقتصادية .
 - ٣ - تعزيز الاستقرار في اسعار الصرف وتشجيع الاعضاء على وضع ترتيبات منظمة لاسعار الصرف فيما بينهم وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات .
 - ٤ - المساعدة على انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الاعضاء وازالة القيود المفروضة على تحويل النقد الاجنبي التي تعوق نمو التجارة العالمية .
 - ٥ - المساهمة في توفير الثقة للاعضاء عن طريق جعل



الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبالتالي اتلحة الفرصة امامهم لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء الى اتخاذ تدابير من شأنها تقويض الرخاء القومي او الدول .

٦ - العمل على تقصير مدة الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الاعضاء وتخفيف حدتها .
وضمن هذه المقاصد اسند المؤسسون الى الصندوق منذ نشأته ثلاث مهام رئيسية :

اولا : وضع وتنفيذ قواعد سلوك معينة بشأن سيااسات اسعار الصرف والقيود على المدفوعات المتعلقة بمعاملات الحساب الجارى ، فلفيا ، تزويد الدول الاعضاء بالموارد المالية اللازمة ليتمكنوا من مراعاة قواعد السلوك اثناء قيامهم بتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، فلفيا ، العمل كمحفل للتشاور والتعاون بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بالشئون النقدية الدولية .
وهناك مهمة رابعة اخرى للصندوق تطورت على مر السنين وهى على وجه التحديد مهمة توفير المساعدات الفنية والهدف من هذه المهمة هو مساعدة الاعضاء على تحسين ادلة اقتصادياتهم ليس فقط بواسطة بعثات من الخبراء والمستشارين بل ايضا بواسطة خدمات تدريبية يوفرها معهد صندوق النقد الدولى ، وتعتبر المشاورات المعتادة التى تعقد مع الدول الاعضاء سبيلا آخر ، يوفر الصندوق من خلالها تقديم النصع والمشورة بشأن مختلف المسائل الاقتصادية والمالية كما توفر برامج التصحيح المدعومة باستخدام موارد الصندوق قناة اخرى من قنوات تقديم المشورة من قبل الصندوق الى الاعضاء في حالة استخدام موارده والمساعدة في تطبيق برامج التصحيح وتقييم تطورها واحد جوانب هذه المساعدة الفنية هو تعيين ممثل مقيم للصندوق من بين العاملين به بالبلد العضو المعنى .

ومن المتوقع ان تتركز مهمة صندوق النقد الدولى في تعامله مع دول شرق اوربا - في المرحلة الاولى - على تقديم المساعدة الفنية حول كيفية الاخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تقايل قوى السوق ، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير اسعار الصرف واقامة البنوك التجارية وتحرير التجارة وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به القطاع الخاص بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية في مجال ادارة الاقتصاد الوطنى ككل ورسم السياسة الاقتصادية بكافة مكوناتها ... ومن الملاحظ ان الفالبية العظمى من المساعدات الاقتصادية التى قامت بتقديمها مختلف الدول الغربية الى دول الكومنولث وباقي دول اوربا الشرقية قد تمت عبر القنوات الثنائية اساسا وتمثلت فليبيتها العظمى في صورة معونات غذائية عاجلة لمواجهة الازواض الغذائية المترتبة في هذه الدول

واللحيلولة دون انتشار المجاعة .
وسوف تشهد المرحلة المقبلة قيام مؤسسات التمويل الدولية وكذلك البنك الاوربي للتمديد والتنمية EBRD بوضع برامج متكاملة للمساعدة المالية والفنية التي تكفل انتعاش اقتصاديات دول شرق اوربا لضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي .

ومن الملاحظ ان عملية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية - سواء لتمويل المشروعات او لمعالجة الاختلالات القائمة في موازين مدفوعاتها - اصبحت ترتبط بمجموعة من المتطلبات السياسية الجديدة منها احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص والغاء مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج والمحافظة على البيئة وضغط الانفاق العسكري وان هذا النهج الجديد يهدف - ضمن جملة امور - الى توجيه كافة الدول النامية الى الاخذ بمبادئ الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق بعد ان ثبت بصورة قاطعة فشل الانظمة الشمولية في تحقيق التقدم والرفاعية للمجتمعات ... ورغم الموضوعية التي قد تبدو من هذه المعايير الجديدة الا انه يجب ان يؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة على حدة ومدى خطورة ادخال تعديلات جذرية بشكل غير مدروس او خلال فترة زمنية قصيرة وادراك ان تحرير النظام الاقتصادي في اي دولة تواجه صعوبات مالية كبيرة - كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية - يجب ان يتم على مراحل زمنية متعاقبة لضمان الاستقرار الاجتماعي ولتأمين تقبل شعوب هذه الدول للتغيرات المطلوبة .

رابعا : تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال :

عندما انشئ النظام التجاري والمالي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت العملات المستقرة والقابلة للتحويل تعتبر شرطا اساسيا لانتعاش التجارة الدولية وتوسعها . وقام التبادل التجاري الدولي بدور القاطرة الدافعة للنمو وكان التمويل الدولي وسيلة لتمويل برامج التنمية ودفع معدلات النمو .

وخلال الاعوام القليلة الماضية تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال بشكل هائل فحجم التدفقات الدولية لرؤوس الاموال الذي يتم على اساس يومي اصبحت اكبر من قيمة التجارة الدولية بعدة اضعاف خاصة اذا اخذنا في الاعتبار المضاربة على قيمة العملات ... وهكذا فلن تدفقات مالية ضخمة تتم كرد فعل على مظاهر الاختلافات في سياسات الاقتصاد الكلي في الدول المتقدمة الصناعية تتسبب في تغيرات كبيرة في اسعار الصرف وتؤثر تأثيرا هائلا على المعاملات التجارية .



وقد لعبت التجارة الدولية خلال العقود السابقة دورها القاطرة الدافعة للنمو، في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الوضع قد تغير بدرجة كبيرة منذ ظهور التعويم المعمم للعملة الرئيسية في عام ١٩٧٢ فأصبحت تدفقات رؤوس الأموال والتعامل في أسواق الصرف وتدفع الائتمانات تتم بكميات هائلة تفوق بكثير قيمة التجارة الدولية ككل.... ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة التجارة الدولية ما يقرب من حوالي ٢,٥ إلى ٣ تريليون دولار فقد بلغ حجم التعامل فيما يعرف بـ: London Euro DOLLAR Market حوالي ٣٠٠ بليون دولار في كل يوم من أيام العمل الرسمية أي حوالي ٧٥ تريليون دولار سنوياً ويمثل هذا الرقم في الواقع ٢٥ مرة قيمة التجارة العالمية ككل. يضاف إلى ذلك أن حجم التعامل في أسواق الصرف - خاصة فيما يتعلق بالدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني - قد بلغ ١٥٠ بليون دولار في كل يوم من أيام العمل الرسمية أي حوالي ٣٥ تريليون دولار سنوياً ويمثل هذا الرقم ١٢ مرة قيمة التجارة العالمية. وترجع هذه الطفرة الهائلة في انتقال رؤوس الأموال وتحركاتها المستمرة إلى ظهور نظام التعويم المعمم للعملة الرئيسية عام ١٩٧٢ والذي أدى إلى زيادة المضاربة على أسعار الصرف (على الرغم من أن الهدف الرئيسي من هذا النظام كان عكس ذلك تماماً) وإيضاً إلى ارتفاع أسعار البترول خلال الصدمة الأولى لاسعاره عام ١٩٧٢ وخلال الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ ويمكن أن نضيف إلى ذلك تزايد جدة العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي أدى إلى استخدام أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي كوسيلة تتراوح بين محاربة التضخم من ناحية ومحاولة جذب للفخرات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى.

ومن الملاحظ أن نمو التجارة الدولية وتزايد التدفقات النقدية والتعامل في أسواق الصرف قد أصبح يتم بصورة مستقلة وأن درجة الارتباط بينهما في تناقص مستمر... وفي الواقع أن تعاضد الاندماج المالي الدولي قد أعطى مزيداً من الأهمية لدور السياسات المالية في الدول المتقدمة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية فبعد أن انركت الإدارة الأمريكية خطورة استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار (واسعار للفائدة) لما كان لها من آثار سلبية على حجم العجز في الميزان التجاري شرعت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٨٥ في العمل على مواجهة هذه الاختلالات المالية التي يعطي منها الاقتصاد الأمريكي ذلك عن طريق ادخال بعض التغييرات الرئيسية في سياساتها المالية وفقاً لما تقتضيه عملية مواجهة هذه الاختلالات لذلك هدف تشريع جرم ريمان الذي لقره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٥ إلى خفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي - الذي كان قد بلغ عام ١٩٨٥ مليارات من ١٨٥ بليون دولار - عن طريق اتباع تعديلات

على السياسة المالية منها خفض اسعار الفائدة بطريقة منظمة ومن المتوقع ان تزداد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية في تنسيق السياسات المالية للدول المتقدمة الصناعية على اساس مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها خلال قمة طوكيو للدول الصناعية عام ١٩٨٧ والتي يدخل في اطارها معدلات نمو الناتج القوي ومعدلات التضخم ، اسعار الفائدة ، اسعار الصرف ، معدلات العجز في الميزان التجاري والاحتياطات النقدية ومعدلات نموها . وقد تكون عملية تنسيق السياسات المالية الخاصة بالدول المتقدمة أكثر صعوبة عما كانت عليه من قبل في ظل قيام ثلاث كتلات اقتصادية كبيرة إذ ان هذا الامر قد يترتب عليه تزايد حدة المنافسة فيما بينها وبالتالي زيادة المنازعات التجارية كما قد يترتب على ذلك زيادة اللجوء الى استخدام عامل خفض قيمة العملة « سعر الصرف » كوسيلة لزيادة الصادرات والحد من الاستيراد من الخارج .

وفي الواقع انه لايجب اغفال الاطر القانوني الذي يحكم التبادل التجاري الدولي والذي يمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » التي امتد نطاق ولايتها ليشمل التجارة الدولية في الخدمات بالإضافة الى التجارة الدولية في السلع بعد ان نادت الولايات المتحدة الامريكية قبيل « جولة الأرجواي » للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بأهمية تحرير التجارة الدولية في الخدمات والتي يدخل في اطارها النقل والاتصالات والبنوك وشركات التأمين والملكية الفكرية والصناعية والسياحة ... الخ وفي الواقع ان وضع قواعد للسلوك خاصة بتنظيم التجارة الدولية في الخدمات تعتبر من المهام الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل والتي ظهرت على المستوى الدولي نتيجة للتطورات الهائلة التي ادخلت على قطاع الخدمات وأهميته في التبادل التجاري بصفة عامة ولمحاولة رفع القيود القائمة أمام المنافسة الدولية في هذا الميدان .

وتوضح النقاط السابقة بعض الظواهر والتطورات الاقتصادية والتجارية الجديدة التي باتت تؤثر بشكل واضح في العلاقات الدولية ككل والتي سيكون لها تأثيراتها الحاسمة مستقبلا ... وفي الواقع ان انفراط عقد الاتحاد السوفيتي والتحول الجذري الذي تشهده كافة دول أوروبا الشرقية قد ساهم - فحين شك - في انتهاء الحرب الباردة ووضع حد للصراع الايديولوجي الذي كان يميز للعلاقات بين الشرق والغرب الا ان عملية تحديد احادية او ثنائية العالم - بعد هذا الحدث الهائل - يجب ان تأخذ في الاعتبار للقومات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتوافرة لدى دولة او مجموعة من الدول هذا جنباً الى جنب مع ثقلها السياسي والعسكري وقوة تأثيرها على العلاقات الدولية ككل . □

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١ - يوليو ١٩٩٢



المتغيرات الدولية ومستقبل

مفهوم السيادة المطلقة

اسامة المجدوب

السيادة الوطنية للدولة وتحديد نطاقها ، ليطرح تصورا لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية في مواجهة التجمع الدولى ، وهو الطرح الذى اشترط من ناحية ، تمتع الدولة بالسيادة للانضمام للتجمع ، بينما عمد من ناحية اخرى الى تقليص تلك السيادة عن صورتها السابقة المطلقة ، بحيث لا ينشأ تعارض بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية في اطار التنظيم الدولى . مؤكدا في ذات الوقت على ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الاخرى وسلامة اراضيها وعدم التدخل في شئونها الداخلية . او بمعنى اكثر ايجازا : ان ميلاد التنظيم الدولى عمد من ناحية الى تأكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدول الفردية الاخرى بينما من ناحية اخرى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولى بهدف الحفاظ على السلم والامن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء .

وبيزوغ عقد التسعينات معلنا انتهاء ثنائية القطبية والحرب الباردة معا ، اصبح من المنطقي ان تتبوأ الامم المتحدة دورا اكثر فاعلية وحسما على صعيد ترتيب العلاقات الدولية وتسوية النزاعات والازمات الطارئة على العلاقات بين الدول ، وهو التطوير الذى تمت ترجمته عمليا ، ولأول مرة في صورة موقف دولى موحد ابان تفجر

نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانونى للدولة في القرن السادس عشر ، وبينما تعددت المدارس الفكرية وقتئذ لجتهادا في تعريف السيادة الداخلية للدولة ارتباطا بالتنظيمات الاخرى ، بدا توافق اراء مختلف المفكرين على كون مبدأ السيادة الخارجية للدولة في مواجهة الدول الاخرى بمثابة المرادف في مجمله لمفهوم الاستقلال ، الذى يتشبه حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الاخرى في اطار مبدأ المساواة بين الدول والاقدام المتبادل لعناصر كل منها .

ووصولاً الى القرن الحالى ، ظل مفهوم السيادة الوطنية المطلقة للدولة سائدا بصورة لم تستدع طرحه للنقاش او النظر في تعديله ، برغم ما شهدته القرن من اعتداءات وحروب وخرق عن قبل بعض الدول لسيادة واستغلال دول اخرى ليتحفظ مفهوم السيادة مكانته كحجر الزاوية في سبيل حسم النزاعات وحلها ، وتحديد صاحب الحق والمعتدى .

ولقد ادى قيام التجمعات الدولية ، والتي تبلورت صورتها النهائية في شكل منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، الى ادخال عنصر جديد على عناصر تعريف

أحداث الخليج من جراء الغزو العراقي للكويت ، وتوافق الإرادة الدولية وقتئذ في مواجهة العراق حملة لسيادة دولة الكويت المستقلة وسلامة أراضيها . مما جاء مباشرة بعصر جديد يمارس فيه المجتمع الدولي ، بصورته الجماعية ، دورا أكثر إيجابية وفاعلية على صعيد تسوية النزاعات وحل الأزمات الإقليمية ، إذا ماجازت تلك التسمية على أحداث الخليج والأحداث الدولية .

وبرغم الجوانب العديدة التي اكتنفت الغزو العراقي للكويت ، والموقف الدولي منه وتداعيات هذا وذلك ، سواء على الساحة الدولية أو الإقليمية ، فإنه ينبغي التوقف لوهلة عند هذا الحدث لتدارك آثاره على الوضع الدولي العام ، وما أضفاه من تعديل وتطوير على النمط الدولي لمعالجة الأزمات وكيفية التعامل معها من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعي الدولي والعكس ، وما ينطوي عليه كل ذلك من عناصر ومتغيرات جديدة أدخلت على علاقات القوى وتوزيع الأدوار الدولية مع دخول الأمم المتحدة كطرف أو لاعب أساسي في هذا المجال . ويمكن إيجاز تلك التداعيات من هذا المنظور في ثلاث نقاط رئيسية :

أولا : شكلت أزمة الخليج نقطة تحول عن النمط الدولي السائد في العلاقات الدولية والذي اقتصر فيه الدور الجماعي على التأييد والرفض والادانة اللفظية ، وعن الدور التقليدي السابق للأمم المتحدة التي لم يسبق لها تنسيق عمل عسكري متكامل من عدة أطراف دولية متباعدة لدفع العدوان ومعاقبة المعتدي ، وهو ما يمكن وصفه أيضا بإعادة بث الروح في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وما يفرضه من قرارات ملزمة وتدابير عقابية .

ثانيا : رغم اللجوء إلى العمل العسكري كسبيل لحل أزمة الخليج ، نجد أن موقف الأمم المتحدة قد تلمس من منظوره القانوني على أساس مبدأ احترام السيادة والاستقلال للدول وحقوقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ، وهو ما أكسب دور الأمم المتحدة ورد الفعل الدولي مشروعته ، فلم يفسر وقتئذ موقف المنظمة الدولية على أنه تقليص لسيادة العراق في مواجهة إرادة المجتمع الدولي ، ولكن على كونه حماية لسيادة الكويت واستقلالها .

ثالثا : وأخيرا فلقد اتاحت أحداث الخليج ، بجانب الأحداث والمتغيرات العالمية الأخرى ، أرضية راسخة لتأكيد زعامة أمريكية شبه مطلقة للعالم ، ونفوذ أمريكي عالمي منفرد - ولو لفترة - انعكس بالتبعية وبصورة مباشرة على توجيهات المنظمة الدولية وطبيعة قراراتها وأولوياتها ، والتي تعكس مباشرة منظومة موازين القوى والوضع الدولي السائد طبقا لطبيعة كل عصر .

ولكن .. إذا ما تناولنا هذا الحدث وتداعياته بمنظور أدق ، نجد أن أزمة الخليج تشكل أول ترجمة عملية للتوجه الجديد الذي تتبناه الولايات المتحدة ، نحو

تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة في مواجهة ما يسمى بالارادة الدولية ، وضعا في الاعتبار مدى استقلالية تلك الارادة من عدمه عن مقتضيات المصلحة الذاتية لدولة ما .. ذات نفوذ عالمي مؤثر وقوى . ولقد بدا هذا التوجه بوضوح من خلال الالتزامات التي قطعها العراق على نفسه عقب استسلامه ، من واقع قرارات المنظمة الدولية ، خاصة على صعيد تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجي ووسائل انتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد او شرط امام لجان التفتيش والازالة ، بحجة تهديد العراق للسلام والامن الدوليين ، رغم امتناعه طوال فترة الحرب وحتى الهزيمة عن استخدام هذا النوع من الاسلحة واقتصر الامر على مجرد التهديد باستخدامها من قبيل المناورة ، في وقت تحتفظ دول عديدة بالمنطقة ، وعلى رأسها اسرائيل بتسليح استراتيجي هائل دونما ادنى تعرض او اعتراض من قبل المجتمع الدولي وبالتبعية المنظمة الدولية . وبالتالي ، فانه بالرغم من كون الموقف الدولي تجاه العراق يعد موقفا مشروعا وعادلا في اطاره القانوني ، استنادا الى الاجماع ومشروعية قرارات مجلس الامن في هذا الشأن ، الا أنه من الناحية العملية قد تعدى حدود المشروعية في اتجاه تقليص سيادة العراق على ارضه ومواطنة ومصلحته القومية من خلال اسلوب تنفيذ ما استقرت عليه الارادة الدولية ، وحدود التطبيق العملي لقرارات المنظمة الدولية ، سواء وقت الحرب او ما اعقبها من ترتيبات .

وفي هذا الاطار .. وبالنظر الى المظلة القانونية التي اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق ، رغم التجاوزات التي اشرنا اليها فيما يخص الجانب التنفيذي الفعل لتلك التدابير ، ثم انتهاء احداث الخليج دون اى اعتراض من قبل اى طرف من اطراف المجتمع الدولي فيما يخص التجاوزات ، ودور الولايات المتحدة وراء كل ذلك ، الامر الذي يمكن معه وصف ماحدث ضد العراق على انه عمل عسكري امريكي اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية ، اصبحت من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذي ابتكرته في ازمة الخليج ، فيما يخص الدور الظاهري للمنظمة الدولية ، ومايكسبه من شرعية للدور الامريكي المحرك له في شتى بقاع الارض ، ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الامن في ٢٦ يناير من العام الحالى ، لتشكّل توصياتها مظلة قانونية دولية دائمة لاطلاق يد الولايات المتحدة في توجيه وادارة العالم . ولكن بصورة ظاهرها قانوني ، بما يتيح لها مكافأة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن السطوة الامريكية ، وتصفية حساباتها مع انداد العصر المنصرم او من تبقى منهم واعادة ترتيب الاوضاع الدولية بما يتلاءم مع الرؤية الامريكية . ولقد انتهت تلك القمة الى وضع تصور لآطار جديد

لضوابط العلاقات الدولية يتمشى في مجمله مع مقتضيات الزعامة الامريكية المطلقة للعالم ، متجاهلا التطلعات الفردية للدول المختلفة ، والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التي تحكم في حالات عديدة توجهات الدول وأولوياتها ومقتضيات مصلحتها القومية ، بينما لرست القمة الخطوط العريضة لمبادئ عامة تتماشى مع التصور والمعياري الأمريكي لتعريف وتصنيف العضو الصالح من العضو الطالح في المجتمع الدولي ومحاسبته على هذا الاساس ، وتتضمن تلك المبادئ :

اولا : رفض البناء الايديولوجي كأساس للعلاقات الدولية ، لانتهاء عصر الايديولوجيات المتباينة ، واذا كان من الضروري وضع اساس ايديولوجي للعلاقات فليكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها .

ثانيا : التأكيد على اهمية العمل الجماعي ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل مجرد فرض العقوبات والحصار الاقتصادي ، او اللجوء الى القوة العسكرية .

ثالثا : تقوية دور مجلس الامن ، بصورته الحالية ، وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة ، باعتبارها الآلية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان . رابعا : البدء في تطبيق مبدأ « الدبلوماسية الوقائية » التي تتنبأ بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها .

وبرغم ما يبدو في تلك المبادئ الاربعة من تماشي قد يصل الى حد التطابق مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة ، الامر الذي يدعو على التساؤل عن اهمية عقد المؤتمر من عدمه واصداره لتوصيات تضمنها ميثاق الامم المتحدة بالفعل ؟ الا ان القراءة بين السطور تلقى الضوء على الجانب الاخر من تلك المبادئ الذي يتيح تكريسها لخدمة المصلحة الامريكية في المقام الاول ، فدعونا نستعرضها معا :

اولا : يتيح رفض البناء الايديولوجي كمدخل للعلاقات الدولية الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد عدم ظهور ايديولوجيات جديدة تتعارض مع التوجه الأمريكي العام ومصلحته ، في ضوء بروز قوى جديدة على الساحة الدولية قد تجلب مفاهيم جديدة ، بما يعطى الولايات المتحدة الاساس القانوني لمعاداة اية نظم او دول تسعى لاعتماد ايديولوجية مغايرة ، واكسلب هذا العداء ومايفرضه من اجراءات صفة الشرعية الدولية ، لتعارضه مع الارادة الدولية الراضية لتبليغ الايديولوجيات كأساس للعلاقات الدولية ، استنادا لتوصيات قمة مجلس الامن .

وبرغم الظاهر الايجابي في الدعوة لاعتماد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كمنهاج وحيد

للمصر الحال ، وما قد تلقاه تلك الدعوة من هوى في النفوس ، تكمن خطورة هذا التوجه ليس فقط في إمكان تعارضه مع الظروف القائمة في العديد من الدول والتي قد تجعل الوقت غير ملائم لتطبيق مثل هذا التوجه ، ولكن أيضا في امكانية استخدام تلك العناصر لخلق ذرائع جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حيث تعد تلك الأمور من صميم الشؤون الداخلية التي تندرج ليس فقط تحت مفهوم السيادة الخارجية للدولة والذي بدأ بالفعل في التلاشي ، ولكن أيضا مفهوم السيادة الداخلية للدولة وحققها في اختيار نظامها السياسي ، وهو ما لم يسبق الحساس به على هذا النحو ، الأمر الذي يفتح الباب أمام امكانية فرض العقوبات ، او حتى شن الحروب ضد الدول التي تسوجب توكيبتها الداخلية ونسبجها الاجتماعي والثقالي والعقائدي تطبيق سياسات مرحلية تتعارض مع المفاهيم الواردة بتوصيات القمة ، بما يعني إختصارا : مصادرة حق الدولة المنفردة في إعتناق فلسفة قومية تتماشى مع طبيعة مجتمعا ، مع إعطاء الحق للدول ذات النفوذ وعلى رأسها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن في إملاء فلسفة معينة على سائر الدول ، حتى ولو لغت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة الدولة المنفردة ، بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثانيا : بينما لا يوجد خلاف من حيث المبدأ بين دول العالم كافة على ضرورة نيز الارهاب ومكافحته بهدف القضاء عليه في شتى صوره ، تأتي التوصية الخاصة بأهمية تنسيق العمل الجماعي ضد الارهاب والنظم المساندة له وعدم استبعاد اللجوء للقوة ، لتفتح الطريق امام تفسير مفهوم الارهاب والمعايير التي تطبق لتحديد الاطراف او النظم المساندة له ، والجبهة المنوط بها القيام بتلك الدور وصلاحياتها ، وكل تلك أمور غير محددة للعالم ، الأمر الذي ينشئ الذريعة القانونية المشروعة للدولة او مجموعة من الدول لاتخاذ التدابير للاضرار بمصالح دول أخرى ، أو إستئناس نظمها وكسر شوكتها بحجة مساندتها للارهاب ، مما يضيف مزيدا من التحول نحو سلب الدولة حقها في ممارسة سيادتها على اراضيها ورعاياها ، وتعريض مصالحها الحيوية للضرر سواء سياسيا او اقتصاديا ، على غرار ما تواجهه ليبيا الآن من مخاطر وعقوبات لاتهامها بمساندة الارهاب ، وهو ما سنعرض له لاحقا .

ثالثا : أما التوصية الخاصة بتقوية دور مجلس الامن وتوسيع نطاق صلاحيات سكرتير عام الامم المتحدة ، فبرغم تمشيها في مجملها مع التوجه الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة لتقوية دور المنظمة الدولية وزيادة فاعليتها بهدف تقوية الفرصة على طرف وحيد بفرض هيمنته وسيطرته وإملاء ارادته على دول العالم كافة ، فإن واقع الأمر يختلف كلية عن ظاهره ، فلقد برزت

الولايات المتحدة بالفعل كقوة عظمى وحيدة تبسط نفوذها بشتى السبل ، كما أن المجلس الأمن بتركيبته الحالية لا يعكس مقتضيات الواقع العالمى الجديد بل ويتعارض مع الارادة الدولية الفعلية وتطلعاتها لانهاء عصر الهيمنة والنفوذ ، فاصبح إقتصار العضوية الدائمة وبالتبعية (حق الفيتو) على الدول الخمس فقط أمرا يسهم في الاخلال بالتوازن الدولى ، خاصة بعد ظهور دول كالمانيا واليابان كقوى إقتصادية كبرى وتطلعات الدول الكبرى في افريقيا وأمريكا اللاتينية لتمثيلها بمقعد دائم في مجلس الأمن خاصة بعد إختفاء الاتحاد السوفيتى ، وقصر روسيا ، الوريث الشرعى للمقعد السوفيتى بالمجلس ، إستخدام حق الفيتو على الأمور التى تضر بمصالحها فقط ، الأمر الذى يجعل من مجلس الأمن بتركيبه الحال أداة طيعة في يد الولايات المتحدة تستخدمها كيفهما تشاء لتنفيذ سياساتها وفرض تصوراتها تحقيقا لمصالحها الذاتية ولكن بشكل ظاهرة قانونى يحظى بتوافق دولي متمثلا في مجلس الأمن بصلاحيته التى قد تمس بشكل مباشر حق الدولة في ممارسة السيادة .

رابعا : يبقى تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وهو المفهوم الذى تعنى ترجمته حرفيا بذل الجهود والمساعى الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات والذى لو جاز تطبيقه من هذا المنطلق تكفى العالم شر حروب ولزومات عديدة وهو الأمر الذى يمكن تحقيقه من خلال إعادة بناء مجلس الأمن بحيث يضم في عضويته الدائمة الدول الكبرى ذات الثقل الاقليمى المؤثر على النحو الولد في البند السابق بما يكفل تمثيل كافة المناطق الجغرافية بنفس الدرجة في المجلس ، وبالتبعية ترجيح وجهات النظر التى تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، وليست تلك التى تغلب مصالح الدول ذات النفوذ العالمى ، على مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولى .

أما إتباع السبل الوقائية في ظل الواقع العالمى الحال والبناء للقائم لمجلس الأمن يعنى إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدولة العظمى في التدخل بشكل قانونى ظلم في أى دولة وفي أى منطقة من العالم ، ليس فقط لرد العدوان أو حماية الديمقراطية أو مكافحة الارهاب ، وهى الذرائع القانونية المستخدمة للتدخل ، ولكن أيضا لمنع تفجر النزاعات تطبيقا لهذا المبدأ ، واستنادا الى الاشتباه في نوايا وتوجيهات دولة ما قد تؤدي الى نشوب نزاع ، نحى جانب الخلافات الحدودية والتى كانت من قبل السبب الرئيسى وراء تفجر الصراعات ، مما قد يصل بالأمور الى حد إرغام دولة على تعديل حدودها تجنباً لتفجر النزاع المسلح ، ونزولا على الارادة الدولية من خلال قرارات ملزمة يصدرها مجلس الأمن ، الأمر الذى يصادر على مفهوم السيادة الوطنية

ككل ويجعل منه مجرد مصطلح من مصطلحات التراث السياسي . ويرغم تأسيس المفهوم على شقين ، أولهما الدبلوماسية التي تشكل الوسيلة وثانيهما الوقاية التي تمثل الهدف ، فالمرجح في ظل الوضع الدولي السائد أن يستقر التفسير على أن الهدف - وهو الوقاية من نشوب الصراعات - يبرر للوسيلة وبالتالي فليس بالضرورة أن تقتصر على السبل الدبلوماسية .

وبعد أن اختبرت الولايات المتحدة قدرتها على انجاح مسعاها الرامي إلى تقليص سيادة الدولة الفرد لحساب الجماعة من خلال إدارتها لازمة الخليج ، ثم تقنين هذا المسمى في صورة توصيات عن قمة مجلس الأمن ، أصبح من الضروري البدء فعليا في تطبيق هذا النمط الجديد بهدف ترسيخه وتكديده ، لجأت الازمة الماثرة ضد ليبيا بسبب حادثة الطائرة ، وتداعياتها لتشكيل الترجمة العملية للنجاح الأمريكي في إنهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة للدولة ، وتقنين هذا الوضع بصورة نهائية . فلقد قامت الولايات المتحدة بإستصدار قرار من مجلس الأمن في ٢١ يناير من العام الحالي برقم ٧٣١ - أي بعد قمة المجلس بشهرة أيام يلزم ليبيا بتسليم المتهمين في حادث تحجير طائرة بان أمريكان عام ٨٨ أعقبه قرار آخر في ٢١ مارس رقم ٧٤٨ أي بعد قمة المجلس بشهرين - ينص على فرض عقوبات محددة ضد ليبيا تسرى من تاريخ ١٥ إبريل - لتقاعسها عن تنفيذ القرار الأول . ونصت في قرار العقوبات على أنه صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يجعل منع قرارا ملزما لكافة الدول أعضاء الأمم المتحدة ، إعمالا لأحكام المادة ٢٥ من الميثاق والتي تلزم الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها ، والمادة ٤٩ التي تنص على تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لتنفيذ قرارات المجلس .

وهنا تثار عدة تقاطعات تسترعى الانتباه حول تلك الازمة :-

أولا : تعد ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، استندت في رفضها تسليم المتهمين من مواطنيها إلى القوانين الوطنية التي تمنع تسليم المواطن الليبي المتهم لأي جهة أجنبية لمحاكمته ، وتقضي بضرورة محاكمته أمام المحاكم الليبية وفي حالة إدانته توقع عليه العقوبات الواردة بالقانون الوطني .

ثانيا : تعد ليبيا واحدة ضمن دول عديدة تكفل قوانينها نفس الضمانات لمواطنيها فيما يخص تسليمهم لجهات أجنبية ، ولكن هذا لم يمنع صدور قرار مجلس الأمن وتصويت عشرين من أعضاء المجلس لصالح قرار العقوبات ومن بينهم - على سبيل المثال - فنزويلا التي كانت تترأس المجلس في دورها وقت صدور القرار ، والتي تمنع قوانينها تسليم المواطن الفنزويلي لأي جهة أجنبية

لمحاكمته الا في حالة وجود اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين .

ثالثا : صدر قرار العقوبات ضد ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الخاص بالقرارات الملزمة والتدابير العقابية والتي يقتصر استخدامها على حالات الحروب والنزاعات الدولية - على غرار أزمة الخليج - وليس في حالات على مستوى الأزمة الليبية الأمريكية ، التي كان ينبغي ان تصدر قرارات المجلس بشأنها تحت الفصل السادس من الميثاق الخاص بالتوصيات والقرارات غير الملزمة .

ودون النظر إلى الفترة الزمنية المنقضية منذ تاريخ الحادث وحتى تاريخ نظر مجلس الأمن للمسألة ، نجد بدلية ، ان المطلب الأمريكي - البريطاني المشترك لليبيا بضرورة تسليم مواطنيها للمحاكمة هو مطلب يتعارض بشكل وموضوعا مع قواعد القانون الدولي لتعارضه مع القانون الليبي ، وغياب اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين ، الامر الذي يشكل مساسا مباشرا بسيادة ليبيا على رعاياها ، ولا تقتصر خطورة الأزمة على ذلك فقط ، ولكنها تكمن في نجاح الولايات المتحدة في تقنين مطلبها غير المشروع من خلال مجلس الأمن ، ثم فرض العقوبات ضد ليبيا لادعاء تأسس على اساس غير قانوني ، وأخيرا إرغام دول العالم كافة للامتثال لارادتها التي ترتدى ثوب الارادة الدولية فيما يمكن اعتباره تحديا سافرا لتلك الارادة ، وتجاهلا تاما لقواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وتقضى باحترام سيادتها الوطنية . ومن هنا نستخلص ان للمنطق الذي يحكم العلاقات الدولية اليوم أبعد ما يكون عن وصفه بالمنطق القانوني المشروع ، رغم محاولات تقنينه وإضفاء الشرعية عليه كما انه لم يعد منطق توازن القوى والردع المتبادل والذي ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، إنما هو منطق القوى المنفردة التي تحظى بها الولايات المتحدة دون رادع أو رقيب فنجد ان الولايات المتحدة تناسب

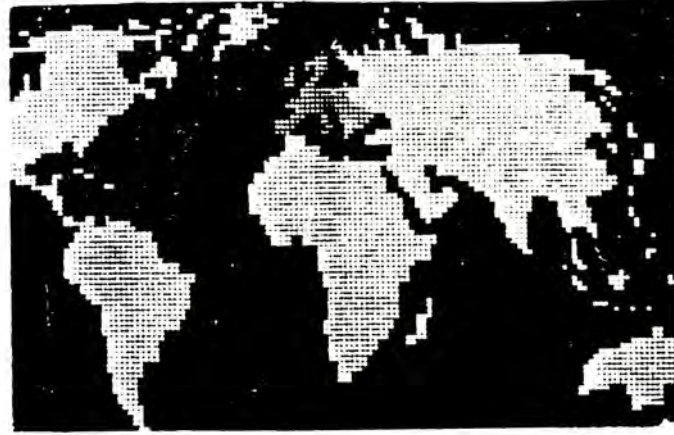


ليبيا العداء وتفرض ضدها العقوبات لرفضها تسليم مواطنيها للمحاكمة في دولة اجنبية بما يخالف قوانينها ، بينما نكتفي بالاعتذار عن اسقاط قواتها لطائرة مدنية ايرانية اثناء حرب الخليج وقتل ٧٩ من ركابها بحجة ان ذلك كان خطأ غير مقصود ، وتناصب كوبا العداء وتفرض عليها الحصار الاقتصادي لغياب الديمقراطية عن نظامها السياسي الشيوعي ، بينما توطد علاقاتها التجارية بالصين معقل الشيوعية في عالم اليوم ، وينادي البعض في الولايات المتحدة بمنحها مرتبة الدولة الاكثر تفضيلا تجاريا ، وتهدد الولايات المتحدة العراق بمعاودة شن الهجوم ضده إذا لم يمثل لعملية تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجية ووسائل إنتاجه بينما تدعم البرنامج النووي الاسرائيلي ، او تغضض العين عنه على اقل تقدير ، فالمسألة اذن ليست مسألة مبادئ عامة لنظام عالمي جديد ، ولكنها في الواقع عملية فرض لمبادئ مستحدثة ، تحمل مفاهيم جديدة ذات صياغات مرنة تحتمل التفسير وتتيح فرصة وتتبع فرصة الانتقاء والتمييز ولزدواجية المعيار طبقا لمقتضيات المصلحة الامريكية المطلقة ، والتي اقتضت في تلك المرحلة اضعاف الشرعية على ممارسات الهيمنة الامريكية من خلال إستئناس المنظمة الدولية ، وتقليص السيادة الوطنية للدول ، وإستحداث المزيد من الذرائع ذات الصبغة القانونية المشروعة التي تعطي للولايات المتحدة فرصة التدخل في أي دولة ، في أي وقت وبالصورة التي تراها ملائمة ، إعمالا لواحدة من تلك الذرائع ، معلنة بذلك انتهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة ، وتقليص مفهوم السيادة ككل من خلال جعل مجلس الامن بمثابة سلطة عليا تدير شئون العالم .. ولكن طبقا للرؤية الامريكية ، وليس نزولا على الارادة الدولية ، التي إبتعد بها الواقع العالمي اليوم عن موضع التنفيذ وحصرها في نطاق الطموحات .. والامال المنشودة للدول .. ربما انتظارا لعصر آخر جديدا □ .

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٢

التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد



السفير / احمد طه محمد

الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد اليوغوسلافي القديم ، وكان ما حدث كان متوقعا ، فقد استقلت سلوفينيا ، عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١ ، دون ان يثير ذلك اية مشكلة للصرب ، ولعل ذلك يرجع الى انها لاتضم الا القليلين منهم ، ولاتندرج اراضيها داخل نطاق مايعتبرونه الصرب الكبرى ، ولكن جمهورتي البوسنة ، و الهرسك ، تتعرض للمذابح وعمليات القمع والابادة التي تثير قلق العالم ، وتؤثر في امكانات الاستقرار الذي ينشده النظام العالمي الجديد ، فضلا عن الصراع في اقليم (كوسوفد) كذلك .

كما يمكن ملاحظة ان الأوضاع لم تستتب بعد ، ازاء التغيرات التي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفيتي القديم ، حيث تبرز مشكلات شبه جزيرة القرم ، ويدور الصراع حول اقليم (ناجورندكاراباخ) بين ارمينيا واذربيجان ، فالساحة الدولية لاتزال تشهد تصفيات وتغيرات في القارة الاوربية ، وانعكاسات التفكك في المناطق والدول الاخرى التي قد تتوافر فيها الدوافع والاسباب المكونة ، مما يشير الى امتداد بعض الوقت ، قبل ان تكتمل معالم الخريطة الجديدة للعالم في اطار نظام عالمي جديد .

نزاع (ناجورندكاراباخ) :

اما بالنسبة للصراعات التي لاتزال مستمرة بعد تفكك

يتحدثون في العالم عن اقامة نظم عالمي جديد ، بعد التغيرات السياسية والدولية التي وقعت ، خاصة ما حدث منها في القارة الاوربية من تفكك الاتحاد السوفيتي القديم ، وانتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء القطبية الثنائية ، وبرزت الولايات المتحدة الامريكية كقطب منفرد ، وبدأت بالفعل تبرز بعض معالم النظام العالمي الجديد ، الذي وان كانت الظروف الدولية تستدعيه ، والاستقرار الدولي يتطلبه ، الا انه لايزال في دور التشكيك

وما يحدث في العالم منذ التفكك والانحيار الذي وقع ، يتطلب الدراسة والمتابعة لحين تحقق استقرار الأوضاع الدولية ، الذي يمكن النظام المتبقى من ان يحدد معالمه ويرسي دعائمه ويحقق اهدافه ، ومن اهم الاحداث بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية في بعض مناطق في القارة الاوربية ، حيث اندفعت الاقليات القومية للمطالبة بالاستقلال ، وهكذا استقلت دول البلطيق الثلاث - لاتفيا واستونيا وليتوانيا - واصبحت اعضاء في الامم المتحدة ، وكذلك استقلت كرواتيا وسلوفينيا منفصلة عن الاتحاد اليوغوسلافي السابق .

ويمكن ملاحظة الهدوء الذي كان يحيط ببروز بعض

الاتحاد السوفيتي القديم ، فإن أبرزها الصراع الذي يجري في اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وهو اقليم جبلي يشود النزاع عليه بين ارمينيا واذربيجان ، وتطعنه اقلية ارمينية ، وأن كان يقع في اراضي جمهورية اذربيجان في الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث سبق للسلطات السوفيتية المركزية ضم الاقليم الى اذربيجان عام ١٩٢٢ ، وحتى ذلك العام كان الأرمن يشكلون كل شعب الاقليم تقريبا ، الا ان الأرمن الحاليين في الاقليم اصبحوا يشكلون ثلاثة ارباع السكان ، بعد ان غيرت اذربيجان التركيبة السكانية مما أدى الى انخفاض عددهم .

ويضاف الى الصراعات الخاصة باقليم (ناجورندكاراباخ) الصراعات الخاصة بمنطقة (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتي الاذربيجاني ، والتي تقع بأكملها داخل اراضي ارمينيا ، وتشكل هذه الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية ليس فقط في اطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة ، وإنما أصبحت تتعداها الى الدول الأخرى ، خاصة إيران ، وتركيا التي هددت بإرسال قوات تركية الى ناخيتشيفان (لتدارك تكرار ما وقع في اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وأعلن قائد القوات الموحدة لبلدان الكومنولث (المارشال يفجيني شابوشنيكوف) مؤخرا ان التدخل العسكري من جانب تركيا قد يؤدي الى وقوع حرب عالمية ثالثة ، خاصة لأن تركيا عضو في حلف الناتو .

والملاحظ ان إيران تعارض أي تغيير في الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، وإن كانت تدّين تصرفات القيادة الأرمينية والاعتداءات ضد اذربيجان ، وقد حاولت إيران التوسط في مشكلة اقليم (ناجورندكاراباخ) ، ولكن ظهر ان وساطتها لم تكن جادة ، والمفهوم ان إيران قد تحاول الافادة من النزاع القائم لصالحها ، خاصة وأن اتجاه اذربيجان واضح في التعاون مع تركيا

غير أن الموقف الروسي ، وإن كان يعارض أي تغيير على الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، إلا ان هذا الموقف يشوبه القموض ، بسبب توقيع ارمينيا على معاهدة الأمن الجماعي التي تمت في طشقند في ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، والتي تضم ستة من بلدان الكومنولث ، وتقضي بتنحيار الدول الموقعة على المعاهدة الى جانب أية دولة تتعرض للعدوان ، كذلك لا تزال هناك قوات روسية في كل من ارمينيا واذربيجان ، كما ترتبط روسيا بمعاهدة مع تركيا منذ عام ١٩٢١ تقضي بأن تعتبر (ناخيتشيفان) اقليما ذا حكم ذاتي يتبع اذربيجان ، وهو الاقليم الذي تحده إيران من الجنوب وتركيا من الجنوب الغربي ، ويقع بالكامل داخل الأراضي الأرمينية حسبما سبق ، الأمر الذي يجعل الاهتمام بهذا الاقليم اهتماما دوليا

يخص المجتمع الدولي في إطار النظام العالمي الجديد .
 وفي مولدوفا ، يهتمون روسيا بدعم الانفصاليين في
 منطقة (ترانس - دنيستر) التي تطالب بالاستقلال ،
 وهذه المنطقة محاذية لأوكرانيا ، وتخشي توحيد مولدوفا مع
 رومانيا التي سيطرت على المنطقة بأكملها باستثناء
 (دنيستر) قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن روسيا
 تنفي دعمها للانفصاليين ، وتؤكد ان الجيش
 السوفيتي - الرابع عشر - يلتزم الحياد في المنطقة ، وترى
 (مولدوفا) ان تصاعد النزاع فيها يؤثر في الأمن
 والسلام في جنوب شرق أوروبا ، وقدمت شكوى في هذا
 الشأن الى مجلس الأمن ، بل ان رئيس مولدوفا
 (ميرتشيا سنيغور) حث مؤخرا برلمان بلاده على اعلان
 الحرب على روسيا .

والملاحظ ان الاشتباكات مستمرة منذ شهرين بين
 شرطة مولدوفا والانفصاليين من السلاف (اروس
 والاوكرانيين) في منطقة (الدنيستر) ، وفي ٢٧ مايو
 ١٩٩٢ وافق البرلمان المولدوفي على استخدام القوة ضد
 الانفصاليين السلاف الذين اعلنوا منطقتهم في
 (الدنيستر) جمهورية مستقلة تحت اسم (بريد
 نيستروفيه) ، وصوت لصالح استخدام القوة ضد
 السلاف ٢١٠ من نواب البرلمان المولدوفي دون معارضة
 احد ، وان كان ثمانية نواب قد امتنعوا عن التصويت ،
 وتمكن عدد من النواب من تضمين القرار النص على
 استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء الى القوة ، كما
 خول القرار السلطات استخدام كل وسائل القوة ضد
 الانفصاليين .

وجاء هذا القرار بعد ايام من اصدار الرئيس
 (ميرتشيا سنيغور) مرسوما بإعلان التعبئة لجميع
 الرجال في سن الخدمة العسكرية ، وطلب الحاقهم
 بالجيش المولدوفي ، وقبل اجراء التصويت على قرار
 استخدام القوة طالب (سنيغور) بضرورة التخلص من
 القوى الانفصالية غير المشروعة من اجل إعادة الوضع
 القانوني لمؤسسات الدولة في منطقة (الدنيستر) واوردت
 الانباء ان مايزيد على ١٦٠ شخصا قد قتلوا في المعارك
 المستمرة بين السلاف والمولدوفيين منذ اعلان جمهورية
 (بريد نيستروفيه) في ديسمبر ١٩٩١ ، وارسلت روسيا
 مراقبين عسكريين الى المنطقة للإشراف على وقف إطلاق
 النار والفصل بين المقاتلين .

ومن الناحية الأخرى ، ابرزت الانباء في ٢٢ مايو
 ١٩٩٢ ، ان البرلمان الروسي بحث في جلسة سرية الغاء
 قرار ضم القرم الى اوكرانيا ، التي اعلنت ان مجرد طرح
 هذا الموضوع يشكل تدخلا مباشرا وخطوة غير ودية
 ازامعا ، ولكن قرار فصل شبه جزيرة القرم عن روسيا
 وضمها الى اوكرانيا قد صدر عام ١٩٤٥ في ذكرى مرور
 ثمانية عام على توحيد البلدين السلافيين ، وفي فبراير
 ١٩٩٠ وقعت روسيا واوكرانيا معاهدة تخلي الطرفين

بموجبها عن أية مطامع في الأراضي ، وأكدت روسيا تمسكها بالمعاهدة على اثر توقيع اتفاق (مينسك) الثلاثي الذي قضى بإلغاء الاتحاد السوفيتي وتشكيل اسرة دول الكومنولث المستقلة ، ولكن الخلاف على مصير اسطول البحر الاسود الذي يرسو في موانئ القرم وتحرك القوى الروسية المطالبة بالانفصال عن لوكراينا ، اديا الى توتر العلاقات بين الطرفين ، وأصدر برلمان القرم في ابريل ١٩٩٢ مشروع قانون الاستقلال واجراء استفتاء عام عليه في ٢ اغسطس القادم .

لزمة البوسنة والهرسك :

اما بالنسبة للصراعات القائمة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي القديم ، فابرزها الصراع الدموي والاحداث الدامية التي تجرى في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهي إحدى الجمهوريات الست التي تشكلت منها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دولة يوغوسلافيا السابقة ، وهي جمهوريات صربيا ، وكرواتيا ، ومقدونيا ، والجبل الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وسلوفينيا ، ومع انهيار الشيوعية في شرق اوربا وفي الاتحاد السوفيتي القديم ، تفككت هذه الجمهوريات وانفصلت عن بعضها ، حيث استقلت كرواتيا ، كما استقلت وانفصلت كل من مقدونيا وسلوفينيا ، واستقلت صربيا وكذلك الجبل الأسود مع البقاء معا بمظلة الاسم اليوغوسلافي .

وجاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث اجريت فيها الانتخابات التي اسفرت عن موافقة ٧٠ ٪ من السكان على الاستقلال ، وتم اعلان انشاء الجمهورية في اول مارس ١٩٩٢ ، واعترفت بها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية في ٧ ابريل ، وتنافست في هذه الانتخابات الاحزاب الثلاثة القومية ، وأولها الحزب الديمقراطي الاسلامي الذي يرأسه (الفكتور) على عزت بيجوفتش (والثاني الحزب الصربي ، والثالث الحزب الكرواتي ، ويمثلون المسلمون في الجمهورية ٤٤ ٪ من السكان ، والصربيون ٣٠ ٪ ، والكروات ١٨ ٪

ولكن الصرب رفضوا استقلال البوسنة والهرسك ، ودعم الجيش اليوغوسلافي - وهو اصلا من الصربيين حيث يشكلون ٨٠ ٪ من ضباطه وجنوده - ميليشيات الصرب في الجمهورية ، وقاموا بحرب لباداة للمسلمين الذين تحالف معهم الكروات في البلاد دفاعا عن وجودهم ، حيث قتل الصربيون حتى الآن ربع مليون من المسلمين من الاطفال والنساء والشيوخ ، كما اضطر حوالى مليون وربع المليون من المواطنين المسلمين الى الهروب والتشرد ، وتركوا ديارهم واموالهم ازاء المذابح البشرية البشعة التي مارس فيها الصرب اعمال القتل بكل الوحشية ، واحرقوا فيها العديد من المدن والقرى ، ودمروا المساكن والمؤسسات بل والمساجد التي بلغ عدد مدمر منها ١٦٠ مسجدا .



وقد حاول الصرب بكل الوسائل اعاقا استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ونفذوا مخططا بمساعدة كرواتيا لتصفية المسلمين الذين يشكلون ٢,٥ مليون اى حوالى نصف سكان الجمهورية ، واعتمد الصرب على جيرانهم الكروات وفي جمهورية الجبل الاسود في ارباب المسلمين لاجبارهم على التراجع عن طلب الاستقلال والسماح باقامة اميراطورية الصرب الكبرى على اشلاء لاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فلما قرر (بيجوفيتش) اجراء الاستفتاء ، قام الصربيون بافتعال مختلف للحوادث وضرب اهم المناطق الرئيسية للمسلمين حيث لطلقوا النار على مسجد مدينة (موستار) وذبحوا مسلما وتركوه امام منزله للعيان ، ودبرت الصرب افناء الشباب المسلم الموجود لديها وكذلك الموجود فى البوسنة والهرسك ، وذلك بوضع هذا الشباب فى الصفوف الامامية فى حربهم غير المتكافئة ضد الكروات وضد الاتبان ، بل لقد خطفوا الاطفال لتهديد واجبار المسلمين على تقسيم البوسنة والهرسك

وتتمثل اطماع الصرب فى جمهورية البوسنة والهرسك فى محاولة الاستيلاء على الجزء الاكبر الذى تتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وكذلك اكبر ميناء على البحر تعتمد عليه التجارة الدولية ، فضلا عن اهداف التنكيل بالمسلمين ، ولتنفيذ مخطط التقسيم ارسلوا تعزيزات مسلحة ومعدات عسكرية لمنطقة وادى انهلرسافا وليفنوا غرب الجمهورية لارهاب المسلمين ، مع رسمهم لحدود مادية اجبارية على السكان لتقسيم البلاد على طول وادى نهري (نيرنقا) واليوسنة ، والجدير بالذكر ان اهمية جمهورية البوسنة والهرسك ترجع الى وجود ٦٥ ٪ من مصانع السلاح اليوغوسلافى على ارضها .

والمعروف ان يوغوسلافيا سبق لها ان عاشت تحت الحكم الاسلامى منذ اربعة قرون لمدد طويلة ، حيث اسلم خلال هذه السنين كثير من الشعوب الاصلية فى هذه البلاد بعد الفتح العثمانى ، وانتشر الاسلام من اليوسنة الى انحاء يوغوسلافيا ومقدونيا وكوسوفو ، ولكن عندما تشكلت اول دولة يوغوسلافية فى عام ١٩١٨ ثم استبعاد المسلمين من التكوين الديموغرافى ، رغم ان المسلمين ايدوا الرئيس جوزيف تيتو ابان ثورته تطلعا منهم للاعتراف بهويتهم ، ولكنه لم يف بوعده وصادر جميع الاوقاف وحرهم من حقوقهم ، والتاريخ حافل بالعاناة التى تحملها المسلمون ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ تعرضت البوسنة فى مذبحة النهر لقتل ٢٢ الف مسلم ، ومذبحة اخرى فى مدينة (سيرونيك) وفى مدينة (فوستشا) حيث قتل الصرب الالاف من المسلمين ، وبعد انتهاء الحرب ثم اعدام ٢٤ الف شاب مسلم خلال علم واحد .

وإزاء حمامات الدم والمذابح البشعة التي تجرى في البوسنة والهرسك ، جرت تحركات دولية مكثفة أسفرت في ٣٠ مايو ١٩٩٢ ، عن إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٧٥٧ الذي صدر بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوي فقط عن التصويت ، دون معارضة من أية دولة عضو بالجلس ، وقد فرض القرار حظرا تجاريا وبتروليا وجويا شاملا على جمهورية الصرب وكذلك على جمهورية الجبل الأسود الحليفة لها ، من أجل حملها عن وقف العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وسحب القوات اليوغوسلافية من أراضيها .

وتشمل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الحظر التجاري الشامل على الاستيراد والتصدير ، ووقف جميع أنواع التجارة بما فيها الحظر على استيراد الصرب للبترول ، كما تشمل فرض حظر ثقالي وعلمي يمنع تبادل البعثات أو تصدير الخبرات أو استيرادها ، وفرض حظر جوي شامل يمنع وصول وإقلاع الطائرات من وإلى بلجراد ، مع خفض عدد موظفي البعثات الدبلوماسية إلى أقل عدد ممكن ، وإغلاق بعضها خاصة مكاتب التمثيل التجاري الاعلامي والثقالي ، فضلا عن منع جميع الفرق الرياضية اليوغوسلافية من المشاركة في المسابقات الرياضية العالمية .

وطالب قرار مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم الاعتراف بانتقال مقعد يوغوسلافيا لجمهورية الصرب والجبل الأسود ، ومنع الصرب فترة خمسة عشر يوما لتنفيذ ماورد فيه ، حيث يصبح تطبيق العقوبات ساريا ، مع تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير في موعد أقصاه خمسة عشر يوما ، عن مدى تنفيذ الصرب لقرار المجلس ، والتزام الدول الأخرى بتطبيق العقوبات .

وكانت المجموعة الأوروبية قد سبق لها أن قررت الحظر من جانبيها على جمهوريتي صربيا والجبل الأسود ، وتبلغ قيمة التجارة بين المجموعة والجمهوريتين ٢٤٠ مليون دولار شهريا ، ويأتي قرار مجلس الأمن القاضي بالمقاطعة التجارية التامة لجميع الدول ، حيث تخسر جمهورية صربيا بموجب أسواق صادراتها التي تقدر قيمتها بأكثر من خمسة ونصف مليار دولار سنويا ، كما أنها ستعجز عن استيراد البترول ، وتعتبر إيران أكبر مصدر له لصربيا وتليها روسيا ثم رومانيا ، ورغم عدم موافقة إيران على الحظر البترولي إلا أنها ملتزمة بالموافقة عليه للطبيعة الإلزامية للقرار ، وقد أعلنت بلغاريا أنها لن تسمح بمرور البترول الإيراني إلى صربيا عبر أراضيها .

والمعروف أن مجلس الأمن سبق له استخدام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب أفريقيا لممارستها التفرقة

العنصرية ، وحسد (إيان سميث) حاكم روديسيا الجنوبية عند إعلانه استقلالها من جانب واحد ، وذلك إبان النظام العالمي السابق ، كما تم استخدام هذا الفصل في أزمة الخليج بتطبيق مختلف أنواع العقوبات على العراق ، فضلا عن تطبيق مجلس الأمن للحصار الجوي والعسكري على ليبيا في الأزمة الليبية الغربية في إطار النظام العالمي الجديد ، وأبرز وزير خارجية البوسنة والهرسك أن المجتمع الدولي شارك في تحرير الكويت ووقع مجلس الأمن العقوبات على العراق ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة وراء ذلك دفاعا عن البترول في الوقت الذي يترك شعب البوسنة والهرسك فريسة المذابح وحمامات الدم لعدم توافر البترول في بلاده .

وأما عن الأمم المتحدة ، فإن الدكتور بطرس غالي الأمين العام قد حذر من إرسال مجلس الأمن لقوة دولية لحماية العاصمة (ساراييفو) ومطارها ، مادام القتال لا يزال دائرا ، وأوصى بدلا من ذلك بالتوصل لاتفاق بين الأطراف المتحاربة للسماح بتوزيع مساعدات الاغاثة العاجلة حيث يمكن للأمم المتحدة إرسال مراقبين مزودين بأسلحة خفيفة لمواكبة قوافل الاغاثة ، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام بضغط من المجموعة الأوروبية ، بإعادة دراسة اقتراح إرسال القوات الدولية الى البوسنة مع تقديم تقرير عن كيفية إيصال الامدادات الى مواطني الجمهورية .

موقف جمهورية مصر العربية :

وقد أولت جمهورية مصر العربية اهتماما خاصا لقضية البوسنة والهرسك ، واثارت أحداثها قلق مصر حكومة وشعبا ، وبذلت جهودا مكثفة لاستصدار قرار فرض العقوبات من مجلس الأمن ، كما صدر عن وزارة الخارجية المصرية العديد من بيانات الادانة للأعمال الوحشية والدموية المستمرة من جانب جيش يوغوسلافيا الاتحادى في أرض البوسنة والهرسك ، وفي ٢٨ مايو ١٩٩٢ أبلغت مصر المسئولين اليوغوسلاف إدانتها واستنكارها الشديدين للمذبحة التي ارتكبتها الميليشيات الصربية في مدينة (ساراييفو) العاصمة والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العزل ومعظمهم من النساء والأطفال ، وطالبت مصر الخارجية اليوغوسلافية بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لايكاف القصف المتواصل للمدينة من قبل هذه الميليشيات ورفع الحصار عنها لامكان توصيل المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين .

وفي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز في مدينة بالي باندونيسيا في مايو للتضير للقمة القادمة في سبتمبر ١٩٩٢ ، نجحت في إدراج قضية البوسنة والهرسك في جدول أعمال المؤتمر . حيث أصدر وزراء الخارجية قرارها ، بشأن هذه القضية ، تضمن ابراز القلق العميق

تجاه الوضع المأسوي في البوسنة والهرسك ، وتوجيه النداء من أجل الوقف الفوري لنزيف الدم هناك ، والنداء بأهمية الاحترام الكامل لوحدة أراضي البوسنة والهرسك والانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية من أراضيها ، مع مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة من خلال التسوية السلمية ، وناشد القرار جميع الدول للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتأييد جهودها السلمية ، كما أكد القرار على أهمية المحافظة على التراث الثقافي والحضاري للبوسنة والهرسك ، خاصة في (ساراييفو) و (موستار) ، وتأييد كافة المبادرات التي اتخذت ، مع حث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على منح المساعدات الإنسانية لضحايا النزاع .

وعقب انتهاء المؤتمر ، واصلت مصر الاتصالات المكثفة مع الدول الإسلامية من أجل عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامي لبحث المسألة التي يتعرض لها الشعب المسلم في البوسنة والهرسك ، وطالبت مصر الأمم المتحدة بالتدخل على وجه السرعة لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب وإجبار القوات المعتدية والمليشيات التابعة لها على الانسحاب الفوري ، كما طالبت مصر بضرورة التوصل لحل سلمي يصون سيادة واستقلال دولة البوسنة والهرسك ، ويحفظ حرمة أراضيها من العدوان العسكري الذي يتعرض له ومن مؤامرات التقسيم التي تدبر ضدها ، وإبراز في الوقت نفسه التأييد المصري لانضمام جمهورية البوسنة والهرسك للأمم المتحدة ومناشدة الدول المحبة للسلام لتأييد هذا الانضمام وتأييد المطالب العادلة لشعب البوسنة ، والهرسك والتضامن معه في محنته ، وفي ٣٠ مايو ١٩٩٢ قررت مصر سحب سفيرها في بلجراد ، احتجاجاً على موقف الصرب وعلى أعمالهم العدوانية .

أزمة إقليم (كوسوفو) :

ومع متابعة أحداث جمهورية البوسنة والهرسك ، نجد أن عدوان الصرب لم يقتصر عليها وحدها ، بل تعداها إلى إقليم (كوسوفو) حسبما تبرز التطورات هناك ، حيث جاءت الأنباء في ٢١ مايو ١٩٩٢ بوقوع تجاوزات تعرض لها المسلمون في منطقة (السنجق) المجزأة بين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود (مونتيينيفرو) ، كما تردد أن ثمة ضغوطاً تمارس على المسلمين لإجبارهم على النزوح من الصرب ، حيث لجأ عدد كبير منهم فعلاً إلى مقدونيا ، ومعاناة المسلمين لانتقصر على منطقة (السنجق) بل وكذلك تتوافر في مقاطعة (كوسوفو) .

ويقع إقليم (كوسوفو) جنوب صربيا ، ويبلغ عدد سكانه مليوني نسمة معظمهم من المسلمين الألبان (٩٢٪) ، وقد سبق أن فتح العثمانيون هذا الإقليم عام ١٣٨٩ ، وتواصل العداء للمسلمين لدى الصربيين منذ انتصار العثمانيين على الصرب في منتصف القرن الثالث

عشر ، حيث اعتبر الصربيون كل المسلمين أتراكا ، وعندما تدهورت الامبراطورية العثمانية عقدت معاهدة (سان ستيفانو) عام ١٨٧٨ حيث وافقت بضغوط من روسيا على ضم معظم اقليم (كوسوفو) من اراضي البانيا الى الدولة الصربية ، وتم رسم حدود دول البلقان عند نهاية الحرب العالمية الاولى في مؤتمر باريس ، وحصلت الصرب على اقليم (كوسوفو) بالكامل كمقابل لمواجهةها للعثمانيين .

وعند إنشاء الدولة اليوغوسلافية بزعامه تيتو ، عمد الى اضعاف الصرب في اطار محاولته لمواجهة تعدد القوميات ، فقام بنزع اقليم (كوسوفو) من صربيا ، ومنحه الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٧١ أصبح للاقليم برلمان وحكومة اقليمية وهيئة رئاسة تمثل في مجلس الرئاسة الفيدرالي في العاصمة بلجراد ، واعترف باللغة الالبانية لغة رسمية للاقليم . وبعد وفاة تيتو تسلم (سلو بودانميرلو سيفيتش) زعامة جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ ، وقام بتجميد الحكم الذاتي في (كوسوفو) وفرض حالة الطوارئ ، ولكن البرلمان الصربي اعتبر ان الاقليم جزء من صربيا وطالب بإلغاء الحكم الذاتي ، وهو ملفضته ثلاث جمهوريات يوغوسلافية ، فقام (ميلوسيفيتش) بإرسال قوات من الصرب لقمع مظاهرات الاقليم ضد السلطة الصربية ، وألغت الصرب الحكم الذاتي للاقليم ، ولكن حدث في سبتمبر ١٩٩٠ ، أن وافق مجلس نواب (كوسوفو) الذي تم استدعاؤه سرا على الدستور الجديد الذي أعلن (كوسوفو) دولة في اطار اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي مع الدولة اليوغوسلافية . وفي ٢١ مايو ١٩٩٢ ، لحد ممثل المجموعة الأوروبية توافر انتهاكات لحقوق الانسان جانت الصرب في (كوسوفو) ، وأن المجموعة ستتخذ سلسلة من الاجراءات لارغام الصرب على احترام حقوق الانسان والاقليات ، غير أنه أشار الى أن المجموعة الأوروبية لن تعترف بإفصال (كوسوفو) واستقلالها كدولة ، لأنها تقع ضمن حدود جمهورية الصرب ، وأن كانت المجموعة تؤيد حق الألبان في اجراء انتخاباتهم المقرر إجراؤها في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، لأنها تأكيد لحقهم الديمقراطي في التعبير عن رغباتهم ومواقفهم السياسية وتحديد توجهاتهم ، وهذا على عكس ماتراه الأوساط داخل (كوسوفو) من أنها محتلة ومن أن خيار الألبان هو الحرب أو الرضوخ للأمر الواقع ، ومن أنهم سيختارون الحرب في النهاية إذا استمر الاحتلال الصربي لبلادهم .

ورغم التحذيرات من السلطات الصربية أجريت الانتخابات في (كوسوفو) في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها الألبان والأتراك والمسلمون ، وناشد المؤيدون لهذه الانتخابات نظام الحكم الصربي التجاوب مع قرار الأغلبية الألبانية ، لاختيارها طريق السلام والديمقراطية في الوصول الى حل عادل لمشكلتهم ، وقد صوت ٩٠٪ من



الناخبين في (كوسوفو) لصالح الاستقلال الفوري عن الاتحاد اليوغوسلافي ، في حين اعترض أو امتنع عن التصويت عشرة في المائة من السكان ، ومعظمهم من الصربيين من غير المسلمين ، وقد عبرت نتيجة هذا الاستفتاء عن رغبة الشعب الكوسوفي في الانضمام لاسرة الدول المستقلة ، ومن المتوقع اعلان استقلال (كوسوفو) رسميا ، في الوقت الذي تسعى فيه القوى الغربية لفرض العقوبات على صربيا بسبب اعتداءاتها على جمهورية البوسنة والهرسك .

والواقع ان الاستفتاء في (كوسوفو) قد تم ، على الرغم مما قام به الجيش الصربي من عمليات الارهاب والتخريب ، حيث قام الجيش اليوغوسلافي بحملة اعتقالات واسعة عشية الاستفتاء بهدف عرقلة العملية الانتخابية ، حيث اعتقل اكثر من ثلثمائة شخص فيهم القادة النينويين والشخصيات الثقافية المعروفة في مدينة (برشتيا) لعاصمة ونقلوا الى بلجراد ، كما تم اختطاف المئات من الزعماء الذين يحتجزهم الصربيون كرهائن ، ورفضت السلطات استخدام المياني العامة كمراكز انتخابية ، فاستخدم الشعب المدارس والحوانيت والمنازل لهذا الغرض ، في الوقت الذي ظلت فيه معظم المساجد وعددها حوالي ٤٠٠ مسجد مغلقة يحتلها الجيش الصربي .

ومع توجه (كوسوفو) للمطالبة باعتراف العالم بها والانضمام الى الامم المتحدة ، يحذر القادة الصربيون من أن يحولوا (كوسوفو) من سهل (اللؤلؤ) - وهو معنى الاسم الاصل لكوسوفو (كوسمت) باللغة الابانية - ، الى بحر دماء إذا مضت قدما نحو الاستقلال ، ولكن الواضح أن شعب (كوسوفو) مُصر على المضي في هذا الطريق . رغم موقف الصرب المتعنت والتهديدات الصربية ، ورغم المعاناة التي تعرض لها الشعب الكوسوفي خاصة خلال العامين السابقين اللذين عاشهما في ظل الاحكام العرفية .

تحرك جمهورية (مقدونية) :

وتتضف مشكلة جمهورية مقدونية التي تتحرك نحو الاستقلال ، الى سلسلة عمليات التفكك في الدولة اليوغوسلافية ، وهي جمهورية يبلغ تعدادها مليوني نسمة ، يشكل المسلمون منهم حوالي النصف ، وقد انشئت هذه الجمهورية بمعرفة للارشال جوزيف تيتو عام ١٩٤٤ ، بهدف تقليص حجم جمهورية الصرب واقامة دولة عازلة مع بلغاريا على أن لرض مقدونية مقسمة بين اليونان ، وتضم ميتاء (سالونيك) ، وبلغاريا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية وبعض من البانيا ، وتعارض صربيا واليونان استقلال مقدونية .

وترى اليونان أن مجرد اسم (مقدونية) يثير المخاوف من المطالبة بكل الاراضي التي تغطي تحت هذا الاسم ،

ومن سعى السلاف للحصول على ميناء لهم على بحر (ايجه) ، ومن استخدم الاسم لاثارة نزاعات عرقية في البلقان ، كما تعتبر اليونان أن اسم (مقدونية) هو من ثراث تاريخها ، حيث أنها الموطن الأصلي للاسكندر الأكبر الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد ، وتلقى تعليمه على يد (أرسطو) الفيلسوف اليوناني وقام بنشر الثقافة اليونانية الى حدود الهند ، وقد تأمل اليونان أن تغير (مقدونية) اسمها قبل الاعتراف بها كدولة مستقلة ، وقد يؤدي موقف اليونان في هذا الشأن الى خلاف كبير بين اليونان والمجموعة الأوروبية ، كما أن اليونان تواجه مشكلة هروب الآلاف من اليونانيين الأصليين من يوغوسلافيا اليها .

أحداث (لوس انجلوس) :

وإذا تركنا جانبا أحداث وتغيرات التفكك في القارة الأوروبية ، نرى أن أحداث (لوس انجلوس) بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، لتثير قضية هامة وخطيرة ؛ لأنها أولا تأتي في الوقت الذي يجري فيه تشكيل النظام العالمي الجديد ، وثانيا لأنها تقع في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القطب الواحد في إطار تشكيل هذا النظام ، وينظر لها العالم على أنها دولة الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية التي تعتبر من مقومات النظام ، وثالثا لأنها تثير مخاوف من توافر عوامل في الدولة العظمى قد تدفع الى تفككها فتنهار القطبية ، على نسق من تفكك القطب السابق - الاتحاد السوفيتي القديم - رغم اختلاف الظروف والأسباب ، ورابعا لأنها قد تفتح الباب أمام أحداث وتغيرات أخرى في العالم بتشجيع المزيد من التفكك إذا توافرت العوامل والأسباب ، فيفضي ذلك الى عدم الاستقرار على مستويات وعلى المستوى الدولي ككل ، وخامسا لأنها تبرز واقعا عمليا موجود وعوامل كامنة يمكن أن تطفو على السطح فجأة وتشكل خطرا على الاستقرار المطلوب أن يكون حقيقيا ودائما إن لم يتم احتواء العوامل واصلاح الأوضاع التي أنت اليها في الدولة الكبرى التي تقود النظام العالمي الجديد .

وتواترت التحليلات هنا وهناك ، وتسابقت الآراء والتقديرات ، ملين تشاؤم وتفاؤل ، ومابين اعتبار ماحدث مؤشرا لتفتت الدولة القطب العظمى وتوقع تغيير ومصير لها مشابه لما حدث للقطب السوفيتي السابق ، ومن هنا يكون الاستطراد الطبيعي هو توافر مجموعة التساؤلات والتكهنات حول كيان ومعالم ومصير النظام العالمي الجديد الذي كان قد بدأ يبرز ويتشكل نتيجة متغيرات كبيرة ورئيسية حدثت ، وفي مواجهة متغيرات كبيرة ورئيسية من الممكن أن تحدث .

وتبرز بعض التحليلات أنه إذا كان ماحدث في (لوس انجلوس) قد أبرز على السطح قضية العنصرية ، وكشف عن صراع للسود ضد البيض ، والسود في الولايات

المتحدة الأمريكية هم الأقلية ، وعن أن هذا الصراع سببه العنف الدموي ، فقد يشير ذلك قضية اندلاع الصراع بين الأقليات العرقية ، خاصة بعد أحداث ١١/٩ والتغيرات الدولية التي وقعت في العالم ، وأشرت الى أن هذا الصراع كان مزمنًا ومكبوتًا ، واندلع مع التحولات والتغيرات الجديدة التي شكلت الفرصة المواتية له للبروز على السطح ، ليفرض حقيقة وجوده كمشكلة من الضروري حلها ، وكقضية من اللازم حسمها ، في إطار التوجهات والاسس التي يعاد عليها تشكيل نظام عالمي جديد .

وتذهب بعض التحليلات الى أن التاريخ الأمريكي يوضح كيف نشأ في جنوب البلاد نظام المزارع الاقطاعية الذي كان الهدف منه انتاج السلع الزراعية باستخدام العمالة السوداء التي كانوا يأتون بها من أفريقيا ، وأن التصنيف الاستيطاني في الجنوب كان مبنيًا على اسس اللون على عكس الشمال الذي تم فيه التصنيف على اسس كل من اللون والدين ، ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية التي أطلق عليها حرب تحرير العبيد ، وعلى ذلك يرون أن ما حدث في (لوس انجلوس) ليس انفجارًا واردًا من فراغ ، وإنما هو نتيجة للتركيبة الاجتماعية للشعب الأمريكي والمواقع التاريخية الأمريكية الذي عاصر الحرب الأهلية وإبادة الهنود الحمر واستخدام الأفارقة السود كرقيق للعمل في الأرض الجديدة ، كما أكدت الدراسات تغيير التركيب العرقي في كاليفورنيا ، حيث أصبح اللون الأسود غالبًا في لون بشرة السكان مختلطين باللون الأصفر والأسمر والأحمر ، بمعنى أن سكانها أصبحوا يمثلون تجمعًا لشعوب العالم الثالث من القارات الثلاثة (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) .

وتوضح بعض التحليلات وضع المواجهة السكانية على اسس اللون بشكل احصائي ، بمقولة أن السود يشكلون ١٢٪ من السكان في الولايات المتحدة ، وتشكل الأقليات الأخرى أكثر من ١٥٪ من السكان ، وهذه الأقليات التي يطلق عليها اسم (الهيسبان) يزيد عددهم على ٢٥ مليون ، أصلهم من دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين (١٧.٥ مليون) فضلًا عن الدول الآسيوية (مليون) والأفريقية (نصف مليون) ، ومطالب هذه الأقليات متشابهة مع مطالب السود ، كما أن هناك ٣٠٪ من السكان البيض أنفسهم ذهبت التحليلات الى أنهم يشاركون السود والأقليات الأخرى ثورتهم ، ويجعل غالبية ٥٧٪ من السكان يواجهون ٤٣٪ من السكان البيض الأمريكيين

كذلك يقال بأن الفجوة بين البيض والسود قد تزايدت خلال العشرين سنة الماضية في المجتمع الأمريكي ، حيث انقسم هذا المجتمع الى مجتمعين ، أحدهما للبيض الذين يقيمون في الضواحي ، والثاني للسود الذي يعيشون في أحياء المدن ، كما يقال بأن الواقع يجسد هذه الفجوة ،

حيث تبلغ نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين البيض ، ويعيش ٤٥٪ من الأطفال السود تحت خط الفقر مقابل ١٦٪ بالنسبة للأطفال البيض ، ومن هنا يبرز أن الأمة الأمريكية تتجه نحو الانقسام إلى مجتمعين منفصلين منعزلين عن بعضهما وغير متساويين ، أحدهما للبيض ، والثاني للسود ، والآخرين هم الذين يحيا بهم للتخلف في مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية وتسود في أوساطهم البطالة والتشرد والجريمة وتعلو المخدرات .

وتضيف التحليلات أن الفقراء في الولايات المتحدة يزدادون فقرا ، والأغنياء يزدادون ثراء ، وأن الثروة تتركز في أيدي الشركات الاحتكارية والطبقة الوسطى الأمريكية التي كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع السكان سابقا ثم أخذت في التناقص ، ومثلت انهيارا اجتماعيا واقتصاديا ، امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والمصائب القومية والدينية واللونية ، مع ملاحظة انقسام الطبقة الوسطى إلى فئات متعددة بحسب دخل الفرد السنوي ، ثم توقف دخل هذه الطبقة عن النمو في السبعينيات حيث تجمد في حدود ثلاثين ألف دولار سنويا ، وساعد ارتفاع معدل الاتفاق على التسليح والسياسة الدفاعية إلى تضخم الاستثمار في المجال العسكري ، الأمر الذي زاد من ثراء الأغنياء وبؤس الفقراء ، وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى .

ولم تقتصر ردود الفعل عما كشفت أحداث (لوس انجلوس) على التحليلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل أبرزت كذلك الأبعاد السياسية التي ترتبط بالتطبيق الديمقراطي القائم على العدالة والمساواة ، وبالقضاء الذي يعتبر الدعامة لتحقيق العدل والانصاف دون تحيز أو محاباة ، وربطت بعض ردود الفعل بين الأحداث والموقف الأمريكي الخالص بقضية التمييز المتهمين في حادث لوكربي وبالمطالبة بتسليمهما لإجراء محاكمة عادلة لهما حيث جاءت أحداث (لوس انجلوس) في توقيت مع بروز هذه القضية بين ليبيا والولايات المتحدة والدول الغربية ، وفي الوقت الذي يسود فيه التوجه بأن الديمقراطية والعدالة والمساواة هي من سمات ودعائم النظام العالمي الجديد .

التفكك الأوروبي والأمريكي :

وإذا كان من الطبيعي أن تكون هناك دروس مستفادة من التجارب المعاصرة للكيانات التي سبق توحيدها بالفرض مثل الاتحاد السوفيتي السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، وكلاهما شهد الانهيار رغم مرور أحقاب طويلة من الزمن على توحيدهما ، إلا أنه مع تواتر ماسبق من تطيلات ، فهناك من التوجهات ما يدعو إلى تجنب التسرع في ابداء التقدير والتوقع بحدوث ماوقع من تفكك لدى السوفيت واليوغوسلاف ، في دولة كالولايات

المتحدة الأمريكية ، إذا ثارت فيها مشكلة عرقية بين السود والبيض ، مع ما قد يحيط بالتسرع من دوافع من التشفي أو التمني ، لعوامل وأسباب سياسية قد لا ترتبط بالواقع ، وقد تبرز في هذا الشأن مجموعة من الاعتبارات .

الاعتبار الأول أنه إذا ما تصورنا أن التفكك الدولي هو النتيجة الطبيعية والمحصلة الحتمية لآية اختلافات أو نزاعات على إطلاقها بين بني البشر ، لكان مؤدى ذلك التغير الشامل والكامل لخريطة العالم ، بحيث لن تبقى دولة أو اتحاد دون تفتت وتفكك ، فالاختلافات والصراعات قائمة في كل الدول التي تعيش فيها أقليات ، وهي متوافرة في مجموعة كبيرة من الصور ، كاختلاف الأديان الرئيسية في العالم ، بل واختلاف المذاهب داخل الدين الواحد ، واختلاف اللغات ، والحضارات والثقافات ، واختلاف الثروة بين الفقراء والأغنياء ، واختلاف الأجناس بين السمو والدنو ، واختلاف الجنس بين الرجال والنساء ، واختلاف اللون بين الأبيض والأسود وغيرهما من الألوان .

ومع عدم التقليل من أهمية هذه الفوارق والاختلافات والصراعات في الدول والمجتمعات إلا أن التاريخ والواقع يبرز تعايش الأديان ، بالسماحة والحرية والاحترام المتبادل كما يبرز نجاح دول تتعدد فيها اللغات والثقافات والأجناس ، كذلك الواقع الذي يؤكد الاحتياج الضروري لاختلاف الجنس في كل المجتمعات مهما كانت الصراعات ، والاحتياج المتبادل بين الفقراء والأغنياء مادام طريق الكسب مفتوحا للجميع بحيث يمكن الفقراء من العيش الكريم ومن تحسين أوضاعهم ، وفي مجتمعات التحرر والانفتاح قد يكون فقير اليوم هو غني الغد .

والاعتبار الثاني أن الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا سبق لها أن شكلت نظاما اشتراكيا شموليا مفروضا قام على أسس نظرية قوامها وحدة الحياة الاقتصادية ، دون مراعاة لعوامل لتمام الشعوب وتناسق العروق والأجناس ، ولغبة الكبت والضغط والحرمان ، بل ودون مراعاة للأوضاع التي كانت سائدة في البلدان التي تشكل منها هذا النظام ، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التي قام عليها ، حيث تبين أنه نجح فقط في إبراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى في صراع عسكري ونووي استنفذ موارد النظام دون جدوى ، وصراع سياسي على مناطق النفوذ ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف ، في الوقت الذي فشل فيه في توفير الغذاء للسكان ، كما فشل في تحقيق حقوق الإنسان .

والاعتبار الثالث أن النظام الشمولي المفروض من شأنه أن يدفع بعض التجمعات العرقية أو القومية للاحساس بفقدان الكيان ، وكذلك بفقدان العدالة في

العائد عليها من استمرار الاندماج ، والاقتناع بتوقع النمو وتحسن الأوضاع إذا استرجعت كياناتها وجمعت مواردها وطاقاتها المادية والاقتصادية وامكانياتها في الحصول على الدعم المخصص لها ، ويعنى ذلك أن النظام الشمولى لم يحقق عند دمجها لها العدالة في التوزيع واستخدام طاقاتها ومواردها لمصالح لم تعد عليها بالفائدة ، بل حرمت ابتاعها من المعيشة الطيبة كما يعنى ذلك من الناحية الأخرى لأن هذا النظام قد حرّمها من السلطة والمكانة التى تتناسب مع مآلديها من موارد وامكانيات .

والاعتبار الرابع أن المتتبع لانشاء الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، يجد أن الشعوب التى تشكلت منها لها قوميات اصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وهويتها وعاداتها وتقاليدها على أرضها التى عاشت فيها ، وجاء الاتحاد قسرا عليها ليضعها في إطار مفروض سياسى ومدنى واقتصادى شمولى ، فلم تندرج فيه اجتماعيا وعمليا ، ولكنها استمرت فيه مغلوقة على أمرها ، ولو لم يكن شموليا ومتحكما ماتمكنت من الإبقاء طوال السنوات التى فرض فيها ، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة في حالة انفصال وانتظار حتى انهار النظام فتنفست الصعداء لتعود الى لم شعبتها وتجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها .

والاعتبار الخامس أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أسس إنشائها هجرة شعوب من قارات أخرى ، والمهاجر ولو أن له بلدا سابقا جاء منه ، إلا أنه في الغالب لديه الاستعداد لقبول الوضع المتطور والاندماج مع الآخرين في نظام اجتماعى وثقافى جديد ، فيه الامكانيات والفرص الاقتصادية التى تهيم له العيش والكسب ، والامكانيات والفرص السياسية التى تحقق له مع الآخرين الحرية والاشتراك والانطلاق ، وهكذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تضم شعوبا كانت في الأصل مختلفة اللغات والعادات ، إلا أنها أصبحت شعبا واحدا ذا لغة واحدة وبذا ثقافة متطورة وعادات جديدة .

والاعتبار السادس أن تطبيق النظام الرأسمالى والحرية الاقتصادية ومجتمع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعد على ربط مصالح الشعوب التى تعيش فيها ، بحيث يكون من صالح الجميع التمسك بالتوحيد في إطار مثل هذه الدولة سواء من حيث الانتاج أو الربح أو للتوزيع ، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العرق أو غيرها من الفوارق ، لما ثورة فئة من فئات الشعب في مثل هذه الدولة ، فالمفروض أن تقوم بحسب دوافعها واسبابها وأن تتم متابعتها على هذا الأساس وليس على أساس أنها تعبر عن الرغبة في تفكك الدولة أو انفصال الولاية التى تعيش فيها هذه الفئة .

والاعتبار السابع أن ماحدث في (لوس انجلوس) لاشك يستدعى مبادرة الادارة الأمريكية للقيام بمختلف



الاصلاحات التي تهدف الى معالجة غضبة السود وازالة دواعي وجذور الحقد لديهم التي اندلعت في شكل ثورة العنف التي شهدتها المدينة الامريكية ، ومن الطبيعي أن تكون هذه المبادرة في شكل حاسم يؤكد قدرتها على اصلاح وضع داخل يمس المبادئ الديمقراطية التي تنادي بها في النظام العالمي الجديد الذي يقوم على أسس من الحرية والعدالة والمساواة ، خلاصة في الوقت الذي تبرز فيه الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى رئيسية في العالم ، بعد تفتت وانهيار القوة الرئيسية الاخرى - الاتحاد السوفيتي السابق - وفي الوقت الذي يهيء لها الواقع العمل الفرصة للقيادة في العالم ولرسم دعائم وأسس النظام العالمي الجديد .

والاعتبار الثامن أن التفكك للدول الذي حدث في القارة الأوروبية والذي لايزال العالم يتابع تصفيات وتطورات ، قد ينعكس على القارات الاخرى ، كالقارة الافريقية ، التي تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية بدرجة كبيرة ، وتوافرت ولا تزال فيها التوجهات والاتجاهات الانفصالية خاصة وأن الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحريرها من الاستعمار الأوربي (البريطاني والفرنسي والبرتغالي) .

والمعروف أن الوضع في افريقيا رغم توافر هذه التوجهات ، قد سبق أن حسنته القارة ممثلة في ميثاق وقرارات نقطة الوحدة الافريقية التي دعمت تحرر واستقلال دول القارة من الاستعمار ، ولكنها في الوقت نفسه تقف مناهضة للتوجهات الانفصالية ، في ضوء ماتم بالنسبة لرفض تفكك جمهورية نيجيريا وواد الحركة الانفصالية في (بيافرا) وفي تفكك جمهورية الكونغو وواد الحركة الانفصالية في (كاتانجا) ، كما ناهضت مؤخرًا تفكك الصومال ، ورفضت استقلال شمال الصومال واقامة دولة (صوماليلاند) حسبما جاء في القرارات التي أصدرتها قمة المنظمة الأخيرة في (ابوجا) عاصمة نيجيريا في يوليو ١٩٩٢ .

الاعتبار التاسع أن ماحدث في (لوس انجلوس) اظهر على السطح مشكلة التمييز العنصري القائم على أساس اللون ، وواضح أن هذا التمييز الذي ناضل العالم من أجل القضاء عليه ، قد لفظه الرأي العام العالمي ، وتمثلت آخر مراكزه في دولة جنوب افريقيا ، التي لم تجد في آخر المطاف ، وبعيد العناد الذي دام على مدار سنوات طويلة ،



بدأ من تقرير إنهائه ، تقرر برلمانها إلغاء قوانينه واتجهت حكومتها نحو تحقيق الإصلاح القائم على أساس هذا الإلغاء ، وتحقيق المساواة بين الجميع من البشر بصرف النظر عن لون بشرة الإنسان ، ولأشك أن التطورات والتغيرات الدولية كان لها أثرها في دفع عجلة التحول في دولة جنوب أفريقيا في طريق إنهاء التفرقة العنصرية . والمتوقع أن يستمر التحول في جنوب أفريقيا ، رغم المحاولات والتحركات التي لن تنجح والتي يقوم بها المتطرفون العنصريين من الجماعات اليمينية الذين يدعون إلى التفكك وتقسيم البلاد بين البيض والسود ، حتى أن الحركة الانفصالية لتحرير البوير قد قامت برسم خرائط لهذا الغرض ، وهددت الحكومة إذا لم توافق على قيام دولة بيضاء منفصلة ، حيث يفضلون الحرب على أن يحكمهم السود ، وأكوا أن الخريطة الجديدة لإنشاء هذه الدولة جاءت بعد أبحاث ديموغرافية مكثفة تجددت فيها المناطق العالية الكثافة بالبيض والأقل كثافة من السود ، وحددوا موقع هذه الدولة بشرط ضيق بطول ساحل رأس الرجاء الصالح ، وتضمنت الخطة تخصيص ٢٠٪ من البلاد للبيض مع اقتراح إقامة منطقة للثروة يقتسمها الجميع ، لمي أن خططهم تقوم على أسس اقتصادية وعلى أساس الفصل بين البيض والسود في الوقت نفسه .

والاعتبار العاشر أن الجزء الشرقي من القارة الأوروبية تفككت دولة الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعي لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وانفصالها عن الدولة الكبيرة السابقة ، وذلك يأتي في الوقت الذي قطعت فيه القارة الأوروبية في غربها الشوط الأكبر في التوجه نحو التوحيد في إطار يأتي هذه المرة بعد الدراسات المتأنية وبالارادات المشتركة الحرة ، وفي ظل النظام الديمقراطي والتحرير الاقتصادي ، كما أن التوحيد قد عاد من جديد ، بالنسبة لألمانيا العملاقة ، ومن الطبيعي أن يتم في المستقبل استيعاب التوحيد الأوروبي لدول شرق القارة مع غربها بالدراسات المتأنية والارادة المشتركة وكذلك اقتنعت القارات الأخرى في الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحيد ، وهكذا وقعت الدول الأفريقية في قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة في (أبوجا) في يوليو عام ١٩٩١ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ولأشك أن أحداث التفكك في توجهات التوحيد تنعكس على النظام العالمي الجديد .

المصدر: الرياض

التاريخ: ٢ يوليو ١٩٩٢

حينما يطلب الواحد منا صفحات الجرائد اليوم يصاب بالدهشة بسبب كثرة الأحداث واختلاف ظروفها وطبيعتها. وسبب حيرته في فهم ما يجري على الساحة السياسية. فهل ياترى فكر احدنا في التروي قليلا عند قراءة الخبر والبحث في الحاق التأمل عن السبب وتجاوز مرحلة مجرد فهم الخبر على انه خبر فقط.



أوروبا في مواجهة النظام العالمي الجديد

لا اعتقد ان تحليل الخبر أو الرواية من سمات الخيال أو يقصد به إثارة الشكوك أو الظنون، لأن في ذلك التحليل الكثير من التفكير والتأمل المطلوب من كل فرد مسلم كي

يصبح فاعلا في تفكيره وفي مجتمعه. فهناك العديد من الأحداث السياسية والتطورات المختلفة التي ترتبط بقضية واحدة هي صياغة النظام العالمي الجديد، أو النظام الغربي الجديد، الذي لم يتبلور بعد وإنما يمر بمرحلة الأعداد بعد انتهاء أهم فصوله وهو سقوط الشيوعية. ورغم أن محاور هذه الصياغة متعددة إلا أنه يمكن التركيز على محورين رئيسيين ستتطرق هذه الاطلالة البسيرة الى واحد منها فقط والمحور الآخر سيكون من اهتمام اطلالة قادمة بإذن الله.

المحور الأول هو تنظيم النفوذ السياسي في العالم واعاقه الوحدة الأوروبية بحيث تصبح الولايات المتحدة القوة المسيطرة في هذا النظام العالمي الجديد استمرارا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كيف يمكن الاحتفاظ بهذه القوة وأوروبا بدأت تتشكل كقوة مستقلة، وربما تصبح في يوم من الأيام قوة منافسة تطالب باعادة نفوذها ومصالحها القديمة؟ ظل هذا السؤال يشغل الساسة في الولايات المتحدة ومن خلاله تلونت السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة.

من انعكاسات التحرك الأمريكي للأعداد لهذه القضية ما يتم اليوم في مسألة التقارب الروسي - الأمريكي الذي نتج عنه توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل رسم زاوية محددة من زوايا النظام العالمي الجديد الشيء الذي أوضحه الرئيس الأمريكي بوش في قمته مع يلتسين في قوله بأنهما يحاولان تحقيق الهدف المشترك للبلدين الذي يكفل للنظام العالمي الجديد الظهور والبروز والاستمرار. وقمة بوش - يلتسين تعكس بالفعل الاتفاق بين الطرفين على صياغة مشتركة لبعض التطورات السياسية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وبعض المناطق الأخرى. فهل ياترى

تصبح روسيا حليفة لأمريكا في مواجهة أوروبا القادمة، أم أنها معبر سهل للسياسة الأمريكية من أجل بلورة نظام عالمي جديد تنزعه الولايات المتحدة دون منازع؟ السؤال الذي بدأ يتبلور أخيرا هو هل الولايات المتحدة في طريقها الى صياغة سياسة جديدة تقوم على دعم روسيا اقتصاديا كما عملت في السابق للدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا؟ هل ستسعى الولايات المتحدة الى اعداد مشروع «مارشال» جديد لروسيا من أجل استمالتها كي تمارس دورا بارزا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية الجديدة الرامية الى صياغة النظام العالمي الجديد الذي يركز على سيطرتها. من المتوقع ان تنقسم العلاقات الأمريكية - الروسية في السنوات القادمة بالتركيز على خطة أمريكية لدعم مركز روسيا الاقتصادي والسياسي من أجل أحداث الموازنة في المنطقة مع أوروبا وممارسة الضغط على التشكيل الوحدوي الجديد الذي سيهدد سياسة الولايات المتحدة في إطارها العالمي.

وهل يمكن تفسير تفكير «غورباتشوف» للفلسطينيين العرب أثناء زيارته لإسرائيل على أنه جزء من الصياغة المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة؟ فلقد استغرب الكثير من المحللين السياسيين العرب موقف «غورباتشوف» هذا من الفلسطينيين على الرغم من سياسته السابقة التي قامت على دعم القضية الفلسطينية شعبيا وإيديولوجيا؟ وهل ياترى أن زيارة «غورباتشوف» لإسرائيل هي جزء من تمثيلية انتهت دوره في فصولها المبكرة ولا تزال تحظى باهتمام جماهيري خاص على مستوى السلطة الأمريكية والروسية؟

ولنا أن نمد حدود التفكير الى تصور غريب وهو الاعتقاد بأن الأحداث التي تجري في أراضي الاتحاد السوفياتي - سابقا - وفي أوروبا الشرقية تتم بدعم من الجانب الذي لا يرغب في قيام اتحاد أوروبي قوي ومتناسك. فالانقسام

هناك علاقة بين تطورات الانقسام السياسي في تشيكوسلوفاكيا وأولئك الذين يعارضون الوحدة الأوروبية؟

هذه الاحداث تقودنا الى الاعتقاد بأن منطقة البلقان واسيا الوسطى ستصبح مكانا متوترا يقلق الجانب الاوروبي الغربي الذي يعد نفسه بتدشين كيان سياسي

جديد سيغير من التوازن العالمي. لذا نجد ان أوروبا تحاول جاهدة تجاوز العقبات لتدعيم مسيرة الوحدة الأوروبية وذلك من خلال العديد من التطورات التي حدثت احيرا. من هذه الاحداث الاعلان المفاجيء عن التنازل الفرنسي - الالماني والاعلان عن تشكيل الفيلق الاوروبي المؤلف من قوة عسكرية لهاتين الدولتين، لا شك ان فرنسا تعتبر المحرك السياسي الرئيس للوحدة الأوروبية لانها هي التي اسست قواعد هذه الوحدة منذ ان خرجت مهزومة اثناء الحرب العالمية حينما اعلنت عن مشروع «شومان» (وزير الخارجية الفرنسي) في عام ١٩٥٢م الذي نتج عنه تأسيس المجموعة الأوروبية للحديد والفحم في بداية الامر الذي تطور الى تأسيس الاتحاد الأوروبي او المجموعة الأوروبية.

وتأتي المانيا هنا بمثابة المحرك الاقتصادي القوي لدعم مسيرة الوحدة الأوروبية التي شعرت بأهمية الارتباط العسكري مع فرنسا لمواجهة التحديات التي ربما تعيق انجاز اهداف الوحدة التي بدأت بفكرة شومان في الخمسينات الميلادية ويتوقع ان تنتهي بتشكيل اتحاد فدرالي في نهاية هذا العام الميلادي. هذا الاتفاق الالماني - الفرنسي يمكن تفسيره على انه خطوة جديدة لمواجهة التطورات الجديدة التي اخذت في الظهور في القارة الأوروبية ويخشى ان تقود الى مشكلات تقف عائقا امام الوحدة الأوروبية التي ظلت فرنسا تنشدها طيلة العقود الماضية لاستعادة نفوذ أوروبا الذي فقدته. ويمكن تفسير هذا التقارب على انه خطوة المانية لطمأننة فرنسا التي شعرت ولا تزال تشعر بالخوف من الخطر الالماني.

ومن التطورات الاخرى التي تعكس حرص أوروبا بقيادة فرنسا ومانيا على دعم مسيرة الاتحاد الأوروبي رغم الظروف الطارئة تلك الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة لتقوية موقع معاهدة ماستريخت التي صيغت من خلالها خطوط الوحدة الأوروبية. رأينا تلك الجهود التي بذلت في ايرلندا اثناء التصويت على قرار الانضمام الى هذه المعاهدة وما اثارته من اهتمام سياسي واعلامي كبير.

من خلال هذا التحليل اليسر لبعض الاحداث السياسية نجد ان أوروبا ستصبح في مواجهة حاسمة مع صياغة النظام العالمي الجديد وذلك عن طريق قناتين مهمتين هما محاولة الولايات المتحدة اعاققة الوحدة الأوروبية واتجاهها نحو تحسين وضع روسيا السياسي والعسكري. فهل ياترى ستصبح توقعات بعض المحللين الخاصة باحتمال قيام حرب عالمية ثالثة امرا واقعا، لا سيما وان ميزان القوى بدا في الاتجاه نحو التغير بشكل يثير حفيظة القوى التقليدية؟

والله من وراء القصد

الذي اصاب جسد الاتحاد السوفياتي المنهار لا يزال الى اليوم يزداد ويمتد الى قطاعات جديدة من الاراضي والشعوب. فاليوم تتنازع اسيا الوسطى ومنطقة البلقان العديد من القوى بحثا عن نفوذ سياسي معتبر مما ادى الى اشاعة الفوضى السياسية بها ورسم صورة اللااستقرار في محايها الذي ابترسم للحياة الجديدة ولفترة قصيرة فقط.

فالشعب التتاري بقيادة دولة «تتارستان» اعلن عن التصميم على إعادة الهوية التتارية للملايين من السكان التتار الذين يتوزعون على اربعين دولة مختلفة مشكلين بذلك اكبر خطر عرقي يهدد المنطقة بصراع ربما يزيد من

الجراح وسوء الاوضاع. فهل يطالب الشعب التتاري بعودة امبراطوريته في الصين وروسيا وأوروبا الشرقية؟ المهم هو ان هذا الحدث سيفقد الى المزيد من الارباك لعملية الوحدة الأوروبية رغم اتجاه الدول الأوروبية الى احتواء هذه المنطقة ومحاولة الاهتمام بها عن طريق معالجة اوضاعها الاقتصادية وضعها تحت مظلة ما يسمى به التعاون الأوروبي، التي تصنع قراراتها في هلسنكي.

وفي يوغسلافيا - وعلى الرغم من ان اهداف الصرب تتركز في اباداة المسلمين في البوسنة والهرسك وفي الكوسوفو والسنجق وتأسيس كيان صربي واسع يمتد الى الجمهوريات الاخرى، فان الاحداث تتوالى وكأنها مسرحية مرتجلة تسمح لأبطالها الخروج عن النص المألوف حتى الانتهاء من قصورها كاملة. المهم هو ان أوروبا تدرك خطورة الوضع الناجم عن الاحداث في يوغسلافيا وتحاول تحسين الوضع بها، فاللورد كارينجتون، رئيس مؤتمر السلام في يوغسلافيا حذر بالامس قادة صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك من الاتجاه نحو حرب شاملة تهدد أوروبا معبرا بذلك عن تخوف أوروبا من امتداد خيوط الاحداث في يوغسلافيا الى بقية أوروبا كما حدث في العقود السابقة ودفع أوروبا أوروبا الثمن غاليا في منظورها.

فأوروبا تحاول انهاء الصراع في يوغسلافيا بأية طريقة لمعالجة اخطر مكان يهدد استقرارها. ويكفي ان نذكر هنا تلك المهمة التي قام بها الرئيس الفرنسي «ميتران» التي فاجأت الجميع من أجل التعبير عن اصرار أوروبا على انهاء العدوان الصربي بشكل سلمي بدلا من الاتجاه الى استخدام القوة العسكرية التي ستعني دخول أوروبا مرحلة اللااستقرار السياسي الذي سيعيق بلا شك الوحدة الأوروبية.

وفي تشيكوسلوفاكيا بدأت بذور التقسيم المتوقعة منذ الحرب العالمية الثانية، لأن تلك الدولة تتألف من شعبين مختلفين عنصريا أو عرقيا وهما التشيكيون والسلوفاك الذين ارغمتهم تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية على الانصهار السياسي الهش الذي استمر بسبب سياسة القمع والاضطهاد. ومنذ ان بدأت احداث الانقسام وأوروبا تعيش في حالة قلق بسبب النتائج السلبية التي ربما تقود اليها هذه التطورات داخل الكيان الأوروبي، فهناك المئات من الحالات المماثلة التي ربما تتحرك لأن التركيبة السياسية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قائمة على قواعد تضمن استمرار الاستقرار بها. هل

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ - يوليو ١٩٩٢

المصطلح عند طرحه وبعد سحبه

بقي لمصطلح راسخاً متكرر الاستعمال عند الكتاب والصحافيين العرب كما لو كانوا يرفعونه ويستحضرونه. فهو الذي حل محل «الامبريالية»، وبه استأنف الشيطان الرجيم حضوره القديم في الثقافة السياسية العربية.

بهذا كان «النظام الدولي الجديد» مثقداً للعرب من ضلالين: ضلال العيش بلا دموع، ان لم يكن في الحاضر الملح فكوعد مطروح على المستقبل. وضلال التفكير الحر من دون جسم نظم للأفكار يقول لنا كيف يتم تعويب والتناقضات، وكيف تسير حركتها.

كل هذا كان يستدعي الاصرار على الاسم والمعنى اللذين راح صاحبهما يسحبهما من التداول. كذلك كان يستدعي الاصرار على ان اكثر الملامح عبوساً هي التي تكسو وجه هذا «النظام الدولي الجديد».

وسرعان، ومع التظاهرة الدولية الاولى لـ «النظام الدولي الجديد» في ريو دو جنيرو، ظفروا الامور تنطوي على قعر من التناقض فالولايات المتحدة التي «لن تسمح في ظل هذا النظام، نظامها، بادنى فقد وادنى اعتراض» وجدت نفسها في القمة البرازيلية عرضة للعزل الدولي الذي يكاد يكون مقطعة.

العبارتان وردتا في مقالين لكتاب عربي، فصل شهر واحد بينهما.

لندن - حازم صاغية

■ في مناخ انتصارات عسكرية وسياسية على الاتحاد السوفياتي السابق وشبوعيته، وصدام حسين وقوميته التوسعية طرح في التداول تعبير «نظام عالمي جديد».

كان هذا التعبير يعكس ظاهرية مبررة اذا ما نظر اليها من زاوية الانجازات المحقة وحجم الهزائم التي حصدها «الاعداء». مع ذلك كان في ثقافة الغرب الليبرالية ما يبعث على التحفظ عن مثل هذا التعبير، فهو يشي بقدر من الخلاصية والانقلابية اللتين قتل اليهما كلمة «الجديد»، كما ينم عن تسرع انجازي يكاد يكون سينمائياً: «النظام العالمي». وبصورة اجمالية لاح «النظام العالمي الجديد» تبسيطاً يغفل عن تعقيدات انهيار «النظام» السابق والكييفيات التي تتخذها التحولات الناشئة، وهي في سائر الاحوال لا تنحو نحواً لولبيا صاعداً ومتفائلاً.

تدريجاً حصل تغيران ملحوظان: من ناحية بدأ يتراجع استعمال التعبير هذا على السنة السياسيين والكتاب والصحافيين وغيرهم، ومن ناحية اخرى راح المصطلح عند استعماله، يتكون باحتماالية وتجريب ونسبية فيطرح كفرضية وغالباً ما يوضع بين مزدوجين، واحياناً قبل علامة استفهام او حتى علامة تعجب.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ - يوليو ١٩٩٢

التوتاليتاريات الصفري و... المؤامرة!

■ يبقى النظام الدولي الجديد بالنسبة لكثيرين مفهوما غامضا في أفضل الأحوال، وفي أسوأها مربيا هدفه الوحيد خدمة مصالح الولايات المتحدة الأميركية وتكريس هيمنتها على العالم، بل ينهب بعضنا إلى حد اعتباره بداية لحملة صليبية غربية جديدة على الشرق عموما والشرق الإسلامي خصوصا.

ويشير هؤلاء علينا إلى أن نتطلع حولنا لنرى الحروب والنزاعات الإقليمية والعرقية والدينية الناشئة التي يعتبرون أنها المراتزات للنظام الدولي الجديد. وهناك طبعاً من يتطرق فيؤكد أن هذا النظام ليس سوى مؤامرة يبرتها الاستخبارات الأميركية بمساعدة «وكيلها» في موسكو ميخائيل غورباتشوف الذي مهد لمرحلة الانتقال «من يالطا إلى مالطا» في اجتماع القمة الذي عقده مع بوش في مالطا عام ١٩٨٩.

هذا النمط من التفكير ينطوي على كثير من السذاجة والتبسيط وينظر إلى النظام الدولي الجديد كأنه نظام حاكم، تشمل سلطته العالم بأسره، بينما هو يمثل قيما ومفاهيم جديدة لمرحلة تختلف نوعياً عن المرحلة السابقة التي سادت فيها قيم النظام الدولي القديم ومفاهيمه. وفي الواقع أن مثل هذا الطرح يجعل مفهوماً لماذا يصب أصحابه للعبث على هذا النظام ويجعلونه مسؤولية كل ما يجري في العالم حالياً من حروب ونزاعات وانحيار أنظمة وتفكك دول ونزاعات انفصالية واستقلالية.

بداية تنبغي الإشارة إلى أن معظم النزاعات الحالية بما فيها التي تتخذ طابع صدامات دموية كانت قائمة في ظل النظام القديم بعضها تمت تسويته بالفعل وبسرعة لافتة بعدما كان تعثر ذلك لسنوات طويلة. ويعرف الجميع أن ذلك لم يكن ممكناً حيوله بهذه السرعة لولا انتهاء الحرب الباردة وعهد المواجهة على الصعيد الدولي، أي بمعنى آخر بداية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

ولأن هذا النظام ليس نظاماً حاكماً فإنه في الحقيقة ليس اختراعاً لحد ولم يظهر فجأة نتيجة لـ «مؤامرة» أو «انقلاب». فهو نشأ بالتدريج، وإذا استعمرنا المصطلح الماركسي المعروف قلنا أنه ولد في رحم النظام الدولي القديم. فالصراع الذي دلم عقوداً بين النظامين العالميين الشيوعي والراسمالي انتهى باستسلام الأول. وكانت إحدى نتائج هذه الهزيمة أن الاتحاد السوفياتي الذي كان يتزعم الفريق المنهزم انقرض عقده بعدما قررت دوله وشعوبه العودة إلى عهد ما قبل الاتحاد المفروض عليهم بالقوة.

أما أسباب الهزيمة فكانت في الواقع داخلية أكثر منها خارجية. ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة يمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفياتي كشف ببساطة أن الشيوعية كانت نظاماً غير قابل للتطبيق على الأصعدة جميعها الفكرية والروحية والاجتماعية والاقتصادية. ولعل للصعيد الأخير لعب الدور الحاسم في أكبر انهيار امبراطوري منذ سقوط الامبراطورية العثمانية. ففي عصر بلغ معه التقدم التكنولوجي في العالم الراسمالي حداً إيجازياً، بنضج الآن للعالم أجمع أن الاتحاد السوفياتي الذي بشر أيلوؤ المؤسسون بأنه سيكون الجنة الأرضية ما زال يراوح في مرحلة من التخلف تجعله دولا كثيرة في العالم الثالث الفقير تتقدم عليه في معظم المجالات. يكفي التذكير بأن الرعاية الطبية التي كان النظام يصر على أنها الأفضل في العالم انتضت أخيراً أنها تحتل المرتبة الـ ٦٨ في العالم.

وفقاً كان انهيار الاتحاد السوفياتي بدا مفاجئاً وغير معقول وتم في سرعة خيالية، فإن الأزمة الاقتصادية التي انكشف عمقها الآن تبين في وضوح أن انهيار كل حتمياً بعدما وصل العفن في الأساس الاقتصادي درجة لم يعد يحتمل ثقل الدولة التي كرس طاقاتها كلها للتصنيع العسكري والأجهزة القمعية باعتبارها الوسائل الوحيدة لادامة النظام في الداخل ومواجهة الغرب الراسمالي في الخارج.

وهكذا يبدو منطقياً تماماً أن القيم والمبادئ التي كانت تتحكم في نظام العلاقات الدولية في ظل المواجهة للناجسة عن انقسام العالم إلى معسكرين، لم يعد استمرارها ممكناً بعدما انتهت عمليات وجود أحدهما.

تتبع هذا نتيجة منطقية أيضاً هي أن الهزيمة الذاتية للنظام الشيوعي العالمي عنت، شلنا أم لمينا، انتصار النظام المقابل أي الراسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. والمشكلة أنه كان من المضاعفات المنطقية أيضاً أن تشمل الهزيمة جميع الأنظمة والدول والحركات التي ارتبط مصيرها في هذه الصورة أو تلك بالطرف المهزوم. ومن سوء الحظ أن الغالبية الساحقة لهذه الجهات تقع في العالم الثالث. وفي هذا تكمن المأساة الحقيقية لأن الارتباط السابق لكثير من أنظمة هذا العالم بالمعسكر المهزوم جعل انهيار النظام «الأم» يفقدنا شرعية الوجود، وبالتالي تبدو نشازاً في إطار المبادئ والقيم والمفاهيم الجديدة.

في ظل انهيار القوة «التوتاليتارية» العظمى في العالم وتفككها وبداية انتقالها إلى تبني المفاهيم والتقسيم واللباس الديموقراطية، أصبحت للتناقضات بين الحاكمين والمحكومين في التوتاليتاريات الصفري شيئاً عملياً ملموساً. ولم يكن الا طبيعياً أن تشهد هذه المناطق هزات اجتماعية كبرى حتمية من دون أي حاجة إلى أن «يتأمر» عليها النظام الدولي الجديد.

لندن - كامران قره داغي



المصدر: الرياض

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٢



كلمة الرياض

العرب في محنة الزمن الطويل!

جميع امم العالم تبتهت لطاهرة النظام الدولي الجديد إذ امرت نفسها من قضايا الصراع بين قطبي امريكا والاتحاد السوفياتي ومخلفاتهما. وهذا ناتج عن شعور بنهاية تلك الحرب وصياغة تفكير جديد يتناسب وبمهام المرحلة القادمة.

ماوروا سعت إلى وحدتها التكاملية بمنظور البحث عن دور تاريخي لا يتناسب وتوزيع القوة بين دول القارة، وعلى هذا الاساس جاء تطابق وجهات النظر، أو حدوث بعض الخلافات على تلك الوحدة بفرض نجاحها، وهو امر تشيخ إلى حتميته كل القوى الأوروبية.

في اسيا نجد اليابان تبحث عن دور جديد في التكتلات الدولية، وظهرت امام دول اسيا المتقدمة بأنها تسعى إلى خلق تكتل اخر، وحتى المسيح كقوة عطشى بطرت إليها اليابان من موقف التكامل التاريخي في المستقبل البعيد للقارة، مما جعل الشعوب الأخرى سواء كانت نهجت سياسة غربية أو شرقية تنحس إلى هذا الخط الجديد في العلاقات بحتميات المستقبل المتعيد.

في افريقيا، ومن نظر إلى مطلقات قمة (داكار) الأخيرة يجد هناك قناعة شاملة بأن اعباء القارة لا تحل إلا بواسطة دولها، حتى ان الجدل بتشكيل قوة افريقية للتدخل السريع في حسم النزاعات العرقية، أو الاقليمية، أو الاثنية، بعد تطورا مهما في استشراف القرن القادم.

كذلك امريكا الجنوبية التي شهدت البرازيل فيها اكبر مؤتمر اممي في معالجة قضايا البيئة، وهو ما اعطاها اهتماما خاصا في ان تلك القارة تملك احد اسباب حماية الكوكب الأرضي، وأنه لو استمر التخريب ببيئة حوض الأمازون، فإن الحياة على الكرة الأرضية سوف تتعرض إلى مضاعفات خطيرة تشمل جميع سكان المعمورة.



وحين نخرج من هذا الاستعراض الذي يجري على مستوى القارات، والاجتهادات المطروحة للتغلب على مصائب كبيرة، لا نجد الوطن العربي يمثل دوره التاريخي بالرغم من وجود الجامعة العربية كأقدم تنظيم متفق عليه بينهم في العصر الحديث، وقد نرجع السبب إلى أن النزاعات العربية تحترق أسبابها، ويقال أنها لا تعيش بدونها، وهو امر حقيقي إلى أن ثبت العكس..

فنحن نسأل ان تراقب الدوائر العالمية الانتخابات الاسرائيلية، أكثر من اهتمامها بحادث معازل في المانيا، وتحاول تلك الدوائر تطبيق مشروع السلام على مانتوني «اسرائيل» فعلة، وكان العرب مجرد مزعة للتكاثر البشري غير المهم.

الغريب ان الزلزال العالمي القاتم، يواجهنا باعتمادات «اسرائيل» على لبنان ودعوة الجامعة العربية للنظر في هذه القضية، ومن يعرف هذه الاجتماعات وسوابقها، والنتيجة التي تؤول إليها يترجم على العرب ومستقبلهم.

العالم يتحرك في كل الأبعاد، ونحن لا نزال لا نفقه بين عدو عربي، واجنبي، وكأننا مخلوقات غير قادرة على التعايش، أو حل مشاكلها، إلا بالمناظرات الكلامية، وهي محنتنا مع الزمن الطويل..

النظام العالمي الجديد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين:

محور اليابان - «مجموعة ٧٧» سيلعب دوراً قيادياً عالمياً

□ ريو دي جانيرو - من محمد عارف:



شارون كيلنج مديرة صندوق المرأة للأمم المتحدة دعت إلى تولي النساء مسؤوليات عليا في اتخاذ القرارات (الحياة)

■ لا يعقل أن يكون أكبر اجتماع في التاريخ لزعماء العالم انتهى إلى اجتماع على أهداف مستحيلة. فالإنسانية لا تجمع على أهداف غير قابلة للتحقيق. جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الذي عرض خطة العمل العالمية للفترة الممتدة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ حدد الهدف في «تلبية الحاجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للجميع والتوصل إلى نظم سليمة لحماية البيئة وإدارتها وإلى مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً». وأوضحت هذه الوثيقة الرئيسية للقمة إمكان تحقيق ذلك بإرقام وتفاصيل تناولت حتى السياسات المحلية للبلدان والهيئات المؤسساتية والإجراءات والمشاريع المتعلقة بها ونفقات تنفيذها ومواعيده. وأضح أن «جدول أعمال القرن ٢١» الذي يحوي على ٤٠ فصلاً ويقع نصه العربي في حوالي ٥٠٠ صفحة رسم الخطوط الرئيسية للنظام العالمي الجديد. وهو نظام عادل وجريء وتقدمي ويستند على أسس واقعية، بغض النظر عن التحفظات التي سجلتها عليه بعض الوفود والتي استهدفت التفاصيل والفقرات المالية تحديداً.

التردد الأميركي في تولي قيادة هذا النظام قدم الفرصة الذهبية لليابان التي شكلت محورا مع «مجموعة ٧٧» التي تضم ١٢٠ بلداً نامياً إضافة إلى الصين. وعبرت اليابان صراحة عن تطلعها إلى هذه القيادة والتوقعات كبيرة في أن تشكل بلايين الدولارات من الاستثمارات اليابانية وبلايين السكان في «مجموعة ٧٧» التي تملك أكبر قاعدة للموارد الطبيعية المحور الرئيسي للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على تكامل البيئة والتنمية.

محاور النظام

اليابان التي ستستضيف المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي البلد الوحيد الذي يضم مجلس وزراء للبيئة العالمية يرأسه رئيس الوزراء الياباني. وتعتبر اليابان التي تملك خبرة وقاعدة واسعة لتكنولوجيا البيئة وحفظ الطاقة، انظف البلدان الصناعية. فتسبب كميات غاز ثاني أكسيد الكربون التي تطلقها تقل عن ٥ في المئة من المجموع العالمي في حين تبلغ حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي ١٥ في المئة. وإعلان اليابان في ختام القمة عن التبرع بنحو ٧ بلايين ونصف بليون دولار لمشاريع البيئة العالمية قدم أكبر دعم مالي ومعنوي لرؤساء الدول والحكومات وزعماء المنظمات غير الحكومية وقادة حركات البيئة الذين صدمهم الموقف الأميركي. لقد تحملوا متاعب السفر من جميع مناطق العالم ليجدوا الرئيس الأميركي جورج بوش يقول لهم أنه رئيس الولايات المتحدة وليس العالم. الولايات المتحدة التي تملك أكبر قاعدة تكنولوجية بيئية وتمثل أكبر ملوث للبيئة العالمية رفضت تولي القيادة العالمية في حماية البيئة.

وفيما اقترت «قمة الأرض» الملامح الفكرية

والاجتماعية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد، بدأت تتبلور عبر الصراعات التي جرت داخلها الخطوط الأولية للمحاور الأساسية التي سيقوم عليها هذا النظام. مجموعة البلدان الغنية السبعة بدت مثل مجلس وزراء عالمي يتحكم بالسلطة المالية والتنفيذية، في حين تكونت المعارضة الرسمية من «مجموعة ٧٧» التي ترأسها باكستان وتلعب الأدوار القيادية فيها ماليزيا والهند واندونيسيا، إضافة إلى الصين. وسجلت المجموعة أكبر نصر دبلوماسي في القمة حين حصلت على التزام عالمي بعقد معاهدة الصحراء من دون أن تقدم تنازلات في موضوع الغابات. ولم تستطع الولايات المتحدة التي اعتبرت الغابات موضوع مقايضتها الرئيسية فرض معاهدة خاصة بها تحولها إلى ملكية دولية عامة. لم يساعدها في ذلك الدعم الغربي الساعي لتحويل الغابات الاستوائية إلى مجاز لتصريف كميات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وفتح خزائنها الجينية لشركات الهندسة البيولوجية.

وعزز مواقع «مجموعة ٧٧» اتجاه اليابان نحو تنويع مصادر الإنفاق على البيئة التي تسعى الولايات المتحدة إلى حصرها في «مرفق البيئة العالمي» التابع للبنك الدولي. والتنويع على البيئة يوافق البلدان النامية التي تنك في أهداف البنك الدولي الواقع في رأيها تحت سيطرة الولايات المتحدة التي تصر على قيامه بدور صندوق البيئة العالمي.

الحديث عن النظام العالمي الجديد

بقلم: عبد العزيز النضيري - حنفرة

إن الحديث عن النظام العالمي الجديد لم يكن بحال، كما يتوهم البعض خطأ، ولبد حرب الخليج. فقلد دار النقاش، ومازال، حول عصر جديد يمر به العالم منذ ما يقارب عقداً من الزمن، تحديداً، فيما يراه الكثيرون من المهتمين السجين، منذ النصف الثاني من الثمانينات.

لكن حرب الخليج حثا على بذور الاستمرارية، أو حثا على شكل واتجاهها للمستقبل... ولكن وقوعها جعل المناقشات حول تشكل النظام العالمي الجديد تتخذ طبعاً ومساراً جديدين.

ذلك لأن حرب الخليج - كما يقول «نور سوبر» أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هامبورج والرئيس السابق لجنة المصليط بوزارة الدفاع الألمانية : «... لم تكن حرب الخليج حدثاً يحمل بذور الاستمرارية، أو حدثاً يعطي شكلاً واتجاهاً للسخط. فقد كانت الاتجاهاات التي وُجِعَ أنها ستترك أثراً في القدر الأخير من القرن العشرين مزية منذ وقت مبكر عنها بكثير. ولن تحيد تلك الاتجاهاات عن مسارها، ولن يعطي عليها ما حدث بعد استقلالنا بحرب الخليج»^(١). ويحدد «نور سوبر» تلك الاتجاهاات بأنها تتمثل في بظهور المستمر لتشكيل «المجموعة الأوروبية» من جهة، وإلى داخل «الخطيرة»، وبذلك بظهور حتى تصبح علاقات أوروبا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على أساس لا يهتبه إلا أقل القليل من التهديدات، ومحاولة نزع «المسكينة» من العالم بالتوجه ناحية نزع السلاح على مستوى كبير. وأما هذه الاتجاهاات من وجهة الاحياحات الإنسانية للحر الواحد والمضيق للقضاء على الفقر في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية ومن الظهور البيئي والتهديد بحدوث كارثة طاقسية».

ورغم رجاحة هذا الذي يقوله «ليو سومر» إلا أن مما لاشك فيه، وقد يفتق معي القاري، أن وقوع حرب الخليج وفترة ما بعدها التي نعيشها اليوم، جعلت المناقشات حول تشكل النظام العالمي الجديد تتخذ طابعاً ومساراً جديدين ارتكازاً على كثير من المستجدات والتغيرات، وخاصة السياسية والاقتصادية والأمنية، التي طرأت على الصعيد الدولي، وعلى وجه الخصوص ما استيع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره وفق الشيوعية. حقاً لقد تصاعد النقاش، بعد حرب الخليج، أكثر منه فيما مضى، وتعدّياً فيما يتعلق بمراحل تشكل هذا النظام العالمي الجديد التي عليه أن يمر بها، وعن مقوماته وآلياته والأنس والمركبات التي سيقوم عليها.

وبعد، وقبل أن أمضي في هذا الذي أكتب، أقول لقاري الكريم إن ما دفعني للكتابة هو ما استشعته من رغبة صادقة في أن أشركه معي في حصيلة بعض من قراءاتي، وكذلك ما دار في بعض الندوات التي ناقشت هذا الموضوع، لعدد من المفكرين وصناع القرار والسياسيين والمؤرخين وبعض رجال الصفوة من المثقفين؛ ولعني أهداف من ذلك لئلي أن نشارك جميعاً في هذا الحوار الدائر في بلادنا حول النظام العالمي الجديد؛ علناً ناهم، ولو بمجهود المقل، في إثرائه.

من بين أبرز وأهم المؤتمرات والندوات التي ناقشت هذا الموضوع، كان «منتدى الاقتصاد العالمي» الذي انعقد في مدينة «دافوس» السويسرية، وشارك فيه عدد من المفكرين والاقتصاديين وصناع القرار والسياسيين البارزين من شتى أنحاء العالم. شهد ذلك «المنتدى» نقاشاً رفيع المستوى، بحكم كون المشاركين من أهل الدراية والخبرة والمعرفة، حول ماهية النظام العالمي الجديد، ما معناه على وجه الدقة والتحديد؟ وهل له كيان ووجود أم أنه مجرد أمل يراود البشرية؟ وكان من بين من أحابوا على هذه التساؤلات وغيرها، وزير خارجية أميركا الأسبق هنري كيسنجر. لقد قال ما مضمونه: إن الكثيرين قد تصوروا أن النظام العالمي الجديد هو مشكلة هندسية، بينما هو في حقيقة الأمر والواقع نظام متفاعل يؤثر فيه عوامل سياسية واقتصادية وتقنية وبيئية معقدة. فلقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة تشكل النظام العالمي، ولكن اليوم ومع انتهاء الحرب الباردة جاء النظام العالمي الجديد بعالم متعدد الأقطاب، وأصبح من واجب الدول أن تتعلم كيف تعيش في ظل توازن للقوة وأن تعمل على إقامة قاعدة للتعاون الدولي.



كذلك فلقد أجمع المشاركون في «المنتدى» على الرأي بأنه في ظل النظام العالمي الجديد، فإن العالم سيواجه مشاكل كبيرة ومعقدة لا تسطيع أن تحلها الدول منفردة، إنما لابد من التعاون وتضافر القوى الدولية لمواجهة هذه المشكلات، ومن بين أهمها تأتي مشكلات: التغيرات، والهجرة، والبيئة. كذلك تحدث عدد من المشاركين من قوى الحرية والتخصص عن أهم سمات النظام العالمي الجديد والمبادئ والمؤسسات التي يجب أن يحمي ويؤكد عليها، وحاولوا تحديدها. ولعلني أستعين هنا بفقرة من نص أوردته «الأخبار» القاهرة في عددها (١٢٤١٢) تاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٩٢م من حديث سليمان ديمجيل، رئيس وزراء تركيا، حيث شدد في القول بأن القيم الدينية هي إحدى أبرز تلك السمات، إذ قال ما نصه: «... إنه يجب على العالم أن لا يعيش الإسلام. إن الإسلام لا يحدد النظام العالمي الجديد، إنما ما يحدده حقاً هو الأنظمة غير الديمقراطية». وربطاً بهذا لعلني أشير إلى أنه في ١٧/ ٢/ ١٩٩٢م عقدت بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات، بفندق الأنتركونستال بمدينة الرياض، وضمن المحاضرات والندوات التي درج المهرجان الوطني السعودي للتراث والثقافة على إقامتها كل عام، ندوة بعنوان «مكاننا في النظام العالمي الجديد». ولقد أفاض محاضر الندوة، الأستاذ أحمد الشيباني، في الحديث عن النظام العالمي الجديد الذي نريد أن نكون عليه وحلص إلى القول: «... للتعددية هو النظام الإسلامي الكفيل باحتواء كافة التيارات.. نظام جامع شامل ينظر إلى الفرد وإلى الجماعة.. مركزاً في أصله على المكونات التاريخية والنواحي الروحية والاقتصادية والروحية في عالم الشرق المسلم... وهو يجيء تبعاً لمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم. ومامن نظام ثابت يصلح للزمان والمكان مثل الإسلام الذي هو نظام يشتمل على جميع الحقوق والمعايير الإنسانية.»^(٢)

كما ذكرنا، فإن الحديث عن النظام العالمي الجديد أخذ مساره التصاعدي هذا مؤخراً على ضوء العديد من المتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وأهم هذه، دون شك، تغير «لثانية القوة» المهمة على العالم. وهو تغير لم يحدث فجأة بل كان قطباً: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بدركان، بعدما انتهت الحرب الباردة وضاعت شقة الحلاف بينهما، أن عهد الوفاق قد برغ فجره. في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتي يجاز مرحلة وهن وتدهور اقتصادي تتسارع لاهفة خطاها. ثم.. هبت أعاصير التغيير لتجتاح دول شرق أوروبا وتعنتها من أغلال الحكم الشيوعي والتبعية للاتحاد السوفيتي. حقاً، لقد كانت أحداث نهاية الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي هي الحدث الأكبر ذا المغزى العظيم في السنوات الأخيرة. فكما يقول «ثيو سومر»... بعد خمسة وسبعين عاماً من حرب أهلية أوروبية لم تحمد، فإن عودة العالم القديم مكتملاً مرة أخرى وتأمين الديمقراطية. هما القوة الدافعة الأعظم لزماننا. هنا نستطيع أن نبني نظاماً جديداً حقيقياً، وليس في رمال الصحراء العربية. واللحظة المحددة للعصر كانت عام ١٩٨٩م العظيم، حين ألقت شعوب أوروبا أنقال قيودها عن كاهلها، والأرض التي سيجري عليها إثبات النظام العالمي الجديد هي أرض تجاورنا وليست في بلاد بعيدة^(٣). كذلك فلقد شملت المتغيرات دخول العملاقين الاقتصاديين، (اليابان وألمانيا)، مجدداً إلى عالم توازن القوى. هكذا بدأ النظام العالمي الجديد يتشكل. وفي هذا المضمون أود أن أنقل عن الدكتور غازي القصيبي قوله: «... النظام العالمي الجديد لا هو بالهيمنة الأمريكية التامة التي يتصورها البعض، ولا هو بفجر العدالة المشرق الذي ينتظره البعض الآخر. هذا النظام هو وفاق بين محموعة من الدول الكبرى، منها العملاقة ومنها شبه العملاقة ومنها العملاقان الاقتصاديان ألمانيا واليابان، والنظام العالمي الجديد شأنه شأن النظام الذي سبقه والنظام الذي سيليه، ليس في صالح العرب وليس ضدهم. في هذا النظام من الغرض بقدر ما فيه من المخاطر للعرب ولغيرهم. والولايات المتحدة الأمريكية تلعب في النظام العالمي الجديد دوراً لا يقل، وقد يزيد، عن دورها في النظام القديم»^(٤).

النظام العالمي الجديد يعيش مرحلة انتقالية، أو قل مرحلة الخاض. فالانتقال من النظام القديم مسجل أن يتم بين عشية وضحاها. إنه أمر لا بد وأن يتم بالتدرج وعلى مراحل. وهذه نقطة كنت أود أن أقبض في الحديث عنها لولا أن المساحة المتاحة لي في الكتابة تستوجب الاحتزال، أحياناً. لكنني أود أن أشير إلى نقطة أخرى هامة تتعلق بالهيكل الذي سيقوم عليه النظام الدولي الجديد، وفي هذا السياق فلقد واتى فرصة للاطلاع على دراسة قيمة أعدها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. ولقد خلصت الدراسة إلى التقرير بأن «البلاد الجديد للنظام العالمي لن يكون احادي الهيكل، ولكن ثلاثي الأقطاب. حيث تتلور حول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والجماعة الأوروبية، ككل ثلاث لا تحتكر أي منها عناصر القوة العالمية. فكما يقول (هوفمان) فإن توسيع

القدرات العسكرية في القرن الحادي والعشرين سيكون متعدد الأقطاب وسيكون هذه الأقطاب مصادر قوة مختلفة: العسكرية (السوفيت)، الاقتصادية والمالية (ألمانيا واليابان)، العسكرية والاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الديموقراطية (الصين والهند). كذلك يشير (مودولسكي)، إلى أنه ما من دولة واحدة تستطيع في القرن للقبل أن تحوز كل شروط وضع الدولة المهيمنة، ومن ثم فإن القيادة المقبلة للنظم الدولي ستارسلها أكثر من دولة تحظى كل منها التفرق في مجالات وظيفية مختلفة، ومن ثم فإن إطاراً تحالفياً هو الذي يحقق هذه القيادة. بعبارة أخرى — إذا أسقطنا شرط التفوق الاستراتيجي العسكري — كشرط تقليدي للقضية بالمعنى الذي ساد منذ عام ١٩٤٥م وحتى الآن — فيمكن القول إن العالم يتجه نحو ثلاثة قطبية بمعانٍ جديدة. وإذا لم نقس هذا الشرط سيظل أمام أوروبا واليابان شرطاً يقطعانه ويقي على الاتحاد السوفيتي إحياء القواعد الاقتصادية لوضعه القطبي التقليدي.»^(٥)

يقف الكثيرون على أنه، بتفكك الاتحاد السوفيتي وقطع «حلف وارسو» في ذمة التاريخ، وسقوط قلاع حكم دكتاتورية «البوليتاها» عن كافة الأنظمة الشيوعية وبالتالي انهيار لكران أساسية، كان النظام الدولي يتركز عليها، وتبعاً لذلك ظل يسيطر على السياسة الدولية ومجرباتها منذ عام ١٩٤٥م، تكون هذه «اللعبة» قد انتهت وبات أمراً محتوماً أن يقوم نظام عالمي جديد يحل محل ذلك النظام الذي كان قائماً وحتى الآن. إضافة لذلك فمما لا مجال فيه لشك هو أن العوامل الاقتصادية كانت السبب الرئيسي والمباشر في كل ما انتهى إليه النظام القديم، ونحن مع القائلين بأنه من البديهي، أيضاً، أن تكون العوامل الاقتصادية هي عنها التي تشكل المحور الرئيسي للنظام العالمي الجديد. ولعلني هنا أصعب بما قاله، في ندوة الكتاب التي أقيمت في القاهرة قبل بضعة أسابيع، الدكتور أسامة الباز، مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية، يقول: «... في المحاضرات القديمة كان ضعف القوة العسكرية هو الذي يؤدي إلى ضعفها سياسياً، ولكن الجديد الآن هو أن الاتحاد السوفيتي رغم ما يملكه من قوة عسكرية ضخمة فإن ضعف قوته الاقتصادية كان العامل الرئيسي وراء تفككه وانهاره.... ومن هنا بدأ الحديث عن تشكيل النظام العالمي الجديد، وما ساعد أيضاً على تقبل هذه التغيرات الجديدة، خوف المجتمع الدولي، ولاسيما دول العالم الثالث التي عانت من ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية، من قيام حرب عالمية ذات صبغة نووية بما يعني تدمير العالم بأكمله... إن قياس قوة الدول أصبح على أساس ترتيب جديد تصدرها القوة الاقتصادية ثم القوة السياسية ثم القوة الثقافية والحضارية، وتأتي القوة العسكرية في المرتبة الرابعة بعد أن كانت في المرتبة الأولى في المهود الماضية.»^(٦)

النظام العالمي الجديد يمر بمرحلة انتقالية من نظام التقية القطبية إلى صيغة لم يتم تشكيلها بعد، وقد تقتضي بضعة سنوات قبل أن تصحد معالم ذلك النظام وسماحه. ولكن، ورغم كل ذلك، فهناك سؤال يتروّد حول إمكانية انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة تقود العالم خلال القرن القادم؟ أم أن هنالك من القوى العالمية الأخرى من سيشاركها أو يتقاسم معها القيادة والنفوذ والسيطرة؟ وفي خضم هذه المناقشات والجدل المجدد يحاول البعض، في اجتياحه للإجابة على هذا التساؤل، أن يطرح سؤالاً آخر هو: إن ما يردده الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة هو حقيقة، وأن الشيوعية قد دفت هو أيضاً حقيقة.. ولكن، ورغم ذلك، هل ستظل الولايات المتحدة الأمريكية – وإلى متى – بعيدة عن التأثير بتأثير هذه المضطربات الهائلة التي وقعت في العالم؟ وعلى سؤال آخر يطرح نفسه علينا نحن، أمة العرب والمسلمين، وهو: أين مكاننا من هذا النظام العالمي الذي يتشكل؟

ولعلني أعود إلى ما أسلفت ذكره في مستهل حديثي هذا من ضرورة أن نشارك جميعاً في هذا الحوار الدائر في بلادنا حول النظام العالمي الجديد علناً نساهم في إثرائه، وربطاً مع هذا الذي أدعو له، فأبني أرحم هذا الذي أكسب بما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في كلمته الصافية التي وجهها في ٢٣ / ٨ / ١٤١٢ هـ بمناسبة ذكرى تحرير الكويت ... قال: «... كان تحرير الكويت ثمرة توفيق الله عز وجل لنصرة المظلوم ... والاسترشاد بقيم العدل والسلام التي أقرتها الشريعة الإسلامية وعدم تمكين شريعة الغاب من أن تسود في عالم أضحي يعيش متغيرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية لا بد من إدراك نتائجها ...

... لم نكن وحدنا الذين قلنا لا لاحتلال الكويت، بل كان معنا كل المؤمنين والمنصفين ومحبي السلام من دول العالم، شرقه وغربه وشماله وجنوبه. في إجماع لم يشهده العالم من قبل، حيث لاحت معالم نظام دولي جديد ركيزته التعاون بين الدول وقاعدته التضام بين الشعوب وإقامة العدل وإقرار السلام. « ■

والله ولي التوفيق.



المتغيرات الدولية والأهم المتغيرة

بمعلم: علي المليجي على

لكل نظام خصائصه الفريدة وعلاماته الفارقة التي تسهم في تكوينها مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية السائدة، بحيث يشكل هذا النظام للفرد إطار التعامل وقواعده، ولا نحسب أن الأمر - على المستوى الدولي - يختلف عن ذلك كثيراً، فمن مجموع المتغيرات الدولية يصدق القول بأن العالم قد دخل في حقبة يحكمها نظام جديد يتعين على وحدات النسق الدولي أن يؤديوا أدوارهم في إطاره وأن تتأغم حركاتهم مع متطلباته، وإلا صار هذا الأداء نوعاً من عدم الوعي بظروف الحقبة التي يعيشونها.

ومنظمة الأمم المتحدة وإن «اعتبرها رجال القانون الدولي لاعباً مستقلاً على المسرح الدولي، أو رآها علماء السياسة نظاماً تحيط به بيئة معينة تتفاعل معها خلال دائرة تحددها مدخلات ومخرجات»^(١)، فليس هناك شك في الأهمية الأساسية لهذه المنظمة بوصفها «المنظمة الأساسية للتعامل الدولي، خاصة إذا ظلت الدول الأعضاء بها تذكر التزاماتها كما تذكر حقوقها، وتذكر الترابط بينها بنفس القدر الذي تذكر به استقلالها»^(٢).

والأمم المتحدة، وهي تؤدي وظائفها المسندة إليها بمقتضى ميثاقها، لابد وأن تتأثر بما يجري في العالم من تغيرات. فلا نحسب أنها في التسميات ستكون معزولة عن عصرها، كيف وهي لم تعزل وهي وليدة في الأربعينيات من هذا القرن؟ إذ استجابت لمتطلبات عصرها آنذاك «فجاء تركيبها ونظام عملها قائماً على التوفيق بين مطالب القانون ومطالب القوة، فسوى الميثاق بين الأعضاء في الجمعية العامة، لكنه ميز الدول الكبرى باشتراط إجماعهم - في مجلس الأمن - لنفاذ أي قرار في العلاقات الدولية»^(٣).



والعالم الذي تعيش الأمم المتحدة اليوم في ظله يختلف كثيراً عن ذي قبل، وهذا ما يطرح التساؤل عما إذا كان بمقدور المنظمة الدولية استيعاب المتغيرات الدولية والعمل على إيجاد الحلول اللازمة للمشكلات التي سوف تفرزها هذه المتغيرات ؟ ومن ثم تكون قد حققت أهدافها التي ضممها ميثاقها . تبني السلم وتصونه فتبني العلاقات الودية . وتقيم صرح التعاون بين الدول . وتكون مركزاً لتنسيق أعمال الأمم . هذا ما متحاول إلقاء الضوء عليه . وسيلتنا في ذلك رصد المتغيرات الهامة على الساحة الدولية . وتسجيل قائمة الاهتمامات العالمية . ومن ثم استشراف مستقبل المنظمة الدولية على ضوء الصعوبات التي تعوق أداءها . وقوة الدفع الجديدة التي تثيري حركتها .

وذلك ليس بهدف تقديم وصفات ناجحة بقدر محاولة فهم واقع قائم من الخمم علينا التعامل معه .

أولاً : المتغيرات الهامة وقائمة الأعمال الدولية التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها .

إذا كان المقصود بالمتغيرات تلاحق الأحداث بعضها برقاب بعض وتأثر جميع جوانب الحياة بها، فهذه عملية لا نهاية لها، وجدول أعمال الجمعية العامة في دورة انعقادها الستية يعطي فكرة عن هذه المتغيرات^(١) . وهو عالم يتصرف إليه قصدنا، وإنما يمتنا تلك المتغيرات الجوهرية التي تحدث تفاعلاً بين الوحدات المكونة لبناء النظام الدولي، وإن تلك التفاعلات تمكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام الدولي، وبينها وبين النظام الدولي كله^(٢) .

لقد حدثت تغيرات في أوروبا الشرقية أدت إلى القضاء على حلف وارسو، وظهرت ألمانيا الموحدة، وسقطت الشيوعية، وتفككت الاتحاد السوفيتي وبرزت روسيا بدلاً عنه، وتحول الاهتمام الغربي عن قضايا الأمن إلى قضايا النمو الاقتصادي وقضايا البيئة . وقل التهديد السوفيتي للغرب بسبب فقدان القواعد العسكرية المقدمة في جمهوريات البلطيق . وتم الاتفاق الأمريكي السوفيتي على خفض ترسانتهما النووية من الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٣٠٪^(٣) . وبات من الواضح أن ثمة تغيرات لها تأثيرها على الوجود السياسي والعسكري للقوتين العظميين والأحلاف العسكرية وهي المتغيرات النشطة في تلاشي القوة العظمى الثانية (الاتحاد السوفيتي) ومولد أوروبا الموحدة، وختباء دور الأيديولوجية كمحور رئيسي لسياسات الدول الخارجية

الثورة الصناعية الثالثة ، والميل نحو عالم القطب الواحد ، وقيام الكتل الاقتصادية الكبيرة ، وعالمية الاتصال ، وازدياد هامشية العالم الثالث ، متغيرات جوهرية يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها .

واستراتيجيتها. والعمل وفق منطق المصلحة، ولزيادة دور العوامل التقنية وتأثيرها على توازنات النظام الدولي، والاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية (٧).

وإذا كانت بعض هذه المتغيرات قد أثرت على قضايا تشكل خصومية في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) مثل قضايا السلاح النووي والأحلاف العسكرية، أو أن البعض الآخر من هذه التغيرات من شأنه التأثير على النظام الدولي وجعله يميل باتجاه النظام ذي القطب الواحد أو المتعدد الأقطاب بغياب القطبية الثنائية التي حكمت هذا النظام طويلاً، إلا أن هناك متغيرات جوهرية تمتد تأثيرها إلى العالم أجمع شرق وغربه. فحالة وجوبه فتشكل المحاور والسمات التي سيكون عليها النظام العالمي الجديد ؛ وهذه المتغيرات هي :

١ . الثورة الصناعية الثالثة التي أعادت للإنسان فرديته كمشارك في العملية الانتاجية، وغلبت قطاع الخدمات داخل العملية الاقتصادية في البلدان المتقدمة — ومنها خدمات البحث والتطوير — وأحدثت قفزة هائلة في الانتاج تجعل أي اقتصاد قومي — مهما كان اتساعه — لا يكفي لتصرف الفائض . كما أن هذه الثورة أذاعت المعرفة الانسانية عن الشروب والطبيعة.

٢ . أن النظام الدولي الذي كان قائماً على القطبية الثنائية أصبح يميل تدريجياً لأن يكون عالمياً لقطب واحد هو النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ . إعادة تأسيس النظام الاقتصادي العالمي على نحو جديد يعترف بالكتل الاقتصادية العالمية كحلقة وسيطة بين الدول القومية والنظام العالمي، حيث تراجعت الشكوك عن دور هذه التكتلات وأصبح مطلقاً أن تتشكل بطريقة لا تقف حجر عثرة في مواجهة السوق العالمية .

٤ . عالمية الاتصال الغربي المتمثل في وكالات الأنباء العالمية، وفي الصحافة، والإذاعة، يزيد على ذلك أن التلفاز سوف يدخل مرحلة البث المباشر بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية تتحكم فيها الحكومات القومية.

٥ . ازدياد هامشية العالم الثالث نتيجة للثورة الصناعية الثالثة التي خلفت بدائل كثيرة للموارد التي تنتجها الدول النامية . وانقسام الدول النامية من حيث معدلات الدخل ومعدلات النمو (٨).

هذه التغيرات سوف ينعكس عليها مشكلات سوف تلحق بظلالها على الأمم المتحدة. نظراً لما تمثله هذه المشكلات من قضايا يتعين العمل على إيجاد حلول مناسبة لها. فما هي قائمة الأعمال التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها ؟

١ — عملية إصدار القرارات في الأمم المتحدة .

بتام الاتفاق في مالطا (فبراير ١٩٤٥م) على النقاط الأساسية المتعلقة بالنظام

القانوني للمنظمة. تقرر الدعوة إلى مؤتمر دولي يعقد في سان فرانسيسكو اعتباراً من ٢٥ أبريل ١٩٤٥م تدعى إليه كافة الدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة، وكل دولة تطل الحرب على ألمانيا أو اليابان في موعد غايته أول مارس ١٩٤٥م. وعقد هذا المجلس بمبنى مؤتمر الأمم المتحدة لتنظيم الدولي في الموعد المقرر له واشتركت في أعماله خمسون دولة. وهي الدول التي قررت إنشاء الأمم المتحدة.^(٩)

وفي سبتمبر ١٩٦٦م أصبحت الأمم المتحدة تضم ١١٧ دولة تمثل ما يقرب من ٩٠٪ من دول العالم، فكانت المنظمة قد نجحت في تأكيد صفتها العالمية بالرغم من استبعاد مؤتمر سان فرانسيسكو لفكرة العضوية الإلزامية أو الإيجابية للمنظمة والتي احتفظت أوروبا.^(١٠) وفي الآونة الأخيرة زاد أعضاؤها عن ١٦٠ عضواً بما يمكن معه القول إن عدد الأعضاء قد تصاعف إلى ما يزيد على ثلاث مرات منذ إنشائها.

هذا التطور في عدد الأعضاء يجعل معنيين، فهو من جانب يؤكد أن الأمم المتحدة ليست هي الجهاز الذي يمكن أن يقود النظام الدولي إلى مرحلة المجتمع الدولي، وذلك لأن مبدأ من الدول يعني مبدأ من الهيكل بالسيادة والاستقلال كحقوق قومية، ومن جانب آخر، فإن زيادة عدد الأعضاء يعني تزايد احتمالات التوتر والصراع والعنف، خصوصاً أنه لا توجد آليات فعالة لحل المشكلات بالطرق السلمية.^(١١) فضلاً عن أن الكثرة العددية للدول الأعضاء وما تشكل من تكتلات تجعل القرارات الصادرة عن المنظمة قرارات غير موحدة.

٢ - زيادة حجم ومستوى التسلح :

تضمن ميثاق الأمم المتحدة بعض الفصول التي تشير إلى الحاجة لتنظيم استخدام الأسلحة بما يساعد على دعم وصيانة السلم الدولي، خاصة وأن تطوراً خطيراً في مستوى التسلح وأسلحة الدمار الشامل وتسبق الدول على التسلح بلغ حداً خطيراً، ورغم تزايد الخوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية، والخطر الناجم عن فرض الانتاج والاستخدام، إلا أن ضغط النزاعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية وغيرها من العوامل لازالت تغطي على سلوك الدول إزاء هذه المشكلة.^(١٢) وعلى الرغم من أن للأمم المتحدة عدة محاولات لحل مشكلة نزاع السلاح والرقابة على إنتاج التسلح إلا أنها لم تبلغ الحد اللازم لتحقيق مطالب الاستقرار الدولي.

٣ - زيادة معدلات العنف والصراع :

يشهد المجتمع الدولي معدلات عنف وصراع، فالأيديولوجية والسياسة والاقتصاد والمحور بين شمال غربي وجنوب فقير تهدد من احتمالات الصدام. تحف إلى ماسبق صعوبة التمييز بين الحرب الدولية والحرب الأهلية فالقوى الكبرى أصبحت تزج بنفسها في العديد من الصراعات تأكيداً على امتداد مفهومها للمصلحة القومية إلى ما وراء حدودها السياسية.^(١٣)

٤ - تراجع القضايا الأمنية وظهور قضايا جديدة.

تراجعت القضايا الأمنية الكبرى مثل التحولات في الاتحاد السوفيتي. (سابقاً) وأوروبا الشرقية. وما تبقى من هذه القضايا انتقل إلى آليات مستقرة للتخلص منها، خاصة تلك المتعلقة بموسكو وواشنطن، وأصبح ما اصطلح على تسميته : «السياسة العليا» من قبل بشكل مكانة دنيا ومن أجل من اهتمامات قادة الدول.^(١٤) ومن أبرز القضايا الجديدة التي باتت تحتل مكانة وتشغل اهتماماً أكبر : المشكلات الاقتصادية، ومشكلات البيئة، وانتقال الأمراض. فقد زادت حدة المشكلات الاقتصادية، إذ لم تفلح المحاولات في تقرب وجهات النظر بين الشمال والجنوب، وتعاظمت هيود العالم الثالث، وفي هذا المجال فإن ثمة ارتباط بين عوامل



الأمن الداخلي والأمن الدولي ، فهذه المشكلة سوف تضع الأمم المتحدة أمام واقع يتزايد فيه موجات العنف والصراع تبعاً ، وذلك لأن الحرمان الاقتصادي يؤدي إلى مزيد من العنف ودرجة أقل من الأمن. (١٥)

وبجانب المشكلات الاقتصادية هناك مشاكل أخرى متعلقة بالبيئة الطبيعية مثل : التلوث ، وتآكل طبقة الأوزون ، واحتمالات ندرة الموارد الطبيعية غير المتجددة ؛ بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن انتقال الأمراض (الإيدز) ، وتجارة المخدرات، واللاجئين. (١٦)

٥ - المزيد من تهميش العالم الثالث :

تشير أغلب التوقعات إلى أن معظم بلدان العالم الثالث سوف تعاني المزيد من التهميش في ظل التحولات الدولية الجارية، وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها : أن التحولات الدولية قد دفعت الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودول الاتحاد السوفيتي السابق واليابان وأوروبا الغربية إلى أن يوجه كل منهم المزيد من الاهتمام لإعادة ترتيب شئونه الداخلية والاهتمام بالأطراف الفاعلة الأخرى تمهيداً للدخول في عقد التسعينات، وبالتالي تراجع الاهتمام بقضايا العالم الثالث؛ أضف إلى ذلك أن هناك عوامل عديدة تساهم في إضعاف قدرة بلدان العالم الثالث على فرض قضاياها على (أجندة) النظام الدولي — على الأقل — في المستقبل المنظور. منها: التباينات الاقتصادية بين هذه البلدان، والضعف البنيوي والحركي لبعض المنظمات التي تمثل إطاراً نظامياً للحركة الجماعية لتلك البلدان، ناهيك عن السياسات التي اتبعتها — ولا تزال — الدول الصناعية الغربية للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة في العالم الثالث. (١٧)

وإذا كانت دول عدم الانحياز تشكل كتلة في الأمم المتحدة ، إلا أن هذه الكتلة — بالرغم من سلامة وقوة أهدافها، والزيادة المستمرة في عدد أعضائها — لم تحقق النجاح المنشود، فقيادة دورها كانت بمثابة زيادة في القضايا الخلافية التي تلتزم الحركة بملها، فضلاً عن أنها تصعب من قضايا التنسيق والعمل المشترك.

إذا كانت هذه هي ملامح الصورة التي عليها عالم اليوم، وتلك هي قائمة الانهزامات التي يمين على الأمم المتحدة مواجهتها، فماذا عن الدور المرتقب للمنظمة في عملية المراجعة؟

من ليقيد أن تصرف على أهداف الأمم المتحدة وما يواجهها من عقبات ، ومن ثم يمكن تحديد دورها المرتقب.

ثانياً : الأهداف، والمعوقات، والمنطلقات، والدور المرتقب .

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة أهدافها وحصرها في أربعة أهداف أساسية هي : حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنهاء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، وجعل الأمم المتحدة مركزاً لتسويق أعمال الأمم بغرض إدراك هذه الغايات المشتركة. (١٨) ولكن ، مهما كان سمو الغايات ونبل المقاصد، فلا بد من قوة دفع حتى تتحول هذه الغايات السامية والمقاصد النبيلة إلى واقع ملموس، ولا يحظى المراقب في ملاحظة أن قوة الدفع كانت — في أغلب عمر الأمم



المتحدة - سلبية لم تود إلى انطلاقها نحو تحقيق أهدافها .
 فمشكلة التحويل جعلت الأمن الحالي يقول : «إننا نحصى معظم وقتنا بالنسول» .
 فالدول الكبرى تطلب الكثير ولا تقدم إلا القليل . والأمم المتحدة في حاجة إلى الدعم
 المالي للقيام بعمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم بإنشاء قوات طوارئ
 دولية لتحمل نفقاتها وفترات زمنية غير محدودة (١٩)
 وإلى جانب مشكلة التحويل هناك مشكلات ناجمة عن عدم وجود تعريف محدد
 وشامل للعدوان، خاصة وأن العدوان أصبح يتخفى وراء العديد من الوجهات كما
 أخذ يسلك العديد من الطرق الملتوية وغير المباشرة .
 وتظل مشكلة اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من أكبر تحديات
 الأمم المتحدة ، إذ إنها تعيق أزمة عدم الثقة ومن ثم تزيد من حدة التوتر، حيث تعيق
 فئة من الدول النامية إلى الاعتقاد بأن الدول المتقدمة هي المسئولة عما صارت إليه
 بسبب الاستعمار واعتمادها سياسات تستند على المصلحة الذاتية .
 ولا يهرب عن البال أن مشكلة عدم التجانس في الاتجاهات السياسية للدول
 الأعضاء في الأمم المتحدة تجعل قراراتها غير موضوعية، وتكاد تكون مجرد انعكاس لنفوذ
 الكتلة التي تحشد خلفها المزيد من الأصوات .

ولا يخفى أن الأمم المتحدة لازالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية ترتفع فوق السيادة
 القومية للدول، وهو ما يدفع بالدول إلى الخروج على قرارات المنظمة إذا مارأت أن
 تلك القرارات يمكن تفسيرها على أنها تتعارض مع سيادتها أو تعدي على مصالحها،
 مثل رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧م،
 فضلاً عن عدم وجود قوة دولية فعالة ودائمة تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام
 الأمن الجماعي مما يفقد القرارات التي تصدرها ضد القوى المتعدية قوتها ويجعلها مجرد
 توصيات لا قيمة لها في الواقع (٢٠) فالقوات التي قامت بتحرير الكويت لم تكن
 تحمل على رؤوسها قبعات زرقاء بحسب تعبير ديكوليار . وإذا كانت تلك مشكلات
 مادية ملموسة فإنه ثمة مشكلات أخرى يثيرها الميثاق بعدم الدقة في الصياغة، وسيادة
 إرادة الدول الكبرى كما يظهر في العديد من أحكامه (٢١) .

ورغم أن ذلك، قامت الأمم المتحدة بعدة إنجازات في عمليات تصفية
 الاستعمار، وحفظ السلم والأمن، ونزع السلاح والرقابة على السلاح، والتنمية
 الاقتصادية، وحقوق الإنسان، ودعم مبادئ القانون الدولي . وهي إنجازات تعد
 كبيرة بالنظر إلى إجمالي وظائف الأمم المتحدة القائمة على أنها منظم لعلاقات القوى في
 النظام الدولي . وكعامل للاتفاق بين القوى الرئيسية، وكمنشيء للعادات ومصدر
 للتشريع الجماعي، وللموفا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (٢٢) . وهذه الوظائف
 تؤديها في ظل نظام تطوعي يفقد لعنصر الإلزام والإلزام إلا في الحالات التي تجتمع
 فيها إرادة الكبار على التنفيذ .

رغم العوائق التي تقف في طريق المنظمة تجاه تحقيق أهدافها والتصدي للمشكلات الجديدة ، إلا أن زوال الحرب الباردة ، ودعم الدول الكبرى سيمكنها من أداء دورها .

ورغم العوائق التي تقف حذر عثرة في طريق الأمم المتحدة باتحاد تحقيق أهدافها والتصدي للمشكلات الدولية الجديدة. فإن في الأفق بشارت تمكن المنظمة من حرية الانطلاق.

من الواضح أن الحرب الباردة اقتضت من طرفها القيام باستقطاب أكبر مجموعة من الدول للتأثير على قرارات المنظمة الدولية، مما كان يشكل أحد المعوقات الرئيسية. ومنذ فبراير ١٩٨٧م لاج في الأفق بوادر جهود متعاونة بين القطبين (آنذاك) لحل مشاكل عالمية وإقليمية، حيث أكد جورباتشوف بشكل خاص على أهمية دور الأمم المتحدة وقدم في شهر سبتمبر من العام نفسه الخطوط العامة لتوسيع سلطات الأمم المتحدة بالنسبة لموضوعات مثل المواجهات المسلحة والعلاقات العالمية والإرهاب ومشاكل البيئة، واقترح ضم مجلس الأمن بسلطات عريضة في مجالات حل الصراعات والإشراف على تحديد السلاح ومعهادات السلام. (٢٣) وفي ٦ مارس ١٩٩١م يقول الرئيس الأمريكي «الآن نستطيع أن نرى عالماً جديداً أخذ في التبلور. عالماً تتأهب فيه الأمم المتحدة بعد أن تحررت من جهود الحرب الباردة لتحقيق الرؤيا التاريخية لمؤسسيها. عالماً تجد فيه الحرية واحترام حقوق الإنسان ملأ لدى جميع الأمم.. ومن آثار غياب الحرب الباردة على التنظيم الدولي كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة : «الركون المتزايد إلى التنظيم الدولي كأسلوب من أساليب العمل على النطاق العالمي، والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي، ولعل أكثر المؤشرات مغزى على بدء هذه الظاهرة الجديدة ما سجلته سنة ١٩٨٩م في مجال العودة إلى إعطاء القوة لدور التنظيم الدولي، عندما تقدمت كل من واشنطن وموسكو باقتراح مشترك إلى الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. تدعوان فيه دول العالم إلى تأييد جهودهما في تحقيق السلام والأمن والتعاون الدولي، وتطلبان موافقة الدول الأعضاء على تأكيد فعالية وأهمية الأمم المتحدة، وتحسين الأداء الذي تقوم به طبقاً لميثاقها». (٢٤)

وأخذت الرغبة في إعطاء الأمم المتحدة دورها المأمول بعداً أرحم باجتماع رؤساء الدول والحكومات أعضاء مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في المدة من ٣١ ديسمبر ٩١ إلى ٢ يناير ١٩٩٢م لأول مرة للنظر - ضمن إطار التزامهم بميثاق الأمم المتحدة - في مستوية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وقد اتفقوا على أن «لدى العالم الآن أفضل فرصة لتحقيق السلم والأمن الدوليين منذ تأسيس الأمم المتحدة. ويصعدون بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها للبلوغ ذلك، وللمعالجة كافة المشاكل الأخرى التي تتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي، وخاصة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عاجلة، وهم يدركون أن السلم والرخاء لايفصلان، وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوناً دولياً فعالاً من أجل القضاء على الفقر، والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر». (٢٥)

والآن وقد توفرت للأمم المتحدة قوة الدفع بانقضاء حقبة الحرب الباردة. والتحول عن القطبية الثنائية. والاجماع الدولي على أن لها دوراً أساسياً في النظام الجديد. فما هو سبيل المنظمة الدولية لإيجاد الحلول اللازمة لمشكلات العالم ؟

لعل من أبرز النتائج التي يحققها غياب الحرب الباردة عن ساحة العلاقات الدولية، والتحول عن نظام القطبية الثنائية هو التطبيق الكامل لميثاق الأمم المتحدة، فهو يتضمن بين مواده المائة وإحدى عشرة، نظاماً متكاملًا يحقق السلم والأمن الدوليين، ويضمن نماء العلاقات الودية بين الدول، ويكفل قيام التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، ويجعل من الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم بغرض إبراز الغايات المشتركة، وما يقدم تطبيق الميثاق قيام تعاون وبناء الثقة بين الدول لفترة التي سبق وأن صاغت ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما طبق الميثاق الذي ارتضته دول العالم - سواء بالتصديق عليه في بداية نشأة الأمم المتحدة أو انضمت إليه وصدقت عليه فيما بعد - فإن ذلك سوف ينشط من دور الجمعية العامة - فتعود لتوصياتها الأكثر الأهمية الكبيرة كما حدث بين العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والعدوان السوفيتي على المجر سنة ١٩٥٧م. والعمليات البريطانية في الأردن على إثر ثورة العراق سنة ١٩٥٨م، وأحداث الكونغرس ١٩٦٠م. (٢٦) وكذلك بما يكفله الميثاق للجمعية العامة من دور جعل منها الهيئة الأساسية المشرفة على كل ما يعالجه الميثاق من مسائل إدارية واقتصادية واجتماعية وإنسانية.

ومن الطبعي - بعد أن يعود للجمعية العامة مركزها المحوري في أداء عمل المنظمة ككل - أن يمارس أمينها العام صلاحياته الممنولة له بالمواد من (٩٧) إلى (٩٩) من الميثاق وكذلك الفقرة الثانية من المادة (١٢). وهذه الصلاحيات ستجعله يقوم بدور مركزي مصاطم سوف يشمل المهام التالية :

١. التنسيق بين كافة أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإغاثة والطفولة والملاجئين، وغيرها من الأنشطة التي تدور حول عمليات بناء السلام.

٢. متابعة شاملة لكافة التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على المسرح العالمي والتعرف على الاتجاهات السائدة أو الجديدة بهدف تقديم الأفكار والمقترحات لأجهزة الأمم المتحدة العاملة في هذه المادين بهدف تجنب قيام الصراعات والأزمات.

٣. القيام بدور الوساطة الحميدة وإدارة الأزمات - إذا طلب منه - بما في ذلك القيام بترتيبات عمليات حفظ السلام.

٤. القيام بدور الوساطة في قضايا خرق حقوق الإنسان عرقاً وديناً ومستمرّاً.

٥. وضع الاستراتيجيات الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة المتعددة. (٢٧)

ولعل الأمن العام يبنى استراتيجية المنظمة الدولية باتجاه مشكلة الصراع بين الشمال والجنوب فتتحقق ضرورة وقف التبادل غير المتكافئ، بما في ذلك إلغاء سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التي تمنع صادرات العالم الثالث من الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتقضي هذه الاستراتيجية من نظام الضمان الجماعي، وتطفي الديون الخارجية، وتخفيض الانفاق العسكري، ولأن تكون استراتيجية المنظمة باتجاه المشكلات السياسية الأخرى قائمة على مداومة الاتصال واستمرار التفاوض، والتأكيد على عدم استعمال القوة كأداة لتسوية المشكلات الدولية. (٢٨) وعلى هذا النحو يكون التنظيم الدولي قد أقام بناء السلام بالعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي، يمثل ما يمكن له صيانة السلام محل المنازعات بالطرق الودية والعمل على نمو العلاقات الودية بين الدول، وعندها ستكون المنظمة الدولية مركزاً لتنسيق أعمال الدول ■



المصدر: ملف البيان السياسي

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩٢

عبد الرحيم
عبدالواحد

قاموس الملف

مجلس الأمن والنظام الدولي الجديد

وفي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٩ تكونت ثواة تشكيل الأمم المتحدة التي خرجت إلى حيز الوجود بعد مفاوضات طويلة وشاق من المفاوضات والاجتماعات حينما أعلن رئيس الوزراء البريطاني آنذاك ونستون تشرشل ورئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت التصريح الشهير المعروف باسم «تصريح الأطس» جاء فيه سعي الدول لتشكيل هيئة عالمية لحفظ السلم وتحقيق التعاون الدولي. وجاءت الخطوة العملية الأولى في ذلك بانعقاد مؤتمر «رومر تون أوكي» إحدى مقاطعات ولاية واشنطن» والذي ضم عددا من الخبراء الدوليين من أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي السابق والصين. وذلك في ٢١/٨/١٩٤٤ حيث وافق المؤتمر على معظم النقاط المدرجة على جدول الأعمال حول تشكيل المنظمة الدولية. ولعزم اختلوا حول نظام التصويت في مجلس الأمن، والمفضوية.. وخيرا تم التوقيع على مسودة ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦/٩/١٩٤٥ وأصبح نافذا اعتبارا من ٢٤/١٠/١٩٤٥.

ونقل الآن للحديث عن مجلس الأمن، الذي يختلف عن سائر فروع الأمم المتحدة من حيث طريقة تشكيله لأن الميثاق يقدر عضوية مقعد في المجلس للدول الخمس الكبرى مما يعتبر استثناء من الأصل وهو أن العضوية في كافة المنظمات الدولية تتم بالاقتراع في الجمعية العامة.. وتحدث هنا عن نظام التصويت ووظائف وسلوك المجلس في معالجة القضايا الدولية.

فالتصويت في المجلس ينص على أن لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بموافقة ٩ من أعضائه ويشترط في مثل هذه المسائل أن يكون من بين هذه الأصوات التسعة أصوات الدول الخمس الكبرى أي أنه فيما عدا المسائل الإجرائية (الموضوعية) لا يمكن للمجلس إصدار أي قرار إلا إذا وافق عليه كافة الأعضاء الدائمين.. ومن هنا بدأت لعبة ما يسمى بحق الفيتو، حيث جرت العادة على أنه إذا اقترعت إحدى الدول الدائمة ضد مشروع القرار، وبالتالي رفض المجلس لمثل هذا القرار، قيل بأن هذه الدول

أصبحت اجتماعات مجلس الأمن الدولي تشكل تقاليد سياسية دولية شبه أسبوعية لبحث القضايا والتطورات على الساحات الدولية ومواءمة تنفيذها حرصا منه على استتباب الأمن والسلم الدوليين وأيضا بذل الجهد والتفكير لتحقيق رفاهية شعوب الأرض لتتخلفه المقهور. وأحدث العالم اليومية خير دليل على هذه المهام الإنسانية النبيلة!! وكل ذلك يدخل ضمن الأهداف العامة للأمم المتحدة للحرص الأمن على أموال ولروح البشر خاصة في ظل رعاية وحضانة «المرشد السروي» التي يقطن العاصمة واشنطن الإنسانية النبيلة!! إضافة إلى أن هذه الأهداف تدخل ضمن الإطار العام لميثاق الأمم المتحدة للحرص الأمن على أموال ولروح البشر!! خاصة في ظل رعاية وحضانة «المرشد السروي» للنظام الدولي الجديد الذي يقطن تحت مظلة وقبة البيت الأبيض!!

والحديث عن مجلس الأمن.. بدلعنا للإشارة إلى التسامي التي تقوم بها كل من للفنيا والبيان للحصول على مقعد دائم في هذا المجلس لسوة بغيرها من الدول الخمس الكبرى على اعتبار أن لا تكون السيطرة على مستقبل النظام الدولي الجديد حكرا على مثل هذه الدول.. أمريكا - بريطانيا - فرنسا - الصين - روسيا التي حلت محل الاتحاد السوفياتي السابق إضافة إلى ظهور أسباب جديدة مبررة لتطلب تساوي بين وطوكيو مع ميلانها من تلك العواصم.. ومن هذه الأسباب ظهور أوروبا للوحدة كقوة ضاربة خلال السنوات المقبلة، الوضع الاقتصادي للبلدان وتحكمه في الاقتصاد الكثر من دول العالم المستهلكة إضافة إلى ذلك هناك «الخبرة السياسية» في الدول العظمى والرفية في كبح جماحها لاستمرار سيطرتها على غالبية الدول.. ويتوقع خلال السنوات المقبلة تغير موازين القوى عالميا إذا ما ظهرت الوحدة الألمانية بشكلها الجديد.. والقوة الاقتصادية اليابانية بانتشارها السريع.. وهذا ما نخشاه عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة واشنطن والنحن، وتداول كسب ود حكومتي بيون وطوكيو لاقتسام غنائم الشرق والغرب في هدوء تام بعيدا عن منافسة العواصم الأخرى!!

الدائمة، قد مارست حتى الاعتراض أو الغيتو.

ونحن نرى أن القرار قاعدة ضرورة توافر الإجماع للدول العظمى على فوط معين... يعتبر اختلالاً واضحاً بالمبدأ العام الذي قامت عليه المؤسسة الدولية وهو قاعدة المساواة بين الدول الأعضاء... والوصول الذي يطرح نفسه لماذا هذه الدول فقط هي صاحبة الفوت الأول والأخير في تحديد مصير قضية ما؟ هل لاعتبارات القوة البشرية والعسكرية؟ ولنا عودة تفصيلية في هذه القضية ويفترض أن تكون مثل هذه الدول أمينة وصانعة في تعاملاتها مع غيرها من الدول الصغيرة. ولكن ما يحدث هو فقط الاستغلال والسيطرة والهيمنة والاستعباد والأذى لشعوب الدول الفقيرة!!

وحول مدى القوة الاستعمارية لقرارات مجلس الأمن نصت المادة ٢٥ من الميثاق على «بتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق». وهذا يعترف صراحةً لما ذهبت إليه المادة ٢٤ من أن «المجلس يعمل ناشياً عن أعضاء الأمم المتحدة كما أنه نتيجة طبيعة له... ولكن صلاحيات المجلس هذه وقوة قراراته الملزمة «تتزايد» ليست شاملة ومطلقة وإنما تحكمها قيود تحد من تطلعاتها وقوتها منها:

١- أن هذه الصلاحيات والقوة قاصرة فقط من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

٢- ممارسة هذه السلطة مرهون بأن تكون عمليات حفظ السلم والأمن متفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. وبالتالي الخروج عن تلك الغايات ومخالفاتها يجره قرارات المجلس من قوتها الملزمة وبالتالي مهم تكيد الجهات الثمينة.

ولمجلس الأمن حق مراقبة ومتابعة وفحص النزاعات الدولية قبل إصدار القرارات بشأنها حيث نصت المادة (٣٤) على «أنه للمجلس أن يلخص أي نزاع قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً دولياً... وله هنا سلطة واسعة ليبحث مدى الخطأ هذا النزاع وما ينطوي عليه من مضاطر قد تؤدي لتطورات خطيرة... وبالتالي التصدي له والتدخل بكافة الوسائل المتاحة للعضء عليه».

وتبني الفقرة الثانية من المادة (٣٣)، لمجلس الأمن التصدي للنزاع من خلال دعوة أطرافه إلى حل المشكلة العالقة بينما بالطرق السلمية... وله أيضاً سلطة للحل (٣٦) أن يوصي باتخاذ طريق أو طرق معينة لتسوية النزاع ويحدد الإجراءات الواجب اتباعها لحل المشكلة. وللمجلس كذلك التدخل في أية مرحلة من مراحل النزاع بشرط أن يراعي ما تقتضيه أطراف النزاع من إجراءات سابقة لحل الخلاف بينها، وأيضاً أن يراعي القاعدة القانونية التي توجب على أطراف النزاع عرض مشكلاتهم على محكمة العدل الدولية.

ونصت المادة (٤١) على أنه في حالة عدم استجابة أطراف النزاع لما قرره المجلس من إجراءات، كان للمجلس اللجوء لتدابير أشد هي قرار ما يجب اتخاذه من تدابير لا تتطلب استخدام القوة العسكرية لتنفيذ هذه القرارات... ويجوز أن يكون من بينها وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات البحرية والبرية والجوية جزئياً أو كلياً، وأيضاً قطع العلاقات الدبلوماسية.

أما الحالة الأخيرة، وهي في حالة استنفاد كافة الطرق السلمية، فيحق للمجلس القرار اتخاذ تدابير لفع عسكرية طبقاً لنص الفقرة (٤١) من الميثاق التي تقول: «إذا رأى المجلس أن التهديد المنصوص عليها في الفقرة (٤١) لا فلي بالفرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ باستخدام القوات الجوية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لاعادته إلى نصابه».

وباستقراء سجل الأحداث السياسية العالمية الماضية والحالية التي نعيش فيها حالياً نجد أن الملكية الدولية للملكة في نصوص ميثاق الأمم المتحدة أصبحت بل تحولت إلى ملكية استغلالية مصلحية وإداة شرعية للخلاص من القوى العالمية!! وأصبحت هذه الرؤية وعلى ما نعتقد واضحة وضوح الشمس، فما هي إذن أبعاد اللوائح الدولية من قضايا مسلمي البوسنة والهرسك، بوزنا، كشمع، أفغانستان، والصومال؟

المصدر: عكاظ

التاريخ: ١٥ أغسطس ١٩٩٢

حوار

د. السيد عليوة ل. عكاظ

فوز حزب المحافظين في بريطانيا دعم لفكرة النظام العالمى الجديد



صالح عبدالفتاح « القاهرة » :
حقق حزب المحافظين في بريطانيا
بزعامة جون ميجور مفاجأة بفوزه في
الانتخابات والاحتفاظ بالسلطة للمرة
الرابعة على التوالي على عكس كل
استطلاعات الرأى وتوقعات المراقبين التى
كانت ترجح فوز حزب العمال او فقدان
الحزبين للأغلبية .

عكاظ اجرت هذا الحوار مع الدكتور السيد عليوة استاذ السياسات الدولية
في جامعة القاهرة ليتحدث عن اسباب هذا الفوز ونتائج داخل بريطانيا وفي
اوربا وفي سياسات بريطانيا في الشرق الاوسط . وفيما يلي نص الحوار :
● رغم التكهّنات واستطلاع الرأى فاز المحافظون في بريطانيا للمرة
الرابعة .. ماهى في رأيكم اسباب هذا الفوز ؟
- ان فوز المحافظين للمرة الرابعة في بريطانيا يمثل اولا رسوخ التيار المحافظ
لدى الرأى العام البريطانى .. ولكنه يمثل ايضا انعكاسا للمستجدات
العالمية التى تنجح نحو الاقتصاد الحر . فقد ثبت خطأ دراسات واستطلاعات
الرأى التى اجريت قبيل الانتخابات بما يؤكد وجود تقلب في اتجاهات الرأى
العام واصبحت هذه القياسات تنقسم بالمراوغة ومن الصعب ضبطها في ضوء
المتغيرات العالمية التى تحدث على الساحة .
● وماذا تتوقعون بشأن استمرار حزب المحافظين في الحكم واثره
على الموقف في منطقة الشرق الاوسط ؟
- استمرار المحافظين في الحكم يدعم التحالف البريطانى الامريكى في التوجه
الجديد لتشكيل النظام العالمى وهذا يفرض على العالم العربى مزيداً من
التكيف والعمل المشترك للحفاظ على المصالح العربية في مرحلة التحول
الدولى .

● هل تعتقدون ان استمرار الحزب في الحكم سيعوق اجراءات
الوحدة الاوروبية نظرا لان الحزب له موقف متحفظ من فكرة اوربا
الموحدة ؟

- رغم ان الحزب له موقف متحفظ من فكرة الوحدة الاوروبية الا ان قوة رئيس
الوزراء البريطانى جون ميجور لدى الرأى العام البريطانى ستعطيه
صلاحيات اوسع نحو الارتباط بالمجموعة الاوروبية وسوف يسمى ميجور
داخليا لدعم السياسات العامة التى اتبناها حزب المحافظين في معالجة
الايضاح بما سيوفر له الكفاءة في معالجة الوضع الداخلى او المشاركة في بناء
اوربا الموحدة .

● ما هو توقعكم للنتائج الاقتصادية العالمية لوصول حزب
المحافظين للحكم ؟

- وصول حزب المحافظين للحكم سيدعم الاتجاه نحو تحقيق الاقتصاد الحر
وسيسعى فكرة النظام العالمى الجديد الذى يقوم على فكرة السوق المفتوح ولكن
ذلك سيدعم موقف الولايات المتحدة في المجابهة الاقتصادية مع اوربا او دول
شرق اسيا نظرا للتقارب بين بريطانيا والولايات المتحدة في السنوات الاخيرة .

فهيبار الامبراطورية السوفياتية فتحت أبواب الأمل وضاعف من أنشطة الجواسيس والعملاء

«لعبة الأمم» في عصر النظام العالمي الجديد

لندن: من طلعت الموصلي
سرة أخرى تعود لعبة الأمم
وايكتارات أشهر لاعبيها من
الجواسيس وكالات المخابرات الغربية
والشرقية إلى الساحة الدولية رغم
انتهاء الحرب الباردة وتفتت دولها.
اساطير وكالات وأجهزة ضخمة
سيطر على الملايين بعمليات الوهم،
وأعمال القمع وشراصة حملات الدماء
بأسما شهيرة عرفها العالم باسم الـ
«كي جي جي» و«ستاسي» السوفياتية
والألمانية الشرقية وغيرها في وارسو،
وبودابست... من العواصم التي انبرت
منها شبكات العملاء، أكثر من نصف
قرن.

ورغم تلك التغيرات العيفة مارالت
أجهزة المخابرات الغربية: امريكية،
وفرنسية وبريطانية نشاطا في تجنيد
العملاء من بين آلاف اللاسلكين من
الشباب في حقول الصناعة، وأروقة
أجهزة الحكم في البلدان الأجنبية،
وأكاديميات العلوم والجامعات وينس
الأساليب القديمة التقليدية التي
استخدمتها منذ مطلع القرن الحالي
ويعد أن أصبح المطلب في حقبة
الترسيعات وبالحاح لشدة الزيد من
الجواسيس والعملاء، العديد خاصة من
طلاب الجامعات وخريجوها الذين
يتعلمون إلى معاينة فراجيس
الخلافات المحذوفة بالخطوط وتأتي ثمن
أو الميزات التي قد يحصلون عليها في
عالم تتغير خرائطه القيمة بسرعة
دويان قطع السكر في فتاجع الناصي
وكان الخبراء في المعاصر
الفيكتوري هم الذين أطلقوا على هذه
الجيش الصغيرة المقاتلة في معارك
حروب الصمت مختلف القلوب البطولة.

وتسج اساطير الشجاعة، في لعبة
تمارسها جميع الأمم بهارات متفارقة،
طرح وفي مختلف العصور على الاجيال
التلاحقة من شباب الامبراطورية
البريطانية بالقلات اكبر اغراء، في
مجال جمع المعلومات وتحليلها
طموحات وطنية، وحماية شعارات
تقليدية ظلت مسيطرة لزمن طويل،
يخطف الغار سياساتها عناء جيل لأن
الامبراطورية للتفاعلين من اروق
الروابط في لندن وتفتتها شبكات
واسعة من العملاء في انحاء
الامبراطورية للقيام بالامور.

كسما بلغت ذروة الاعداد التي
وضعتها خطا لعبة الأمم في مطلع
القرن الحالي عمليات احتواء
الامبراطورية القيصرية الروسية ومنها
القنن العملي عمليات الأمم في مطلع
الامبراطورية القيصرية الروسية ومنها
من التوسع في الوصول في حدود
جوهرة التاج البريطاني، الهند، في
نفس الوقت التي نشأت فيه ابعاد
اللعبة البريطانية داخل دول البلقان
بتجنيد العملاء المحليين، ووشوة كبار
المسؤولين في حكوماتها، واختراق
أجهزة الرقابة للاتسلكي والتفتت على
اجتماعات كبار القادة العسكريين
وصناع القرار، وفتح موجات الرسائل
الغربية وانتزاع مختلف الاسرار التي
تحتويها من لخطر وثائقها السرية التي
رسائل الامراء والعلماء وجمع تفاصيل
المصور التلاحقة للحياة وأيقاعاتها
داخل منطقة البلقان.

تقاليد اللعبة وقواعد حروب الصمت قد
تغيرت واختلقت في الحقبة التي اعتنت
بنتها، الحرب العالمية الثانية ومولجة
مرحلة وسنوات الحرب الباردة وصعود
القوى الكبريين، الاتحاد السوفياتي
وقوى التحدة الأمريكية على
الساحة الدولية.

اذ أصبحت عمليات جمع
المعلومات وتحليلها، وطورة القتاج،
وضع الاحتمالات والمصاغات للفترة
الفرات السياسية والعسكرية تعتمد
في الكثير منها على استخدام أحدث
التكنولوجيا العلمية وأجهزة التفتت
للمعلومات، وبذوات الرادار، وتحكم
للمعلومات المختصة من اخطر ساحات
جمعها داخل العواصم الأجنبية طوال
سنوات التي شهدت احتدام معارك
حروب الصمت وعلى مدى تلك الحقبة
قنبلة بالحرب الباردة.

جميع المعلومات، وأنشطة استخدام
أحدث أجهزة التفتت التي كانت تكفل
المخابرات المالية الساعلة سنويا،
والاعداد لاجراء خفض كبير في عمليات
وميزانيات التفتت والتوسع في تجنيد
الجواسيس والعملاء، الذين يتم إرسالهم
إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة
وتسقي حركتهم وأنشطتهم مع حركات
وأشعة المزيد من اللاجئين المهاجرين
من ابناء هذه الجمهوريات وكبار
المسؤولين السابقين في أجهزة الأمن
والأكاديمية والصناعية في الغرب
وخاضة بريطانيا التي شهدت من
تأجيلهم في العامين الأخيرين اعدادا
لا يأت بها بتكثها المساهمة مع غيرها
من جواسيس الدول في اساحة
مؤشرات بنود الحركة في اساحة
معارك الصمت ولعبة الأمم التي دوراتها
الطبيعي وروما تكثها تنسوق على
معدلاتها السابقة بان حلبة الحرب
الباردة.

ومع الانهيار السريع الذي لحق
الامبراطورية السوفياتية السابقة
وانفراط جمهورياتها الخمس عشرة،
ومحاولات تجميعهم في إطار دول
الكومنولث الجديد برزت عوامل الجذب
وأغراء الجواسيس والعملاء على العمل
داخلها وللساليب أكثر حرية من قبل
بعد أن انحصرت، إلى حين، قوى
السيطرة السابقة التي كانت تفرضها
قبادة وشبكات أجهزة امن الدولة
السوفياتية الـ «كي جي جي».

والشهر ان هذه هي نفس الحالة
التي طالت عالمها الروائي البريطاني
سابق في أجهزة المخابرات البريطانية
في الكثير من رواياته التي كتبها عن
أنشطة الجاسوسية والجواسيس في
انقلاب نهاية الحرب العالمية الأولى.

مطلع التسعينات. وشهد العالم كيف ان الحسب الاهلية التي انتلعت في يوغوسلافيا خففت في اشغال لهيب للصراعات المسلحة في بلدان العالم الثالث او دفع القوى الكبرى الى حافة الحرب النووية لسبب بسيط هو ان خطر الماكينة العسكرية السوفياتية لم يعد له وجود يذكر وان برزت الى السطح عوامل اخرى جديدة اهمها: تضاعف المد القومي، وتشتت مراكز السيطرة النووية، والارهاب الدولي، والتطرف الاصولي في عدة مجتمعات اسلامية، ويبدو المد القومي من بين مجموعة هذه العوامل هو اكثر المخاطر للطروحة الآن على الساحة الدولية والتي يتوجب متابعتها وقياس الحجم الذي بلغ في بعض المناطق من العالم للهمة الاولى على قائمة المهام الملغاة على عاتق جامعي المعلومات والجواسيس والعملاء التابعين لاجهزة المخابرات الغربية، بالإضافة الى مواصلة عمليات التجسس الاقتصادي والصناعي والمراقبة الدقيقة لحركة المعالقة الصناعيين في هذين الميدانين.

وفي هذا المجال يقول البروفسور كيدرويرتسون مدير المعهد الاوروبي والدراسات الدولية بجامعة ريدنج (البريطانية): «في الوقت الذي اكد فيه التعاون المشترك بين اجهزة المخابرات الاميركية والاجهزة النظرية البريطانية في عديد من مجالات العمل على المسرح الدولي خلال سنوات العقد الماضي وبرزت امثله النزاع المسلح على جزر الفولكلند، تبدو الحاجة الآن اكثر إلحاحا لتنسيق العمليات المشتركة بين هذه الاجهزة (وكالة المخابرات المركزية الاميركية CIA)، وجهاز المخابرات البريطانية «ام. اي. ٦» وال «كي. جي. بي» الروسية لمواجهة مخاطر تهريب اللغدرات وأنشطة الارهاب على الساحة الدولية، رغم ان الجهاز الاخير (الروسي) مازالت قيادته تساورها عوامل الشك في النوايا الغربية، الامر الذي كشفت عنه التصريحات العلنية لرئيس مخابرات ال «كي. جي. بي» الروسية في موسكو الجنرال بونلياكين مؤخرًا، ولذا فانه ازاء نوايا الشك الروسية، وعدم وضوح الرؤية لدى الاجهزة النظرية في جمهوريات الكومنولث الجديدة وخاصة جمهوريات لسيا الوسطى يصعب من الواجب على لجهزة المخابرات الغربية مضاعفة نشاطاتها والتوسع في تجنيد اعداد كبيرة من العملاء والجواسيس وتحمل قيعات ميرات سيطرة اجهزة تخابر مركزية موحدة في موسكو وبغض النظر عن انهيار الامبراطورية السوفياتية وتفككها السريع، فالخطر الواحد قد اصبح الآن اكثر من ١٥ بؤرة جديدة اضيفت اليها بؤر المخاطر السابقة في بلدان اوروبا الشرقية.

على قمة اجهزة التخابر في روسيا البيضاء، ان حقول التخابر في بلاده وكذلك في بقية بلدان الكومنولث الجديد قد اصبحت حقولاً مشاعة لأنشطة الرفاق القدامى وايضا الحلفاء السياسيين الجدد. في الوقت الذي تحرص فيه منظمة ال «كي. جي. بي» الروسية، وعلى سبيل المثال - على تدعيم علاقات تبادل المعلومات واوامر الرابطة مع وكالة المخابرات المركزية الاميركية، CIA، والبريطانية ال «ام. اي. ٦» خاصة حول الارضاح الداخلية المضطربة في جمهوريات الكومنولث الجديد.

وفي هذا الاطار عرض نائب رئيس المخابرات الروسية «فلاديمير بولياكين» تقديم المساعدة في الرقابة على برامج لتسليح النووي لجمهوريات الكومنولث وتقديم المعلومات المتوفرة عنها الى الوكالتين الاميركية والبريطانية. الا ان مثل هذا العرض وغيره من العروض التطوعية التي يطرحها كبار المسؤولين في جهاز التخابر الروسي لم يعد يحول دون مضي الوكالات الغربية، وخاصة جهاز المخابرات البريطاني ال «ام. اي. ٦» في التوسع نحو انشاء مراكزها ومحطاتها الخاصة الجديدة داخل هذه الجمهوريات وتعيينها بعناصر اضافية من المتخصصين في اللغات المتداولة فيها، الامر الذي بدأت في تنفيذ مراحله وتدريب كوادر ذات كفاءة عالية في اتقان هذه اللغات، ووضع اقنعة الحماية لمناصبهم كضباط في دوائر الرقابة على جوازات السفر في البعثات الدبلوماسية ومستشاري القنصليات البريطانية لتغطية للسفارات في مواقع العمل الجديدة وتدعيم اعمالهم بتقارير المعلومات التي تبثها الاقمار الصناعية عن تجمعات القوات العسكرية واعداد وحداتها، وحركتها بوجه عام وبالصورة قيسامهم باعداد الاستطلاعات وقياسات الرأي العام لشعوب هذه الجمهوريات الجديدة.

وقد تمت تجربة هذه الوسائل والاساليب لبلان ازمة الخليج وغزو القوات العراقية للكويت واكثرت التقارير والمعلومات التي تبثها الاقمار الصناعية من فوق المنقطة فعاليتها في تقديرات القادة العسكريين وصناع القرار السياسي في العواصم الغربية الحجم الفعلي للقوى العراقية ومناطق تجمعاتها، في الوقت الذي اسهمت فيه وحدات القوات الخاصة البريطانية SAS، العاملة خلف القنوات في استكمال تفاصيل مكان الخطر، ومفاتيح الليابرة وعوامل اهمية حشد.

الآن تغيرت الظروف على المسرح الدولي برمته ولم تعد حركة الاحداث في البؤر السلخنة تطرح نك الحجم من المخاوف التي كانت تشكله حتى

وكانت كلها تعرية لحالات «العصاب» التي اصابت جيوش العملاء والجواسيس في ساحات دولة الاعداء (المانيا) واندمجوا تحت تأثير مزمنة بلادهم الى الارتاء في احضان اجهزة مخابرات الدول الغربية لكثير حماسا لتقديم خدماتهم الطوعية.

الصورة تشهدها الآن داخل جمهوريات الكومنولث الجديد، والعملاء وان ظلت اسماؤهم - بالضرورة - مجهولة، هم تلك الشريحة التي ستغذي أنشطة اجهزة المخابرات الغربية بوجه عام والبريطانية بوجه خاص.

وقبل عشرة ليلم زعم الجنرال اوارد شيركوفسكي احد كبار الضباط السابقين - في جهاز ال «كي. جي. بي» في موسكو في تصريحات علنية بان جمهورية روسيا البيضاء والمستقلة حديثا واقعة تحت سيطرة وتوجيه جواسيس وعملاء بلدان اوروبا الشرقية ووكالات المخابرات الغربية وحتى بعض العاملين السابقين في جهاز امن الدولة السوفياتية السابقة «كي. جي. بي».

وعبر هذه التصريحات الخطيرة من جنرال يتولى الآن وثلة جهاز المخابرات في جمهورية روسيا البيضاء، يؤكد «الرجل» ان المئات من المصنفين ككبار العملاء قد نجحوا في اختراق كافة اجهزة الدولة التي استقلت حديثا، وتحت مختلف الاقنعة والمصنفات سواء من الذين يطرحون انفسهم كخبراء دوليين في تسليح، او رجال الاعمال او خبراء منظمات الاغاثة الدولية، وبون اقتصاص الامر على عملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية CIA وحدهم بل تعدت نماذج الاختراق والانتشار السريع في مختلف الاصعدة داخل جمهورية روسيا البيضاء، عملاء وجواسيس آخرين

يمثلون تمدا بارزا لاجهزة المخابرات في دول اوروبية شرقية تقع في الظاهر وقد قطعت جذور علاقاتها مع الامبراطورية السوفياتية السابقة.

وتعني مثل هذه التصريحات التي تصدر لأول مرة من جنرال كبير يترى



المصدر: البيان

التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٢

الاختلالات في هياكل النظام الدولي الجديد المعايير المزدوجة في طرح قضية الديمقراطية

من القضايا الهامة المرتبطة بانهاسات التحول نحو نظام عالمي جديد، تلك المتعلقة بعدم وجود معايير موحدة يمكن الاحتكام اليها بخصوص موقف الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والتي تأخذ على عاتقها مهمة تشييد النظام الدولي الجديد ازاء قضية ديمقراطية في بلدان شرق اوروبا ودول والجنوب.

يقلم - د. حسن توفيق
قسم العلوم السياسية كلية
الاقتصاد جامعة القاهرة

واحترام حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة ذاتها. فالدولة التي تنصب نفسها رقيبا ووصيا على ضمكت احترام حقوق الإنسان في العالم الى اي مدى هي قادرة على ان تقدم لهذا العالم نموذجا يحذى به في هذا المجال؟

ونقطة الانطلاق في معالجة هذه الجزئية هي رصد دلالات أحداث لوس انجلوس التي تفجرت في نهاية شهر ابريل ومطلع شهر مايو ١٩٩٢ في صورة اعمال شغب حادة وواسعة النطاق فضلا عن اعمال النهب والسرقه والتعمير والحرق. ولم تقتصر الاحداث - التي تعتبر اسوأ أحداث في الولايات المتحدة منذ ٢٥ عاما - على مدينة لوس انجلوس بل امتدت الى مدن امريكية اخرى وسببها المباشر هو الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم الأمريكية بترثة أربعة ضباط امن من البيض من تهمة الاعتداء على صديق اسود. ونظرا لضخامة هذه الاحداث فقد وصفها الرئيس بوش بأنها مأساة وتم استدعاء قوات فيدرالية من الجيش ومشاة البحرية الأمريكية الى جانب قوات الامن للسيطرة على الاحداث كما امر الرئيس بوش بإعادة فتح التحقيق في القضية التي فجرت الاحداث حتى ان بعض الصحفيين والمعلقين نهكوا على هذا الوضع ووصف لوس انجلوس بأنها عاصمة للعالم الثالث، حيث تصرف النظام الأمريكي النظام كأي نظام سيالي محاصر في دولة نامية. وقد كشفت أحداث لوس انجلوس عن عدة مشكلات خطيرة في بنية النظام الديمقراطي الأمريكي. وهو الأمر الذي يحجم من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ان تقدم نفسها للعالم باعتبارها دولة - نموذج في مجال تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويمكن بلورة اهم المشكلات التي كشفت عنها وأكدت أحداث لوس انجلوس فيما يلي:

- انقسام المجتمع الأمريكي الى امتين بيضاء وسوداء. واستمرار مظاهر التفرقة العنصرية بين البيض والسود كجزء من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الأمريكي من ناحية وكمجزء من البنية الثقافية والذهنية والتكوين الثقافي للمواطنين الأمريكيين من ناحية أخرى وذلك على الرغم من معالجة هذه المشكلة على مستوى النصوص والقوانين وهو الأمر الذي يخلق لدى السود احساسا بأنهم ليسوا جزءا من الحلم الأمريكي.

- ان المجتمع الأمريكي يعاني من أزمة اقتصادية ليس هنا مجال التفصيل في اسبابها لكن من أبرز مظاهرها تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة.

من القضايا الهامة المرتبطة بارهاصات التحول نحو نظام عالمي جديد، تلك المتعلقة بعدم وجود معايير موحدة يمكن الاحتكام اليها بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والتي تأخذ على عاتقها مهمة تشييد النظام الدولي الجديد ازاء قضية الديمقراطية في بلدان شرق أوروبا ودول والجنوب.

فممارسات الولايات المتحدة في هذا المقام تكشف عن ازدواج بل وتعدد في المعيار ففي بعض الحالات اصررت على ضرورة قيام نظم ديمقراطية بل وعلقت مساعداتها الاقتصادية لبعض الدول على درجة تقدمها على طريق الديمقراطية واقتصاد السوق. كما هو الحال بالنسبة لأغلب دول رابطة الكومنولث. ورثة الاتحاد السوفياتي السابق. وفي حالات أخرى تكتفي بالوعظ والنصح. وفي حالات ثالثة تغض الطرف عن استمرار نظم تقليدية ومشيدة طالما ان هذه النمط ترتبط بالسياسة الأمريكية ومدير لها بالنسبة والولاء.

وفي هذا الإطار فإن التناقض في المواقف الأمريكية ازاء قضية حقوق الإنسان يجسد هذه الإزدواجية في القيم والمعايير. فلوالات المتحدة تجعل بين مسألة حقوق الإنسان لحد مكونات سياستها الخارجية، وكثيرا ما وظفت هذا الشعار في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي السابق.

وتعود ترفعه لاضفاء مسحة انسانية وخلاصية على النظام الدولي الجديد. ولذلك نحدد ار ادولة التي تصدر وزارة الخارجية منها تقررا سنويا عن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم. تتجاهل الانتهاكات البشعة والمنظمة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة. وينطبق نفس الشيء على للومع الأمريكي من قضية الإرهاب. فالإرهاب الإسرائيلي مبرر مشروع ويمكن تعهده في إطار حق الدفاع الشرعي عن العمر بينما اعمال العنف السوفياتي التي يقوم بها الفلسطينيون ضد سلطات الاحتلال تعتبر اعمالا ارهابية غير مشروعة لفر ما عر حال الديمقراطية في الدولة هي معر نفسها رقيبا على لوضع الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان في هذه

أحداث لوس انجلوس وإزمة الديمقراطية الأمريكية

لاذ في ر حجة الولايات المتحدة الأمريكية في طرح الديمقراطية على مستوى المقاد نموذج عامة. وعلى مستوى المقاد معرسة مصفة خاصة ترتبط في حصر صها محدود تطبيق الديمقراطية

وخاصة بعد ظهور تقارير من منظمة العفو الدولية تفصح مظاهر انتهاك حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتأسيسا على ما سبق، فإن الدولة التي تسعى لبناء نظام دولي جديد استنادا إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية، والتي تعتبر نفسها المرجعية الأساسية بشأن حماية حقوق الإنسان، والتي تصدر وزارة خارجيتها تقريرا سنويا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وخاصة في بعض دول الجنوب، هذه الدولة أي الولايات المتحدة، لا تملك مصداقية تقديم نفسها إلى العالم باعتبارها نموذجا يحتذى في مجال تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بعدما اتضح أن هناك بعض أوجه الخلل والقصور الجوهرية التي يعاني منها النظام الديمقراطي الأمريكي. والدولة التي ترغب في إعادة ترتيب أوضاع العالم عليها أن تعيد ترتيب بيتها من الداخل أولا، ولذلك لا يتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية معنية بقضية الديمقراطية في البلاد العربية في الوقت الذي تبدو فيه غير معنية بهذه القضية بالقدر الكافي من داخلها.

رابعا - مستوى العلاقات بين

المراكز الرأسمالية الكبرى
إن وجود الاتحاد السوفييتي السابق كمصدر للخطر والتهديد كان يمثل أحد عوامل التماسك داخل المعسكر الغربي، سواء على مستوى النظم الداخلية أو على مستوى العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى. ولذلك بدأت الحياة السياسية في دولة أوروبا الغربية تشهد تحولات هامة على صعيد الخيارات والتوجهات. وقد ظهر ذلك في نتائج الانتخابات التي جرت في

النضج والمديونية وتخفيض برامج المساعدات الاجتماعية والأهم من وجود الأزمة الاقتصادية هو عدم العدانة في توزيع ثروتها حيث أن السود هم أكثر معاناة من جراء هذه الأزمة، وهو الأمر الذي يتعكس بصورة سلبية على مستوى معيشتهم. وقد ارتبط بالأزمة الاقتصادية تصاعد بعض الأمراض الاجتماعية مثل العنف والجريمة والمخدرات والاعتصام وتنامي مظاهر التهميش الاجتماعي في قلب المدن الكبرى. وقد كشفت العديد من التقارير والتحقيقات والمقالات الصحفية التي ظهرت بعد الأحداث أن السود بحسب نسبتهم في إجمالي عدد السكان يمثلون من ١١ - ١٥٪ من إجمالي السكان أكثر انخراطا في هذه الأمور وأكثر معاناة من جرائمها.

- في الأحداث انشأت العديد من التساؤلات حول طبيعة النظام القضائي الأمريكي. وارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة إصلاح هذا النظام.

- لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في تفكيك الاتحاد السوفييتي بشكل غير ميسر وذلك من خلال التأكيد على ضرورة السماح للقوميات بالاستقلال. فمن أحداث لوس أنجلوس كشفت عن أن مشكلة الأقليات والقوميات لا تزال قائمة في بنية المجتمع الأمريكي وهي قابلة للانفجار متى توافرت عوامل معينة، وذلك لأن استراتيجية بوتقة الصهر التي تبنتها الولايات المتحدة قد فشلت في تحقيق هدف الاندماج القومي للمجتمع الأمريكي.

- في أعقاب أحداث لوس أنجلوس أثارت قضية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق السود داخل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة عنيفة - مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المسألة كانت مطروحة من قبل

تجعل الولايات المتحدة من مسألة حقوق الإنسان أحد مكونات سياستها الخارجية، وكثيرا ما وظفت هذا الشعار في إطار صراعها مع الاتحاد السوفييتي السابق، ولكنها تتجاهل الانتهاكات البشعة والمنظمة التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

وان تتمتع بدرجة اكبر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

خامسا: مستوى العلاقات بين

الشمال والجنوب

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على فوارق الفنى والفقر تتسع بين الشمال والجنوب

ان مصر اغلب دول الجنوب ومنها الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة سوف يكون المزيد من التهميش. وبالنسبة تلك الدول التي تعاني من عدم او ضعف القدرة على التكيف مع هذه المتغيرات. خاصة وان اغلب هذه الدول خرجت من عقد الثمانينات وهي تعاني من مشكلات متفاقمة اقتصادية واجتماعية وسياسية. لذلك فان انتهاء التناقض بين الشرق والغرب سوف يكون على حساب تعميق التناقض بين الشمال والجنوب. ويعتبر بلورة اهم المؤشرات التي تكشف عن تزايد احتمالات تهميش اغلب بلدان الجنوب في ظل اوضاع النظام الدولي الجديد فيما يلي:

١ - وجود مجموعة من الاختلالات والتباينات التي تكشف عن استمرار غياب العدالة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وقد كشف التقرير الثالث عن التنمية البشرية ١٩٩٢ الذي اصدره البرنامج الانمائي الامم المتحدة في منتصف عام ١٩٩٢. كشف عن حقائق خطيرة ومتعلقة بهذا الخصوص اهمها:

- ان ٢٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٨٢.٧٪ من مجموع دخل العالم بينما الى ٢٠٪ من سكان العالم الاكثر فقرا يحصلون على ١.٤٪ من دخل العالم والد ٢٠٪ الاقل فقرا يحصلون على ١.٩٪ من دخل العالم. وهناك ٢٠٪ ثالثة فقيرة تحصل على ٢.٣٪ من دخل العالم وهذا يعني ان ٦٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٥.٦٪ من اجمالي دخل العالم. ويكشف هذا عن الفجوة الواسعة بين اغنياء العالم وفقرائه.

- ان الدول الغنية تستهلك حوالي ٧٠٪ من الطاقة العالمية و ٧٥٪ من معادن العالم و ٨٠٪ من اخشابه. و ٦٠٪ من طعامه. وفي الوقت نفسه يوجد في الوقت الراهن حوالي ٢٣٠٠ مليون من البشر يفتقدون الى خدمات الصرف الصحي. و ١٣٠٠ مليون لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الصالحة. تلعب عن انتشار المجاعات في العديد من الدول الافريقية. في الوقت الذي

بعض هذه البلدان بعد عام ١٩٩٠. وفي بعض الحالات حدثت ازمت سياسية حادة كما هي الحال بالنسبة ليطاليا هذا على الصعيد الداخلي في الدول الرأسمالية الغربية اما على صعيد العلاقات بين هذه الدول فان من اهم نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه هو زيادة احتمالات التنافس بين الدول الرأسمالية الكبرى. واهمها اليابان ودول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. ومرد ذلك هو تحرير اليابان ودول المجموعة الأوروبية من حاجتها المظلة الحماية النووية الأمريكية. وسوف تزداد امكانات هذا التنافس في ظل ما سبق ذكره عن صعود ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى. وفي هذا السياق يمكن رصد ابعاد التوتر في العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة. وبين الدول المجموعة الأوروبية. وبين دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. ولاشك في ان هذه المناخات سوف تلقي بتأثيراتها السلبية على طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب. ولذلك راح البعض يتحدث عن ضرورات «السلام العالمي الاقتصادي».. ولم يقتصر التنافس بين دول المجموعة الأوروبية - او بعضها - والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي فقط بل امتداد الى المجال العسكري.

وفي هذا الاطار تسعى بعض دول المجموعة الأوروبية لتحقيق درجة اكبر من الاستقلال الذاتي لدول المجموعة في مجال الامن والدفاع. وقد تجسد ذلك بشكل واضح في الاتفاق الذي ابرمته كل من فرنسا والمانيا في مايو ١٩٩٢ بتشكيل فيلق فرنسي - الماني مشترك قوامه من ٣٥ - ٤٠ الف جندي يكون ثواة لقوة دفاع اوروبية. وقد وجهها الدعوة لدول اوروبية اخرى للاشتراك في هذه القوة وقد لحدث هذا القرار ردود افعال قوية من قبل كل من امريكا وبريطانيا حيث هاجمتا الاتفاق صراحة. لما يمكن ان يحدثه من تأثير سلبية على حلف الاطلسي اذ سترتب عليه ازدواجية في الاختصاصات. وهذا من شأنه تعقيد عملية اتخاذ القرار العسكري في أوروبا خاصة وان فرنسا رفضت وضع الفيلق تحت ادارة الاطلسي واكثر من هذا فقد احدث هذا الاتفاق انقساماً بين الدول الأوروبية الاعضاء في الاطلسي فلتضمت الى بريطانيا في رفضها للاتفاق كل من هولندا والبرتغال واطاليا. بينما ابدت كل من بلجيكا ولوكسمبرج واسبانيا استعدادها في الانضمام الى الاتفاق. ويجسد الاتفاق الفرنسي - الماني. رغبة البلدين في بناء أوروبا كقوة عظمى. ولكي يتحقق هذا لا بد

للتدخل في شؤون هذه الدول بالشكل الذي يخدم مصالحها. ويمكن ان يستخدد العديد من الادوات لتحقيق هذا الهدف بما فيها الادارة العسكرية.

ج - ان انتهاء نظام القطبية الثنائية من شأنه تضيق مجال حرية الحركة امام دول الجنوب. لان هذا التضاد كان يوفر لبعضها مجالا لممارسة المناورة السياسية والنعب على التوازنات والتناقضات بين القوتين العظميين واذا كان ما يعرف بالنظام الدولي الجديد يقود على مبادئ الامن الجماعي والشرعية الدولية والاعتماد المتبادل وتسوية المنازعات بالنظر في السلمية. فالارجح ان هذه المبادئ سوف تطبق فيما بين دول الشمال فقط وفي هذا الاطار فمن المتوقع ان يظل الجنوب يموج بالصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الاهلية الداخلية والصراعات الاقليمية وسيظل مستودعا للتفاريات الذرية وكم ذلك من شأنه تهميش موقع العالم الثالث على خريطة النظام الدولي الجديد.

د - ان انخراط الدول المتقدمة بدرجات متفاوتة في مجالات الثورة الصناعية الثانية وما يمكن ان يترتب على ذلك من تخليق لمواد خاد بديلة كقيل بأن يؤدي الى تقليص الاهمية الاستراتيجية لبعض المواد الخام التي تمتلكها بعض دول الجنوب.

هـ - ان هناك عوامل موضوعية تحد من دور دول الجنوب في عملية تشكيل النظام الدولي الجديد اهمها: زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الجنوب. وغياب التحد الأدنى من الاتفاق حول الاولويات الاستراتيجية بين هذه الدول. ناهيك عن ضعف هياكل ومؤسسات التعاون والتنسيق التي تمثل اطار الحركة الجماعية لدول الجنوب فضلا عن بعض السياسات والادوات التي تستخدمها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة ومؤثرة على مستوى الجنوب او حتى على مستوى بعض اقاليمه الأساسية.

تعاني فيه بعض دول الشمال من التخمة. - ان خسارة دول الجنوب نتجسة الاوضاع غير المتكافئة في العلاقات التجارية والمعاملات المالية الدولية. تمثل اضعاف ما تحصل عليه هذه الدول من معونات خارجية اذ تكلف دول الجنوب حوالي ٥٠٠ مليار دولار سنويا.

- يشير التقرير الى ان فوارق الفنى والفقر تتسع معدلاتها بصورة كبيرة. ففي عام ١٩٦٠ كان دخل الفرد بالنسبة للمعشرين في المائة الذين يعيشون في الدول الاكثر فقرا بحوالي ٣٠ ضعفا وفي عام ١٩٨٩ تزايدت الفجوة ليصبح الفارق بين دخل الفرد في المجموعتين حوالي ٦٠ ضعفا.

- ذكر التقرير ايضا ان تخفيض الانفاق العسكري بنسبة ٣٪ فقط خلال عقد التسعينات يمكن ان يوفر لجهود التنمية ١٥٠٠ مليار دولار منها ١٢٠٠ مليار دولار للدول المتقدمة و ٣٠٠ مليار للدول المتخلفة. ومن المفارقات انه في الوقت الذي تذهب فيه بعض الدول المتقدمة الى خفض الانفاق على التسليح. فان الدول النامية تنجح في زيادته اذ ان حوالي ٧٥٪ من تجارة اسلح في العالم تذهب الى الدول النامية.

وجدير بالذكر ان استمرار هذه الفجوات والاحتلالات بين الشمال والجنوب كفيلة بان تجعل من الجنوب مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار في النظام العالمي فالاستقرار الدولي رهين بتحقيق تنمية عقلية متوازنة وبمواجهة حذور المشكلات التي تمثل مصادر للتق والتوتر في الجموع فانتماع لا يمكن ان يبعد بالاستقرار مع وجود جنوب يعاني من مظاهر عدم الاستقرار لان هذه الوضعية سوف تساعد على زيادة موجات الهجرة من الجنوب الى الشمال فضلا عن خلق بيئة ملائمة لزيادة اعمال العنف واشكال الرقض المضادة للشعاع.

ب - ان انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقني سيؤدي الى تقلص من الاهمية الاستراتيجية لبعض دول الجنوب. كما ان تفكك الاتحاد السوفييتي وانهارد يفسح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية

إسرائيل تبحث عن دور استراتيجي في النظام الدولي الجديد التصدي لاصولية بديلا عن الشيوعية بين قدم الخطوة اثناء زيارته لأمريكا

شديدة.

الدور الإسرائيلي الجديد

على أي حال فإن رابين يبدو أكثر استعدادا وقبولا بدور إسرائيلي جديد ووقائف استراتيجي جديدة تختلف عن الأمور والوظائف الاستراتيجية التي لعبت إسرائيل القيام بها منذ زرعها في المنطقة العربية عام ١٩٤٨.

على أن رابين لن يكتفي بلعب دور الطرف الخاضع أو التابع بل سيجاول للمشاركة في صياغة هذه الوظائف والأدوار وتحديد أبعادها، بحيث يبدو الدور الإسرائيلي الجديد لإسرائيل محصلة لتفاعل الاثنين الإسرائيلية والأمريكية ومصالحهما المشتركة وثمة تقارير أمريكية تشير إلى أن رابين قد لبوش الذي كان في حلقة ماسة لأصوات اليهود قائمة بالمهام والأدوار الاستراتيجية التي يمكن لإسرائيل أن تقوم بها في المستقبل.

وتتلخص هذه الأدوار فيما يلي:

أولا: قيادة التقدم في المنطقة:

يفترض هذا الدور أن إسرائيل بصفتها امتدادا حضاريا وثقافيا للغرب ستكون لفترة على قيادة جهود التنمية والتقدم التي ينبغي أن تل الانتهاء من التسوية، وذلك أن فنوصل إلى هذه التسوية يتطلب بالضرورة قبول كل الدول العربية بوجود إسرائيل كدولة شرق لوسطية تربطها علاقات طبيعية مع كل الدول العربية، خاصة دول الخليج التي عليها أن تقوم - وفق التصور الإسرائيلي - بتقديم الأموال اللازمة للتكنولوجيا الإسرائيلية والعبرية اليهودية التي ستتشأ بدورها صناعات حديثة في المنطقة توظف فيها الأيدي العاملة الرخيصة في مصر وسوريا.

وفي إطار هذا الدور تطالب إسرائيل الدول الغربية واليابان بتقديم مشروع ميثاق جديد لتنمية المنطقة تقوم إسرائيل بالدور الرئيسي في تنفيذه، وتؤكد الرؤية الإسرائيلية أن هذا المشروع ضروري لتطوير الأوضاع الاجتماعية في المنطقة، وبالتالي تخفيف منابع التوترات والثورات الاجتماعية، وحصر الأصولية الإسلامية، علاوة على تعويض خسائر إسرائيل من جراء الحروب واستيعاب المهاجرين الصوريين.

وملاحظ أن التصور الإسرائيلي يؤدي

يمكن القول بأن نتائج الانتخابات الإسرائيلية تمهد لانقلاب كبير في السياسة وربما استراتيجية إسرائيل فقد عاد حزب العمل إلى الحكم بعد غياب ١٥ عاما هيمن خلالها تكتل الليكود. وتغير العالم من حول إسرائيل. بل أن التجمع الصهيوني ذاته قد تعرض لتحولات داخلية هائلة من هنا تبدو حكومة حزب العمل بقيادة رابين على وشك بدء مرحلة جديدة في حياة إسرائيل، مرحلة تتجاوز حفل التحركات السياسية المحبوبة أو برامج الهجرة والاستيطان إلى فضاء الاستراتيجية وبالتحديد دور إسرائيل في النظام الدولي الجديد.

ولاشك أن أي حديث عن دور إسرائيل في النظام الدولي الجديد يرتبط بأربع مستويات من التحليل هي:

١ - طبيعة النظام الدولي الجديد والقوى المهيمنة عليه واحتمالات التغيير والاستمرار.

٢ - طبيعة وجود إسرائيل في المنطقة والأدوار التقليدية التي قامت بها منذ عام ١٩٤٨.

٣ - علاقة إسرائيل بالعالم الغربي وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة الغربية الأعظم والتي تقوم بدور رئيسي في حماية المصالح الغربية في المنطقة.

٤ - الأوضاع الإقليمية في المنطقة وخاصة ما تعرض له النظام الإقليمي العربي من هتزازات واحتمالات تطوره في المستقبل.

وقد جسدها وعبر عنها حزب العمل وأسحق رابين الذي يتمتع بقدرات عملية ونزعة برجماتية قوية مكنته من مخاطبة كل الأطراف، والفوز بالانتخابات ولقاء الرئيس حسني مبارك ثم الرئيس الأمريكي والحصول على ضمانات القروض البالغة قيمتها ١٠ مليارات دولار، كان بوش قد رفض تقديمها لشاير نتيجة إصراره على بنائه المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة كذلك نجح رابين وهذا هو الأهم في استعادة العلاقات التقليدية القوية التي تربط بين البلدين بعد أن تعرضت لازمة

بقلم - محمد شومان

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية فسارعت بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع هذه الدول كما أقامت علاقات مماثلة مع دول شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

وبلاحظ أن الإدارة الأمريكية قد استجابت للتحركات الإسرائيلية وعقدت عدة اجتماعات أمريكية - إسرائيلية لبحث سبل تقديم المساعدات الاقتصادية والمعونة الفنية لجمهوريات وسط آسيا أي أن الولايات المتحدة قد قبلت إسرائيل كشريك أو جسر للعبور إلى وسط آسيا، وهو دور يرضى إسرائيل في حالة ما إذا فشلت في التوصل إلى تسوية سلمية مع العرب فتعود إلى تطبيع اقتصادي وسياسي على غرار ما تخطط إسرائيل لكن من المرجح أن واشنطن منحت إسرائيل هذا الدور في آسيا الوسطى لتشجيعها على لعب أدوار مشابهة في المنطقة العربية، وربما في آسيا فأنما تجتث من لبيب في آسيا الوسطى يكون نجاحها شبه مؤكد مع الدول العربية الأقرب إلى إسرائيل.

غير أن الخبرة التاريخية للعرب مع إسرائيل تحول دون مثل هذا النجاح فقد خسر العرب بحق كذب وزير الادعاءات الإسرائيلية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان فإسرائيل كيان عنصري ولا يمكن لفائدة الديمقراطية والمساواة أن يقدما للخير.

رابعاً - القيام بدور الحليف المخلص للولايات المتحدة

يتميز خطاب إسرائيل التحالفي مع الغرب بتركيز خاص على الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم ولوجود روابط قوية يربطها بداب اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة لكن النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة لم يستقر بعد، فقد نشهد بروز قوى غربية أخرى تنافس الولايات المتحدة كقطب وحيد من هنا تشدد القصص الإسرائيلية على أن أي تحول في النظام الدولي يقوض من هيمنة الولايات المتحدة وانفرادها بقيادة العالم سيلحق الضرر بإسرائيل والتي

عملها إلى هيمنة إسرائيلية على الاقتصادات العربية والزمام الأطراف العربية بأدوار هامشية محدودة لا يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية بل ربطها بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً: الحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي

فدور إسرائيل التقليدي القائم على ضمان التفوق العسكري على العرب مجتمعين لا بد وأن يبقى مع تغير أشكاله وألياته واستبعاد اللوجيات العسكرية فضلاً عن تخفيض الإنفاق العسكري قدر الامكان لقد كانت إسرائيل تستخدم القوة للدفاع عن وجودها ولحملة المصالح الغربية من خلال ضرب أي نظام معاد للعرب ومتحالف مع الشيوعية، لكن هذه الأدوار قد انتهت إلى غير رجعة فالنصير المستقبلي للتسوية يعني قبول العرب بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية طبيعية، كذلك قد اختفى الخطر الشيوعي، وانت حرب الظلج إلى أيجاد صيغ متعددة تكفل للدول الغربية حماية مصالحها في المنطقة، وفي مقعتهما البترول.

اذن لماذا تصر إسرائيل على الاحتفاظ بتفوقها العسكري؟

الاجابة الإسرائيلية بوضوح هي التدخل لمجابهة خطر الاصولية الإسلامية الذي قد يتخذ شكل ثورات او انقلابات عسكرية ولا يقتصر خطر الاصولية الإسلامية على البلدان العربية بل يمتد إلى جمهوريات وسط آسيا.

كذلك فإن الصراعات الطائفية والعرقية يمكن أن تمثل تهديدا خطيرا لسلامن والاستقرار في المنطقة الأمر الذي يتطلب من إسرائيل والغرب سرعة التدخل.

ثالثاً: القيام بدور الوكيل الحضاري عن الغرب

يتحدد هذا الدور في إطار كون إسرائيل هي جزيرة اللبرالية والتمدن والحضارة على النمط الغربي ومن لم يمكنها أن تقوم بدور مهم في نشر قيم وآليات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاقتصاديات السوق وقد اجتمعت إسرائيل في القيام بهذا الدور

لا تتمتع بعلاقات مماثلة كعلاقاتها
بأمريكا مع كل من ألمانيا واليابان
المرشحتين على سبيل المثال لتبوا مكانة
دولة كبرى لذلك لابد وأن تدعم إسرائيل
دائماً وباستمرار الولايات المتحدة
وعليها أن تؤكد لأمريكا أنها حليف
يعتمد عليه في أي مواجهات قادمة سواء
كانت سياسية أو اقتصادية.

☆☆☆

وفي الآخرة فإن تصورات أو آمال
إسرائيل في لعب دور استراتيجي جديد
سقطت رهناً بمسار ونتائج محادثات
السلام وموقف الأطراف العربية من
صياغة وشكل التعاون الإقليمي المقترحة
وذلك لأن أهمية إسرائيل في الاستراتيجية
الدولية تتوقف على مدى نجاح إسرائيل
في اختراق الدائرة العربية المحيطة بها
وقبول العرب لها وبالنسبة لتمرير
اتفاقيات ومشاريع للتعاون الاقتصادي
يرى بعض الخبراء الأمريكيين أنها
ستساعد الاقتصاد الإسرائيلي في
الاستقلال عن المساعدات الأمريكية، وهو
المطلوب في حالة تراجع الأهمية
الاستراتيجية لإسرائيل، أما إذا حدث
العكس ونجحت الخطط الإسرائيلية في
التعاون مع الآخرين لاستغلال
الاقتصادات العربية فإن أهمية إسرائيل
ستزداد كمعبر للمنطقة ووسيط
اقتصادي وحضاري بين العرب
والغرب. فهل تفلت الفرصة على إسرائيل
ونحول بينها وبين مجرد الحلم بلانها
ستكون للمنطقة وتسيطر على
اقتصاداتها؟

ونعتقد الإجابة بيد للمفاوض العربي،
بل إن الحكم على مستقبل إسرائيل
الاستراتيجي في المنطقة ما يزال في يد
العرب رغم كل الأسار والتداعيات
السلبية التي لحقت بهم.

باختصار في يد العرب رفض أي
محاولة للربط بين التسوية وتطبيع
العلاقات الاقتصادية والثقافية، أو إقامة
علاقات دبلوماسية على غرار ما حدث
بعد كليب ديفيد مع مصر وفي يد العرب
إن تدور المفاوضات بين إسرائيل ودول
الشرق وإن تعقد الاتفاقيات إذا نجحت
بين إسرائيل ودول الشرق فقط لا غير.

• باحث بالمركز القومي للبحوث
الاجتماعية - القاهرة



المصدر: البيان

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٢

الجريمة والدولة في العالم الجديد

في العام الماضي، بمناسبة الاحتفال بمرور عام على اشتراك القوات الامريكية في حرب الخليج وقف الرئيس جورج بوش في نيويورك امام اكثر من ستمائة وخمسين من كبار رجال القضاء الامريكي يحدد الاهداف الاستراتيجية لسياسته الداخلية بقوله: ان العقلية الواعية التي استطاعت ان تحرر الكويت لا بد وان تكون قادرة على القضاء على الفساد والجريمة وحماية شعبنا. ولا بد وان يشترك كل مواطن امريكي في هذه الحرب الداخلية - الاطفال - النساء - الشباب - الرجال - المدارس - المنازل وعلى كل من يعيش على ارض الولايات المتحدة ان يبذل الجهد من اجل القضاء على هذا الجو الكئيب الذي تعيشه المدن الامريكية حيث تقع كل ٢٢ دقيقة جريمة قتل.

ظاهرة دولية

ولا تنفرد امريكا بمثل هذه الظاهرة المخيفة المفجرة للفرع والتساؤل فلقد تحولت الجريمة المنظمة في السنوات الاخيرة في الدول الصناعية المتقدمة الى احدى الظواهر السرطانية التي تتحدى الاستئصال ولا تستجيب لاي علاج رغم الحروب العاتية التي تشنها بعض الاحيان المؤسسات الشرعية واجهزة القمع البوليسية. الاكثر من هذا واهم من الجريمة المنظمة اصبحت كالتنين الاسطوري ذي الالف راس ورأس ما ان يقطع احدها حتى ينبت بدلا منه الف راس فلقد أخذت تتسم بصفتين اساسيتين متلازمتين ومترابطتين.

سرعة الانتشار تنوع النشاط

لقد ظهرت المافيا كتنظيمات اجرامية وحشية منذ قرون طويلة في جزيرة صقلية ثم امتدت لاطاليا بعد تحقيق الوحدة ومنها انتقلت

ثم اضاف محذرا ان معدل الجريمة في الولايات المتحدة، قد ارتفع عن السنوات العشر الاخيرة فوصل في العام الماضي الى ٢٢ الف حادثة قتل من بينها ٢٠ الفا بسبب الابتزاز والمخدرات والجريمة المنظمة.

ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يعلن فيها بوش للحرب على الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة.. ولم يكن بوش هو اول رئيس امريكي يعلن للحرب على التنظيمات الاجرامية المعروفة بالمافيا، مع ذلك ظلت للمافيا تشكل جزءا حيويا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة.

كشفت مجلة «الاكسبرس» الفرنسية في الشهر الماضي ان صناعة الادوية الفاسدة التي يتم ترويجها في الدول النامية لضعف الرقابة الصحية، تدر على تنظيمات المافيا ارباحا تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ مليار دولار سنويا وقد اكتشف مؤخرا في هولندا كميات كبيرة من دواء مقلد له وارد امريكي لعلاج السرطان، واتضح بعد الفحص انه لعلاقة له بالدواء الاصلي.

الصعيد المحلي والوطني لبعض البلدان... هذه ناحية. من ناحية اخرى تنوع نشاط المافيا وتضخم حتى اصبح يشمل كل المجالات تقريبا. فبالاضافة الى المجالات التقليدية لنشاطها كالمخدرات والدعارة وقرصنة

الاتاوات والقمار والاعتقال باجر، فهي تشارك الان في اعمال المقاولات وتهريب الاسلحة وتصنيع الادوية الفاسدة والاتجار فيها ومضاربات البورصات والعقارات وسرقة العلامات التجارية وبراءات الاختراعات ودفن النفايات.

كشفت محاكمة المسؤولين عن الشركات الألمانية التي قامت بتزويد العراق بتكنولوجيا الغازات السامة عن جوانب خفية من الاقتصاد الألماني بعد ان تبين وجود شبكة مرية تتولى تصدير كافة المعدات العسكرية الى مناطق الازمات التي تحظر حكومة بون بيع الأسلحة اليها.

كما ان لها مؤسسات مالية لغسل النقود القذرة فضلا عن سيطرته على الاسواق السوداء ونشاط بعض النقابات وقد كشفت مجلة «الاكسبرس» الفرنسية في الشهر الماضي عن ان صناعة الادوية الفاسدة التي يتم ترويجها في الدول النامية لضعف الرقابة الصحية،

بقلم : بدوي محمود

مع المهجرين الفقراء الى المدن الكبرى في الولايات المتحدة كنيويورك وشيكاغو ونيواورليانز وبعدها الى كندا ثم ظهرت مع اتساع الطلب على المخدرات في امريكا الوسطى وبعض دول امريكا الجنوبية وجنوب شرق اسيا وميتة مارسيليا بفرنسا.

المافيا شريك او عميل او وسيط

وفجأة في السنوات الاخيرة اخذت تنظيمات للمافيا تنتشر بصورة مرضية في اليابان والمانيا وانجلترا وبولندا وروسيا وغيرها من الدول التي لم تكن تعرف الجريمة المنظمة من قبل حتى ان الخبير الايطالي في شئون الجريمة المنظمة سالفاتور باليدا كتب يقول في دراسة شاملة له بعد اغتيال عصابات صقلية للقاضيين الايطاليين جيوفاني فالكوني وباولو بوسيلينو: لقد استطاعت المافيا بدءا من الستينات والسبعينات ان تفرض نفسها كشريك او عميل او وسيط في الاسواق الاقتصادية المالية.. لقد تحولت للمافيا الى ظاهرة لها وزنها على الصعيد العالمي وبالطبع على

أخرى في أوروبا أو العالم الثالث.

النمو المخيف

هكذا نمت المافيا وتحولت الى مايشبه الايدز الذي فقد المجتمع الصناعي اي مناعة لمقاومته وقد لفتت هذه الظاهرة انظار العديد من الكتاب وعلماء الاجتماع في أوروبا والولايات المتحدة بعد ان استطاعت المافيا اختراق الحياة السياسية في العديد من الدول الهامة وتؤثر في مجرى الاحداث.

ففي اخر كتاب صدر في الولايات المتحدة عن مقتل الرئيس كيندي اكد ديفيد اي شايم ان المافيا قتلت الرئيس كيندي كما اتهمها ايضا بقتل الزعيم الأمريكي الاسود مالكوم اكس ثم مارتن لوتر كنج فربرت كيندي كما القى بالشبهات على علاقة الرئيس الاسبق نيكسون ونائبه سبيرو اجينو بالمافيا واتهم بعض معاوني الرئيس ريجان بعلاقتهم بالجريمة المنظمة.

وفي ايطاليا اكد توماس بوسيتا ان كبار زعماء المافيا خلال اعترافاته بالملكة ان عائلات المافيا تسيطر مباشرة على حوالي مليون ناخب ايطالي وتؤثر على حياة نحو ٢.٦ مليون افرقيي بواسطة جيش قوامه ٤ الاف فرد يقتلون ٤٠٠ شخص كل عام كما انهم لها علاقات وثيقة بالعديد من الوزراء وكبار الساسة في الاحزاب.

وليس بخاف ما يعلن بين الحين والآخر في اليابان عن تورط عدد من الوزراء في حكومة الحزب الحر الديمقراطي في جرائم الفساد.

لكل هذا يثير البعض تساؤلا هاما هل اصبحت المافيا ضرورية للأنظمة الاقتصادية المتطورة لانها تسمح بالتوفيق بين ما هو مشروع في النظام الاقتصادي الحر وما هو غير مشروع وهل اصبحت ادارة من اداة النظم الصناعية المتقدمة لتغطية الأنشطة الاقتصادية التي تدر ارباحا ضخمة هل ما تتعرض له المافيا من ضربات أمنية وتشهير اعلامي هو الضريبة التي تدفعها بين الحين والآخر لتحجيم دورها حتى لا تستشري لتصبح منافسا خطيرا للشركات الكبرى والمجموعات المالية الرسمية.

٢٠٠ الف بزيادة نسبتها ٥٠٪ في اقل من عام.

في إنجلترا

اما في إنجلترا، فلقد وصف السير بيتر امبرت مدير البوليس البريطاني الوضع في العاصمة البريطانية، بأنه مخيف بعد ان اصبحت لندن تشكل ٧٥٪ من سوق المخدرات و ٧٥٪ من عمليات المسلحة واكثر من ٥٠٪ من السرقات المسلحة و ٢٠٪ من جرائم القتل رغم ان عدد سكان العاصمة البريطانية، لايزيد عن سبع عدد سكان بريطانيا وارجع مدير البوليس سبب هذه الجرائم الى ثراء العاصمة عن الاقاليم مما يهيء المناخ لانتشار العصابات الاجرامية المنظمة.

وفي ألمانيا

ولقد كشفت محاكمة المسؤولين عن الشركات الألمانية التي قامت، بتزويد العراق بتكنولوجيا الغازات السامة عن جوانب خفية من الاقتصاد الألماني بعد ان تبين وجود شبكة سرية تتولى تصدير كافة المعدات العسكرية الى مناطق الازمات التي تحظر حكومة بون بيع الاسلحة اليها.

كما اثرت ضجة كبيرة اخرى في ألمانيا، خلال عمليات بيع مصانع وممتلكات ألمانيا الشرقية سابقا الى القطاع الخاص التي تتولاها وكالة ترويمانن المكلفة من قبل الحكومة بتصفية القطاع العلم في الدول و اشارت اصابع الاتهام الى تواطؤ بعض المسؤولين في الوكالة وعصابات منظمة تعمل في الظل وتحقق ارباحا خيالية من المضاربات على العقارات والمصانع المفروضة فكها وبيعها كخردة.

وفي منتصف شهر اغسطس الحالي بدأت تتكشف خطوط شبكة دولية مقرها بون للتخلص من النفايات الصناعية والطبية التي تمثل مشكلة للصناعة الأوروبية لصرامه التشريعات التي تنظم دفنها وتبين من التحقيقات الأولية ان مهمة هذه الشبكة هي نقل ودفن مخلفات الدول الصناعية الى دول

تدر على تنظيمات المافيا ارباحا تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ مليار دولار سنويا و اشارت الى انه اكتشف مؤخرا في هولندا كميات كبيرة من دواء مقلد لدواء امريكي لعلاج السرطان، واتضح بعد فحصه انه لا علاقة له بالدواء الاصل.

وهناك امثلة اخرى كثيرة. فقد لوحظ في اليابان ان ثلاثة فقط من قائمة اصحاب المليارات العشرة المنشورة اسماؤهم في إحدى المجلات الشهرية هم الذين جمعوا ثرواتهم بالعمل في مجالات اقتصادية بحتة اما السبعة الاخرون، فجمعوا ثرواتهم عن طريق مشاركة عصابات الياكوزاس «المافيا اليابانية» في المضاربة بالاسواق المالية ومجالات العقارات. وكتبت صحيفة ليموند ديبلو ماتيك في مايو الماضي تعليقا على هذا: الجدير بالذكر ان كثيرا من هؤلاء الاثرياء الذين ضرب بهم المثل في النصف الاول من الثمانينات منهمون اليوم وبعضهم مودع في السجون بتهمة النصب والاختلاس واقتراف تجاوزات وتهم يحاسب عليها القانون.

بعد ان كشفت حقيقة ان ابطال النظام الليرالي كانوا غشاشين وانهم مجرد واجهات للمافيا اليابانية.. وفي تقرير اخر بعنوان «زيادة سريعة في العمال الاجانب ورد فعل الشرطة» اتهمت هيئة الشرطة القومية اليابانية عصابات الياكوزاس

بتحريب العمالة الاجنبية من ايران وبنجلاديش والفلبين وكوريا الجنوبية وماليزيا والباكستان الى اليابان بطرق غير مشروعة وقدرت عدد الاجانب الذين يعملون لحساب هذه العصابات في اعمال النظافة والبناء والتشيد والخدمات او يبيعون على لرصفه شوارع طوكيو الشهيرة المشغولات الفنية بنحو



المصدر: البيان

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٢

الآباء العالمية الجديدة التي يجب أن تنهض بها منظمة الأمم المتحدة نشأة الأمم المتحدة رافقها صراع عقائدي بين الشرق والغرب جعلها عاجزة عن أداء دورها

كان المتفائلون لدى قيام منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ياملون في أن يكون قيامها إشراقاً فجر جديد على البشرية، فجر يسوده السلام والطمأنينة والتقدم لجميع دول العالم خاصة وأن ولادة المنظمة جاء على انقراض عصبة الأمم، تلك المنظمة الدولية التي سبقتها، والتي أثبتت أنها تفتقر إلى كثير من الشروط التي تجعلها مؤهلة لنشر السلام في ربوع الأرض، ورعاية التطلعات للشروعة لكافة بني الإنسان.

وبالرغم من أن مجلس الأمن الدولي الذي أنيطت به مهمة حفظ السلام في العالم وتعزيز غناصيره، لم يستطع أن ينهض بقدر من مسؤولياته في هذا المجال خلال العقود الماضية كما ينبغي، بسبب الحرب الباردة التي كانت مستمرة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتناقض مصالحهما وأهدافهما السياسية والاقتصادية، فإن الحقيقة التي كانت تبرز للعيان في ظل ذلك الوضع، هي تحول مجلس الأمن إلى مصدر للاجباط لدى الشعوب، خصوصاً تلك التي كانت فريسة للحرب أو التشريد، ومثال ذلك الشعب العربي الفلسطيني الذي سلبت لرضه وتعرض إلى أبشع مؤامرة عالمية على مرأى وسمع من الأمم المتحدة إضافة إلى ما جرى في فيتنام التي عرفت من الحروب والدمار سنوات طويلة، وكذلك ملجئ بعد ذلك في كمبوديا ولاوس، وعدد من الإقطار والمناطق الأخرى على امتداد أمريكا اللاتينية حيث أن إخفاق مجلس الأمن في الالتفات على خطط سلمية، أدى ليس فقط إلى إراقة دماء

واستمر ذلك التناؤل بشكل ما عندما بدأت مجموعات لدول المستقلة حيث صار بإمكانها أن تسمع صوتها للآخرين، وأن تبدي رأيها بصدد هذه المشكلة أو ذلك المشروع بل وأن تطالب من حين إلى حين بحقوقها الضائعة المهدورة ماضياً وحاضراً، كلما سنحت الفرصة لها بذلك.

وخلال العقود الزمنية التي تلت اخذت الأمم المتحدة صفقتها الاعتبارية على المستوى العالمي، ومن خلال المؤسسات المختلفة التي انبثقت عنها مثل منظمة الزراعة والأغذية الدولية، ومنظمة اليونسكو وشؤون اللاجئين وغيرها من منظمات متخصصة، راود الكثيرين شعور بأن العالم مقبل على فترة من التعاون المثمر، والعلاقات الدولية البناءة.

غير أن ما أفسد ذلك الشعور وجعله أقرب ما يكون إلى الكابوس، واقعة أن الأرضية التي انشئت عليها منظمة الأمم المتحدة، قد احتوت على الغام - إذا صح القول، كانت قفزة على نسف كثير من المعايير المتوازنة التي كان من المفروض أن تساهم في ردم الهوة الواسعة السحيقة التي كانت تفصل بين الدول للقطورة والاقلة تطورا وقد تمثل هذا في عطاء عدد من الدول عددها بعدد اصابع اليد الواحدة، حق نقض قرارات الاكثرية في مجلس الأمن بواسطة حق الفيتو بالإضافة إلى نقطة ضعف خطيرة تمثلت في أن القرارات المختلفة التي تصورها أو يمكن أن تصدرها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، لم يكن لها صفة الالتزام أو التطبيق في حين أن ما يصدره مجلس الأمن باجماع أعضائه الخمسة، يعتبر ملزماً وقابلاً للتطبيق على أية جهة كانت.

بقلم - رضوان الشيخ محمد:

بغزارة هنا وهناك، وانما الى المجاعات والتشريد والالام ايضا.

وهكذا فان للعطيات والظروف التي نشأت فيها منظمة الامم للتحدة ومؤسساتها التابعة الاخرى، والتي تمت في كل صراع عقائدي بين الشرق والغرب، قد حملت معها منذ البداية بذور الشقاق بينهما وبنفس الحدة بالرغم من ان ميثاق المنظمة الاساسي، قد صيغ بشكل نزيه ومثالي وكان جديرا بان يشكل نقلة رئيسية في مسار التاريخ الانساني الحديث، لو كان للميثاق خط في التطبيق الفعلي.

ومع هذا فلن هناك من يعتقدون اليوم، بان مجرد وجود منظمة عالمية كالامم المتحدة هو في حد ذاته امر ايجابي ومفيد من عدة جوانب والحجة التي يوردها هؤلاء، هي ان عالما مثل عالمنا المعاصر هو افضل بكثير في ظل وجود تلك المنظمة ذلك ان غيابها او عدم وجودها اصلا كان يمكن ان يحمل معه ممارسات سلبية من جانب بعض القوى الدولية الفاعلة وذلك على مستوى كثير من مناطق العالم.

فعلى الرغم من ان منظمة الامم المتحدة بالاجمال لم توفق الا قليلا في مجال تحسين المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي العالمي، فان وجودها المعنوي بحد ذاته، كان يشكل عائقا يحسب له حساب من قبل من قد تسول له نفسه من خلال قوته بانه مطلق الدين ولله ان يتعرض لاحتجاج دولي مركز او مساءلة قانونية عالمية على غرار ما يحدث في الامم المتحدة من حين الى حين لدى بعض الاختراقات من جانب هذه الدولة او تلك.

مهام جديدة

اذا كانت الامم المتحدة قد ساهمت الى هذا الحد او ذاك في النهوض بالاعباء الملقاة على عاتقها، واذا كانت قد اخفقت مرة او نجحت في مرة تالية منذ تاسيسها وحتى يومنا هذا فان هناك قناعة مستترة او علنية في بعض الاحيان لدى اولئك الذين يهمهم المصير البشري وهذه القناعة هي وجوب النظر الى الفترة الزمنية التي مرت على المنظمة الدولية الى الان باعتبارها مرحلة انتقالية الى مرحلة جديدة تكون فيها مؤهلة تماما، وعلى مستوى المهام للجيل الذي يفرزها عالم اليوم. وفعلًا فإنه في ظل انتهاء الحرب الباردة وتحول

ضرورة النظر في نطاق المنظمة الدولية لجلاء مع معطيات الفترة الراهنة

مستوى العالم كله، بما تعنيه من دمار للوعي والمطالقات الجسدية للأفراد، وبما تعنيه من استنزاف لجزء هام من الثروة العالمية، لصالح أساطين منتجيتها ومروجيها المحدودين جدا. إضافة الى إيلاء المشاكل الصحية التي تهدد العالم كل ما تستحق من عناية ومن ذلك مرض الإيدز الذي يجب ان يوضع حد لاسباب حدوثه وانتشاره كما ان من المهام المستقبلية للامم المتحدة، وضع تصورات وخطط ثقافية وإعلامية للقضاء على آفة التمييز العنصري بين الاجناس والطوائف والفئات، باعتبارها لطفة عار تصم الإنسانية.

وكذلك إزالة اشكال الرق الحديث الناجم عن ممارسة بعض الجهات اللامسؤولة في مجال بيع الاطفال مثلاً، او استخدامهم في مهام مرفوضة ومؤذية حيث يؤدون اعمالاً يدخل كثير منها في ابواب الجريمة.. ويدخل في هذا الاطار ضرورة رفع الغبن عن كثير من الاطفال ولا سيما في بلدان العالم الثالث، حيث يجب ان تتاح لهم فرص التعلم، ومنع ادخالهم في أسواق الاعمال الشاقة او الخطرة، مع مراعاة تأمين الرعاية الصحية المناسبة لهم.

وهناك جانب آخر يجب ان تأخذ الامم المتحدة على عاتقها امر العمل على تحقيقه، وهو ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في كل انحاء العالم، ورفع للظالم القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية عنها، وتخليصها من لعب دور التابع الذليل هنا وهناك لتحقيق انسانياتها وجدارتها التي تتوازي مع جدارة الرجل، حين تكون الظروف مناسبة.

ومما سبق القول فيه، يتبين ان هناك امكانات عمل واسعة تستطيع الامم المتحدة ان تعارضها على مستوى العالم اجمع، بما يخدم اهداف الرقي والحضارة والنزاعات الإنسانية.. اما اذا لم يكن دورها كهذا في المستقبل، فانها سوف تظل هيكلاً قائماً ولكن دون فعالية مما يعني استمرار القنطريل الإنساني بوتائر متصاعدة.

ان الحلول السلمية العادلة للمشكلات المزمنة بين كثير من دول العالم تشكل البداية الصحيحة لمختلف الجهود السلمية التي يفترض ان تلحق بتلك الحلول في عدد من المجالات التي تعتبر تهديدا لجميع دول العالم على المدى الطويل.

فعل الصعيد السياسي يجب على الامم المتحدة ان تبذل اقصى طاقاتها في سبيل اشاعة الديمقراطية والحرية في المجتمعات، الى جانب وضع نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على العدل والانصاف والمصالح المتبادلة المشروعة بين كافة الدول وعلى قدم المساواة بحيث يتاح للجميع فرصة العيش الكريم كبشر. مع ما يحمله ذلك من امكانات التطور الثقافي والمعرفي في كافة النواحي.

كما ان على الامم المتحدة ان تكون قطبا اساسيا في الدعوة الى تعميم الخبرات التقنية المناسبة على كافة المجتمعات، والدعوة الى دراسة وبيان الاخطار الناجمة عن استمرار الفقر الى جانب الفنى الفاحش في العالم وما يترتب على ذلك من خلل واضطرابات ليست في مصلحة احد. وفي هذا السياق لابد ان يامل المرء في ان يكون للامم المتحدة باع طويلة في الحث على ضرورة تقليص انتاج السلاح وتمويل ابحالة في العالم، وانشاء صناعات سلمية تخدم اهداف البشرية العليا، بدلا من الاسترسال في توفير اسباب رواج الموت باسلحة الدمار الشامل التي باتت مرفوضة ومذانة من جانب المجتمعات البشرية كافة.

كما ان الامم المتحدة هي الاطار الانسب الذي يستطيع ان يقوم ببادرات فعالة للحد من اخطار قتلوث البيئي العالمي الذي بات هاجسا يقلق بل جميع الشعوب ويهدد حياتهم بافدح الاخطار.

ويدخل في مهام المنظمة الدولية المستقبلية ايضا حل معضلة انتاج المخدرات وترويجها على

العالم في المدى المنظور على الاقل الى كتلة قريبة من التجانس الاقتصادي والسياسي والإعلامي على اساس النظام اللبرالي السائد في الدول الغربية، تبدو الحاجة ملحة الى ان تأخذ منظمة الامم المتحدة دورا جديدا يستطيع ان يكون مجديا لجميع الامم والشعوب، من خلال نظرة جديدة الى مشاكل العالم وقضاياها، تلك التي باتت وثيقة الاتصال ببعضها ومتشابكة الى حد كبير.

ومن المفيد القول بان بقاء الامم المتحدة في اطار أسلوب عملها الكلاسيكي المعتق، لن يفود مساعيها الا الى الفراغ وما يبدو كثر جدارة بها، هو اعادة النظر في ميثاقها الذي لم ولن يصل الى مرتبة القداسة وذلك من اجل تغيير او تعديل او حذف او اضافة نصوص جديدة فيه ليكون ذلك الميثاق اكثر تعبيرا عن مصالح العالم الحديث، واكثر انسجاما مع معطياته التي اختلفت كثيرا عما كان سائدا منها لدى انشاء المنظمة الدولية. ومن ذلك مثلاً، اعادة النظر في مسألة حق «الفيثو» الذي تستأثر به بعض الدول، والذي يتناقض مع فكرة المساواة بين الدول في العلاقات الدولية وكذلك النص صراحة على ان اوضاع البلدان الاقل تطورا لم تعد مقبولة في ظل العلاقات المجحفة بينها وبين الدول المتقدمة، بما يترتب على ذلك ضمنا من وجوب ازالة العراقيل والصعوبات المختلفة التي تعترض نهوضها واستقرارها.

كما يجب ان تنهض الامم المتحدة بمسؤولياتها في وجوب حل اسباب النزاعات والحروب بين كثير من دول العالم، تلك النزاعات المتأنية عن مشاكل الحدود بالدرجة الاولى، ووضع حد للفكرة القائلة بان الحق هو القوة، وبالتالي وضع حد للاقوياء بواسطة منهم من اخذ ما يعتبرونه حقا لهم بالقوة ودون استشارة احد، انطلاقا من ان هذا المبدء مرفوض على مستوى الافراد والهيئات داخل المجتمع الواحد، ولا بد ان يرفض ايضا على مستوى الدول.